

الكتاب: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

المجلد الأول

مقدمة

...

وهي متوسطة الخط، كثيرة الهوامش والخواشي بين السطور، كثيرة الأخطاء، وفي مواضع كثيرة منها عبارات ساقطة يفسد المعنى بسقوطها، وفي بعض صفحاتها تقديم وتأخير. وكنا - قبل العثور على النسخة الأولى - اعتمدنا على هذه النسخة، فكلفتنا جهداً وعناء لسقمها، ورمزنا لها بالحرف "ظ".

الثالثة: نسخة مخطوطة بخط مغربي دقيق، وفي بعض حروفها غموض، وكان يملكها الإمام المرحوم محمد محمود بن التلاميذ التركي المغربي الشنقيطي، وهي الآن في مكتبته بدار الكتب المصرية برقم 2 صرف ش.

في آخرها أنها عن نسخة محمد بن المظفر المخطوطة بمكتبة كوبرللي بالأستانة السابق ذكرها، كتبها للإمام الشنقيطي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن التلمودي الجزولي الحسني اليعلاوي في مدة آخرها منتصف ذي الحجة من سنة 1303هـ.

وهذه النسخة خالية من الهوامش والخواشي بين السطور التي اكتظّ بها الأصل الذي نقلت عنه لابن المظفر إلا القليل جدا الذي لا حكم له، وفيها تصويب لبعض أخطاء الأصل، غير أنها لم تسلم من سقوط العبارات الكثيرة التي سقطت من نسخة ابن المظفر، ومن بعض التحريف الذي وقعت فيه، ورمزنا لها بالحرف "ش".

وهي والنسخة الثانية لابن المظفر، مع ما فيهما من نقص وخطأ، قد انتفعنا بهما انتفاعا كبيرا، وبخاصة في المواضع الضائعة في الأولى في ملتقى كل صفحتين.

وجعل الكتاب في النسخة الأولى ثلاثة أجزاء: الأول: يشتمل على المتن والشرح جميعا، والثاني: تفسير المشكل من اللغات التي أوردها مؤلف المتن، والثالث: تفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف. وجعل في النسختين الثانية والثالثة أربعة أجزاء، يجعل المتن والشرح فيهما جزأين، وقد جعلنا هذه النسخة المطبوعة أربعة أجزاء مثلهما.

المقدمة

...

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم 1:

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين، الطيبين الطاهرين 2.

قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله 3:

هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني -رحمه الله- في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه 4 بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحتها، ولا 5 كثيراً من الأشباه والنظائر 5 إلا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره، أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلاً من المسائل المشككة العويصة التي تشخذ الأفكار، وتروض الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحكِّم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع، لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أيما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قُلة جبل سامق في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل.

1 بعد البسملة في ظ "عونك يا لطيف"، وبعدها في ش "وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم تسليماً".

2، 2 ما بينهما زيادة من ظ، ش.

3 رحمه الله: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: منه.

5، 5 ما بينهما غير واضح في ظ، وهو في ش "كثير الأشباه والنظائر".

(1/1)

علم التصريف والحاجة إليه:

وهذا القبيل من العلم -أعني التصريف- يحتاج إليه جميع أهل العربية 1 أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة

عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعَلَ لا يجيء إلا على يَفْعُل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا يقول: كَرُم يكرم بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: يكرم أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء. ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه²، وإن كان السماع أيضا مما يشهد بصحة³ قياسك. ومن ذلك أيضا قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أَفْعَل يكون مفعلا -بضم الميم وفتح العين- نحو: أدخلته مُدْخَلًا، وأخرجته مُخْرَجًا، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت: مُكْرَمًا قياسا، ولم تحتج فيه إلى السماع، وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما يُنْقَل ويُعْمَل به فهو مكسور الأول، نحو مِطْرَقَة ومِرْوَحَة، إلا ما استثنى⁴ من ذلك. فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس.

1 ظ، ش: اللغة، وهامشهما: الأدب.

2 ظ: أو نحوه.

3 ص: لصحة.

4 ص: أستثني له، وظ: أستثني به وفوق به: نسخة، وما أثبتناه عن ش.

(2/1)

ما لا يُؤخذ من اللغة إلا بالسماع:

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع. فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة، وقليل ما يعرفه أكثر¹ أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس.

تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس:

ولهذا ما لا² تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أسد شيء فيما يحكيه، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يصرف ويشق اضطرب

كلامه وخالط. وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلى الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره، وليس هذا غضا من أسلافنا، ولا توهينا لعلمائنا، كيف وعلومهم نقندي، وعلى أمثلتهم نحتدي، وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المُشْبِلين عليه والمنصرفين إليه، كثيرا ما يخطئون فيه ويخلطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، ويعلم سواه متشاغل.

ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة:

وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا 3 قريبا، واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى،

1 أكثر: زيادة من ظ، ش.

2 لا: ساقط من ص.

3 ش، ظ: سببا.

(3/1)

مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبني منه مثل "جَعَفَر" فتقول: "ضَرَبَ"، ومثل "قِمَطَر": "ضَرَبَ"، ومثل "دِرْهَم": "ضَرَبَ"، ومثل "عَلِمَ": "ضَرَبَ"، ومثل "ظَرَفَ": "ضَرَبَ"، أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضَرَبَ"، ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب"، ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب"، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة. أولا ترى إلى قول رؤبة في وصفه 1 امرأة بكثرة الصخب والخصومة: تشتق في الباطل منها المُمْتَدَق

وهذا 2 كقولك: تتصرف في الباطل، أي: تأخذ في ضروبه وأفانيه. فمن ها 3 هنا تقاربا واشتبكا، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدل ذلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك 4 في كتب النحو، منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكر، ورأيت

بكرا، ومررت بـبكر" فإنك إنما خالفت بين حركات حروف 5 الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتغيرة، إلا أن هذا الضرب

1 ظ، ش: صفة.

2 وهذا: عن ظ، ش، وهو غير واضح في ص.

3 ها: ساقط من ظ، ش.

4 بك: ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: حرف.

(4/1)

من العلم لما كان عويضا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطنًا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال. فمن أمدّه الله بصفاء القريحة، وأيده بمضاء الخاطر والروية¹، وواصل الدرس، وأجشم النفس، وهجر في العلم لذاته، ووهب له أيام حياته؛ امتاز من الجمهور الأعظم، ولحق بالصدر المقدم، ولحظته العيون بالنفاسة، وأشارت إليه الأصابع بالرياسة، وكان موفقا لما يرفعه ويُعليه، مسددا فيما يقصد له وينتجيه.

قيمة كتاب التصريف للمازني:

ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدها وأرصنها، عريقا في الإيجاز والاختصار، عاريا من الحشو والإكثار، متخلصا من كزّازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، غنيت بتفسير مشكله، وكشف غامضه، والزيادة في شرحه، محتسبا ذلك في جنب ثواب الله، ومزكيا به ما وهبه لي من العلم.

ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة:

وحقيق على من 2 نظر في كتاب قد غني به واضعه³، وانصرف إلى الاهتمام به مصنفه³، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كُتب، أن يحمد الله على ما وهبه له من فهمه، وأن يسلم لصاحبه ما وفره الله عليه

1 الروية: زيادة من ظ وش.

2 ظ، ش: من قد نظر.

3، 3 ما بينهما في ظ، وش: وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه.

(5/1)

من حفظه¹، وأن يعتري فيما يحكيه عنه إليه، فإن فعل ذلك فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف، وإن أبي إلا كفران النعمة فعن المروءة والإنسانية صدَف. وأنا أسوق هذا الكتاب شيئاً فشيئاً، وأتبع كل فصل مما رويته ورأيت ما يكون مقنعاً في معناه، ومغنيا عما سواه، فما كان فيما أورده من سداد وصواب فبتوفيق الله وإرشاده، وإن وقع سهو أو تقصير² فما لا يعرى منه الخذاق المتقدمون، ولا يستنكفه العلماء المبرزون.

والله أستهدي، وإياه أسترشد، وعليه أتوكل، وهو حسبي وكفى.

بسم الله الرحمن الرحيم

رواة كتاب المازني:

3 قال أبو الفتح عثمان بن جني³: أخبرني الشيخ⁴ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي⁵ قراءة مني عليه بحلب، عن أبي بكر محمد بن السري السراج، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، رحمهم الله أجمعين⁶.

قال أبو عثمان⁷:

1 من حفظه: زيادة من ظ وش.

2 ظ وش: وتقصير.

3، 3 ما بينهما زيادة من ظ وش.

4 الشيخ: ساقط من ظ وش.

5 النحوي زيادة من ظ وش.

6 أجمعين: ساقط من ظ، وش، وبعدها في الصلب فيهما ما يأتي: قال أبو الفتح: هو

مازن بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، وورد كلام ابن جني هذا في صلب ص كذلك

مسيوقا بما يأتي: في الحاشية بخط أبي الفتح بدل قال أبو الفتح، ولما كانت هذه العبارة في الحاشية وضعناها هنا وأسقطناها من الصلب.
7 ص: قال: قال أبو عثمان المازني.

(6/1)

باب الأسماء والأفعال:

كم يكون عدد 1 حروفه في الأصل، وما يزداد فيهما عن الأصل؟
قال أبو الفتح 2: أول ما في هذا أن يسأل فيقال: لم لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال؟ وما السبب في ذلك؟ والجواب 3: أنه إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال؛ ليرى أصلها من زائدها؛ لأنها مما يصرف ويشترك بعضها من بعض، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ وَمَهْ ونحوهما، فالحروف لا تمثل بالفعل؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هل أوقد أو حتى أو هلا ونحو 4 ذلك من الفعل لكانت مسألته محالا، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل؛ لأنه ليس بمشتق، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف.
الألفات في أواخر حروف المعاني أصول:
ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولا غير زوائد، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو: "ما" و"لا" 5 وما أشبههما 5، لا تقل: إن الألف فيهما منقلبة كألف عصا ورحى وغزا ورمى؛ لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا لسكونهما، كما ظهرتا في نحو "كي وأي ولو وأو".

1 ظ وش: عددتهما.

2 زادت ص قبل: قال أبو الفتح، ما يأتي: قلت: وفي نسخة أخرى.

3 ظ، وش: فالجواب.

4 ظ، وش: أو نحو.

5، 5 ظ، وش: ونحوهما.

(7/1)

فلو 1 كان أصل ألف " " من الواو لقلت: "مؤ" كما قلت: "لو" وكذلك لو كانت من الياء 2 لوجب أن تقول 2: "مئي" كما قلت: "كي" 3 ولم تقلب ياء "كي" وواو "أو" ألفا 3؛ لأنها إنما تقلب إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وهي في الحروف ساكنة كلام "هل وبل" 4، ودال "قد"؛ فلهذا بطل أن تكون منقلبة، ولو قال قائل: إن الألفات في أواخر الحروف زوائد لكان مبطلا؛ لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق، والحروف لا تشتق، فلا يعرف ذلك فيها؛ فلذلك لم يذكر الحروف في هذا الموضع 5. ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية: وقول أبي عثمان: الأسماء: يعني الأسماء المتمكنة، والتي يمكن تصريفها واشتقاقها نحو "رجل وفرس"، ولا يريد الأسماء المبنية الموعلة في شبه الحروف 6؛ لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن "كم ومن وإذ" سواكن الأواخر "كهل وبل وقد". وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الألف في "متى وإذا وأنى وإياك" ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو، كما أن الألف في "في حتى وكلا" كذلك. وكما كانت "منّ وكم كهل وبل"، فهذه الأسماء المبنية التي 7 في حكم الحروف لا تشتق ولا تمثل من الفعل، كما أن الحروف كذلك.

1 ظ، وش: ولو.

2، 2 في ظ، وش: لقلت، وفي هامش ظ من نسخة: لوجب أن يكون.

3، 3 زيادة من ظ، وش.

4 بل: زيادة من ظ وش.

5 زادت ظ، وش: قال أبو الفتح.

6 ظ، وش: الحرف.

7 التي: ساقط من ظ، وش.

(8/1)

ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية:

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقا نحو "ليبك"؛ لأنهم يقولون: أَلَبَّ بالمكان، ونحو "قط"؛ لأنها من قططت أي: قطعت؛ لأن قولك: ما فعلته قط معناه: فيما انقطع ومضى من عمرك. وكذلك "ذا وذو والذي" ونحو ذلك مما يدخله التحقير، أو يستعمل استعمال

المتصرف، وليس ذلك بالكثير، وكلما كان الاسم في شبه الحروف 1 أقعد، كان من الاشتقاق والتصرف أبعد.

الألف في "أنا" في الوقف، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة:
فأما الألف في "أنا" في الوقف فزائدة، وليست بأصل، ولم نقض بذلك فيها من قبل الاشتقاق، هذا محال في الأسماء المضمرة؛ لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كما يُذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنا 2 زيد، كما قال الله تعالى: {إِنِّي أَنَا رَبُّكَ} 3 يكتب في الوقف 4 بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل، ألا ترى أنك تقول: "ارم" إذا وقفت وأنت تريد "ارم"، فإذا وصلت قلت: "ارم يا رجل"، فالألف في "أنا" كالهاء في "ارم" زائدة مثلها، وبُيِّت الفتحة بالألف كما بُيِّت الكسرة 5 بالهاء؛ لأن الهاء مجاورة للألف، ومثل ذلك

1 ظ وش: الحرف.

2 رسمت أن بدون ألف في ص.

3 سورة طه 20 من الآية 12.

4 في الوقف: زيادة من ط، ش.

5 الكسرة: ساقطة من ظ، ش.

(9/1)

ما حكاه سيبويه أن من العرب من يقول في الوقف: "قالا" وهو يريد "قال"، فيبين الحركة بالألف، وقد قالوا 1 في الوقف: "أنه" فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف، وكلتاها ساقطة في الوصل.

"إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف":

فأما قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ... حميدا قد تذریت السناما

فإنه أجراه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف، وعلى هذا قول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري

أي: وشعري الذي سمعت به، وقد أجرت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر، حكى سيبويه عن العرب "ثلاثه رُبعه" بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة من أربعة والقاء حركتها على الهاء، وكان قياسه إذا حركها أن يردّها تاء، إلا أنّها لما كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك، وأنشد سيبويه أيضا:

ضحما يحب الخلق الأضحما

يريد الأضحم خفيف الميم، وهذا التثقيل إنّما يكون في الوقف ليعلم باجتماع الساكنين في الوقف أنّه متحرك في الوصل، حرصا على البيان؛ لأنّه معلوم أنّه لا يجتمع في الوصل ساكنان، وعلى هذا قالوا: "خالد، وهو يجعل"، فإذا وصلوا قالوا: "خالد يا فتى" فكان سبيله إذا أطلق الميم في "الأضحم" بالنصب أن يزيل التثقيل، إلا أنّه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة، ومثله:

1 في هذا الموضع زادت ظ، ش: في الشعر.

(10/1)

ببازل وجناء أو عيهل ... كأن مهواها على الكلكل
يريد العيهل والكلكل، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته، والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر، فإن سيبويه كثيرا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها، فكذلك أجرى الشاعر قوله:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني

في الوصل مجراه في الوقف.

الأصلي والزائد:

وقول أبي عثمان: كم يكون عددهما في الأصل، وما يزداد فيهما على الأصل؟

قال أبو الفتح¹: اعلم أنّه إنّما يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد: ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضرب: فعل، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنّه ليس بفاء ولا عين ولا لام،

وليس يعنون بقولهم: زائد أنه لو حُذِف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة، فلو 2 حذفها فقلت: ضَرَب لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم: مضروب، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقي من الكلمة

1 قال أبو الفتح: ساقط من ش.

2 ظ، ش: ولو.

(11/1)

دالا على اسم المفعول، كما يدل عليه "مضروب" بكماله، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم؛ لأن الضاد بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم. فمما زيد 1 في "ضرب" من أوله قولهم: "استضرب" فاهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله: استفعل، وكذلك يضرب الياء زائدة، ومثاله يَفْعَل، والزيادة في وسطه قولك: "ضَرُوب" الواو زائدة، ومثاله: فَعُول، والزيادة في آخره، قولك: "ضَرَبَان" فالألف والنون زائدتان، ومثاله: فَعْلَان، فالأصول يقابل بها في المثال: الفاء، والعين، واللام. ويُلفظ بالزائد بعينه لفظا في المثال، ولا يقابل به فاء ولا عين ولا لام؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة 2 لكان أصلا لا زائدا، ألا ترى أنك تقول في "ضروب: فعول"، فتأتي في "فعول" بالواو التي كانت في "ضروب" بعينها؛ لأنها زائدة، فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررت في المثال العين بإزائه، فتقول في "ضرب: فعَل" فتثقل العين من "فعَل"؛ لأنها بإزاء الراء من "ضرب"، فإن تكرر الأصل الثالث وهو اللام، كررت في المثال اللام بإزائه، فتقول في "ضرب: فعلل" جئت في المثال بلامين، لما كان في ضرب باءان، فإن تكرر الأصلان كلاهما، كررت في المثال العين واللام كليهما، تقول في "ضَرَبَرَب: فَعْلَل" زدت عينا ولما لما زدت في "ضربرب" راء وباء، والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو "مرمريس" وهي 3 الداهية والشدة، قال الراجز:

1 ظ، ش: زاد.

2 ظ، ش: الثلاث.

3 ظ، ش: وهو.

(12/1)

داهية حدباء مَرْمَرِيس

ومَرْمَرِيت: في معناه، فمثاله من الفعل 1 "فَعَعِيل"؛ لأنه من المراساة وهي الشدة، فتكررت الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة، وإنما بسطت هذا الموضع؛ لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع الأصل والزائد ولا 2 يعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يراد بهما، فكشفت هذا المعنى؛ ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن فيه. الزيادة للإلحاق ولغيره:

قال أبو عثمان: فمما يزداد ما يلحق بناء ببناء، ومنه ما يكون للمد، ومنه ما يلحق للمعنى، وفيه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد؛ لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة.

قال أبو الفتح: فصل في هذه الجمل أنواع الزيادات، وعرف الغرض في أن زيدت، وما الذي دعا إلى ذلك.

الزيادة للإلحاق:

فما زيد فيه للإلحاق كثير، منه "كَوَثَر وَصَيَّرَف" فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان "بجعفر وسلهب"، وكذلك "جَدُول" الواو فيه زائدة ملحقة "بجعفر" وقد قيل: "جدول" بكسر الجيم، فالواو في هذا ملحقة له ببناء "درهم وهجرع وهبلع"

1 من الفعل: زيادة من ظ، ش.

2 ظ، ش: فلا.

(13/1)

ومن ذلك "سَمِيدَع" الياء فيه زائدة ملحقة بفرزدق ومثاله فَعِيلَل، وكذلك "فَدَوَكَس". وهذا 1 أكثر من أن أضبطه لك، وإنما أذكر منه ومن نظائره ما يدعو إليه القياس.

الزيادة للمد:

وقوله: ومنه ما يكون للمد، يعني الواو في "عجوز وعمود"، والياء في "جريب وقضيب"، والألف في "كتاب وسراج" لم يرد بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها، ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المد في كلامهم؛ ليكون المد عوضاً من شيء قد حذفوه، أو للين الصوت فيه²، ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل قد أُلزم حرف المد نحو قول الشاعر:

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم ... وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

ونحو قول الآخر، أنشدناه أبو علي لقطري بن الفجاءة:

لعمرك إني في الحياة لراهد ... وفي العيش ما لم ألق أم حكيم

ونحو قول الآخر، قرأته على أبي علي في نوادر أبي زيد:

جزوني بما ربيتهم وحملتهم ... كذلك ما إن الخطوب دوال

فهذه الألف في "دوال"، والياء في "حكيم"، والواو في 3 "الرءوس"، تسمى الردف. وإنما

لزم هذا الضرب لتكون عوضاً من لام مفاعيلن، وهذا مبين في علم القوافي، وإنما

يعرفه أهل العروض، فلهذا ونحوه ما زيدت

1 ظ، ش: هذا.

2 ظ: به.

3 ظ، ش: من.

(14/1)

هذه 1 المدات، وللحاجة 1 إلى الاتساع في كلامهم؛ لأنهم قد 2 يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع، فمن ها 3 هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام.

الزيادة للمعنى:

وقوله: ومنه ما يلحق للمعنى، يريد به نحو التنوين الذي دخل الكلام علامة للخفة والتمكن في الأسماء في نحو "زيدٌ وزيدًا وزيدٍ". ومن ذلك: حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين نحو قولك: زيد يقرأ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنه في حال قراءة، ويصلح أن يكون يراد به أنه 4 سيقراً فيما يستقبل، ومن ذلك:

ألف "أنا"، إنما زیدت لبيان حركة النون، وقد مضى ذكرها، ومن ذلك: ألف الندبة، إنما زیدت لمد الصوت وإظهار التفجع على المندوب، فهذه الأشياء ونحوها مما زید للمعنى، ألا ترى أن الدلالة على ذلك 5 المعنى تزول بزوال ذلك الزائد، إلا أن الندبة قد تكون بغير ألف تقول: وا زید⁶.

الزيادة من أصل الوضع:

وقوله: "ومنه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد؛ لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة" فإنما يعنى به: افتقر ونحوه، ألا ترى أن الماضي من هذا اللفظ لم ينطق به إلا على مثال: افتعل، والزيادة لازمة له، وهي

1، 1 بدل ما بينهما في ظ، ش: لامتداد الصوت للحاجة.

2 قد: زيادة من ظ، ش.

3 ها: ساقط من ظ، ش.

4 أنه: ساقط من ظ، ش.

5 ذلك: زيادة من ظ، ش.

6 تقول: وا زید: زيادة من ظ، ش.

(15/1)

الهمزة والتاء في أوله. وقولهم: "فقير" يشهد بأنهم كأهم¹ قد قالوا فيه: "فَقَر" مثل "ظَرَفَ فهو ظريف"، هذا أخص به من فَعَلَ وفَعَلَ، وإن كانوا قد قالوا: "شَقِيَّ فهو شَقِيَّ وقَدَرَ فهو قدير"، فإن باب "فَعِيل" أن يكون "لفعل" وإذا² كانوا قد³ قالوا: "يَذَرُ وَيَدَعُ" ولم يقولوا: "وَذَرَ ولا وَدَعَ" استغناء عنهما "بترك" على ما قال سيبويه، مع أن بين الماضي والمضارع نسبا قريبا، فأن يقولوا: "فقير" ولا يقولوا: "فقر" - وإن كان عليه جاء - أجدر؛ لبعد ما بين الاسم والفعل⁴، وإن كان في هذه الأسماء كثير من أحكام الأفعال، فإن الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم، وكذلك "اشتد" لم ينطق به بلا زيادة، لم يقولوا: شَدَّ في هذا المعنى، على أن أبا زيد قد حكاها في كتاب⁵ مصادره، وقولهم: "شديد" كأهم⁶ قد قالوا فيه: "شدت" وإن لم يجئوا به. قال سيبويه: استغنوا "بافتقر واشتد" عن "فقرت وشدت"، كما استغنوا "باحمار عن حمر"، يريد أن "احمار" أيضا لم ينطق بالماضي منه إلا بزائد نحو "احمر واحمار"، قال سيبويه أيضا: كما استغنوا

"بارتفع" عن "رُفِعَ" وعليه جاء "رفيع"، يريد أن قولهم: "رَفِيع: فَعِيل" و"فَعِيل" إنما يأتي من "فَعُل" نحو كرم فهو كريم. وكذلك قولهم: "ارْعَوَى الرجل" وزنه افعَلّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة، وليس من لفظ رعى؛ لأن لام "رعى" ياء، ولام "ارعى" واو؛ لظهورها 6 كما ترى. وليس "الرعى" من "ارعى" إنما هي "فَعَلَى" من "رعى" قُلِبَتْ ياءُها واوا، بمنزلة

1 كأثم: ساقط من ظ، ش.

2 ص وحاشية ظ: وإذا؛ وظ، ش: وإن.

3 قد: ساقط من ش.

4 ظ، ش: من الفعل.

5 كتاب: ساقط من ظ، ش.

6 ظ: لظهورهما.

(16/1)

"تَقَوَى"، وكذلك قولهم: "اقطَرَّ النَّبْتُ واقطَرَّ واشْمَأَزَّتْ" لم يستعملوها 1 إلا بتكرير اللام، فهذا ونحوه مما لم ينطق به إلا بزيادة؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم، ألا ترى أن قولهم: "مَلَمَحَ" إنما هو في القياس جمع "مَلَمَحَة"، لا جمع "لمحة"، و"سَمَحَ" إنما هو جمع "سَمِيح" في القياس لا "سَمَحَ"، و"مَشَاهِ" إنما هو جمع "مَشَبَه" لا "شَبَه"، فكأنهم قد نطقوا بلمحة وسميح ومشبه لما جاء الجمع عليها، إلا أنهم استغنوا بسمح عن سميح، وبلمحة عن ملمحة، وبشبه عن مشبه حتى صار المستغنى عنه مسقطاً، وقد قال بعضهم: "سميح" وهو شاذ في الاستعمال. وإذا 2 كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في "وذر وودع" على قرب ما بين الماضي والمضارع، فالجمع على بعده من الواحد أجدر ألا يلزم أن يجيئوا بواحد من أجل مجيئهم به، فهذا شرح هذا.

أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها:

قال أبو عثمان 3: "أقل الأصول في الأسماء عدداً الثلاثة، نحو زيد وعمرو وبكر وعدل وبرد وجبل وفخذ وعضد وزفر ومعى، والأفعال نحو ضرب وعلم وضرب وظرف 3.

1 ص: لم يستعملوها، ظ، ش: لم يستعملوا، وهامش ظ: لم يستعملها العرب.

2 ص وهامش ظ: وإذا؛ ظ، ش: وإن.

3، 3 بدل ما بينهما في ص:

"فأقل الأسماء أصولاً الثلاثية، وكذلك الأفعال، فالأسماء نحو: زيد وعمرو وبكر وعدل وبرد وحمل وجمل وجبل وفخذ وزفر وعضد ومعى، والأفعال نحو: ضرب وعلم وضرب وظرف، فعلى هذا المثل الأسماء في الثلاثة والأفعال".

(17/1)

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصليين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي. ولا يكون فعل 1 على خمسة أحرف لا زيادة فيه 2، وأنا أذكر كل أصل في موضعه مستقصى 3 بحول الله وقوته 3.

فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة: "فَعْل، وفَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وفَعُل 4، وفَعِل، وفَعُل، وفَعُل، وفَعُل" وجميع هذه الأمثلة تكون اسماً وصفة، فمثال: فَعُل ويكون اسماً وصفة. فالاسم كلب وكعب، والصفة ضخم وخذل.

وفَعُل يكون اسماً وصفة. فالاسم رسن وطلل، والصفة بطل وحسن.

وفَعِل يكون اسماً وصفة. فالاسم كبد وفخذ، والصفة حذر وفطن.

وفَعُل يكون اسماً وصفة. فالاسم رجل وعضد، والصفة يقظ وندس.

وفَعِل يكون اسماً وصفة. فالاسم جذع وعدل، والصفة نضو، ونقض.

وفَعِل يكون اسماً وصفة. فالاسم إبل وإطل، والصفة قالوا: امرأة بلز، وهي الضخمة 5.

وقد قالوا: أتان إبد 5، فأما قول الشاعر:

أرّني حَجْلاً على ساقها ... فهش الفواد لذاك الحِجْل
فقلت ولم أخف عن صاحبي ... ألا بأي أصل تلك الرِّجْل

1 فعل: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فيها.

3، 3 ظ، ش: بعون الله. وفي هامش ظ: بإذن الله، إن شاء الله.

4 فعل: ساقط من ظ.

5 و5 زيادة من ظ، ش.

(18/1)

ويروى بيباً¹، فإنما أراد به الإتيان لإقامة الوزن وأصل بنائها² على "فعل" ساكنة العين. ألا ترى أن هذا الشعر من الضرب الثالث من المتقارب ووزنه في العروض فَعَل. وبينه: وأبني³ من الشعر شعرا عويصا ... ينسي الرواة الذي قد رووا فلو أسكن الجيم لفسد البيت كله؛ لأنه كان يصير ضربه على فَعَل، وهذا فاسد ممتنع. وأما قولهم: "رجل جَنَز، ومَحَك، ونَفَر" ونحوه، فإنما أصل بنائه على 4 فَعَل كَحَذَر. ولكنهم كسروا فاء الفعل إتباعاً من أجل حرف الحلق، كما قالوا: شَعِير وبَعِير، فكسروا فاء الفعل لكسرة عينه وعلى هذا تقول: "في رَغِيف رَغِيف" بكسر الراء. وحكى أبو زيد عن العرب: "الجنة لمن خاف وعيد الله" ولا تقول: "في جَرِيب وقَفِيز: جَرِيب ولا 5 قَفِيز"؛ لأنه ليس ثاني حروفهما حرفاً من حروف الحلق، فهذا تشعب، ثم نعود لما كنا فيه:

وفعل: يكون اسماً وصفة. فالاسم نحو 6 ضلع وعنب، والصفة: قوم عدى ومكان سوى. وقال النابغة:

باتت ثلاث ليالٍ ثم واحدة ... بذى المجاز تراعي منزلاً زيماً
وفُعل: يكون اسماً وصفة. فالاسم: قفل وبرد، والصفة: حلو ومر.
وفُعل: يكون اسماً وصفة. فالاسم عنق وطنب، والصفة: سرح وطلق.
وفُعل: يكون اسماً وصفة. فالاسم ربع وخرز، والصفة: ختع وسكع، وقال 7 الراجز:

1 ظ، ش: بئبا.

2 ظ، ش: بنائهما.

3 ظ، ش: وأروي بدل: وأبني، وهما روايتان.

4 على: زيادة في ظ، ش.

5 لا: ساقط من ظ.

6 نحو: زيادة من ظ، ش.

7 ظ: قال.

قد لفها الليل بسواق حُطَم
ولا يوجد في الكلام: فِعْل - بكسر الفاء وضم العين - وإنما لم يَجِ ذلك كراهية خروجهم
من الكسر إلى الضم بناء لازما، وإذا كانوا قد قالوا: اقْتُلْ فضموا الهمزة لضمّة 1 التاء
ولم يكسروها على ما كان يجب فيها مع أن بين الهمزة والتاء حاجزا وهو القاف، فألا
يخرجوا من كسر إلى ضم بلا حاجز أجدر، فأما قولهم: هو يَضْرِبُك. وخروجهم من كسرة
الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ما قدمناه؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة، ألا ترى أن
النصب والجزم يزيلانها، وإنما يكره من ذلك أن تكون الحركة لازمة، وليس في الكلام
اسم على فِعْل - بضم الفاء وكسر العين - إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمفعول
نحو: ضُرِبَ وَقُتِلَ إلا في اسم واحد وهو دُئِلَ، وهي 2 دُوَيْبَّةٌ وبها سُمِّيت قبيلة أبي الأسود
الدؤلي وإنما فُتِحَت الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياء ياء الإضافية، فهربوا إلى
الفتح، كما قالوا في شَقْرَةٍ شَقْرِي، وفي الصَّعْقِ صَعَقِي. قال الشاعر 3:
جاءوا بجيش لو قيس معرسه ... ما كان إلا كمعرس الدُّبُلِ
فهذه الأسماء. وأما الأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها، فعلى ضربين: فِعْل مبني للفاعل،
وفعل مبني للمفعول. فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب: "فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَّلَ".
فمثال فَعَلَ يكون متعديا وغير متعد؛ فالمتعدى نحو: "ضرب وقتل"، وغير المتعدى نحو
"جلس ونهض".
وفَعَلَ يكون متعديا وغير متعد، فالمتعدى نحو "شرب وركب"، وغير المتعدى نحو "سلم
وقدم".

1 ظ، ش: لضم.

2 ظ، ش: وهو.

3 بهامش ظ أمامه، وقال يصف قلة الجيش: جاءوا، صح.

وفَعَّلَ لا يكون أبدا إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها
الفاعل لا لشيء يفعله قصدا لغيره نحو "شرف وظرف"، فأما ما جاء في كلامهم نحو

قوله:

وإن أهجه يضجر كما ضَجَرَ بَازِلٌ ... من الأدم دبّرت صفحتاه وغاربه
فإنما أراد به الشاعر ضَجَرَ وَدَبَّرَتْ، ولكنه أسكن الحرف استثقالا للكسرة، وعلى هذا
قالوا: "قد كَرَّمَ الرجلُ" يريدون: كَرَّم، وقالوا: "لَقَضُوا الرجلُ" يريدون: لَقَضُوا الرجلُ،
فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور، ولم ينجى من هذا شيء في المفتوح لخفة الفتحة،
ألا ترى أن من قال: فَخَذَ وَرَجُلٌ وهو يريد: فَخَذًا وَرَجُلًا، لم يقل في جَمَل: جَمَلٌ لخفة
الفتحة، إلا أنهم قد أنشدوا للأخطل:

وما كل مبتاع ولو سَلَفَ صَفْقُهُ ... تراجع ما قد فاتته بِرْدَاد

قالوا: أراد سَلَفَ، ولكنه اضطرّ فخفف المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما
قال 1 أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجها آخر، وهو أن يكون مخففا من فَعَلٍ مكسور
العين، ولكنه فَعَلٌ غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به، كما أن
قولهم: "تفرقوا عباديدَ وشماطيطَ"، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم
يكن مستعملا في اللفظ، فكأنهم 2 استغنوا بِسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن
ينطقوا به غير مسكن.

وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد،
فإن يستغنى بِفَعَلٍ عن فَعَلٍ من لفظه ومعناه -وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة
عين ذاك- أجدد.

1 ظ: فقال، وهو خطأ.

2 ظ، ش: وكأنهم.

(21/1)

وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياس وهو
أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما 1 وجدت لها 2 ضربا من القياس.
فإن قلت: فإنما لم 3 نسمعهم يقولون: يَسْلَفُ -بفتح اللام- فما تنكر أن يكون هذا
يدل على أنهم لا يريدون: سَلَفَ على وجهه، إذ لو كان مرادا عندهم لقالوا في مضارعه:
يَسْلَفُ، كما أن من يقول: قد عَلِمَ فَيُسْكِن عين الفعل، لا يقول في مضارعه إلا: يَعْلَمُ،
فالجواب أنهم لما 4 لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح، صار عندهم

كالمرفوض الذي لا أصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح.
وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيبويه: أنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا لا سيما إذا دلت عليه دلالة وهي تسكينهم عين الفعل، وهذا التسكين لم نره في المفتوح البتة.
فإن قلت: إنا 5 قد رأيناه في هذا الحرف، فإن نفس الشيء 6 المتنازع فيه لا يكون حجة على 7 الخصم، إنما يكون حجة ما قد ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة، ونظير هذا الذي ذهب إليه في هذه الكلمة من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به، ما ذهب إليه أبو علي في قول الكميت:
وبالعدوات منبتنا نضار ... ونبع لا فصافص في كينا

1 زادت ظ، ش في هذا الموضع كلمة: قد.

2 ظ، ش: له.

3 ص وهامش ظ: لم، وظ، ش: لا.

4 لما: ساقط من ظ، ش، وسقوطه يفسد المعنى.

5 ظ، ش: فإنا.

6 الشيء: ساقط من ظ، ش.

7 ظ، ش: عن.

(22/1)

يكون فُعلٌ منقولاً من فَعَلٌ أبداً؛ لأن فَعَلَ لا يتعدى، والفعل لا ينتقل إلى فُعلٍ حتى يكون متعدياً قبل النقل.

ألا ترى أن "ضَرَبَ" متعد؛ فلذلك جاز أن تبنيه للمفعول فتقول: "ضُرب" وكذلك "ركب" ثم تقول: "رُكب"، و"فَعَلَ" لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثم مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه، بقي الفعل حديثاً عن غير محدث عنه، وهذا محال.

فإن أقمت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبني فُعلٌ من فَعَلَ نحو ظُرف في هذا المكان، فأما قول القطامي:

وَنُفَّحُوا عن مدائنهم فطاروا

وقول أبي النجم:

لو عُصِرَ منه البان والمسك انعصر

فإنما أريد به: "نُفِخُوا، وَعُصِرَ" ولكنه خفف الكلمة بحذف الكسرة، فأما 1 قولهم: "قد قيل، وخيف" ونحوهما، فأصلهما: "قُول، وَخُوف"، ثم غُيِّرَا بعد ذلك، وهذا مبين مشروح في موضعه بحول الله.

فهذه أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها.

أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لا زيادة فيها:

قال أبو عثمان: وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد، فالأسماء نحو "جعفر وقَمَطَر وسَبَطَر ودِرْفَس، ومثل جعفر سَلْهَب"،

1 ظ وش: وأما.

(24/1)

وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماء وصفات، وأما 1 الأفعال التي على أربعة أحرف 2 ليس فيها زائد فنحو "دَخَرَجَ وَسَرْهَفَ" وما أشبه ذلك، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف وهي: "فَعَلَل، وَفَعِلِل، وَفُعْلَل، وَفَعْلَل، وَفَعِلَل".

فَفَعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم "جعفر وصعتر"، والصفة "سلهب وصقعب".

وَفَعِلِل: يكون اسما وصفة. فالاسم "قرطم وعظلم"، والصفة "صمرد وهرمل وخرمل وخضرم وضمرز ولطلط ودردح" وإنما أكثر من هذا؛ لأن أبا العباس ذكر أن فَعِلِلًا في الصفة قليل.

وَفُعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم "برثن وترتم"، والصفة "كلكل وقلقل".

وَفَعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم "قلقع وقرطع"، والصفة "هجرع وهبلع"، وقد قيل:

إن الهاء في "هجرع وهبلع" زائدة، وإنهما من "البلع والجرع"، ومثالهما على هذا القول

"هَفْعَل". وقد حكى عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء في "هَرَكَوْلَة" زائدة؛ لأنها تَرْكُل 3 في مشيها وهي في هذا القول "هَفْعَوْلَة".

هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر؛ لأن الاشتقاق

1 ص وهامش ظ: وأما. وظ، ش: فأما.

2 أحرف: ساقط من ظ، ش.

3 في هامش ظ، في ش: التي تركل، وفي ظ: من تركل.

(25/1)

قادمهم إليه، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم، وإن كان في "هَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ وَهَرْكُولَةٌ" من معنى ما لا هاء فيه، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه، ومعناه كمعناه.

ولهذا الذي ذهب إليه نظائر في كلام العرب¹، من ذلك قولهم للمكان اللين: "دَمِثٌ"، وقالوا: "دِمَثْرٌ" أيضا، وقالوا للطويل المنبسط: "سَبِطٌ" وقالوا فيه أيضا: "سَبَطْرٌ"، فسبط ودمث لفظهما قريب من لفظ سبطر ودمثر ومعناهما واحد¹، ولا يمكن أحد أن يقول: إن الراء من حروف الزيادة.

ومثل ذلك قولهم: "تَغَلَّبَ وَتُعَالَى"، فتغلب رباعي وتعالى ثلاثي والمعنى فيهما واحد، وسأتي على أكثر من هذا في مواضعه²، فكذلك³ يجوز أيضا أن تحمل "هجرعا وهبلعا وهركولة" على أنهما من معنى "الجرع والبلع والركل"⁴ وقريبة من لفظه هربا من أن تجعل الهاء زائدة في أول الكلمة، وليس موضع زيادتها أول الكلمة، إنما موضعها أن تقع آخرها، فهذا ما يحتمله القياس عندي⁵، والقول الأول له وجه أيضا، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أمهات، وإن كانت في حشو الكلمة إلا أن الهاء في أمهات تلي الطرف، فهي من⁶ موضع الزيادة أقرب.

1 و 1 في ظ، ش: من ذلك قولهم للمكان اللين: دمث، وقالوا فيه أيضا للطويل اللين:

دمث، وقالوا أيضا فيه: دمثر ومعناهما واحد، وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه.

2 ص: موضعه.

3 ظ، ش: وكذلك.

4 في ظ: بين كلمتي "والركل"، "قريبة" الجرع: المكان الطويل السهل.

5 عندي: ساقط من ظ، ش.

6 ظ، ش: في.

(26/1)

وَفِعَلَ يكون اسما وصفة. فالاسم "صقعل، وفطحل"، والصفة "حبجر وسبطر".
فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها.
وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس: "فَجُحْدَب" ومثاله "فُعْلَل" -بفتح اللام- حكاة
أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه 1 جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه
الناس غيره: "جُحْدَب" -بضم الدال- وهو اسم لا صفة، وقد حكى غيره "بُرْقَع
وبُرْقَع، وطُخْلَب وطُخْلَب، وجُؤْذِر وجُؤْذِر"، إلا أن جُؤْذِرَا ذكر أبو علي أنه أعجمي،
قال 2: فلا حجة فيه 2. والضم في برقع وطحلب هو المعروف الشائع.
فأما قولهم: "عَلَبَط، وعُكِمِس، وهُدَيْد، وخَزَخَز، وجَنَدِل، وَذَلْدَل، وزَلَزَل، وعَرَنْتَن" فهذه
كلها محذوفات، وأصلها: "عَلَابَط، وعُكَامِس، وهُدَايِد، وخَزَاخَز، وجَنَادِل، وَذَلَاذِل،
وَزَلَاذِل، وعَرَنْتَن" ولكن الألف والنون حُذِفَتَا تخفيفا، ودل على أنه قد حذف منها
شيء، أنهم قد نطقوا بها تامة نحو: "عَلَابَط وعكامس وجنادل". قال الراجز:
ما راعني إلا جناح هابطا ... على البيوت قوطه العَلَابِطَا
جناح: قالوا: اسم الراعي، ونصب القوط بهابط؛ لأنه يقال: هبط الشيء وهبطته، وقال
الآخر:
أعددت للورد إذا الورد حضر ... غربا جرورا وجلالا خُرْخُرُ
وقال الآخر:
وزعموا وكذبوا بأنه ... لقيهم عَلَابِط فشربوا

1 فيه: ساقط من ظ، ش.

2، 2 في ظ: فلا حاجة له فيه.

(27/1)

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها، لكانت خارجة عما عليه كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها 1 أربعة متحركات، فهذه الأسماء الرباعية. وأما الأفعال: فعلى ضربين أيضا: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول. فالمبني للفاعل لا يكون إلا على مثال فَعَلَّ وهو على ضربين: متعد وغير متعد. فالمتعدي نحو: "دحرج وخرفج" وغير المتعدي نحو: "خندف وهملج"، والمبني للمفعول لا يكون إلا على "فَعَّلَ" نحو: "قلقل وزلزل"، فهذا ما في الفصل.

الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها:

قال أبو عثمان: وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة 2 لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات 3 الخمسة البتة.

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد عرّف العلة في أن لم يكن فعل من ذوات الخمسة، وأبان عن مذهبه، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً، أنا أذكره ليضاف إلى هذا القول. وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها

1 ظ، ش: فيه.

2 ظ، ش: فضلية.

3 ص وهامش ظ: بنات، وظ، ش: ذوات.

(28/1)

للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحَّرَجَ، وألف الوصل والنون في نحو 1 اُخْرَجَ، فكروها أن يلزمها ذلك على طولها.

فإن قلت: إنهم قد قالوا: عَنَدَلِيبَ، وَعَضْرَفُوطَ، وَقَبَعَثَرَى ونحوها، فألحقوها الزوائد وهي 2 خماسية، فإن الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء؛ لأنها تنقلها من حال إلى حال. الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال:

ويدل 3 على أن الزوائد بابها الأفعال، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين 4 في آخر فَعْلَانِ 5 بابها أن تكون 5 في آخر 6 غضبان وعطشان ونحوهما من الصفات التي تشبههما. قال: قالوا 7: لأن غضبان صفة، والصفة قريبة من الفعل،

والزيادة بالفعل وما شابهه أحق. ومن ذلك أيضا أنك لا تجد اسما اجتمع في أوله زيادتان، إلا أن يكون جاريا على الفعل نحو: مُنْطَلَق، ومُسْتَخْرَج، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة، لما جاز وقوع زائدين 8 في أولهما، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة. فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعد، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا:

1 نحو: زيادة من ظ، ش.

2 ظ: وهما.

3 ش: يدل.

4 ص: الزائدتان، وهو خطأ.

5 و5 ورد هكذا بضمير الواحدة في النسخ الثلاث.

6 آخر: ساقط من ظ، ش.

7 قالوا: زيادة من ظ، ش.

8 ظ، ش: زائدتين.

(29/1)

إن انْفَحَلًا في 1 معنى قَحَلَ وليس من لفظه، وإنه لا زيادة في أوله. كذا حكى 2 أبو علي عن بعضهم، فاحتُملت الزوائد في الأسماء الخماسية 3؛ لقوة الأسماء، ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكناها وكثرتها في الأفعال، فكان 4 الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا 5 يعبأ بها لذلك.

أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها:

قال أبو عثمان: فالأسماء من بنات الخمسة نحو: "سَقَرَجَل وهَمَرَجَل وجِرْدَخَل وحَنْزَقَر وجَحْمَرَش وقُدْعَمِلَة"، وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الخماسية تحيى على أربعة أمثلة، وخامس لم يذكره سيبويه، وهي 6: "فَعَلَل وفِعَلَل وفَعْلَل وفَعْلَل".

فمثال فَعْلَل يكون اسم وصفة، فالاسم "فَرَزْدَق، وخدرنق"، والصفة "هَمَرَجَل وشمردل". وفِعْلَل يكون اسما وصفة، فالاسم "قِرْطَعْب" والصفة "جِرْدَخَل وحنزقر".

وفَعْلَل: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة؛ لأنه قال قُبَيْل: وتكون هذه الخمسة

أسماء وصفات، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثل في النعت

-
- 1 ص: من.
 - 2 ظ، ش: حكاة.
 - 3 الخماسية: ساقط من ظ، ش.
 - 4 ظ، ش: وكان.
 - 5 ظ، ش: لم.
 - 6 وهي: ساقط من ظ، ش.

(30/1)

نحو: "جَحْمَرَش ونَخُورَش" ونخُورَش¹ ليس عندي من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة، ومثل "جَحْمَرَش" عندي "صَهْصَلِق وقَهْبَلِس وقَنْفَرَش".

وَفُعْلَل يكون اسما وصفة، فالاسم "الْحَرْعِبَلَة"، والصفة "الْحَبْعَيْن، والقُدْعَمِل" وقيل: قد عملة اسم.

والخامس الذي لم يذكره سيويوه: فُعْلَلِل، وهو "هندلع". وقالوا²: هو اسم بقلعة، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدل على أن النون من الأصل.

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لا زيادة فيها، ويجمعها ثلاثة وعشرون مثالا: أحد عشر ثلاثيا، وسبعة رباعيات، وخمسة خماسيات. فمن الثلاثي ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال، وهي: فَعَل، وفَعِل، وفعل، وواحد تختص به الأفعال وهو: فُعِل إلا في حرف واحد وهو دُئِل وقد ذكرته، والباقي يختص به الاسم.

وأما الرباعي: فالأسماء والأفعال تشترك في مثال واحد منه³ وهو فَعْلَل. ويختص الفعل ببناء واحد وهو فُعْلَلِل لأنه نظير فُعِل في الثلاثي، والباقي يختص به الاسم، والخماسي خمسة أمثلة يختص بها كلها الاسم.

فإن قال قائل: فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرف ذوات الثلاثة في كلامهم؛ لأنها أعدل الأصول، وهي أقل ما يكون

1 نخُورَش: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: قالوا.

3 منه: ساقط من ظ، ش.

(31/1)

عليه الكَلِم المتمكنة¹: حرف يُبتدأ به وحرف يُحشى به وحرف² يُوقَف عليه. ويدل ذلك على تمكنها أنهم يصرفون منها ما كان معرفة مؤنثا إذا سكن وسطه نحو: هُند وجُمْل. فصرفهم إياه مع أن فيه علتين ثقيلتين وهما التعريف والتأنيث دلالة على خفته، ألا ترى أن الخفة فيه عادت لأحد السببين، فانصرف الاسم؛ فلذلك كثرت أمثلة الثلاثي. ومن هنا أيضا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف ها هنا التنقل في الأزمنة نحو: ضرب ويضرب³ وسيضرب، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور⁴ الزيادة إياها. ألا ترى أنهم إنما⁵ حكموا بزيادة النون في "سِنْدَأو، وقندأو، وحنطأو، وكنتأو"؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها⁶؛ لأنها لا تكون أصلا في ذوات الخمسة، قضوا بزيادة النون، قالوا: لتكون الكلمة ثلاثية؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبه، فلخفة ذوات الثلاثة ما كثر تصرفها واعتورتها الزيادات. ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة، لم تمنع الفعل أصلا، بل جاء فيها؛ لأنها - وإن كانت فوق الثلاثة - فهي⁷ دون الخمسة. فمن هنا جاء فيها⁸ دحرج ونحوه؛ ولذلك لم يُزْد على فَعْلَلْ وفُعْلِلْ،

1 المتمكنة: ساقط من ظ، ش.

2 وحرف: ساقطة من ظ.

3 ظ، ش: يضرب.

4 ظ، ش: لتعاور.

5 إنما: ساقط من ظ، ش.

6 فيها: ساقط من ظ، ش.

7 ظ، ش: فهو.

8 ظ: فيهما.

(32/1)

وكان ذوات الخمسة، وإن لم يكن فيها فعل، فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سَفَرَجَل: "سَفَرَج" وفي تكسيره "سَفَارِج"، فجرى هذان مجرى قولك: "سَفَرَج يُسَفَرَجُ سَفَرَجَةً، فهو مُسَفَرَج" وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتق منه فعل لكانت هذه طريقته.

وسألت أبا علي فقلت له: هلا حَقَرُوا سَفَرَجًا وكَسَرُوهُ¹ ولم يَحْذِفُوا من آخره شيئًا؟ فقال: لم يَجْزِ ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف²، وأصل التصرف³ للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسر نحو سَفَرَجَل، ولا حَقَر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دحرج، فيمكن فيه التصريف، فهذا قول حسن شديد، وهو تلخيص قول سيبويه.

ولهذا ما قلّت الزوائد في بنات الخمسة. ومن ها⁴ هنا أيضًا لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها، فلما كانت الخماسية قليلًا ما تدخلها الزوائد، كرهوا أن يبدؤوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين⁵ من أولها؛ لقوة الأول وضعف الآخر.

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيء في مثل "عَصْرُفُوطٍ وَعَنْدَلِيبٍ وَيَسْتَعُورُ وَقَبْعَثَى" حشوا وآخرًا، ولا يقع شيء من ذلك في أول الكلمة، على أن الزيادة فيها حشوا أكثر منها آخرًا، وكل قليل.

1 ظ، ش: فكسروه.

2، 3 ظ، ش: التصريف، فيهما.

4 ها: ساقط من ظ، ش.

5 ص: للتوهين.

وإذا كانت ذوات الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة وأخف، لا تقع الزوائد في أولها إلا في ضرب واحد منها وهو الاسم الجاري على فعله نحو: "مُدْحَرَج، ومسرَهف" كراهية الابتداء بالزوائد فيها، فذوات الخمسة -على طولها وقلة تصرفها وكثرة

حروفها- أولى بذلك.

ويدل على أن الزيادة في أول الكلمة بابها الفعل، أنه لم يأت في ذوات الأربعة إلا فيما كان جاريا على فعل نحو مدحرج وبابه¹، والخماسية لا فعل منها²؛ فلذلك لم يزد في أولها.

"الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال": "في الأسماء" قال أبو عثمان: فقد³ ذكرت لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرفها، وسأبين لك ما يكون من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله. فمما زيد في الثلاثة ليلحقها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء: "كَوَثِرَ وجدول وجيئل"⁴، فهذا كله⁴ ملحق ببناء جعفر، والواو والياء فيه زائدتان. قال أبو الفتح: اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة. ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات

1 وبابه: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فيها.

3 ظ، ش: وقد.

4، 4 في ظ: فهذه كله، وفي ش: فهذه كلها.

(34/1)

الخمس غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة، وأنا أوضح كل حرف فيها:

فكوثر: الواو فيه زائدة؛ لأنه من الكثرة. قال الشاعر:

وأنت كثير يابن مروان طيب ... وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

فكوثر من معنى كثير، وجدول: الواو فيه زائدة؛ لأنه النهر، وهم كثيرا ما يصفونه

بالتلوي ويشبهونه بالحية، وقد قال بعض الحداث في وصفه:

ينساب مثل الحية المذعور

والجدل: طَيَّ الحَلَق وشدة القتل، والحية أشبه شيء بالجدل¹، فالجدول راجع في المعنى

إلى الجدَل والتلوي¹. قال الشاعر:

زماما كنتعبان الحماطة أزما

وقال ذو الرمة:

رجيعة أسفار كان زمامها ... شجاع لدى يسرى الذراعين مطرق

وأنشد الأصمعي:

تلاعب مثنى حضرمي كأنه ... حباب نقا يتلوه مرتجل يرمي

وجيئل، وإن لم نعلم² وجه الاشتقاق فيها، فالياء لا بد من أن تكون زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً، لا هي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف، وسيمر بك ذلك في موضعه إن شاء الله³.

قال أبو عثمان: والألف تلحق ببنات الثلاثة آخراً، فتلحقها بالأربعة من الأسماء نحو معزى وأرطى، فمعزى ملحق بهجرع، وأرطى ملحق

1 و1 ورد في ظ، ش بعد البيت:

تلاعب مثنى حضرمي كأنه ...

إلخ خطأ.

2 ظ، ش: يلح.

3 إن شاء الله: ساقط من ظ، ش.

(35/1)

يجعفر. وإذا أكثر من أن أعده لك¹، ولكن أضع لك رسماً تستدل به إن شاء الله. قال أبو الفتح: يدل على زيادة الألف في معزى أنهم يقولون في معناه: معز ومعز ومعيز، فتذهب الألف في الاشتقاق²، ويدل على أن الألف في آخر أرطى زائدة أنهم يقولون²: أديم مأروط؛ إذا دُبغ بالأرطى، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق، فمعزى فعلى، وأرطى فعلى³ والألف في آخرهما للإلحاق؛ لأنهما بوزن "هجرع وجعفر". ويدل على أنهما ليستا للتأنيث، أنهما منونتان، ولو كانتا للتأنيث لما نونتنا على وجهه. ألا ترى أن مثل "حُبلى وسكرى ومجمدى" لا ينون أبداً، وأيضاً فقد قالوا: أرطاة، فألحقوا الألف علامة التأنيث، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث، ألا ترى أنك لا تقول في حبلى: حبلاة، ولا في سكرى: سكراة، وأيضاً فإن معزى مذكر. قال الشاعر:

ومِعْزَى هديا يعلو ... قران الأرض سودانا
فليست الألف فيه للتأنيث؛ لأنه مذكر، وكذلك قولهم: "سِغْلَاة، وعِزْهَاءة، وجَلْعَبَاءة،
وصلَحْخُذَاءة"، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل "هجرع وفرزدق" يدل على ذلك لحاق
علامة التأنيث فيها، وحكى سيبويه: "بُهْمَاءة"، وهذا حرف شاذ؛ لأنه أدخل الهاء على
ألف فُعْلَى وألف فعلى لا تكون إلا للتأنيث.

1 لك: ساقط من ظ، ش.

2، 2 ما بينهما كتب مرة أخرى سهوا في ظ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بعد
لفظ "الاشتقاق".

3 وأرطى فعلى: ساقط من ظ، ش.

(36/1)

والقول 1 عندي في ذلك أن الذي أدخل الهاء في "بهماءة" اعتقد في الألف أنها ليست
للتأنيث، فإما أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبْعَثْرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث، وإما أن
يكون جعلها ملحقة للكلمة ببناء جُحْدَب على مذهب الأخفش.
فإن قلت: فإنه يلزم على هذا أن تنون "بُهْمَى" بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على
قول من أدخل الهاء عليها؟ قيل: قد يجوز أن يكون الذي أدخل الهاء عليها فخالف
الجمهور إذا حذفها، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث، فيخالف إذا ألحق 2 الهاء،
ويوافق إذا حذفها، أو يكون الذي قال: "بهماءة" بناها في أول أحوالها على التأنيث كما
قالوا: "عَرْقُوءة وقَمَحْدُوءة والنهاية ومِذْرَوَان وثَنَابَان" فبنوا هذه الأشياء في أول أحوالها
على التأنيث والتثنية، فكذلك بهماءة تكون مبنية على التأنيث لا مذكر لها.
وحكى أبو الحسن "شكاعاة"، وحكى أبو زيد أنهم يقولون: "قَصْبَاءة، وحلفاءة،
وطرفاءة" بالهاء والهمزة، وهذا من النادر الغريب، وحدثني أبو علي أن أبا الحسن حكى
عنهم "أديم مَرْطِي" وليس في كثرة مَأْرُوط، فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلا
وتُنَوِّن؛ لأنها نكرة بمنزلة "أفكَل وأَيْدَع" وتكون أرطاة على هذا أفعلة مثل أرملة وإن لم
تكن وصفا، وحكى بعضهم: أديم مُؤْرَطِي، فهذا يحتمل عندي أمرين، أجودهما أن يكون
مُفْعَلِي بمنزلة مسلقى ومجعي. ويحتمل أيضا أن يكون مُؤْفَعَلَا بمنزلة قول الراجز:
فإنه أهل لأن يؤكرما

1 ظ، ش: فالقول.

2 ظ، ش: أدخل.

(37/1)

وإنما كان الوجه الأول أقيس؛ لأنك تجعل الهمزة فيه فاء وذلك أقيس؛ لأن مأروطا أفشى في اللغة من مرطي، وكلاهما جائز والأول الاختيار.
في الأفعال:

قال أبو عثمان: وقد تلحق الأفعال من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فعل ذلك في الأسماء¹ من الثلاثة حين ألحقت بالأربعة، وسأذكر بعض ذلك إن شاء الله. فمن ذلك "قد حوّل الرجل حوقلة، وجهور في كلامه جهورة، وبيطر الدابة بيطرة".
قال أبو الفتح: اعلم أنهم أرادوا أن يتسعوا في الأفعال كما اتسعوا في الأسماء، فألحقوا الثلاثية بالرباعية، فالواو والياء في هذه الأفعال ونحوها لا تكون إلا زوائد؛ لأنهما لا يكونان أصولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف، وسيأتي في موضعه. "فحوّل نظير كوتر وجهور نظير جدول" وقد سمي بهما جميعاً² قالوا: فلان بن حوّل وفلان بن جهور وكلاهما مصروف؛ لأن هذا بناء لا يختص بالفعل دون الاسم كما تصرف رجلاً يسمى كعسباً، ذكر ذلك سيبويه، واحتج به على عيسى بن عمر؛ لأنه كان لا يصرف ضرب اسم رجل. قال سيبويه: وكعسب فَعَلَّلَ³ من الكعسبة وهو ضرب من العدو، ويجوز عندي أن يكون اشتقاق حوّل من الحفلة، وهي ما بقي من ثفايات التمر؛ لأن قولهم: قد حوّل الرجل معناه كبر وضعف، فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته، وقال الراجز⁴:

1 في الأسماء: عن ص، ظ. وفي هامش ظ وفي ش: بالأسماء.

2 جميعاً: ساقط من ظ، ش.

3 ص: فعل، وهو خطأ.

4 ظ، ش: آخر.

(38/1)

يا قوم قد حوقلت أو دنوت ... وبعض حيقال الرجال الموت
وهو قريب في المعنى من قولهم: شيخ قاحل؛ إذا كبر وييس1، وليس على نظمه لأجل
التقديم والتأخير في الحروف، ولكنه قريب2 من لفظه، وقريب من معناه3 وليس على
نظمه3، ولهذا نظائر في كلام العرب.
ولو قلت: إن أكثر لغاتها على هذا المنهاج، لكان قولاً.
ونظير هذا قولهم: جبرت الشيء إذا قويته ومكنته. ثم قالوا: "بُرج، والبروج: الحصون"،
وهي تمنع من فيها وتُعزّه. وقالوا: "المُرَجَّب" للمعظم، وتعظيمك الشيء ومنعك منه
وجبرك إياه قريب بعضه من بعض في المعنى، وليس جبرت على تأليف برج، ولا على
تأليف المَرَجَب؛ لأجل التقديم والتأخير. فالحروف واحدة، واللفظ متفق، والنظم مختلف،
وهذا باب واسع يعم أكثر اللغة ويحتاج الناظر فيه، والباحث عنه إلى أن يكون لطيف
النظر.

ثم نعود لما كنا فيه. وقولهم4: جَهْوَر في كلامه، هو من الجهارة وهو ارتفاع الصوت
وظهوره، ومنه قوله تعالى: {أَرَأَيْتَ اللَّهُ جَهْرَةً} 5 أي: عياناً، ومنه قولهم: "جهرت البئر"
إذا أخرجت ما فيها من الحمأة، فأظهرته لمرآة العين، فالواو فيه زائدة.
وقولهم: بَيَّطَر الدابة: أصله من البَطَر وهو الشق في جلد أو غيره، ويقال6: بطرتُ
الجُرْحَ أَبْطَرَه وأَبْطَرَه بَطْراً، ومنه سمي البَيْطَار؛ لأنهم كثيراً ما يصفونه بالشق والنقب، ألا
تري إلى قول الشاعر:

1 ظ، ش: ينس.

2 قريب: ساقط من ظ، ش.

3، 3 تقدم قبله بإحدى عشرة كلمة، فهو من لهجة ابن جني.

4 ظ: قوله: وكانت قولهم. وش: قوله.

5 من الآية 153 من سورة النساء4.

6 ظ، ش: يقال.

حتى تصادف مالا أو يقال فتى ... لاقى التي تشعب الفتیان فانشعبا
فمن هنا قيل: بيطر الدابة، وقالوا في هذا المعنى: "رجل 1 بَيْطَرُ وَيُطَرُّ وَمُيَطَرُ وَيُطَارُ"
فقد صح أن الياء في بيطر زائدة، وإنما أذكر في هذه المواضع مثل هذا الاشتقاق؛ لأن
الحاجة تدعو إليه لتقوم الدلالة على زيادة الحروف المزيدة؛ لأنه موضع تبين ذلك.
قال أبو عثمان: فإذا أرادوا أن يلحقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره، زادوا ياء في
آخره، فأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف 2، وذلك قولهم: سلقيته وجعبيته، فهذا
الذي ذكرت لك من الإلحاق في الثلاثة من الأسماء والأفعال ببنات الأربعة.
قال 3 أبو الفتح 3: اعلم أن الياء في "سَلَقَيْتُ وجعبيت" هي أصل للألف في "سَلَقَى
وجعبي". فإن قيل: وما الدليل على أن الياء الأصل دون الألف؟ قيل: ظهور الياء عند
سكون لام الفعل، وذلك نحو: "سَلَقَيْتُ وجعبيت" فجرى ذلك مجرى "رَمَيْتُ وسعيت"؛
لأن السكون بعد 4 الحركة؛ ولذلك 5 قال أبو عثمان: زادوا في آخره ياء ولم يقل: زادوا
ألفا. ولهذا أيضا مَثَلٌ بسلقيت ولم يُمَثِّلْ بسَلَقَى.

1 ظ، ش: الرجل.

2 ظ، ش: الكلمة.

3، 3 ظ: الشيخ.

4 ص: قبل.

5 ص: وكذلك.

(40/1)

وقوله: وأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف: يريد به أن الياء التي في سلقيت -
على أنها زائدة- تجري مجرى الياء التي في أمضيت، وكلاهما 1 أصل غير زائد، ألا ترى
أنك تقول: "سَلَقَى يُسَلَقِي سَلَقَاءَ فهو مُسَلَقٍ، كما تقول: أجرى يجري إجراء فهو مجرٍ".
وأما قولهم في المصدر أيضا: "سَلَقَاءَ وجعبة" فهو نظير "الصَّوْصَاءَ والقَوَّاقَا" مصدر:
"صوضيت وقوقيت" ونظيرهما من الصحيح "الدرجة والقلقلة والزلزلة"؛ لأن "سلقى"
ملحق "بدرج"، فلذلك جاء مصدره بمنزلة الدرجة. وقالوا: "سَلَقَيْتُ سَلَقَاءَ" كما
قالوا: "دحرجت دِخْرَاجَا" وقال الراجز:

سَرْهَفْتُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ

ولم يقولوا: أكرمته أكرمة بوزن دَحْرَجَة؛ لأن أكرمت ليس ملحقا بدحرجت.
الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال:

قال أبو عثمان: وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يُسمع، فإذا
سُمع قيل: أُلحق ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطرد، فأما المطرد الذي لا ينكسر، فإن
يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق، مثل "مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ وَسُوْدَدٍ وَعُنْدَدٍ"،
والأفعال "جَلِبِبٌ يُجَلِبِبُ جَلِبِبَةً".

قال أبو الفتح: اعلم أن قوله: وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم

1 ظ، ش: وكل منهما.

(41/1)

عليه: يريد به الأسماء والأفعال جميعا لا أحد القبيلين، وإنما لم يطرد عنده؛ لأنه لم يكثر
كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لاه نحو مَهْدَدٍ وَجَلِبِبٍ، فلما لم يكثر كثرته لم يقسه وسلم
ما سمع منه، وهذا الذي عملوه هو القياس عندي؛ لأنك إذا أردت أن تلحق شيئا
بشيء أكثر حروفا منه، فلا بد من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب.

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف 1 الكلمة الأصول، ولا تجيء بالزوائد 2
قبل أن نستوفي ما له 3 من الأصول؛ لأنه كان يكون حكمك لو فعلت ذلك، حُكم من
له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها، وذهب يَدَّانٌ غيرها فبنفقه. فلما
فني ما أدَّانه عاد على 4 ماله بالنفقة، فهذا ليس في حزمة من بدأ بإنفاق ماله. فلما فني
ونفذ دَعْتَهُ الضرورة إلى أن يَدَّانَ ويسأل الناس فهو حينئذ أعذر من الأول.

وإنما مثلت هذا لينكشف القياس، ولم أتعد في هذا التمثيل ما جرت به عادة النحويين،
ألا ترى أنهم يقولون: إن الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان. قالوا: ولو قلنا:
عالم فلم تُمل، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حُذور من
موضع عالٍ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف، فتقرب بذلك من كسرة
اللام، فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مفرط العلو، وهذا أخف من الانكسار بعد
إشباع الفتحة.

فإن قلت: فهلا قاسوا الإلحاق في مثل سلقى وجعي؛ لأن الزيادة بعد

1 ظ، ش: الحروف بأل، وهو خطأ ظاهر.

2 ظ، ش: بالزائد.

3 ص، ظ: لك.

4 ظ، ش: إلى.

(42/1)

انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا بالثلاثة الأربعة، والأربعة كلها أصول، فلما لم يكن بد من الزيادة، كرروا الأصل فقالوا: جلبب، فكان تكرير الأصل إذا أريد الإلحاق بالأصل أشبه.

ألا ترى أن جَلْبَبْتُ بوزن دَخَرَجْتُ، والجيم من الأصل، فكررُوا الباء في جلببت؛ لأنها وإن كانت زيادة، فإنها تكرير أصلي والأصل أشبه بالأصل وإن كان مكرراً، والياء في سلقيت -مع أنها زائدة- ليست من أصل 1 القاف في شيء، فهذا الذي عندي في هذا.

ومعنى قوله: إن باب "مهدد وجلبب" مطرد، وباب "كوثر وجهور" غير مطرد، يريد: أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق 2 من ضَرَبَ اسماً أو فعلاً أو غير ذلك، لجاز 3 وكنت تقول: ضَرَبَ زيد عمراً وأنت تريد ضَرَبَ 3، وكنت تقول: هذا ضربٌ قد 4 أقبل، إذا جعلته اسماً، وكذلك ما 5 أشبه هذا ولم يكن يجوز لك 5 أن تقول: ضَوْرَبَ زيد عمراً، ولا: هذا رجلٌ ضوربٌ؛ لأن هذا الإلحاق لم يطرد اطراد الأول، فلا تقسه 6.

وسألت أبا علي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً، وأنا أثبت ما تحصيل من قوله فيه، فقال 7: لو اضطر شاعر الآن، لجاز أن

1 ظ، ش: لفظ.

2 ظ، ش: تشق.

3 و 3 ساقط من ظ، ش.

4 قد: ساقط من ظ، ش.

5 و 5 ظ، ش: أشبهه ولم يجوز له.

6 ظ، ش: نقيسه.

7 ظ، ش: قال.

(43/1)

يبني من ضَرَبَ اسما وفعلا وصفة وما شاء من ذلك، فيقول: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، ومررتُ
برجل ضَرَبٍ، وضربُ أفضل من خَرَجٍ"؛ لأنه إلحاق مطرد، وكذلك كل مطرد من
الإلحاق نحو: هذا "رجل ضَرَبِي"؛ لأن هذا الإلحاق مطرد، وليس لك أن تقول: هذا
رجل "ضَرَبِي"، ولا: ضَوْرَبٌ"؛ لأن هذا لم يطرد في الإلحاق.

فقلت له: أترجل اللغة ارتجالاً؟ فقال: نعم؛ لأن هذا الإلحاق لما اطرد صار كاطراد رفع
الفاعل، ألا ترى أنك تقول: طاب الحُشْكَنَانُ، فترفعه وإن لم تكن العرب لفظت بهذه
الكلمة؛ لأنها أعجمية؟ قال: وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضَرَبٍ
وغيره في 1 القياس، وهذا من طريف ما علقتَه من أبي علي، وهذا لفظه أو معنى لفظه.
الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب:

قال أبو عثمان: فإذا سُئِلْتَ: كيف تبني من ضَرَبٍ مثل جَعْفَرٍ؟ قلت: ضَرَبٍ، ومن
علم قلت: عَلَّم، ومن ظُرِف قلت: ظُرِفَفٌ، وإن كان فعلا فكذلك، وتجريه مجرى
دحرج في جميع أحواله.

قال أبو الفتح: اعلم أن معنى 2 قول أهل التصريف: ابن لي من كذا مثل كذا، إنما
معناه: فُلْ 3 صيغة هذه الكلمة 3 وُضِعَ من حروفها مثل هذا الذي قد سئلت أن تبني
مثله، بأن تضع الأصل بحذاء الأصل، والزائد بإزاء 4 الزائد، والمتحرك

1 ظ، ش: من.

2 معنى: ساقط من ظ، ش.

3، 3 ظ، ش: صيغته.

4 ظ، ش: بحذاء.

(44/1)

بإزاء المتحرك، والساكن بإزاء الساكن، وتضم ما سألك أن تضمه، وتفتح ما سألك أن تفتحه، وتكسر ما سألك أن تكسره، فتحتذي المثال المطلوب.

وذلك نحو قولك: ابن من خرج مثل هَجَرَ؟ فجوابه "خَرَجَ" ومثله 1 من دخل: "دَخَلَ"، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما تبنيه أنت. وذلك قوله: ابن لي من ضرب مثل خَيْفَق؟ فجوابه: "ضَيَّبَ"؛ لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك: اجعل ثاني الحروف ياء زائدة فلم تعد ما سألك، وكأنه في المسألة الأولى قال لك: كرر اللام من خرج؟ فجوابه: خَرَجَ. فإن كان المبني منه معتل الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال المقصود إعلالا بحركة أو سكون أو قلب أو حذف، ارتكبت ما أداك إليه السؤال، وسيمر بك تفصيل هذه الجملة في موضعه. وإنما قدمت هذا لتجعله قاعدة تبني عليها، وإذا عرف الأصل قرب الفرع والله المعين.

وقوله: وتجريه مجرى دحرج في جميع أحواله، يريد به: أنك تقول: ظَرْفٌ يُظَرْفُ ظَرْفَةً فهو مُظَرْفٌ وذلك مُظَرْفٌ وتظهر ولا تدغم؛ لأنه ملحق، فلو أدغمت لزال البناء. قال أبو عثمان: فهذا الذي ذكرت لك أنه يطرد في الإلحاق والذي تقدم قبله من الملحق بالواو والياء ليس بمطرد إلا أن يسمع، ولكنك إن سئلت عن مثاله جعلت في جوابك زائدا بإزاء الزائد، وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه. قال أبو الفتح: قد تقدم قولنا في الفصل بين المطرد وغيره. وقوله: إن

1 مثله: ساقط من ظ، ش.

(45/1)

سئلت عن مثاله جعلت في جوابك زائدا بإزاء الزائد، يريد: أنك إذا مثَلته إما للرياضة وإما لتبيين الأصل من 1 الزائد؛ لزمك أن تنطق بالزائد في المثال ليمتاز الأصل من غيره. وقوله: وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه، يريد به الآن: الصيغة ونظم الحروف في التقديم والتأخير والحركة والسكون، ولهذا 2 قلت في "كَوَثَر": إنه فَوَعَلَ، وفي صَيَّرَف: إنه فَيَعَلَ، وفي جَهَّوَر: إنه فَعُول.

قال أبو عثمان 3: فإن قيل لك: ابن 3 من ضرب مثل جَدُول؟ قلت: صَرَّوَب، ومثل كَوَثَر: صَوَّرَب، ومثل جَيَّئَل: ضَيَّرَب، وإن كان فعلاً فكذلك.

قال أبو الفتح: اعلم أنه ليس يريد أنك تقيس في الإلحاق على "جدول وكوثر وجيئل"

قياساً مطرداً؛ لأنه قد ذكر بديئاً أنه غير مطرد في بابه، وإنما يريد أنك لو مثلته من الضرب لقلت: "ضَوْرَبَ وضَرَوْبَ وضَيَّرَبَ"، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلت: "فَعَوَّلَ وفَعَوَّلَ وفَيَّعَلَ"، فكأنه قال لك: ما مثال "كوثر وجدول وجيئل" من الضرب، كما يقول لك: ما مثال هذه الأشياء من الفعل. وقوله: وإن كان فعلاً فكذلك، يريد به: أنك لو مثلت "حوقل وجهور وبيطر" من ضرب، لقلت: "ضَوْرَبَ وضَرَوْبَ وضَيَّرَبَ" كما فعلت في الاسم؛ لأن التمثيل في القليلين واحد.

1 من: ساقط من ظ؛ لضيق المكان.

2 ظ، ش: فلهذا.

3، 3 ظ، ش: فإذا قيل لك: ابن لي.

(46/1)

إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء:

قال أبو عثمان: وقد يُبْلَغُ بنات الأربعة الخمسة من الأسماء كما يُبْلَغُ بالثلاثة الأربعة كما ذكرت لك¹، وسنين كل شيء في موضعه إن شاء الله². فمما ألحق من الأربعة بالخمسة: قَفَعَدَ ملحق بسفرجل وهَمْرُجَل. قال أبو الفتح: اعلم أن القياس المطرد في إلحاق بنات الأربعة بالخمسة أن تكرر اللام كما فعلت ذلك في الثلاثة نحو: "مَهْدَدَ وَقَرْدَدَ"؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محل الأربعة من الثلاثة؛ فلذلك استويا في هذا المعنى. ولهذا بدأ أبو عثمان "بقفعدد" وترك "قدووكسا وسميدعا" ونحوهما مما ليس إلحاقه بتكرير اللام، وسيأتيك إن شاء الله، ومثل³ قَفَعَدَ سَبَهَلَّ وصَمَعَدَد⁴.

قال أبو عثمان: وقد تلحق الثلاثة بالخمسة نحو: عَفَنَجَج وهو من الثلاثة، فالنون⁵ وإحدى الجيمين زائدتان.

قال أبو الفتح: اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام؛ قضيت بزيادتها⁶ وذلك نحو: "قَرْدَدَ وجَلَبَبَ" فالدال والباء الأخيرتان زائدتان⁶؛ لأنهما⁷ قد تكررتا. ولو كان في موضع الدال الأخيرة حرف غير

1 لك: ساقط من ظ، ش.

2 إن شاء الله: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: مثال.

4 صمدد: بالعين المهملة في النسخ الثلاث.

5 ص وهامش ظ: فالنون، وظ، ش: والنون.

6، 6 ساقط من ظ، ش.

7 ص: لأنها، بضمير المفردة.

(47/1)

الدال، لكانت الكلمة رباعية وذلك نحو "قَرَدَسَ وَقَرَدَحَ" لو كان هذا مما 1 ينطق به. وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباء، لكانت الكلمة رباعية نحو: "حَلْبَسَ وَجَلْبَحَ" لاختلاف الحروف، ولو قالوا: "قَرَدَ وَجَلَبَ" لكان ثلاثيا أيضا؛ لأن العين قد تكررت كما تكررت اللام، ومثله قطع وكسر، ولكن لو وجدت بعد الراء من قَرَدَدٍ، واللام من جَلَبَبٍ، لفظ الفاء لكانت الكلمة رباعية؛ لأن الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو: "مَرْمَرِيسَ" فلو قالوا: "قَرَقَرَ وَجَلَجَبَ" لكان رباعيا، ولم تكن الفاء مكررة.

ونظيره من كلامهم في الأسماء "قَرَقَلَ، وَقَرَفَخَ"، وفي الأفعال: "زَهَزَقَ، ودرَدَبَ" ونظيرهما من ذوات الخمسة "صَهْصَلَقَ، وَدَرْدَبِيسَ". وإذا كان الأمر على ما ذكرنا، فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَنَجَجَ 2 زائدة؛ لأنها لام قد تكررت بعد حرفين أصليين لا محالة، وهما: العين والفاء. والنون أيضا زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، والكلمة على خمسة أحرف، ومتى جاءت النون هكذا، فاقض عليها بأنها زائدة، وإن جهلت الاشتقاق؛ لأنها لم توجد فيما عرف اشتقاقه على هذا 3 السبيل إلا زائدة.

ويريد أبو عثمان بقوله: إن إحدى الجيمين زائدة، أنها مكررة، لا أنها من حروف الزيادة العشرة؛ فقد صح من طريق القياس أن الكلمة ثلاثية، وأما من

1 ص: لمما.

2 في عفنَجَج: ساقط من ظ، ش.

3 ظ: هذه.

طريق الاشتقاق فهي أيضا كذلك؛ لأن "العَفَنَجَج" هو الجافي، وقد قالوا: عَفَجَهُ بالعصا؛ إذا ضربه، والضرب بالعصا من الجفا. قال الراجز:
فاحذر فلا تكثر كريا أعوجا ... علجا إذا ساق بنا عَفَنَجَجَا
زيادة النون والألف:

قال أبو عثمان: ومثل ذلك 1 حَبَنطى ودلنطى وسرندى، النون والألف زائدتان؛ لأنك تقول: حبط بطنه، ودلظه بيده وسرده، فهذا من الثلاثة، وقد ألحق بالخمسة كما ألحقت الأربعة بها، وهذا كثير، ولكن هذا موضع اختصار.

قال أبو الفتح: قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذي أورده؛ لأن معنى حبط بطنه: انتفخ، "والحنطى" هو الكبير البطن. وقالوا: دلظه بمنكبه؛ إذا دفعه، "والدلنطى" هو الشديد الدفع، "والسرندى" الجريء من النمر. وقال: سرده؛ إذا مضى قدما، وجميع هذه الأمثلة 2 مفسر في فصل في آخر الكتاب على حدته إن شاء الله.

قال أبو عثمان: وأكثر ما 3 يبلغ بنات 3 الثلاثة من الأفعال بالزيادات سبعة أحرف نحو مصدر اشهاب واحمار، إذا قلت فيه 4: اشهياب واحميرار، وقد تبلغه مصادر الأربعة في "اخرنجام" وما كان على وزنه من المصادر، ولا يجيء هذا العدد إلا في مصادر 5 الثلاثة والأربعة المزيدة 6 على ما ذكرت لك.

1 ومثل ذلك: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: اللغة.

3، 3 ظ، ش: يبلغ بنات.

4 فيه: ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: مصدر.

6 المزيدة: ساقط من ظ، ش.

قال أبو الفتح: اعلم أن مصادر بنات الثلاثة إنما احتملت أن تبلغ سبعة أحرف لما أذكره لك، وذلك أنها أقل الأصول وأعد لها. فاحتملت كثرة الزيادات لتصرفها وتمكنها،

وأيضاً فإن الهمزة في أوائلها قد تسقط في الوصل، فكأنها إنما بلغت لذلك ستة أحرف. وإذا جاز أن يُبلَّغ بالفعل على ثقله ستة أحرف، فالمصدر الذي هو اسم جدير لخصته وتمكنه أن يزداد عليه حرف واحد. وأيضاً فإن الزوائد وإن أطالت الكلمة، فعلى كل حال هي زوائد، والتقدير فيها الانفصال والانفكاك من الكلمة، وقد يحذف كثير منها في التحقير والتكسير، ولا سيما تحقير الترخيم، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة، فاحتمل كثرتها في بنات الثلاثة لما ذكرت لك.

ثم حُمِلَتْ بنات الأربعة على بنات الثلاثة؛ لأنه قد جاء الفعل رباعياً كما جاء ثلاثياً، فلذلك بلغ بمصادر الرباعية سبعة أحرف، ولما كان جميع ما بلغ السبعة إنما هو مصادر ولم يكن لبنات الخمسة فعل لم يبلغ سبعة أحرف، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر، قالوا: "مَتَيُّوسَاء، وَمَبْغُولَاء، ومَعْيُورَاء، ومَأْتُونَاء، ومشِيوخَاء، ومَكْبُورَاء، ومَصْغُورَاء، ومَعْلُوجَاء، ومشِيوحَاء، وَهَزْنُبرَان، وَغُرَيْقُصَان، وَمَعْكُوكَاء، وَبَعْكُوكَاء، وَقَرْعَبَلَانة، وَغُقْرُبَان".

وهذا مما لا يُعْرَج عليه لقلته ونزارته؛ ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه¹ في آخره² زائدان زيدا معاً² فجرتا لذلك مجرى الزائد الواحد، ألا ترى أنهما يحذفان في الترخيم جميعاً كما تحذف الهاء من طلحة، والألف من حبلَى.

1 ظ، ش: جمعه.

2، 2 في ظ، ش: زائدتان معاً.

(50/1)

قال أبو عثمان: وقد تزداد في بنات الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة ولا يبلغون بها¹ السبعة مع الزيادة؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتل غاية الزيادات، فمما زيد عليه² من الخمسة: "عَضْرُفُوط وَعَنْدَلِيب وَخَنْدَقُوق، ومثل قَبْعَثْرَى"، زيدت الألف في آخره لغير التأنيث؛ لأنها منونة، ولو كانت غير منونة لكانت للتأنيث، فعلى هذا تجري بنات الخمسة بأصولها وزوائدها³.

قال أبو الفتح: اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة؛ لأن بنات الخمسة وإن كانت كلها أصولاً، فقد تباعدت عن أصل الأصول وأخفها وهو الثلاثي، فنقلت لذلك. والزيادة⁴ في الكلمة تزيدها ثقلاً، فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل

وثقل الزيادة ولم يكن منها فعل فيبلغ بمصدره سبعة أحرف كما فعل في أشهباب⁵
واحرناجم، فرفض ذلك لذلك. فأما 6 قبعثرى: فتنوين ألفه يدل على أنها ليست
للتأنيث، ألا ترى أن مثل حبلى، وسكرى، لما كانت ألفه للتأنيث لم تنون على وجه.
فإن قلت: أتقول: إن ألفه للإلحاق؟ فالجواب: أنها ليست للإلحاق؛ لأن بنات الخمسة
ليس وراءها شيء من الأصل فيلحق به، ولكنها زيادة لغير التأنيث بل لضرب من
التوسع، ولا تكاد تجد بنات الخمسة قد لحقتها الزيادة من

1 ظ، ش: به.

2 ظ: عليها.

3 في ظ، ش: في هذا الموضع عقب كلام أبي عثمان المازني ما يأتي: "قال أبو الفتح:
حندقوق: رباعي ذكره في الحماسي وهذا سهو". وهذه القولة في ص حاشية على
هامشها مصدرة بكلمة حاشية وليس في صدرها: "قال أبو الفتح"، وما فيها هو
الصواب.

4 ظ، ش: والزوائد.

5 ظ، ش: بأشهباب.

6 ظ، ش: وأما.

(51/1)

آخرها غير هذا الحرف، وما لا حكم له لقلته، وقد قالوا: "صَبَغْطَرَى". فأما قولهم:
"قَرَعْبَلَانَة" فكأن الذي شجعهم على إلحاق الألف والنون في آخرها وهي خماسية، أن
الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير الانفصال عندهم، حتى إنهم يُسقطون
كثيرا من أحكامهما. ألا ترى أنهم يصغرون "زَعْفَرَانَا زَعْفَرَانَا" كما يقولون: "عَقْرَب
وعَقْرَب" ولو اعتدوا بالألف والنون لم يجز هذا.

وقد أجروا الألف والنون الزائدتين أيضا مجرى الزيادة الواحدة، ألا تراهـم¹ قالوا في
ترخيم "عثمان: يا عَثْمَ" كما قالوا في ترخيم "طلحة: يا طَلْحَ" فلما كانت الألف والنون
عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة، وبمنزلة الحرف الواحد المنفصل
من الكلمة، اجتروا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة في هذا الحرف الذي لا نظير
له، وكذلك ما جاء نحو "مَعْيُورَاء" وبابه؛ لأنهم أجروا الألف والهمزة مجرى الحرف الواحد

لما لم يفترقا، فأشبهها الهاء.

وإنما قلت: الزوائد في آخر ذوات الخمسة عندي؛ لأنها قد طالت وأفرط طولها فلا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلّت. ألا ترى أنهم يقولون في تحقير "سفرجل وتكسيرة2: سفريج وسفارج" فيقفون دون الخامس لتراخيه وبعده، فلما كان الأمر كذلك لم يزيدها طولاً من آخرها.

ألا ترى أن باب "عندليب، وعضرفوط" مما كانت الزيادة فيه قبل لامه الآخرة3 أكثر من باب "قبعثرى، وضبغطرى" وكانت الزيادة في باب4 "عندليب وعضرفوط" قبل الخامس أسوغ منها في قبعثرى"

1 ظ، ش: ترى أنهم.

2 وتكسيرة: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: الأخيرة.

4 باب: زيادة من ظ، ش.

(52/1)

بعد استيفاء حروف الكلمة والملال بطولها، فهذا ما أدى إليه النظر والله الموفق، ولم يكن سبيله أن يذكر حندقوقاً مع بنات الخمسة؛ لأنه من ذوات الأربعة، وكذا قرأته على أبي علي ورأيت في غير نسخة.

"الأفعال المبدوءة بهمزة وصل":

قال أبو عثمان: واعلم أن الأفعال قد تسكن أوائلها ويلحقونها ألف الوصل، وتلك الأفعال أبنية كثيرة سأخبرك عنها إن شاء الله.

قال أبو الفتح: اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة؛ توصلاً إلى النطق بالسكن، وهرباً من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس. وليس لقول من جَوَز الابتداء بالسكن من القدر ما يُتَشَاغَلُ بإفساده، وإنما سبيله في هذا1 سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية2 ومن ليس بكامل العقل. وهذه الهمزة إنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها، وهي في الأصل زائدة3 ساكنة. فإن قيل: أنت هربت من سكون النون في "انفعل"، فكيف زدت عليها ساكناً آخر وهو الهمزة؟ قيل: هذه الهمزة وإن كانت ساكنة، فإنها إنما جيء بها قبل الساكن؛ لأنه4 قد

عُلم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته، فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل لثلاثاً تزول بنيتة التي قد أريدت له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو

1 في هذا: ساقط من ظ، ش.

2 في ظ أمام السوفسطية كلمات لم نتيبها.

3 زائدة: زيادة من ظ، ش.

4 ظ وش: لأنها.

(53/1)

حركاتها فلم يجوز حذفها؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هُرب وهو الابتداء بالساكن، فلم يبق إلا حركة الهمزة فحُرِكت، فانكسرت على ما يجب في الساكنين 1 إذا التقيا. فإن كان 2 الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً فالهمزة مكسورة نحو "انطلق" ألا ترى أن الطاء مفتوحة، وكذلك "اضرب" ألا ترى أن الراء مكسورة، وكذلك اذهب واركب وما أشبه ذلك، فإن كان 2 الحرف الذي بعد الساكن مضموماً ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف فكأن لا حاجز بينهما، وذلك قولهم: "اقْتُلْ، اسْتَخْرِجْ، انْطَلِقْ به".

فإن قلت: فقد قالوا: "فَخِذْ وَكَبِدْ" وهو "يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ" فخرجوا من الكسر إلى الضم؟ فليس ذلك بشيء؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة والنصب والجر يزيلانها، وإنما يكره من هذا ما كان لازماً.

فأما حكاية بعضهم "زَنْبُرٌ وَضَيْبُلٌ" -بضم الباء- فلا أصل لها ولا هي معروفة. فكَذَلِكَ 3 حكاية بعضهم "إِصْبُعٌ" -بكسر الهمزة وضم الباء- غير معرج عليها؛ لأنها لم يصح بها ثبت، ولو صحت لكانت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها. وحكى بعضهم: ما رأيته منذُ ستٍّ ومُدٍّ يومانٍ، وهذا كله إذا صحت به الرواية شاذ. وحكى بعضهم "اقتل" -بكسر الهمزة- فجاء به على الأصل واعتد الساكن حاجزاً؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ 4.

- 1 ظ، ش: الساكن، وهو خطأ.
- 2، 2 ساقط من ظ، ش.
- 3 ظ: فأما. ش: وكذلك.
- 4 من الشاذ: ساقط من ظ، ش.

(54/1)

وإن كان له وُجْيه في القياس، فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً.
فإن قلت: فقد قالوا: "اغزِي يا امرأة" فضموا الهمزة وإن كانت 1 الزاي مكسورة.
وقالوا: "امشُوا" فكسروا 2 الهمزة 3 والشين مضمومة. وهذان مطردان في بابهما، فإنه
إنما جاز ذلك؛ لأن أصل الزاي أن تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مكسورة.
ألا ترى أن أصل "اغزِي: اغزُوي" بوزن "اقتُلي" وأصل "امشُوا: امشيُوا" بوزن اضربوا،
فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي، واستثقلت الضمة على الياء فنقلت
إلى الشين فسكنتا 4، وبعد كل واحدة منهما حرف ساكن فحذفنا لالتقاء الساكنين.
فالكسرة في الزاي من اغزِي عارضة كما أن الضمة في الشين من امشُوا عارضة،
فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما.
تسكين أوائل الأفعال:

فإن قلت: ولم سكنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: إنما كان ذلك؛
لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحد؛
فلذلك كثر فيها الاعتلال، ألا تراهم أمالوا مثل "صار، وطاب" مع أن فيهما 5 حرفاً
مستعلياً؛ لأنهما فعالان، ولم يميزوا ذلك في "صالح، وخالد" لأنهما اسمان.
فإن قلت: ما تنكر أن تكون الإمالة إنما حسنت في مثل صار وطاب؛

-
- 1 ظ، ش: كان.
 - 2 ظ، ش: وكسروا.
 - 3 الهمزة: ساقط من ظ، ش.
 - 4 ش: فسكنت.
 - 5 ص: فيها، بضمير الواحدة.

(55/1)

لأن ألفهما منقلبة¹ عن ياء، وألف "صالح وخالد" ليست منقلبة عن ياء؟ قيل: يدل على أن الإمالة لم تجب من أجل² انقلاب الألف عن الياء، أنهم قد أمالوا "خَافَ" وأصل ألفه من الواو؛ لأنه من الخوف.

فإن قيل: فما تُنكر أن تكون الإمالة في "خاف" إنما حدثت؛ لأن الواو كانت مكسورة في الأصل لأنها خَوْفٌ؟ قيل: يدل على أنه لم تُمَلَّ؛ لأن أصل حركة الواو الكسرة، أنهم قد أمالوا "طَابَ" وأصله "طَيَّبَ" بالفتح³، فأمالوا ولا كسر فيه.

انكسار الحرف لا يميز إمالته:

وأيضاً، فإن انكسار الحرف لا يميز إمالته، وليس هذا مذكوراً في الأسباب الستة الحادثة عنها الإمالة، وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل الحرف الممال أو بعده لا فيه، نحو "عماد، وهذا حاتم". فلما كانت الأفعال غير لازمة لموضع واحد ولا متقاربة على سنن، تسلط عليها الإعلال والتوهين فشجعهم ذلك على أن سكنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال.

دخول همزة الوصل على فعل الأمر:

فأما دخول هذه الهمزة في نحو "اضرب واقتل" وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن، فإنما وجب؛ لأن حرف المضارعة حُذِفَ لئلا يلتبس الأمر بالخبر، فلما حذِفَ الحرف لم يجز الابتداء بالساكن، فجيء بالهمزة فقالوا: "اقتل، واستخرج، وانطلق" ونحو ذلك.

1 ظ، ش: منقلب.

2 أجل: ساقط من ظ، وفي هامشها: الهمزة.

3 في ظ تحت بالفتح: من أنه يجوز تعدد العلل، وليس لها مناسبة في الصلب.

(56/1)

ما بين الأسماء والأفعال من تقارب:

فإن قلت: فإن الأسماء أيضاً لا تتقارّ على حالة واحدة، وقد يدخلها الحذف والتحقيق والتكسير والترخيم والنسب، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما¹ كان عليه؟ قيل: إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت، فهي -لقوتها وتمكنها، وأنها الأول وهي

مستغنية عن الأفعال – أثبت من الأفعال، وهي في الصحة أقعد، والاعتلال منها أبعد، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقيق والتكسير ونحوها، كان² بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب، ألا ترى أن الفعل ثانٍ للاسم، وهو وإن كان أضعف منه، فإنه أقوى من الحرف، وقد يكون الاسم خبراً كما يكون الفعل خبراً نحو قولك: "زيد أبوك" و "زيد قام"³ وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف. الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل:

فلما كان بين الاسم والفعل هذا التقارب، ولحق الاسم ذلك الاعتلال، اجتزءوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل، ولم يستنكر ذلك فيها مع ما ذكرنا⁴، كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال نحو قوله تعالى: {يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ⁵ وَ {وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ⁶، ونحو قول الشاعر:

1 ظ، ش: مما.

2 هنا في النسخ الثلاث قبل "كان" واو عطف أفست المعنى، فهي زائدة من الناسخ خطأ.

3 ظ، ش: قائم، وهو خطأ.

4 ظ، ش: ذكرناه.

5 سورة النبأ من الآية 40.

6 سورة الكهف صدر الآية 52.

(57/1)

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت ألما تصح والشيب وازع وكما وصفوا بالفعل في قولهم: "مررت برجل يأكل"، والإضافة والوصف إنما أصلهما للأسماء.

وتلك الأسماء: "ابن وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنان واسم واست وايم، وقالوا: ابْنُم" يعنون الابن.

قال الشاعر:

وهل لي أم غيرها إن تركتها ... أبي الله إلا أن أكون لها ابناً
وقال الآخر:

فقال فريق القوم لما نشدّتهم ... نعم وفريق لا يمن الله ما اندري
وهذه الأسماء كلها معتلة، أما ابن وابنة وابنم واثنان واثنتان واسم وايم واست،
فمحذوفات اللامات 1 يدل على ذلك 2 أن "ابنا" من البنوة واللام فيه واو؛ لأن مؤنثه
بنت، والتاء إنما تبدل من الواو دون الياء في غالب الأمر، وكذلك "ابنة وابنم" مثله
والميم زائدة وليست بدلا من لام الفعل على حد ما كانت الميم في "فم" بدلا من عين
الفعل؛ لأنها لو كانت بدلا، لجرت مجرى اللام. فكانت اللام من أجل ذلك كأخا ثابتة؛
لأن الشيء إذا أبدل منه لم 3 يحذف وإنما جيء بشيء فوضع موضعه فجري مجراه.
ولو كانت الميم في "ابنم" بدلا من اللام، لكانت اللام في حكم الثابت، وبطل جواز
دخول همزة الوصل في أول "ابنم"؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام ولا تدخل من الأسماء
إلا على المحذوفات ما خلا "امراً" وسنذكره، ألا ترى أنك

1 ظ، ش: اللام.

2 ذلك: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: فلم، والفاء زائدة لا حاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام. ويلاحظ أن الفاء
كانت في نسخة ص ثم محيت وبقي بعضها.

(58/1)

تقول في النسب إلى ابن: ابني، فتقر الهمزة ما دامت اللام محذوفة، فإن رددت اللام
حذفت الهمزة؛ لأنها لا تجتمع مع اللام، وذلك قولهم: "بنوي" واثنان واثنتان من ثنيت
الشيء، فالمحذوف 1 اللام وهي ياء لظهورها في ثنيت، فأما من قال: "بنت وثنتان"
فليست اللام عنده محذوفة، على حد قول من قال: "ابنة واثنتان"، بل التاء في بنت
وثنتان للإحاق بمثل "جلس وضرس" والتاء فيهما بدل من لام الفعل وليست علامة
للتأنيث كما تكون في "ابنة 2 واثنتان" لكون ما قبلها 3 في "بنت وثنتان" وعلامة التأنيث
لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، وقال سيبويه: لو سميت رجلا "بنت وأخت لصرفته"، ولو
كانت التاء علامة للتأنيث لما استجازوا 4 صرفه، كما أنه لو سماه بئبة لما صرفه، قال
سيبويه: لأنها بمنزلة التاء في عفريت، وسنبتة، ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا
في المؤنث، جرى مجرى علامة التأنيث، وقد بينت هذا في موضع آخر.
والقول في "أخت وهنت" كالقول في "بنت" لا فصل بينهما 5، ومن ذهب إلى أن

المحذوف من بنت "ياء" لانكسار الباء، وجب عليه أن يقول: إن المحذوف من "عِصَّة" ياء، ولكان يجب أن تكون السين من سَنَّة مضمومة؛ لأنه من الواو، وهذا تخليط فاحش، وقد حكى عن بعض متقدمي أهل العلم. أفلم ير إلى قول الراجز: هذا طريق يأزم المآزما ... وعِصَوَات تقطع اللهازما

1 ظ، ش: والمحذوف.

2 ظ، ش: ابنتان.

3 ظ، ش: قبلهما.

4 ظ، ش: استجاز.

5 بينهما: ساقط من ظ، ش.

(59/1)

فالساقط واو، وإن كان أولها مكسورا. وقال الآخر: قد حال دون دريسيه مُؤَوِّبَة ... نسع لها بعضاه الأرض تهزير فالساقط على هذا القول من عِصَّة هاء، وعلى هذا قالوا: "بغير عاضه" إذا أكل العضاه، وليس هنا للياء 1 مدخل، وقالوا في جميع "سنة: سنوات"، فالساقط واو كما ترى، وإن كانت السين مفتوحة. واسم: محذوف اللام لقولهم: "سميت وأسماء"، فهذا 2 بمنزلة "دميت ودماء"، والمحذوف منه واو؛ لأنه من السمو والرفعة، وفيه لغات: "اسم وسم وسم". وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي أنه يقال: "سمى" بوزن "هدى". وقال الراجز:

وعامنا أعجبنا مقدمه ... يدعى أبا السمع وقرضاب سُمَّه

وقال الآخر:

باسم الذي في كل سورة سُمَّه

بكسر السين وضمها. فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فدع عنك ذكر اللهو واعمد لمدحة ... لخير معد كلها حيثما انتمى

لأعظمها قدرا وأكرمها أبا ... وأحسنها وجهها وأعلنها سُمَّا

ويروى سَمَّا بكسر السين 3. فمن كسر السين فالألف عنده للوصل بمنزلة الألف في قول

الراجز:

يا دار عمرة من محتلهما الجرعا

1 ظ، ش: الهاء.

2 فهذا: ساقط من ظ، ش.

3 بكسر السين: ساقط من ظ، ش.

(60/1)

ولا يجوز أن تكون لام الفعل؛ لأننا لم نعلمهم قالوا: هذا "سما" بوزن "رضا"، وأما من ضم السين فقولُه عندي يحتمل أمرين: أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل 1 بمنزلتها في قول من كسر السين، والوجه الآخر أن تكون 2 لام الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي "انتمى" ويكون هذا التأويل على قول من قال: "هذا سما" بوزن "هدى"، إلا أنه حذف اللام 3 لالتقاء الساكنين، "وايم" محذوفة من "أيمُن"؛ لأنها كثرت في القسم وعُرف موضعها وحذفت همزتها، وهي جمع يمين. وقال أبو النجم:

يبري لها من أيمُن وأشمل

ويقولون: "أيمُن الله، وايم الله، ومُ الله، وم الله" يريدون: "أيمُن 4 الله 5"، وقال قوم: "إن مُ الله، وم الله" محذوفة من قولهم: "مُنُ الله" والأول هو الوجه. وكان أبو العباس ينكر أن يكون جمع يمين، قال: لوصلهم الألف، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم: "مُ الله وم الله 6".
وأما است محذوفة اللام وهي هاء 7، ومما 8 يدل على ذلك قولهم في تحويرها: سَتِيهَة، وفي جمعها: أَسْتَاه، وقالوا: "رجل أَسْتَاه وسَتِيهَة"، وقد قالوا: "سَه" في معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذ، ولم يأت من الأسماء ما حُذفت عينه إلا هذا الحرف.

1 ص وهامش ظ: الوصل، وظ، ش: الموصولة.

2 أن تكون: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: النون.

4 ص: ايم.

5 في هذا الموضع في ظ، ش بعد قوله: "يريدون: أيمُن الله" جملة زائدة وهي: "وقال

قوم: أيمن الله".

6 م الله وم الله: في جميع المواضع موصولة هكذا: "ملله وملله".

7 ظ، ش: ياء، وهو خطأ والسياق يؤيد ذلك، وإنما هو تصحيف من الناسخ.

8 ومما: ساقط من ظ، ش.

(61/1)

وقولهم: "مذ"؛ لأنها محذوفة من منذ، جاء في الحديث: "العينان وكاء السّه". قال

الراجز1:

ادع أحيجا باسمها لا تنسه ... إن أحيجا هي صئبان السه

وأنشد أبو زيد:

رقاب كالمواجن خاطيات ... وأستاه على الأكوار كوم

2 فأما قولهم: "امرؤ وامرأة" فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين؛ لأنك

أدخلت الألف واللام فقلت: "المرء والمرأة" ثم خففت الهمزة بأن حذفتهما وألقيت

حركاتها على الراء فقلت: "جاءني المرء، ورأيت المرء، ومررت بالمرء2".

فلما كانت الراء التي هي عين الفعل قد تحرك بحركة الإعراب وكثرت هذه الكلمة في

كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأنثى من الناس أعلوها؛ لكثرة استعمالهم

إياها، فشبهوا الراء3 في قولهم4: "المرء، والمرء، والمرء، بالخاء في الأخ والأخ والأخ"

فأتبعوا عينها حركة لامها فقالوا: هذا5 "امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ" كما قالوا:

"هذا أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك". وألفه6 وألف ابنم مكسورة على كل حال؛

لأن الضمة فيه عارضة للرفع غير لازمة، وليس كذلك "اقتل" فلما اعتل هذا الاسم

باتباع

1 ص: الآخر.

2 و ما بينهما عن ص. وهو في ظ، ش كما يأتي:

فأما قولهم: امرؤ وامرأة فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين؛ لأنك إذا

أدخلت الألف واللام قلت: المرء والمرأة، ثم خففت الهمزة حذفها أو ألقيت حركاتها

على الراء فقلت: جاءني المرء، ورأيت المرء، ومررت بالمرء.

3 ظ: الياء، وهو خطأ.

4 قولهم: زيادة عن ظ، ش.

5 ظ: هذه، وهو خطأ.

6 ظ، ش: فألفه.

(62/1)

حركة عينه حركة لامه وكثر استعماله أسكنوا 1 أوله وألحقوه همزة الوصل، وليس كذلك "ابنم"؛ لأنه لم يكثر كثرة امرئ، ولأنه لا همزة يُذهبها التخفيف فيه، فلامه محذوفة لا محالة. قال أبو العباس: ولم يلحقوها في "أب"، ولا 2 "أخ"؛ لأن في أولهما 3 همزة، فكرهوا اجتماع همزتين فتقلب الثانية ياء، وهذا قول كما تراه؛ لأننا قد رأيناهم قالوا: "دَم، وغد، ويد، وهَن" ونحو ذلك، فلم يلحقوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة. ولكن القول عندي في ذلك: أن همزة الوصل قد عاقبت الأصل في قولهم: "ابني وبَنَوِي" فكأنها 4 من الأصل، فمن ألحقها في هذه المحذوفات، فأشبهها بالفعل من قبل الاعتلال، ومن لم يلحقها فله أن يقول: إنها لو جاءت لكانت كالعوض من المحذوف فكأنني عند إتياني بها أردت الحذف ثم أتيت بما يقوم مقام المحذوف فكأن لم أحذف، وهذا نقض ما قصدت له من الحذف. ألا ترى أنهم قالوا في النسب إلى يد: يَدَوِي؟ فتركوا عين الفعل محركة بعد الرد؛ لأنهم لو حذفوا الحركة عند رد اللام لكانت اللام كأنها لم ترد؛ لأنها قد عاقبت الحركة، فإذا حذفت الحركة بعد الرد كنت لحذفك 5 إياها كمن لم يرد، وصار ردك كلا رد. وهذا قول أبي علي فيما أخذته عنه وهو يشهد بصحة ما ذهب 6 إليه سيبويه في تبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رد إلى الكلمة ما حُذف منها، وأبو الحسن يذهب إلى حذف ما وجب بالحذف عند

1 ظ، ش: "وأسكنوا" بواو عطف أفسدت المعنى، فهي زائدة من الناسخ خطأ.

2 لا: زيادة من ظ، ش.

3 ظ، ش: أولها.

4 ظ، ش: وكأنها.

5 ظ، ش: بحذفك.

6 ظ، ش: يذهب.

(63/1)

رد المحذوف، فيقول في النسب إلى يد: "يَدِيَّ" وفي غد: "غَدُوِيَّ" والقول قول سيبويه،
ألا ترى أن الشاعر لما رد الحرف المحذوف بَقِيَ الحركة التي أحدثها الحذف بحالها قبل
الرد1 في قوله:

يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مَحَلِّمٍ ... قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تَضَامَ وَتَضْهَدَا
فتحريكه2 الدال بعد رد الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تبقية الحركة
بعد الرد. قال أبو علي:

فإن قيل: فما تصنع بقول الراجز:
لا تقلوها وادلوها دلو ... إن مع اليوم أخاه غدوا
ويقول الآخر:

وما الناس إلا كالديار وأهلها ... بها يوم حلوها وغَدُوا بلاقع؟
ألا ترى أنه قد رد اللام في غد، وحذف حركة العين؟ فهذا يشهد بصحة قول
الأخفش: فالجواب: أن الذي قال: "غدوا" ليس من لغته أن يقول: "غد" فيحذف، بل
الذي يقول: "غد" غير الذي يقول4: "غدوا". وإنما شرحت لك5 أحكام هذه الأسماء؛
لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب، فأردت أن أبينها لما اتصلت بهذا الموضع.
"إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها":
ثم نرجع فنقول: إن هذه الأسماء لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف6 والتغير، أسكنت
أوائلها ودخلتها همزة الوصل.

1 قبل الرد: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فتحريك.

3 زادت ظ، ش في هذا الموضع بعد قد، ما يأتي: "ذهب إلى".

4 ظ، ش: قال.

5 لك: زيادة من ظ، ش.

6 ظ: الحرف، وهو خطأ.

دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل:
فأما إحداهم الهمزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو: "انطلق انطلاقاً،
واستخرج استخراجاً" فإنه مطرد فيها؛ لأنها ثابتة في الأفعال، فجاءت في المصادر، وهذا
نظير قولهم: "لذت لياذا" فأعلوا المصدر لاعتلال لذت. ويقولون: "لاوذت لَوَاذا"
فيصحون¹ المصدر لصحة الفعل، وهذا لا يدل على أن المصدر مشتق من الفعل
وإن كان في الاعتلال محمولاً عليه؛ لأنهم قد أعلوا "يقوم" لاعتلال "قام" وليس أحد
يقول: إن "يقوم" مشتق من "قام" ولكن -لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد، ويقع
بعضها موقع بعض فيغني غناءه ويسد مسده ووجب في بعضها اعتلال - أجروه على
الجميع²؛ لئلا يختلف الباب.
قال أبو علي: ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من "يكرم" أثبتوها في "إكرام"، فكان ذلك
كالعوض من حذفها؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة كانت لذلك كالثابتة في
الباقي.

دخول همزة الوصل على الحروف:
فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء. فأما الحروف فلم تدخل هذه
الهمزة³ في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف، ولكنها فتحت للفرق بينها
وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء.
وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة "قد" في الأفعال، ولكن
هذه الهمزة لما كثرت في الكلام وعرف موضعها -والهمزة مستثناة-

1 ظ، ش: فيصحون.

2 ظ، ش: الجمع.

3 بدل "هذه الهمزة" في ش: "همزة الوصل".

حذفت في الوصل؛ لضرب من التخفيف، قالوا: والدليل على ذلك أن الشاعر إذا
اضطرَّ فصلها من الكلمة كما يفصل "قد"، من ذلك قوله:
عجل لنا هذا وألحقنا بذل ... الشحم إنا قد مللناه بجل
ففصلها¹ في البيت الأول، ثم ردها في أول الكلمة بعد؛ لأنها مرت في البيت الأول،

فكأنها لما تباعدت أنسيها أو لم يعتد بها، وهذا أحد ما يدل عندي على أن ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل، وليس بنصف بيت على ما ذهب إليه أبو الحسن. ألا ترى أنه رد "ال" في أول البيت الثاني؛ لأن الأول بيت كامل. وقد قام بنفسه وتمت أجزاءه، فاحتاج في ابتداء البيت الثاني إلى أن يعرف الكلمة التي في أوله، فلم يعتد بالحرف الذي قد كان فصله؛ لأنهما ليسا في بيت واحد. ولو كان هذان البيتان بيتاً واحداً كما يقول من يخالف، لما احتاج إلى رد حرف التعريف، ألا ترى أن عبيدا لما جاء بقصيدة طويلة الأبيات وجعل آخر المصراع الأول "أل"، لم يُعد الحرف في أول المصراع الثاني لما كانا مصراعين، ولم يكن كل واحد منهما بيتاً قائماً برأسه؟ وذلك قوله:

يا خليلي اربعا واستخبرا ال ... منزل الدارس من أهل الحلال
مثل سحق البرد عَفَى بعدك ال ... قطر مغناه وتأويب الشمال
ولقد يغنى به جيرانك ال ... ممسكو منك بأسباب الوصال
تطرد هذه القصيدة وهي بضعة عشر بيتا على هذا الطراز إلا بيتا واحدا، وهو قوله:
فانتجعنا الحارث الأعرج في ... جحفل كالليل خَطَّار العوال2

1 ظ، ش: فقطعها.

2 ظ، ش: العوالي.

(66/1)

فهذا ما عندي في هذا، وقد كان أبو علي يحتج أيضا على أبي الحسن بشيء غير هذا، وليس هذا موضع ذكره؛ لئلا يعظم تشعب هذا الكتاب، وقوله: "الممسكو" أراد:
"الممسكون" ولكن حذف النون لطول الاسم لا للإضافة، وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر:

الحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم نَطَف
وقرأ بعضهم: "والمقيمي الصلاة"1 بالنصب، وإنما شُبِّهَت الألف واللام في أوائل هذه الأسماء "بالذي" فحذفت النون منها، كما حذفت لطول الاسم من قول الشاعر:
أبني كليب إن عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا
وقال الأشهب بن رميلة:

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد
هم ساعد الدهر الذي يقتدى به ... وما خير كفّ لا تنوء بساعد
أسود شرى لاقت أسود خفية ... تساقوا على حُرْد دماء الأسود
يريد "الذين" كما أراد الأخطل "اللدان"، وفي 3 قوله: "الممسكو" عندي شيء ليس
في 3 قوله:

الحافظو عورة العشيرة....

وذلك أن حرف التعريف في أول "الممسكو" في المصراع الأول، وبقيّة الكلمة في
المصراع الثاني، والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا، وكثيرا ما تُقطع
هزمة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر:

1 سورة الحج 22 من الآية 35.

2 ظ، ش: فإنما.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

(67/1)

لتسمعن وشيكا في دياركم ... الله أكبر يا ثارات عثمان
وقد أجاز أبو الحسن الحرّم في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل، وجاء ذلك في
الشعر. قال الراعي:
وعاشرة وهو قد خافها ... فهو يبسبس أو ينقر
وقال امرؤ القيس:
وعين لها حدره بدره ... شقت مآقيها من آخر
فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أول المصراع، دل
ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه.
وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتنزل المصراعان لذلك منزلة البيتين، فلما كان أول
"الممسكو" في المصراع 1 الأول، وباقيه في المصراع الثاني، وهما كالبيتين المنفصلين،
ازدادت الكلمة طولا، فازداد حذف النون جوازا، وليس "الحافظو" كذلك؛ لأن
الكلمة بكمالها في المصراع الأول، فلم تطل طول "الممسكو" 2 وهذا فصل فيه طول 2،
وكلا الاسمين إنما وجب فيه الحذف لطوله.

وأقول: إن اتصال 3 الألف واللام بالاسم أشد من اتصال "قد وسوف" بالفعل. والدليل على ذلك أنهم يقولون: "مررت بالرجل" فيوصلون عمل الباء إلى الاسم ولا يعتدون الألف واللام فاصلا. ولو كانتا فاصلا لم يجوز فصلهما بين الجار والمجرور، "وقد، وسوف" ليسا كذلك؛ لأن "قد، وسوف" يجوز أن يفصل بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم: "قد زيدًا رأيتُ" و"سوف زيدًا أضربُ" والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم 4 [المعرف بهما] وإنما اشتد اتصال حرف التعريف بالاسم 4؛ لأنه في الأصل على حرف واحد وهو اللام،

1 المصراع: ساقط من ظ، ش.

2، 2 عن ص، وفي هامشه: في نسخة فهذا فصل طريف. وفي ظ، ش: وهذا فصل فيه لطف.

3 اتصال: ساقط من ظ، ش.

4، 4 ما بينهما ساقط من ظ، ش. وما بين المعقوفين في الأصل المعرفة هما، وهو تصحيح.

(68/1)

ثم دخلت الألف لسكونها، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجوز فصله. أداة التعريف والتنوين:

ويدل أيضا عندي على شدة اتصال حرف 1 التعريف أنه معاقب للتنوين، فكما أن التنوين لا يجوز فصله، كذلك لم يجوز فصل اللام.

ويدل أيضا عندي على أن حرف 3 التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التكثير، واللام تدل على التعريف. فلما كان التنوين حرفا واحدا 4 كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفا واحدا 4 وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا: "طويل" فجاءوا به على وزن "قصير"، وكذلك "قائم وقاعد، ونهض وجلس، وخفيف وثقيل" وجروا به "كم" في الخبر؛ لأنها نقيضة "زُب" ألا ترى أن "زب" للتقليل و"كم" للتكثير. وقالوا: "كثر ما تقولن"، فألحقوا النون؛ لأنه نقيض "قلما تقولن" وهذا ونحوه مطرد كثير في كلامهم.

فمن هنا5 اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف 6 حرفا واحدا؛ لأنه نقيض التنوين الذي هو على 7 حرف واحد.

فإن قلت: فقد قالوا في التخفيف "الْحَمَرُ" فجاءوا بالهمزة مع تحرك 8

1 حرف: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: لا يجوز.

3 ظ، ش: حروف.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

5 ص: هذا.

6 حرف التعريف: ساقط من ظ، ش.

7 على: ساقط من ظ، ش.

8 ظ، ش: تحريك.

(69/1)

اللام، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام؟ قيل: إنما جاز هذا لاجتماع أشياء؛ منها: أن اللام أصلها السكون، وإنما تحركت لفتحة 1 الهمزة في التخفيف، والأصل التحقيق والسكون، وإنما الحركة عارضة.

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى 2 إثباتها في بعض المواضع 2 في قولهم: آلرجل قال ذاك؟ إذا استفهمت؛ لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام.

ومنها: أنهم قالوا: "يا الله اغفر لي" بقطع الهمزة؛ لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول.

ومنها: أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة، فأشبهت من هنا همزة القطع نحو: "أحمد، وأفكل".

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء، شابجت الأصل، فأقرت مع تحرك ما بعدها في قولهم: "الْحَمَرُ".

وإذا كان أبو الحسن قد أجاز: "اسل زيدا" فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف؛ لأن الحركة عنده غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف، فقولهم: "الحمَر" أسوغ لما ذكرنا، فهذا قول. وقد قالوا: "الْحَمَر" أيضا

بلا همزة قبل اللام.

فإن جاز لاحتج أن يحتج على ثبات همزة وأنها من الأصل؛ لقولهم: "الحر" وإقرارهم
الهمزة عند تحرك اللام، جاز لآخر أيضا أن يحتج على أنها إنما دخلت لسكون ما بعدها
بقولهم: "لحر" وحذفهم همزة لتحرك ما بعدها.

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام، وأن همزة إنما دخلت لسكون

1 ظ، ش: بفتحة.

2، 2 ظ، ش: إثبات بعضها في المواضع.

(70/1)

اللام. ولولا أنني أكره الإطالة وكثرة التشعب لما اقتضت على ما أورده¹، ولوصلت
بعض الكلام ببعض، فكان يكون أضعاف هذا، وفي بعض ما أذكره مقنع إن شاء الله.
فهذه أحكام همزة الوصل ومواقعها من الأفعال والأسماء والحروف، وقد أتى أبو عثمان
على تمثيل ما تدخل فيه من الماضي، وأنا أذكره مثالا فمثلا وأتبع كل واحد منها ما
عندي.

انْفَعَلَ وزيادة همزة الوصل والنون في أوله:

قال أبو عثمان: أما النون فتلحق أولا فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف
على انفعال نحو: "انطلق، وانمحي الكتاب، وانصرح الحق²، وما أشبه ذلك مما هو على
انفعال.

قال أبو الفتح: اعلم أن مثال انفعال لا يكون متعديا البتة³، وإنما جاء في كلام العرب
للمطاوعة. ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا ما⁴ فتبلغه إما بأن يفعل ما تريده
إذا⁵ كان مما⁶ يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل⁷ حال الفاعل الذي يصح منه
الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل.

فأما ما يُطَاوَعُ بأن يفعل هو فعلا بنفسه فنحو قولك: "أطلقته فانطلق، وصرفته
فانصرف"، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق، والانصراف بنفسه

1 ظ، ش: أورده.

2 الحق: زيادة من ظ، ش.

3 ص: أبدا.

4 ما: زيادة من ظ، ش.

5 ظ، ش: إن.

6 ظ، ش: ممن.

7 ظ، ش: مثال.

(71/1)

عند إرادتك إياهما منه، أو بعثك إياه عليهما. فأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل فنحو قولك: "قطعْتُ الحبلَ فانقطع، وكسرتُ الحبَّ فانكسر"؛ ألا ترى أن الحب والحبل لا يصح منهما الفعل؛ لأنه لا قدرة لهما، وإنما أردت ذلك منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما توليا الفعل؛ لأن الفعل لا يصح من مثلهما، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وذلك أن الفعل 1 صار حادثا فيهما كما كان حادثا في الفاعلين على الحقيقة، فأما قول الشاعر:

ولا يَدِي في حميت السمن تندخل

فهو من أدخلته، ونظيره أطلقته فانطلق، وهو من باب القطع الحبل؛ لأن اليد لا تكون فاعلة، إنما هي آلة يفعل بها، كما يقال: "سمعت بأذني، ونظرت بعيني" وإنما الفاعل هو الجملة، لا العضو وحده.

واعلم أن انفعال إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان 2 من أوله نحو: "قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح"، ولا يكاد يكون فَعَلٌ منه إلا متعديا حتى يمكن المطاوعة والانفعال، ألا ترى أن قطعت متعد وكذلك كسرت وقلعت، وقد جاء فَعَلٌ منه غير متعد، أنشدني أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش 3 أراه قال قرأته عليه: وكم منزل لولاي طحت كما هَوَى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي 4 وإنما هو 5 مطاوع هَوَى: إذا سقط، وهَوَى غير متعد كما ترى، وقد

1 ظ، ش: الفاعل، وهو خطأ.

2 ص: الزيادات.

3 الأخفش: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: منهو، بدون ياء.

5 ظ، ش: هذا.

(72/1)

جاء في هذه القصيدة مُنْعَوٍ، قال أبو علي: إنما بنى من هَوَى وِعَوَى مُنْفَعِلًا لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: "شويت اللحم فانشوى"، وقد قالوا: "اشتوى" وليس في كثرة انشوى.

القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض:

فإن قال قائل: ولم جاز الإدغام في اَحَى الكتاب¹؟ وهلا بينت النون فقيلاً: "انحى" كما قالوا: "شاة² زَمَاءٌ وَزُمٌ" وكما قالوا: "أَمَلَةٌ وَأَمَارٌ" ونحو ذلك؟ قيل: قد كان القياس في زَمَاءٍ وَزَمٍ وَأَمَلَةٌ وَأَمَارٌ ونحوها أن تدغم النون في الميم؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض. فلو قالوا: "زَمَاءٌ وَزُمٌ" لالتبس بباب زمت الناقه، ولو قالوا: "أَمَلَةٌ" لالتبس بباب أملت⁴ و⁵ لو قالوا: "أَمَارٌ" لالتبس بباب أمرت⁵ كما بينوا في نحو "منية وَأَنُوكَ وَقَنُوءٌ وَقَنُوءٌ" لئلا يلتبس مُنْيَةٌ بباب مَيٍّ، وَأَنُوكَ بِفُعُولٍ، أو فُعُولٍ من باب ما فاؤه همزة وعينه واو، وقنوء وقنوء⁶ بباب قَوٍّ وَقُوَّةٍ، فَرُفُضَ الإدغام في هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخافوا في "احى الكتاب" أن يلتبس بشيء؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على أَفْعَلٍ بتشديد الفاء؛ ولهذا ما⁷ قال الخليل في انفعل من وجلت: اَوْجَلَّ، وقالوا من "رَأَيْتُ: ارَأَى" ومن "حَزَّ: الحَزَّ"؛ لأنه ليس في الكلام أَفْعَلٍ، ولم يأت في⁸ كلامهم نون

1 الكتاب: ساقط من ظ، ش.

2 شاة: ساقط من ظ، ش.

3 أملة: ساقط من ظ، ش.

4 ظ: أمرت، وهو تصحيف.

5، 5 ساقط من ظ، ش.

6، 6 ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا: لئلا يلتبس.

7 ما: ساقط من ظ، ش.

8 ظ، ش: من.

ساكنة قبل راء ولا لام نحو: "قَنَر وَعِنَل"؛ لأنه إن أظهره 1 ثقل جدا وإن ادغمه التيس بغيره، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يبنوا مثل عَنَسَل وَعَنَبَس من شرب وعلم و2 ما كان مثلهما 2 مما عينه راء أو لام؛ لأنه إن بين فقال: "شَنَرَب، وعنلم" ثقل جدا، وإن ادغم فقال: "شَرَب وعلم" التيس بفعل.

فسألت أبا علي عن هذا، فقلت: ألا ترى أننا لو بنينا من باع "فَيْعَلًا، أو فَوْعَلًا، أو فَعُولًا، أو فَعَل" لقلنا: "بَيْع"، فهلا لم يجوز أن تبني مثل هذا لئلا يلتبس مثال بمثال كما 3 امتنعنا أن نقول 3 في مثل عَنَسَل من ضرب "ضَرَبَ" مخافة الالتباس؟ فقال: إن للياء والواو من التصرف وانقلاب إحداهما إلى الأخرى ما ليس للنون، فاحتمل ذلك لذلك، والقول عندي كما ذكر.

افْتَعَلَ وزيادة همزة الوصل والتاء فيه:

قال أبو عثمان: وتلحق التاء ثانية ويكون الفعل على افتعل ويُسَكَّن أول 4 حرف منه 4، فتلزمه ألف الوصل في الابتداء وذلك نحو: "اجْتَرَحَ، واكتسب، واستبق القوم" ولا تلحق التاء ثانية والتي 5 قبلها من نفس الحرف إلا في 6 هذا المثال وحده في الأفعال.

1 ظ، ش: أظهر.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3، 3 في ظ، ش: امتنعت أن تقول.

4، 4 ظ، ش: الحرف.

5 ص وحاشية ظ: والتي. ظ، ش: والذي.

6 في: ساقط من ظ، ش.

قال أبو الفتح: اعلم أن افْتَعَلْتُ قد تأتي في معنى انْفَعَلْتُ للمطاوعة وذلك قولهم: "شويته فانشوى" وقالوا في معناه: "اشتوى"، وقالوا: "غممته فاغتم وانغم" وتأتي بمعنى تفاعل نحو: "اجتور القوم" أي: تجاوروا، واعتنوا، أي: تعاونوا. وتأتي بمعنى فعلت

نحو 1: قرأت وتقرأت 2 واقتأت، وقروت الأرض واقتريتها، وتكون "افتعلت" متعدية وغير متعدية. فأما المتعدي فنحو "اقتطعت الأرض واكتسبت المال" وغير المتعدي نحو قولهم: "اصطالح القوم، واختصموا"، ولا يكون انفعال متعديا أبدا.

حكم بناء انفعال وافتعل:

قال أبو علي: حكم افتعل، وانفعال ألا يبنيا إلا مما كان فَعَلَ منه متعديا، هذا في الأمر العام. يريد أن اقتطع من قطع وكذلك "حويت، واحتويت"، وقد جاء في الشعر، قال الراجز:

حتى إذا اشتال سهيل في السحر

كشعلة القابس ترمي بالشرر

فهذا من شال يشول، وهو غير متعد بدلالة قول الراجز:

تراه تحت الفنن الوريق

يشول بالحجن كالحروق

ولو كان متعديا لقال: "يشول الحجن"، وأنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو عبيدة:

1 نحو: زيادة من ظ، ش.

2 تقرأت: زيادة من ظ، ش.

(75/1)

بدا منك غش طالما قد كتتمته ... كما اكتتمت داء 1 ابنها أم مُدَوِي 2

فمُدَوٍ مُفْتَعِل، وأصله 3 من الدَو، والأصل 3: مُدَتَوٍ، وهذا يفسر في موضعه، فأجاز أبو علي في مفتعل هذا 4 ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من قول المرأة التي قال لها ابنها: "أأدَوِي" أي: أأكل الدواية، وهو ما خثر من الدسم على اللبن، فقالت 5 مجيبة: اللجام بمكان كذا وكذا، فكتمت قول ابنها وأخفته عن من جاء يخطبه إليها، وكأن الشاعر جاء بهذا على استعارة هذا المثل الذي للمرأة، وخبر هذه المرأة مشهور عندهم.

وأجاز أيضا أن يكون "مُدَوٍ" هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم: "أدَوَاتُ يا فلان" ومن قولهم: "داء الرجل يداء من الداء"، فبنى مفتعلا منه للحاجة إلى القافية وقلب الهمزة ياء ضرورة كما قال الآخر:

وكنـت أذل من وتد بقاع ... يشـجج رأسه بالفهـرواج
وهو من وِجَأْتُ، وكان قياسه ألا يجعلها كياء "قاضي".
وأجاز فيه أيضاً أن يكون مما حكاه أبو زيد من قولهم: "رجل دَوَّى، ورجلان دَوَيَانِ،
ورجال أدواء" وهو بمعنى السقيم.
قال أبو علي: ويكون بناؤه مفتعلاً منه، مثل قوله: "اشتال ومنغوي"6، وقوله: ولا
تلحق التاء ثانية والتي قبلها من نفس الحرف إلا هذا المثال وحده من 7 الأفعال، قد
قيد به جزءا من كلامهم وأمنتَ معه أن ترى التاء ثانية زائدة بعد فاء الفعل أبدا إلا في
هذا المثال وما تصرف منه.

-
- 1 ظ: جاء.
 - 2 ظ، ش: مدو.
 - 3، 3 زيادة من ظ، ش.
 - 4 ظ: وهذا.
 - 5 ظ: فقال، وهو خطأ.
 - 6 ظ، ش: منغو.
 - 7 ظ، ش: في.

(76/1)

اسْتَفْعَلَ وزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله:
قال أبو عثمان: وتلحق السين أولا والتاء ثانية وتكون السين ساكنة فتلزمها ألف
الوصل ويكون الفعل على استفعل، ولا تلحق السين أولا إلا في استفعل، ولا التاء ثانية
وقبلها زائد إلا في هذا.
قال أبو الفتح1: اعلم أن استفعلت يجيء على ضربين: متعد وغير متعد. فالمتعدي
نحو "استحسنـت الشيء واستقبحته"، وغير المتعدي نحو "استقدمت واستأخرت".
ويكون فعل منهما متعديا وغير متعد؛ فالمتعدي نحو "عَلِمَ واستعلم، وعَصَمَ واستعصم"،
وغير المتعدي نحو "حَسُنَ واستحسن، وقُبِحَ واستقبح".
ويقع "استفعل" في الكلام لمعانٍ:
منها الطلب نحو "استعنته" أي: طلبت2 إليه العتى3، واستعفيته أي: طلبت منه

الإعفاء3.

ويكون استفعلت للشيء تصيبه على هيئة ما، نحو "استعظمته" أي: أصبته عظيما،
و"استكرمته" أي: أصبته كريما.
وقد تأتي استفعلت بمعنى فَعَلْتُ منها4 نحو "مر واستمر، وقر واستقر".

1، 1 ظ: الشيخ.

2، 2 في ظ: منه الإعفاء. وفي ش: منه الإعتاب.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

4 ش: منهما.

(77/1)

وقد تأتي للتقل من حال إلى حال نحو "استنوق الجمل، واستتيست الشاة".
وقوله: ولا تلحق السين أولا إلا في استفعل1، ولا التاء ثانية وقبلها زائد2 إلا في هذا.
قد حصر به أيضا قطعة من الأمثلة كنحو ما فعل في المثال الذي قبله.
أفعاللت وزيادة الهمزة والألف واللام فيه:
قال أبو عثمان: وتلحق الألف الثالثة وتلحق اللام الزيادة من موضعها ويسكن أول
حرف فيلزمه ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على "افعاللت" ويجري على مثال
"استفعلت" إلا أن الإدغام يدركه فتسكن اللام الأولى للإدغام، ولا تضاعف اللام
والألف الثالثة إلا في هذا المثال، وذلك نحو "احمَارَرْتُ، واصفاررت، وابياضضت،
واسواددت".

قال أبو الفتح: اعلم أن مثال "افعاللت" أكثر ما صيغ للألوان، وذلك قولهم:
"اشْهَابَبْتُ، واسواددت، وادهامت، وابياضضت"، وقد قالوا: "املاسَ واضْرَابَ" وليس
من اللون، وغير ذلك.

قال سيبويه: ولا يكون متعديا، ليس في الكلام "افعاللْتُه".

وقوله: وتلحق اللام الزيادة من موضعها، يريد به3: أنك إذا قلت: "ابياضضت" فإنما
كررت الضاد بعينها، ولم تأت بلفظ آخر.
ويريد بموضعها: من لفظها.

1 ص وهامش ظ: استفعل. وظ، ش: الاستفعال.

2 ظ، ش: زائدة.

3 به: ساقط من ظ، ش.

(78/1)

وقوله: ويجري على مثال استفعلت¹ يريد به أن حركاته وسكونه على مثال حركات استفعلت¹ وسكونه. ألا ترى أنك تقول: "ابياضت ابياضاً"، فيكون بوزن² استخرجت استخراجاً، وإن كان ليس على بنائه، كما أن انفعل بوزن افتعل في الحركة والسكون، وإن لم يكن على بنائه.

وقوله: إلا أن الإدغام يدركه فتسكن اللام الأولى للإدغام، يريد به: أن اللامين في ابياضت من موضع واحد، فيكره اجتماع مثليين متحركين³، فيُسكَّن الأول منهما ويدغم في الذي بعده كما فعلوه في شدّ وردّ، وذلك ابياض واشهبّ، وإنما يلحقه هذا الإدغام إذا تحرك الآخر، فإن سكن زال المستكره من اجتماع مثليين متحركين³، فرجعت اللام الأولى إلى الحركة نحو "ابياضت" وليس كذلك "استخرجت"؛ لأن في آخر "استخرجت" حرفين مختلفين وهما الراء والجيم فلم يجب لذلك ادغام. فأما قولهم: "أفَعْنَسَسَ" وتحريكهم المثليين، فإنه إنما جاز ذلك؛ لأنه ملحق باحرنجم، وستراه في موضعه إن شاء الله. وقد ضَبَطَ أيضاً بقوله: ولا تضاعف اللام، والألف ثالثة إلا في هذا المثال، جزءاً من الكلام.

فإن قال قائل: فقد قالوا: "اسحارّ" لضرب من النبت فكررُوا اللام، وهذا ينقض ما جاء به؟ فالجواب: أن أبا عثمان إنما أراد: أنه لا تضاعف اللام، والأولى متحركة وفي أول الكلمة همزة الوصل لتكون الألف لذلك ثالثة، وليس كذلك "اسحارّ"؛ لأن الراء الأولى لا أصل لها في الحركة وإنما هي ساكنة، ألا ترى أن سيبويه قال في ترخيم اسحارّ؛ اسم رجل على قول من قال: يا حارّ:

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: بمنزلة.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

(79/1)

يا اسحارّ بفتح الراء1، قال: لأنه لا يعرف لها حركة في الأصل ففتحها؛ لجاورتها الألف
كما قالوا2: الآن ففتحوا لجاورة الألف، ولم يجرها مجرى مُشْهَاب؛ لأن الباء الأولى عنده
متحركة في الأصل، ونظير اسحارّ "حَمَارَة3، وزعارة، وعبالة، وزرافة، وصبارة".
افْعَلْتُ وزيادة الهمزة واللام فيه:

قال أبو عثمان: وتلحق اللام زائدة فيسكن أول حرف، فتلزمه أَلَف الوصل4 في
الابتداء ويكون الفعل5 على افعللت، فيجري مجرى افتعلتُ إلا في الإدغام، فإنه يدركه
كما أدرك "اشْهَابْتُ" حين قلت: "اشْهَابُ الفرس" وذلك نحو "احْمَرَّتْ، واصفررت،
وابيضضت".

قال أبو الفتح: اعلم أن "افعللت" إنما هي مقصورة من "افعاللتُ" لطول الكلمة،
ومعناها كمعناها.

قال سيبويه: وليس شيء يقال فيه: "افعاللتُ" إلا يقال فيه: "افعللتُ" ولا6 شيء يقال
فيه: "افعللت" إلا يقال فيه: "افعاللت"، إلا أنه قد تَقَلَّ إحدى اللغتين في الشيء
وتكثر في الأخرى، إلا أن طرح الألف من "اخْضَرَّ، واحمر، واصفر، وابيض، واسود"
أكثر، وإثبات الألف في "اشْهَابُ،

1 "بفتح الراء" ورد في ظ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أي: بين لفظي: "اسحار"
و"اسم".

2 كما قالوا: ساقط من ظ، ش.

3 زادت ظ، ش هنا: القیظ.

4 ظ، ش: وصل.

5 ظ، ش: الحرف.

6 ظ، ش: وليس.

(80/1)

واذهام، واكْمَاتٌ أكثر، وقد قالوا: ارْقَدَ في العدو، وارْعَوَى، واَفْتَوَى إذا خدم، وكله
افْعَلَّ، ولم أسمعهم قالوا في شيء من هذا: "افْعَالَلْتُ".

وقوله: فيجري مجرى افتعلتُ، يريد به أيضا: الحركة والسكون، ولو قال: فيجري مجرى

انفعلتُ لكان صواباً، كما أنه لو قال في "افعاللتُ" 1: إنه يجري مجرى "افْعَوْعَلْتُ" لكان صواباً؛ لأن الوزن واحد وإن اختلفت الأمثلة.

"وافْعَلَّ" أيضاً لا يتعدى، كما أن "افْعَالٌ" كذلك، والإدغام واجب فيه، كما أن "افعال" كذلك 2، لا فرق 2 بينهما في هذه المواضع.

تضعيف العين وزيادة واو بين العينين:

قال أبو عثمان: وتضاعف العين وتزاد واو بين العينين، ويسكن أول حرف، فيكون الفعل 3 على مثال "افْعَوْعَلْتُ" وتلزمه ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو: "اغْدُوْدَنَّ".

قال أبو الفتح: اعلم أن "افعوعل" معناها المبالغة نحو خَشْنٌ وَاخْشَوْشٌ، وأَعْشَبَ وَاَعْشَوْشَبَ ويجيء على ضربين: متعد، وغير متعد.

فالمتعدي نحو "اخْلَوَّلَيْتُ الشيء". قال الشاعر:

فلما أتى عامان بعد انفصاله ... عن الضرع واخْلَوَّلَى دماثا يرودها

وقال الآخر:

1 ظ، ش: اشهابيت.

2، 2 في ظ، ش: والفرق لا يقع.

3 ظ، ش: الحرف.

(81/1)

واغْرُورَتِ الغُلَطَّ العرضي تركضه ... أم الفوارس بالديداء والرבעه

وقرأت، أو سمعت يقرأ على ابن مقسم، عن ثعلب:

فلو كنت تعطي حين تسأل ساحت ... لك النفس واخْلَوَّلَاك كل خليل

أجل لا ولكن أنت ألأم من مشى ... وأسأل من صماء ذات صليل

وغير المتعدي نحو "اغْدُوْدَنَّ النبات" إذا طال، "واغْرُورقت عيناه بالدمع".

وهذه الواو في "افعوعلت" زائدة في موضع الإلف المزيدة 1 من "افعاللتُ"، إلا أن التكرير في "افعاللتُ" 2 من موضع اللام وهو في "افعوعلت" 2 من موضع العين، وحجزت الواو بين العينين، فلم يلزم إدغام، واجتمعت 3 اللامان في "افعاللت وافعللت" فلزم 4 الإدغام.

افْعَوَّلَ وزيادة الواو ثلاثة مضاعفة:

قال أبو عثمان: وتلحق الواو الثالثة مضاعفة فيكون الحرف على مثال: "أَفْعُولْتُ" وتلزم ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو: "اعْلَوْطَ المهر".
قال أبو الفتح: اعلم أن "افعولت" يكون أيضا على ضربين: "متعد، وغير متعد"، فالمتعدي نحو "اعلوطت المهر"، وغير المتعدي قولهم: "اخرَّوْطَ السفَر" إذا امتد، و"اجلُود" مثله، قال الشاعر:
ألا حبذا حبذا حبذا ... حبيب تحملت فيه الأذى
ويا حبذا برد أنيابه ... إذا أظلم الليل واجلُودًا

1 ظ، ش: الزائدة.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: فاجتمعت.

4 ظ، ش: فيلزم.

(82/1)

ما ألحق بالأربعة من الفعل:
قال أبو عثمان: ومما 1 لحقته الزوائد 1 من بنات الثلاثة من الفعل وألحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف: "جَلَبَبْتُ وَشَمَلْتُ".
قال أبو الفتح: اعلم أن هذا الضرب يجيء متعديا نحو: "جلببته جَلْبَبَةً، وصعورته صعرة". قال الراجز:
سودا كحب الفُلْفُلِ الْمُصْعَرِ
ولم أسمع هذا النحو غير متعد. ويريد بقوله: "جرى مجراها" أنك تقول: "جلبب يجلبب جلببة فهو مُجَلِّب، وشمل يشمل شملة فهو مُشْمَلَل"، فيجري ذلك مجرى "دحرج يدحرج دحرجة فهو مدحرج"، وتظهر الباء واللام الأوليين ولا تدغمهما؛ لأن الحرف ملحق بدحرج. فلو قلت: "شَمَلٌ أو جَلَبٌ" فأدغمت وحولت الحركة، لكنت قد نقصت ما له قصدت من الإلحاق، ولم تأت بالبناء المقصود، وصارت الباء واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من "دَحْرَجَ" 2 وهذا يعني بقوله: وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذي هو من نفس الحرف الجيم من "دحرج" 2، وهذا الإلحاق هو المطرد الذي ذكره 3 في أول الكتاب.

1، 1 عن ص وش ويقابله في ظ: "لحقه الروائد"، وفي هامشها: "لحقته الزيادة صح نسخه".

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: ذكرناه.

(83/1)

ما ألحق بالأربعة بالواو والياء:

قال أبو عثمان: ومثل ذلك مما ألحق بالأربعة بالواو والياء: "خَوَقَلْتُ خَوْقَلَةً، وصومعت صومعة، وبيطرت بيطرة".

قال أبو الفتح: اعلم أن "فَوَعَلْتُ" أيضا: متعد وغير متعد. فالمتعدي "صومعته صومعة" وغير المتعدي "حوقلت حوقلة" و"فَيَعَلْتُ" مثله. فالمتعدي "بيطر الدابة بيطرة"، وغير المتعدي "بيقر بيقرة فهو مبيقر": إذا خرج من الشأم إلى العراق، قال امرؤ القيس:

ألا هل أتاها والحوادث جمة ... بأن امرأ القيس بن تملك ييقرا
وبيعر أيضا: إذا عدا منكسا رأسه.

وجاءت أحرف على "مُفَيِّل" وهو "مُبَيِّقِر، ومبيطر، ومسيطر، ومهينم، ومهينم"، وكل هذه جارية 1 على الفعل؛ يقال: "بيقر، وبيطر، وسيطر، وهينم، وهينم".

وقوله 2: ومثل ذلك، يريد: أن "فَوَعَلْتُ، وفَيَعَلْتُ" ملحق بدحرجت؛ لأنك تقول فيه: "صَوَمَعَ صَوْمَعَةً فهو مُصَوِّمِع، وبيطر بيطرة فهو مبيطر"، فجرى ذلك مجرى "دحرج دحرجة فهو مدحرج".

قال أبو عثمان: ومثله "فَعَوَلْتُ" نحو: "جَهَوَزْتُ جهوزةً، وهرولت هرولة".

1، 1 ظ، ش: هذا جارٍ.

2 زادت ش في هذا الموضع: "من صومع صومعة" وليس هذا موضعه، وسيأتي في النسخ الثلاث.

(84/1)

قال أبو الفتح 1: قوله: ومثله، يريد به: أن مثل: "بيطرت وحرقلت: جهورت" 2 في أن 2 هذا إلحاق غير مطرد، كما أن ذلك كذلك، ويجوز 3 أن تكون الهاء في "مثله" راجعة إلى باب "جلببت وشملت"؛ لأنه على وزنه، والأشبه في هذا أن تكون راجعة إلى باب فَوَعَلْتُ وفَعِلْتُ؛ لأنه أوقع. وفَعُولْتُ هذه متعد وغير متعد، فالمتعدي "دَهَوَرْتُ المتاع دَهَوَرَةً"، وغير المتعدي "هرولت هرولة".

قال أبو عثمان: ومثله: "فَلَسَيْتُهُ قَلْسَاءً، وجعبيته جعباة 4، وسلقيته سلقاة". قال أبو الفتح 5: قوله: ومثله، نظير قوله: ومثله في الفصل قبله، تحمل "الهاء" وجهين من التأويل، وهو على ضربين: متعد، وغير متعد. فالمتعدي نحو: "قلسيته قلساة"، وغير المتعدي نحو: "عنظيت، وحنظيت، وخنظيت، وخنذيت". قال أبو عثمان: وتلحق النون الثالثة في هذا، وتكون الزيادة من موضع اللام 6، ويكون آخره أيضا ياء زائدة 6 ويسكن أوله، فتلزمه ألف الوصل

1 ظ: قال الشيخ.

2، 2 ظ، ش: وأن.

3 ظ، ش: ولا يجوز.

4 ص: تعبأة.

5 ظ، ش: قال الشيخ.

6، 6 ظ، ش: ويكون آخره ياء زائدة. وفي هامش ظ، ش: آخرها أيضا نسخة.

(85/1)

ويكون الحرف على "افْعَنْلْتُ، وافْعَنْلَيْتُ" نحو: "افْعَنْسَس، واسْلَنْقَيْت". قال أبو الفتح: إنما سوى بين "اقعنسس، واسلنقيت"؛ لأجل النون الثالثة فيهما، ولأن في آخر كل واحد منهما زيادة وإن كانت في "اقعنسس" لامًا مكررة، وفي "اسلنقيت" ياء مزيدة، وأنها قد اشتركا في زيادتهما، وأنها ملحقان. ولا يكون "افْعَنْلْتُ" متعدًا أبدًا؛ لأنه نظير "انْفَعَلْتُ"، ألا ترى أن فيه نونا وهمزة وصل، كما أن "انفعلت" كذلك. و"افْعَنْلَيْت" على ضربين: متعد، وغير متعد.

فالمتعدي نحو قول الراجز:

قد جعل النعاس يَغْرُنْدِينِي

أدفعه عني وَيَسْرُنْدِينِي

وغير المتعدي نحو قولهم: "اخرُنِي الديك، وابرنِي الرجل".

قال أبو عثمان: وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو: "اخرنْجُم واخرنْطُم" ولم يزيّدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام، أو كانت الياء 1 في آخره 1 زائدة؛ لأن النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف، كما تقع في "اخرنْجُم" كذلك، فكذاك جميع ما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة.

1، 1 ظ، ش: أخيرة.

(86/1)

قال أبو الفتح: قوله: وهذا فعل به كما فعل ببنات الأربعة نحو: "اخرنْجُم" يريد به: أنهم أرادوا أن يبلغوا بنات الثلاثة بناء بنات الأربعة، بزيادة هذه النون في هذا الموضع. فلما كانت النون في "اخرُنْجُم" 1 ثلاثة ساكنة، كانت في "اقعنسس" كذلك، ولما كان بعدها في اخرنْجُم 1 حرفان، جعلوا بعدها في اقعنسس سينين؛ إحداهما زائدة لِيُلْحَق البناء بالبناء، وكذلك زادوا في اسلَنْقِيت ياء مكان السين الأخيرة؛ لأنهما كلتاهما زائدتان.

فهذا 2 معنى قوله: ولم يزيّدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام، أو كانت الياء أخيرة 3 زائدة.

وهذا أحد ما يدل على أن إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة من موضع اللام فيما لا زيادة فيه، نحو: "جلبيت، وصعرت" هو القياس. ألا ترى أن "اقعنسس" كذلك؟ وكأن الياء في باب "افْعَنْلِيتُ" داخلة على اللام المكررة وأن الموضع للام دون الياء، كما أن "سلقيت" داخل على "جلبيت".

وقوله: لأن النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف، كما تقع في "اخرنْجُم" كذلك، يريد به أن يريك: لمْ صارت الزيادة في "اقعنسس" من موضع اللام؟ وتفسير هذا: أنه لما كانت النون في "اخرنْجُم" واقعة بين الرء

1، 1 ساقط من ظ وش.

2 ظ، ش: وهذا.

3 ص: آخره.

(87/1)

والجيم، وكلتا هما 1 من الأصل 2، أرادوا أن يقع في "اقعنسس" ثلاثة بين حرفين من الأصل 2 وهما العين والسين الأولى، فلما مضت العين واللام، دعت الضرورة إلى تكرير اللام أو الزيادة بعدها.

ومن هنا لم ينجى في كلامهم نحو "افْعَنُونْتُ" ولا "افْعَنَلِيْتُ" ولا "افْعَيَنْلْتُ" 3 ولا شيء من ذلك؛ كراهة أن تقع النون بين حرفين أحدهما أصل والآخر زائد، فتخالف حكم "احرنجمت".

فإن قلت: فهلا جاء في كلامهم نحو "انْفَعَنْلْتُ" أو "ايْفَعَنْلْتُ"، فجعلوا الزيادة قبل الفاء وكانت النون إذاً واقعة بين حرفين من الأصل، كما ذكر أبو عثمان أنه هو الذي اضطر إلى أن كانت الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها؟

فالجواب: أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها، إنما هو من آخرها نحو: "جلببت" أو وسطها نحو: "جهورت وببطرت"، ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أول بنات الثلاثة 4.

وأيضاً، فإن الزيادة في الكلمة توهين لها؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها، وآخر الكلمة بالتوهين أحق من أولها، ألا ترى إلى كثرة باب عطشان، وأنت لا تكاد تجد "لانفحل" نظيراً إلا "انزهُوا" فيما علمت.

1 ظ، ش: وكلاهما.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ولا افعينلت: ساقط من ظ، ش.

4 في ظ، ش: في هذا الموضع بين كلمتي "الثلاثة" و"وأيضاً" الكلام الآتي وهو: "بنات الأربعة، ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من

آخرها نحو: جلببت، وأوسطها نحو: جهورت وبيطرت" وهو تكرار لما سبق قبله؛ ولذلك أحاطته ش بعلامتين دلالة على زيادته؛ ولذلك أهملناه كما أهملته ص.

(88/1)

وأيضاً فإن النون في "احرنجم" بين العين واللام، ولو قالوا: "انْفَعَلت" 1 لكانت 2 النون بين الفاء والعين، وهذا غير ما قصدوا إليه 3 فلما لم يمكن 4 إلحاق ذوات الثلاثة بذوات الأربعة من أولها، ولا من أوسطها كانت من آخرها.

وقوله: فكذلك 5 جميع ما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، يريد به 6 أنه إنما 7 يأتي الملحق بالأربعة على هذه الأنحاء التي أولها "جلببت" وآخرها "اسلنقبت" ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بذوات الأربعة غير هذه الأمثلة المذكورة 8، إلا أنهم قد قالوا: "أكوأل" فألحقوه بـ "اطمأن" وقالوا: "زهيأ، وترهيأ، وتمخرق 9، وتمندل، وتمنطق، وتمدع، وتمسكن" فألحقوها بالأربعة وهي شاذة.

زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام:

قال أبو عثمان: وتلحق ألف الوصل في أول الأفعال من بنات الأربعة وتضاعف اللام، فيكون الحرف على "افْعَلَل" نحو: "اطمأننتُ واقشعرت" ويدركهما 10 الإدغام كما أدرك باب "احمررت" وما كان نحوه من الثلاثة.

1 ظ، ش: انفيعلت، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف.

2 ظ، ش: لكان.

3 ص: له.

4 ظ، ش: لم يكن.

5 ص: كذلك. وظ: ولذلك.

6 في موضع هذا الرقم بين "به" وبين "إنه" في ظ ما يأتي: "إنما أراد" ولا معنى له فأهملناه.

7 إنما: ساقط من ظ، ش.

8 ص، وهامش ظ: "المذكورة". ظ، ش: "المعروفة".

9 ص: مخرق، وهي في آخر سطر، ولعلها كانت: مخرق وتمخرق، فذهب تمخرق في

التصوير، وهذا كثير في ص.
10 ظ، ش: ويدركها.

(89/1)

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل "افْعَلَلْ افْعَلَلْ"، فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل "اطمأنَّ: اطمأنَّ" فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدغمت اللام الثانية في اللام الثالثة، فصار "اطمأنَّ" كما ترى. ويدل على أن "اطمأنَّ" 1 أصله: "اطمأنَّ" وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين، أنه إذا سكن الآخر منهما عاد البناء إلى أصله، ألا ترى أنك تقول: "اطمأننتُ" فبين النون الأولى لما سكنت النون الآخرة 2، فجرى ذلك 3 مجرى "شدَّ" وضمَّ" ثم تَسْكُنُ اللام فتظهر العين فتقول: "شَدَدْتُ وَضَنْتُ". وكذلك "احمرَّ" أصله: "احْمَرَّرَ" بإظهار الراءين، ثم تنكَّبوا الجمع بين مثلين متحركين، فأسكنوا الراء الأولى وأدغموها في التي بعدها، فصارت "احْمَرَّرَ"، ألا ترى أنك إذا أسكنت اللام الآخرة 4 ظهرت الأولى، وذلك نحو 5 قولك: "احْمَرَّرْتُ واصْفَرَّرْتُ"؟ فإن قيل: فهلا 6 قالوا: "اطمأنن واحمرر" بالإظهار كما قالوا: "جليب واقعنسس"؟ فالجواب: أنهم إنما بينوا جليب ونحوه؛ لأنه ملحق بدحرج، وبينوا اقعنسس؛ لأنه ملحق باحرنجم، فلما أرادوا مثالا لا يكون إلا متحركا لاختلاف حرفيه بينوا؛ ليدلوا على أنه ملحق به 7.

- 1 اطمأن: زيادة من ظ، ش.
- 2 ظ، ش: الأخيرة.
- 3 ذلك: ساقط من ظ، ش.
- 4 ظ، ش: الأخيرة.
- 5 نحو: زيادة من ظ، ش.
- 6 ظ، ش: وهلا.
- 7 به: ساقط من ظ، ش.

(90/1)

فأما "اطمأنّ، واحمّر" وما كان نحوهما، فإنهم إنما أدغموها؛ لأنها غير ملحقة بشيء، ألا ترى أنه ليس في الكلام 1 فعل مثل "اسْفَرْجَل" فيلحق اطمأن به! هذا مستحيل؛ لأنه لا يكون فعل خماسي أبداً.

وليس في الكلام مثل "اذْخَرَجَ"، فيلحق احمّر به فيظهر، فمن هنا وجب الإدغام. ولا يكون "افْعَلَلَّ" متعدياً في كلام العرب البتة.

بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي:

قال أبو عثمان: وللأفعال أبنية سوى ما ذكرت لك في الثلاثة والأربعة، فمن ذلك:

"فَعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ وَفَاعَلْتُ وَتَفَاعَلْنَا 2"، ومن الأربعة: "تَدَحْرَجْتُ وَتَدَحْرَجْنَا".

قال أبو الفتح: اعلم أن فَعَلْتُ أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو: قَطَّعْتُ وَكَسَّرْتُ. إنما تخبر أن هذا فعل وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان.

وقد تحيى لا يراد بها ذلك، نحو "صَبَّحْتُ الْمَنْزَلَ وَمَسَّيْتَهُ، وَكَلَّمْتُ زَيْدًا" وهي على

ضربين: متعد، وغير متعد، فالمتعدي 3 نحو "كَسَّرْتُ وَقَطَّعْتُ"، وغير المتعدي نحو

"سَبَّحْتُ وَهَلَّلْتُ"، وأما "تَفَعَّلْتُ" فهو مطاوع "فَعَلْتُ" 3 نحو "كَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ، وَقَطَّعْتَهُ

فَتَقَطَّعَ" وهو نظير "فَعَلْتُهُ فَاَنْفَعَلَ" نحو "قَطَّعْتَهُ فَاَنْقَطَعَ" إلا أن هذا يكون على ضربين:

متعد، وغير متعد، فالمتعدي نحو قوله عز وجل 4: {يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} 5

1 ظ، ش: كلامهم.

2 ظ: وتفاعلت.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

4 عز وجل: ساقط من ظ، ش.

5 من الآية 275 من سورة البقرة 2. و"من المس" ساقط من ظ، ش.

و"تَتَلَقَّفُ مَا يَأْفَكُون" 1، وغير المتعدي نحو "تَحَوَّبَ، وَتَأْتَمَّ".

وانْفَعَلَ لا يكون متعدياً أبداً.

وأما "فاعلت" فأكثر ما يجيء من اثنين، نحو: "ضَارَبْتُ زَيْدًا"، و"شَاكَمْتُ عَمْرًا" 2، وقد

يكون من الواحد نحو "طَارَقَتِ النُّعْلَ، وَعَاقَبَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ"، ولا تكاد تراه إلا متعدياً.

فأما 3 "تفاعلنا" فيكون متعدياً وغير متعد. فالمتعدي نحو "تَقَاضَيْتُهُ، وَتَجَارَيْنَا الْحَدِيثَ"،

وغير المتعدي نحو: "تغافل وتعاقل".
والفصل بين ضَارَبَ وَتَضَارَبَ ونحوهما، أنك إذا قلت: "ضارب زيدا"، فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأن 4 الفعل لك دونه.
وأنت إذا قلت: تضارب زيد وعمرو، فإنما 5 تعطف بالواو، ولا تقول: تضارب زيد عمرا، والمعنى في قولك: "ضارب زيد عمرا، وتضارب زيد وعمرو" واحد.
وإنما يجوز أن تقول: "تفاعلته فتعديته 6 إلى مفعول، إذا لم يكن المفعول فاعلا في المعنى، نحو "تقاضيته الدين 7، وتناسيت الحديث"، فالفعل في نحو هذا لك وحدك.

-
- 1 من الآية 117 الأعراف 7، ومن 45 الشعراء 26، وهي في الموضعين تلتقف، وتلتقف قراءة.
2 ظ، ش: بكرا.
3 ظ، ش: وأما.
4 ظ، ش: وكأن.
5 ظ، ش: فإنك إنما.
6 ظ: فتعديته، وهو تصحيف.
7 ظ، ش: تقاضيت الدين.

(92/1)

ولا تقول: "تخاصمت زيدا"؛ لأنه منكما جميعا، وقد أنشدوا بيت امرئ القيس:
لعوبٍ تناساني إذا قمت سربالي
فتعدي تَفَاعَلَ إليك؛ لأن الفعل هنا لها دونك، ومعناه: تنسيني، فجري مجرى "تقاضاني الدين".
وأما "تفعللت" فإنما 1 مطاوعة "فعللته"، وذلك قولك "دحرجته فتدحرج" وهي نظير "فعلته فتفعل" وقلما توجد متعدية.
"الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول من المواضي التي تجاوزت ثلاثة أحرف":
قال أبو عثمان: وليس بين "يُفَعِّلُ" منها و"يَفْعَلُ" بعد ضمة أول حرف وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف وفتحته، وذلك نحو: "يَسْتَخْرِجُ وَيُسْتَخْرِجُ،

وَيَنْطَلِقُ وَيُنْطَلِقُ بِهِ "إِلَّا مَا كَانَ عَلَى "يَتَفَاعَلُ"، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَفْتُوحَا فِي "يَفْعَلُ" تَرَكَوهُ فِي "يَفْعَلُ" بِحَالِهِ 2 نَحْو: "يَتَغَاغَلُ، وَيُتَغَاغَلُ عَنْهُ" كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الزَّائِدِ نَحْو "يَسْمَعُ، وَيُسْمَعُ".

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: أَعْلِمُ أَنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُجَاوِزُ مَوَاضِيهَا ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، لَا يَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الطَّرْفِ مِنَ الْمُضَارَعِ فِيهَا إِلَّا مَكْسُورَا نَحْو "أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، وَاعْدُودَنَ يَغْدُودِنَ، وَاحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ" إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى "تَفَاعَلُ" وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهِ نَحْو "تَفْعَلَلُ، وَتَفْعُولُ، وَتَفْعِيلُ، وَتَفْعُولُ،

1 ظ، ش: فَإِنَّهُ.

2 بِحَالِهِ: زِيَادَةُ مِنْ ظ، ش.

(93/1)

وَتَفْعَلُ 1، فَإِنْ مَا قَبْلَ طَرْفِهِ فِي الْمُضَارَعِ يَكُونُ مَفْتُوحَا نَحْو "تَدَحْرَجُ يَتَدَحْرَجُ، وَتَصُومَعُ يَتَصُومَعُ، وَتَفِيهَقُ يَتَفِيهَقُ، وَتَقْطَعُ يَتَقْطَعُ، وَتَغَاغَلُ يَتَغَاغَلُ".
وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَبُو عَثْمَانَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ "تَفَاعَلُ" وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمِثَالَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي حَرَكَتِهِ وَسُكُونِهِ وَزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.

وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكْسُرُوهُ لِتَخَالْفِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ فِي الْمُضَارَعِ حَرَكَتُهَا فِي الْمَاضِي، كَمَا قَالُوا: "ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَرَكَبَ يَرْكَبُ". وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا هَرَبُوا إِلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: "يَتَغَاغَلُ" لَأَشْبَهَ آخِرَهُ آخِرَ الْمَصَادِرِ نَحْو: التَّغَاغُلِ وَالتَّعَالَمِ، وَلَوْ كَسَرُوهُ لَأَشْبَهَ آخِرَ الْجَمْعِ نَحْو: "تَتَافَلُ وَتَتَنَاضَبُ" جَمْعَ "تَتَفَلُّ وَتَتَنَضَّبُ"، فَأَرَادُوا أَنْ يَبَاعِدُوا بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْجَمْعِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: مُتَغَاغَلُ، فَإِنَّمَا كَسَرُوا الْفَاءَ عَلَى مَا يَجِبُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِنَ 2 فِيهِ شَبَهُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ مَفَاعِلٍ فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، فَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: "مُتَغَاغَلُ" فَفَتَحُوا الْفَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَتَبَسَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ.

وَهَذَا مَأْمُونٌ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ: "يَتَغَاغَلُ"، فَقَدْ عَلِمَ بِفَتْحَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ أَنَّهُ لِلْفَاعِلِ، وَإِذَا ضَمَمْتَ فَقُلْتَ: "يُتَغَاغَلُ" فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لِلْمَفْعُولِ، فَالْفَصْلُ وَاقِعٌ، وَحَمَلُ بَاقِي الْأَفْعَالِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ تَفَاعَلٍ عَلَيْهِ.

-
- 1 زادت ظ، ش في هذا الموضع بعد الأوزان الستة: الوزن "تفاعل" وهو تكرير منهما له؛ لأنه أول وزن في الأوزان الستة.
- 2 ظ، ش: أو من، وهو خطأ.

(94/1)

وكان أبا عثمان إنما ذكره وحده دون غيره لهذا المعنى، ألا ترى أنهم لو قالوا: "يتدحرج" فكسروا الراء لم يكن يشبه مصدرا ولا جمعا، فالباب في هذا لـ "تفاعل"، وغيره داخل عليه.

فإذا صرت إلى بناء الفعل للمفعول وهو الذي يسمى "باب ما لم يسم فاعله"، انفتح ما قبل الطرف في جميع المضارع؛ لأن ما قبل الطرف لا يكون في الماضي إلا مكسورا، ففتح في المضارع؛ لأن هذا لا يختلف في جميع الأفعال 1 التي لم يسم فاعلوها، وذلك قولك 2: "أكرم يُكرم، وانطلق به يُنطلق، وتُغوفل عنه يُتغافل"، فجرى ذلك مجرى "شرب يشرب" لما كُسِر الماضي فُتِح المضارع.

وإنما جاء أبو عثمان يسمع ويُسَمع؛ ليريك أن لباب "يتغافل ويتغافل عنه" نظيرا ثلاثيا بغير 3 زيادة. فأما يسمع، فإنما وجبت الفتحة فيه من قبل أن ماضيه مكسور العين وهو سمع وليس من قبل حرف الحلق، ألا ترى أنك تقول: "ركب يركب، وشرب يشرب" فتفتح العين من المضارع ولا حرف حلق فيه؟ وكذلك ما لم يسم فاعله وهو "سمع يُسمع"، فجرى مجرى "ضرب يُضرب".

قال أبو عثمان: وإنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة؛ لتعلم كيف مذهب العرب فيما بنّت من الأسماء والأفعال، فإذا سئلت عن مسألة فانظر: هل بنت العرب مثالها؟ فإن كانت بنت، فابن مثل ما بنت،

1 ظ، ش: الأحوال.

2 ظ، ش: قوهم.

3 ظ، ش: بعد، وهو تصحيف.

(95/1)

وإن كان الذي سُئِلَ عنه ليس من أبنية العرب فلا تَبْنِه؛ لأنك إنما تريد أمثلتهم وعليها تقيس.

قال أبو الفتح: اعلم أنه لَوَح في هذا الفصل بخلاف أبي الحسن، وسيأتي به 1 بعد هذا، وأقول فيه بما يقتضيه ولا قوة إلا بالله.

مسائل التصريف ذات البال في المهموز، وما فيه الواو والياء:

قال أبو عثمان: واعلم 2 أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائل التصريف، فانظر كيف صنعت العرب في الياءات والواوات والهمزات اللواتي هن فاءات الفعل وعيناته ولا ماته، وما ألحق باللامات من الياءات، وكيف أجروهن وكيف ألزموهن الحذف والتغيير والإبدال حتى يسهل عليك النظر إن شاء الله.

وسأضع لك من كل شيء من هذا الباب رسماً تقيس عليه ما كان مثله، فإنه ليس شيء من غامض مسائله، إلا وفي ظاهره ما يبين لك مجرى غامضه ولا قوة إلا بالله.

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما 3 أتبع هذا الفصل الذي قبله ليريك كيف ينبغي أن تعمل فيما يرد عليك مما يسأل عن بنائه، يقول: فلا تعد ما رأيتهم عملوه في نظير ما تبنيه ولا تتجاوز 4. فهذا قريب من قوله: "فإن 5 كانت بَنَتْ فابن مثل ما بَنَتْ، وإن كان الذي سُئِلَ عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه".

1 به: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: اعلم.

3 إنما: ساقط من ش.

4 ظ، ش: تجاوزه.

5 ظ، ش: وإن.

(96/1)

وقوله: واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائل التصريف، ومسائل التصريف في الهمزة وبنات الواو والياء وغيرها من الصحيح أيضا. وإنما أراد أن المسائل إذا بُنيت من الهمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة مشكلة؛ لما يعرض فيها من التغيير والحذف. فكأنه 1 حذر من السهو فيها، ونبه على صعوبتها وإشكالها ليقع التحرز منها.

1 ظ، ش: وكأنه.

(97/1)

حروف الزيادة:

قال أبو عثمان:

باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة:

قال أبو الفتح: حكى أن أبا 1 العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأنشده:
هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشِيبَنِي ... وما كنت قدما هَوَيْتُ السَّمَانَا
فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان: قد 2 أجبتك في الشعر 3 دَفْعَتَيْنِ، يريد: "هويت
السمان" ويجمعها أيضا في اللفظ: "اليوم تنسأه" وقيل أيضا: "سألتمونيها" وهي عشرة
أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام.
وقول أبي عثمان: "باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة"، يريد به: أن حروف الزيادة
ليست في كل موضع تكون زائدة 4، ولو كانت في كل

1 أبا: ساقط من ظ.

2 قد: ساقط من ظ، ش.

3 في الشعر: زيادة من ظ، ش.

4 ظ، ش: زيادة في الموضعين.

(98/1)

موضع تكون زائدة 1؛ لما احتاج إلى تحديد المواضع، ولحدّد الحروف وحدها.
وقال: إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة 2 فاقض بزيادته ولا تتوقف،
وهذا خطأ لا يقوله أحد، ألا ترى أن "أوى، ووأى" إنما هما 3 مركبان من همزة وواو
وياء، وليس فيهما حرف زائد البتة، وإن كنا نعلم أن الهمزة، والواو، والياء من حروف
الزيادة في غير هذا الموضع.
ولكن ينبغي أن تُعرّف مواقع الزيادة وكيف تكون وكيف وقعت في كلامهم بالأدلة

الواضحة. وسنأتي على ذلك إن شاء الله تعالى 4.

الهمزة التي في أول الكلمة:

قال أبو عثمان: اعلم أن الهمزة إذا كانت أولاً، وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً 5، فهي زائدة، إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف 6، وذلك نحو "أفكَل وأَيَدع".

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد تحجّر في هذا الفصل قسطاً كبيراً من اللغة، عرّف أمر الهمزة فيه، فأمن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته أربعة أحرف بها، إلا زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف.

1 ظ، ش: زيادة.

2 في كلمة: ساقط من ظ، ش.

3 إنما هما: ساقط من ظ، ش.

4 تعالى: زيادة من ظ، ش.

5 فصاعداً: ساقط من ظ، ش.

6 ص وهامش ظ: الحرف. وظ، ش: الكلمة، والمعنى واحد.

(99/1)

ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل "أجرَك، وأجَبَك" لقضيت بأن الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان، ولم تحتج فيه إلى الاشتقاق؟ وقوله: "وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فهي زائدة"، يريد به: أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا 1 يُشكّ في أنها من الأصول وفي أولها همزة، قضيت بزيادة الهمزة.

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائداً، أو وقع فيها تكرير، لم تقض بزيادة الهمزة إلا بدليل. وإذا كان الأمر كذلك، فللسائل أن يقول: ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء، وما تنكر أن تكون زائدة، وتجعل الهمزة أصلاً ويكون وزن الكلمة "فَيْعَلاً"؟

فالجواب في ذلك: أن حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها؛ وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع 2 من زيادة الياء ثانية، ألا ترى أن باب "أحمر وأصفر" أكثر من باب "خَيْفَق وصَيْرَف"؟ فبهذا الدليل ثبتت 3 زيادة الهمزة في أيدع. وقد حكى بعضهم: "يَدْعُهُ تَيْدِيعاً" فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء. ومن ذلك

قولهم 4: "أَوْلَقْ وَأَيَّصِرْ" لا يقضى بزيادة الهمزة فيهما لأجل الواو والياء فيهما، فيحتاج إلى الاشتقاق، وسنذكرهما في موضعهما إن شاء الله 5.
فأما 6 التكرير، فقال سيبويه: "لو جاء في الكلام شيء نحو: "أَكَلَلْ،

1 ظ، ش: ولا.

2 أوسع: زيادة من ظ، ش.

3 ص: ثبت.

4 قولهم: زيادة من ظ، ش.

5 إن شاء الله: زيادة من ظ، ش.

6 ظ، ش: وأما.

(100/1)

وَأَيَّقْ" فسميت به رجلا صرفته؛ لأنه لو كان "أَفْعَلْ" لم يكن الحرف الأول إلا ساكنا مدغما. يريد بذلك: أنه لو كانت الهمزة زائدة لوجب أن يقال: "أَكَلَّ وَأَيَّقْ" كما قالوا: "أَصَمَّ وَأَيَّلَ". يقول: فيجب أن تكون الهمزة من الأصل، ويكون وزن الكلمة "فَعْلَلًا، أو فَيَعْلَلًا".

الياء في أول الكلمة:

قال أبو عثمان: وكذلك الياء تجري مجرى الهمزة أولا نحو "يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ، للناقة التي يعمل عليها 1؟"

قال أبو الفتح: يقول: إن حكم الياء إذا وقعت هذا الموقع حكم الهمزة، لا فصل بين الياء والهمزة فيه.

لم يقضى بزيادة الهمزة والياء في أول الكلمة؟:

قال أبو عثمان: وإنما كان هذا زائدا وإن لم يشتق 2 منه ما يذهب فيه؛ لكثرة ما تبين لك من هذا المثال مما 3 يشتق منه 4 ما يذهب فيه، نحو: "أحمر، وأسود، وأبيض"، وذاك 5 أكثر من أن 6 أعده لك.

قال أبو الفتح: يقول: إنك إنما قضيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعتا في هذا الموضع وإن لم تعرف الاشتقاق؛ لأنك لا تشتق شيئا على هذا المثال وفي أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيهما زائدتين، ألا ترى أن أبيض من البياض، وأسود

1 للناقاة التي يعمل عليها: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، وهامش ش: يشتقق.

3 في الأصل: ما.

4 منه: ساقط من ش.

5 ظ، ش: وذلك.

6 أن: زيادة من ظ، ش.

(101/1)

من السواد، وأحمر من الحمرة، وأخضر من الخضرة، وكذلك جميع ما يرد من هذا النحو، فإنما يحمل ما يجعل على ما يعرف، ويقاس الغائب بالشاهد.

فأما "يرمع" فيجوز عندي أن يكون من قولهم: "تَرَمَعَ أنف فلان" إذا اضطرب وتحرك. واليرمَع: حجارة خَوَّارة ليس¹ لها ثبات ولا صلابة، وهي هَشَّة، والهشاشة والخور قريب من الاختلاج والاضطراب، ألا ترى أنهما جميعا بضد الثبات والرزانة؟

وأما² اليعمَلَة فهي: الناقاة التي يُعْمَل عليها في السير، فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء فيهما، فيكون³ هذا مضافا إلى القياس الأول.

وقوله: وذلك أكثر من أن⁴ أعدده لك، يريد: أنه أكثر من أن يعد في هذا الكتاب؛ لأن التمثيل لا يُحتاج فيه إلى جميع⁵ اللغة، أو يكون أراد أنه لا يحيط بهذا⁶ الباب لسعته⁶، والتأويل الأول عندي أشبه؛ لأنه ليس فيه اعتراف منه بالتقصير في اللغة.

النون والتاء في أول الكلمة، لا تعدان زائدتين إلا بثبت:

قال أبو عثمان: فأما⁷ النون والتاء، فإذا كانتا أولا وكانتا على مثال الأسماء مع ما⁸ هما فيه، فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبت، نحو: "هَشَلٌ وهَصَرٌ وهَسِرٌ وتوعم".

1 ظ، ش: ليست.

2 ظ، ش: فأما.

3 ظ، ش: ويكون.

4 أن: زيادة من ظ، ش.

5 ظ، ش: جمع.

6، 6 ظ، ش: "السعة".

7 ظ، ش: وأما.

8 كتب في ظ هكذا: "معماما" وهو خطأ.

(102/1)

قال أبو الفتح: اعلم أن النون والتاء لم تكثر زيادتهما في الكلام كثرة زيادة الياء، والواو، والهمزة؛ فلذلك احتجت إلى أن تنظر إلى المثال الذي هما فيه، فإن كانتا فيه واقعيتين موقع حرف من الأصل، قضيت 1 بأنهما من الأصل، وإن لم تكونا واقعيتين 1 موقع حرف من الأصل، قضيت بزيادتهما.

ألا ترى أن النون في نهشل، والتاء في توءم، بإزاء الجيم في جعفر؟ فلهذا قضيت بأنهما من الأصل. والاشتقاق يدل على أن النون في "نهشل" والتاء في "توءم" أصلان، وذلك قولهم: "هَشَلَتِ المرأةُ" إذا أَسَنَتْ، و"هَشَلْتُ: فعلَلْتُ"، فالنون في نهشل: فاء، بمنزلتها في نهشَلْتُ، وليس في كلامهم نَفَعَلْتُ.

وأما توءم، فيدل فيه على زيادة الواو وأن 2 التاء أصل، قولهم في الجمع 3: "تَوَام، وتَوَام: فُعَال" فالتاء فاء، والهمزة عين. وإنما كُتِبَتِ الهمزة في تَوَام واوا لانضمام ما قبلها، وكذلك إن خففت فأبدلتها واوا خالصة، فليست هذه الواو هي 4 التي كانت في توءم، إنما هي همزة مخففة كما تقول في تخفيف "جُون: جُون".

وشيء آخر يدل على أن الواو في توءم هي الزائدة دون التاء، وهو أن فَرَعَلَا في الكلام أكثر من تَفَعَّل، ألا ترى أن باب "كوثر، وجوهر، وقوصرة، وحوقل، وكوكب" أكثر من باب "تَأَلَّب"؟ فحمله على الأكثر هو القياس.

وشيء آخر يدل عليه أيضا، وهو قولهم: "أتأمت المرأة" إذا ولدت التوءم.

1، 1 في الأصل: "بكونهما غير زائدتين وإن وإن لم تقعا" والمعنى واحد مع تكرار "وإن".

2 ظ، ش: "أن" بدون واو عطف، وبدونها يفسد المعنى.

3 في الجمع: ساقط من ظ، ش.

4 هي: ساقط من ظ، ش.

(103/1)

فأما تألب، فالتاء فيه 1 زائدة؛ لأنه من "أَلَبَ يَأْلَبُ" 2: إذا جَمَعَ وهو الحمار، فهذا ثبت. قال سيبويه: ألب الحمار يألب 2 وهو طرده طريده.

وقوله: وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه، يريد به: كان 3 الاسم الذي هما فيه بهما على مثال الأسماء، أي: على أحد أمثلة الرباعي الذي لا زيادة فيه، وهي: "فَعَّلَ، وَفَعَّلَ، وَفَعَّلَ، وَفَعَّلَ، وَفَعَّلَ، وَفَعَّلَ" على مذهب أبي الحسن، وعلى أحد الأمثلة الخماسية.

زيادة النون والتاء في أول الكلمة:

قال أبو عثمان: وإذا جاءتك على 4 مثال لا يكون للأسماء، فهما زائدتان لمجيئهما على غير الأصول، وذلك نحو: "نَرَجِسْ، وَتَرْتَبْ"؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرٍ 5 ولا جُعْفَرٍ، اسمين.

قال أبو الفتح: إنما قضي بزيادة النون والتاء في "نرجس، وترتب"؛ لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل، كما قضي بزيادة النون من "كَنَهَبُلْ"؛ لأنه ليس في الكلام مثل "سفرجل" بضم الجيم.

وشيء آخر يدل على زيادة التاء في ترتب، وهو أنه 6 الشيء الراتب الثابت، يقال: "رتب يرتب"، قال طفيل:

1 فيه: ساقط من ظ، ش.

2، 2 ما بينهما تكرر في ظ.

3 ظ، ش: وكان.

4 ض، ظ: جاءتك. وهامش ظ، ش: جاءتا.

5 زادت ظ، ش في هذا الموضع بين "جعفر" و"جعفر" ما يأتي: "بكسر الفاء".

6 أنه: ساقط من ظ، ش.

(104/1)

وقد كان حيانا عدوين في الذي ... خلا فعلى ما كان في الدهر فارتبي
وكذلك "تنضب وتنفل"؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرٍ، وقد قالوا: "تُفْعَلُ" بضم
التاء، ومثاله 1 "تُفْعَلُ".

والتاء أيضا 2 - وإن كانت بإزاء جيم جرهم 3؛ لأنها قد ثبتت في قول من فسح التاء فقال: "تتفل" - زائدة، فهي أيضا في قول من ضمها زائدة. ومحال أن تكون ثم زائدة هنا أصلا 4؛ لأن اللفظ واحد والمعنى واحد.

ويدل أيضا على زيادة التاء في تُتْفَل أنه ليس في الكلام اسم 5 على "فُفْعَل"، ولا "فُفْعُل".

وكذلك تُدْرَأ؛ لأنه من درأت، ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جُعْفَر.

الهمزة غير أول، لا تجعل زائدة إلا بثبت:

قال أبو عثمان: وإذا وجدت الهمزة غير أول، فلا تجعلها زائدة إلا بثبت؛ لأنها لم تكن زائدة غير أول.

قال أبو الفتح: قد زيدت الهمزة غير أول في أحرف معلومة، وهي: شَمَل وشَأْمَل بمعنى الشمال، وإنما هو من شَمَلَتِ الرياح.

وسألت أبا علي عن "شَمَل وشَأْمَل" فقلت: ما تنكر أن تكون الهمزة

1 ص: ومثله.

2 زادت ص في هذا الموضع لفظ: زائدة.

3 ظ، ش: من جرهم.

4 ظ، ش: هناك.

5 ظ، ش: شيء.

(105/1)

فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شَمَلَت، كما تقول في 1 "دَمِث وِدِمَثَر، وَسَبِط وَسَبْطَر": إن أحدهما 2 بمعنى الآخر وليس من أصله؛ لأن دَمِثا ثلاثي ودمثرا رباعي، فقل كذلك في شَمَل وشَأْمَل 3؟

فقال: إن الهمزة قد زيدت غير أول في جُرَانِض ونَبْدِلَان بمعنى نَبْدِلَان وأحرف غير هذه، فكأن 4 أبا علي رأى حمله على هذا مع الاشتقاق أولى من أن يجعله أصلا رباعيا. والتبديلان هو الذي يسمى الكابوس عند العامة.

قال الراجز:

نَفْرِجَةَ القلب قليل النيل ... يُلْقَى عليه النَّبْدِلَان بالليل

والجرائض هو الجمل الضخم، وقد قالوا في معناه: جِرَواض، فالهمزة زائدة إذًا.
وخطايط: فُعائِل؛ لأنه 5 من حططت؛ لأنه الصغير.

وقالوا في "تابِل: تَأْبَل"، فالهمزة زائدة.

وحكي أن العجاج كان يهمز العالم والختام 6؛ أبدل الألف همزة وكذلك "تَأْبَل".
فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة؛ لأنها بَدَل من زائد، ومثالها: فاعِل. وقد قالوا:
رُبَّال للأسد، فهمزوا.

وقرأت على أبي علي في كتاب الهمز عن أبي زيد: وتقول: "رَهْيَأْتُ

1 ظ، ش: من.

2 ظ، ش: إحداهما.

3 ظ، ش: وشمال، وهو خطأ.

4 ظ: وكان.

5 لأنه: ساقط من ظ، ش.

6 ص، ظ: العالم والختام، بالهمزة الساكنة فيهما، وش بدون همز فيهما.

(106/1)

أمري رَهْيَاءً" إذا لم تُحْكَمْ، وقد رَهْيَأَ الرجل، وذلك أن يحمل حملاً فلا يشده بالحبال
فهو يميل.

وسألت أبا علي عن مثال: رَهْيَأً، فقال: "فَعِيل"؛ لأن الهمزة ليست بزائدة، وموضع
الياء هو 1 موضع زيادة الياء، والواو في حَذِيمَ وَجَدُول، فكأن 2 أبا علي حمله على
فَعِيلَ، وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الأفعال ولا 3 الأسماء هرباً من زيادة الهمزة غير
أول، ولأنه 4 رأى الياء في رَهْيَأً في موضع الواو من جَهْوَرَ وَسَرْوَل 5.
ولهذا المثال 6 نظائر في الشذوذ، منها قولهم: "قد أَكْرَأَ الرجل" إذا قَصُر فالواو زائدة،
ومثاله "افْرَعَل" 7. وقد قالوا: "بينهما مُهُوَأَن من الأرض" وهو عند "مُفْعَعَل" وهو في
الأسماء نظير أكوأل في الأفعال.

ونظيره في الشذوذ قولهم: "تَقْلَس" في معنى تَقَلَّس، ومثاله "تَفْعَعَل" 8. ونظير هذا في
الشذوذ قولهم: "تَمْدَرَع وَتَمَسْكَن" إنما هما من الشاذ 9 ومثاله "تَمَفْعَل"، ألا ترى أن أبا
عثمان قال: إن اللغة الجيدة عندهم: "تَدَرَع وتَسْكَن"؟

ومن هنا حمل أهل التصريف قولهم: "مُغْفُورٌ" على أنه "فُعْلُولٌ"،

- 1 هو: ساقط من ظ، ش.
- 2 ظ، ش: وكأن.
- 3 لا: ساقط من ظ، ش.
- 4 ظ، ش: فالأنه.
- 5 ظ: سدول، والصواب ما أثبتناه عن ص، ش، وسيأتي كذلك في ص 111 س 14.
- 6 المثال: ساقط من ظ، ش.
- 7 ظ، ش: افعول، وهو خطأ.
- 8 ظ، ش: تفعل، وهو خطأ.
- 9 ظ، ش: الشواذ.

(107/1)

ولم يجعلوه "مُفْعُولاً"؛ لأنهم قد قالوا: خرجوا يَتَمَغْفَرُونَ، فيتمغفرون عندهم يَتَفَعَّلُونَ، ولم يجعلوه يَتَمَفْعَلُونَ؛ لقلة تَمَفْعَلٍ، وكثرة تَفَعَّلٍ.

ومن هنا أيضاً كانت الميم في "مَعَدٌ" أصلاً؛ لقولهم: تعدد، وتعدد: تفعل، ولم يحمل على تَمَفْعَلٍ، على أن قوما قد جعلوا مُغْفُوراً مُفْعُولاً كَمُعْلُوقٍ، وإنما هذا لقلة 1 المعرفة بهذا الشاذ 2، والقياس ما أنبأتك به أولاً. قال أبو علي: إنما قلنا: "مُعْلُوقاً" مُفْعُولٌ؛ لأنهم قد قالوا في معناه: مُعْلَقٌ، فمُعْلَقٌ مِفْعَالٌ ليس غير.

قال: وأما مُغْرُودٌ فحملة على فُعْلُولٍ أولى؛ لأن فُعْلُولاً أكثر من مُفْعُولٍ.

وقالوا: تَمَنَّدَلٌ بالمنديل، وهو تَمَفْعَلٌ، والجيدة: تَنَدَّلَ.

وقالوا: قَلْنَسْتَهُ وهي 3 فَعْنَلْتَهُ، وقالوا: قَلْسَيْتَهُ وهي 4 القياس.

وقالوا: تَأَبَّلْتُ الْقِدْرَ بالهمز، والهمزة زائدة؛ لأنها بدل من ألف تأبَلْتُ الزائدة.

وحكي عنهم: "مَرْحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ، وكان يُسَمَّى محمداً ثم تَمَسَّلَ" أي: صار يسمى مُسَلِّماً، وهذا كله شاذ.

وقد قال بعضهم: إن "مَذْحِجَ" جماعة قبائل شتى مَذْحَجَتْ أي: اجتمعت. فإن كان هذا ثبتاً في اللغة فلا بد من أن تكون الميم زائدة، وتكون الكلمة مَفْعَلَتْ؛ لأنهم قالوا: "مَذْحِجٌ"، فإن جعلت الميم أصلاً كان وزن

1 ظ: هذه القلة، وش: هذه لقلة.

2 ظ، ش: الشأن.

3، 4 ظ، ش: وهو، في الموضعين.

(108/1)

الكلمة فَعْلَلًا، وهذا خطأ؛ لأنه ليس في الكلام اسم مثل جَعْفَر، فثبت أنه مَفْعِل مثل مَنبِج.

ولهذا لم يصرف "نرجس" اسم رجل؛ لأنه ليس في الأصول مثل جَعْفَر، وقضي أن النون زائدة مثلها في نَضْرِب.

وجاء في الحديث: "إذا سحابة تَرَهَيْتُ فهذا تَفْعِيلٌ، والياء فيه زائدة؛ لأنها من موضع الواو من تَرَهَوْكَ، وكأن "ترهياً مطاوع رهيأته فترهياً".

وقد قالوا: تشيطن الرجل وتشيط بمعنى واحد، فينبغي أن يكونا لغتين، ولا يجوز أن تجعل تشيطن تفعلن؛ لأنه ليس في الكلام تَفْعَلَن، وتشيطان أقوى من تشيط؛ لقولهم: شاطن وشطن، وأرض شطون، وهذا كله من البعد، والشيطان مبعد مقصى¹، ومن هنا¹ قيل: لعنه الله، أي: أبعد الله² وأقصاه.

وفسروا بيت الشماخ:

ذعرت به القَطَا ونفيت عنه ... مقام الذئب كالرجل اللعين

أي: البعيد. فمن هنا قيل له: شيطان؛ لأن الله قد أبعد. فلهذا كان الوجه في شيطان أن يكون فِعْعَالًا بمنزلة الغَبْدَاق والْقَيَّام، ومن أخذه من تشيط جعله "فَعْلَان". ووجه الاشتقاق فيه من تشيط، أنهم قد قالوا: غضب فاستشاط أي: احتدَّ والتَّهَبَ في الغضب وتشيط بمعناه. وهذا المعنى موجود في الشيطان؛ لأن الالتهاب في الغضب مشبه بالجنون والتخبط، قال الله تبارك³

1، 1 ظ، ش: ولهذا.

2 الله: زيادة من ظ، ش.

3 تبارك: ساقط من ظ، ش.

(109/1)

وتعالى: {كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} 1، وهذا واضح لا خفاء به. وإنما ذكرت هذه الأمثلة الشاذة 2؛ لأونس بما ذهب إليه أبو علي من أن "رهيأ: فَعِيل" وإن كان هذا من الشواذ في أمثلة الفعل. وقد قالوا: "امرأة 3 ضَهِيَاءُ" مقصور 3، قال أبو علي: فالهمزة 4 زائدة دون الياء لقولهم 5: ضَهِيَاءُ في معناها، وضهياء: فَعْلَاءُ 6 مثل حمراء، والألفان في آخرهما زائدتان 6 لا محالة. ووجدت بخط أبي العباس محمد بن يزيد -رحمه الله 7- يقال: "امرأة ضهياء" إذا لم يكن لها ثديان، مثل الجَدَاءِ، و"الضَّهْرَاءُ" التي لا تحيض ولا ثدي لها. وحكى أحمد بن يحيى قال: الضهراء: الأرض التي لا تنبت. والضحياء: التي لا ثدي لها. وقال بعضهم: الضهياء 8: التي تحيض وهي حُبْلَى. فأما قولهم: بَلَأَصَ الرجل، فالهمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم دلالة على زيادتها، والذي رآه أبو علي من أن الياء في رهيأ 9 زائدة دون الهمزة مذهب سديد. فإن قال قائل: هلا جعل الهمزة زائدة وجعل الياء أصلاً، فكانت 10 الكلمة على هذا فَعْلَاءُ 11 في أمره دون فَعِيلٍ، وإن كان هذان بناءين مفقودين

-
- 1 بعض الآية 275 من البقرة 2. وورد في ظ، ش: كالذي يتخبطه، وهو تصحيف.
 - 2 الشاذة: ساقط من ظ، ش.
 - 3، 3 ظ، ش: ضهياء مقصورة.
 - 4 ظ، ش: الهمزة.
 - 5 ظ، ش: لأنهم قالوا. ولم يظهر من "قالوا" في التصوير من ظ إلا القاف.
 - 6، 6 زيادة من ظ، ش.
 - 7 رحمه الله: ساقط من ظ، ش.
 - 8 الضهياء: ساقط من ظ، ش.
 - 9 في الأصل: رهياء، وهو خطأ.
 - 10 ش: وكانت.
 - 11 في الأصل: فعلاء، وهو خطأ.

في الأفعال، ولم عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة، وقد زادت الهمزة فيما ذكره من قولهم: "امرأة ضَهِيَّة"، أو هلا جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل؟ قيل: لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل؛ لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو "صِصِيَّة وَيَهْيَاه وَحَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ" وستراه في موضعه إن شاء الله¹. فلما لم يكن بد من زيادة أحد الحرفين عُدِلَ إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيئان مكروهان: أحدهما أن يكون في الأفعال مثال فَعْلًا بوزن دحرج، والآخر زيادة الهمزة غير أول. وإذا ذهب إلى أن الياء من رهيأ هي الزائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه، وهو أن الفعل على فَعِيلٍ، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنه على فَعِيلٍ، وكلما قل المستكره كان أقيس.

ومع هذا، فإنه يجعل الياء في رَهْيًا زائدة، مثلها في حَذِيمٍ وطريمٍ وعثيرٍ وغريلٍ. وفي موضع اللواو من جهُورٍ، وسرولٍ، وجدول²، وخرُوعٍ، ونحو ذلك. فالذي³ ذهب إليه في هذا هو القياس، والذي قبله⁴ ليس بقياس، فافهم ذلك.

مواضع زيادة الياء:

قال أبو عثمان: وأما الياء، فإذا وجدتْها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة.

1 إن شاء الله: زيادة من ظ، ش.

2 في الأصل: جرول، بفتح الجيم وكسرهما وبعدها راء.

3 ظ، ش: والذي.

4 ظ، ش: تركه.

قال أبو الفتح: قد قال أبو عثمان¹ هذا القول قولاً² مرسلًا غير مقيد، وليس لأحد أن يطعن فيه بقولهم: صِصِيَّة وَيَهْيَاه ونحوهما مما الياء فيه أصل؛ لأنه قد بين هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه، وإنما تسامح فيه؛ لأنه معلوم الموضع وليس مما يذهب على المبتدئين، فضلاً عن الأشياخ المتقدمين.

وإنما يريد أبو عثمان: أنك إذا حصّلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعداً، قضيت بزيادتها حملاً على ما عُرف اشتقاقه³؛ لأنها لم

تُر على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة. فعلى هذا القياس لو جاء في الكلام مثل "حَيْقَبٌ وَفَرْيَجٌ وَشَقِيظٌ" لقضيت بزيادة الياء، ولم تحتج إلى الاشتقاق. مواضع زيادة الواو:

قال أبو عثمان: والواو كذلك، إلا أن الواو لا تزداد أولا البتة، وتزداد ثانية وثالثة ورابعة كالياء، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصل بين الياء والواو في هذه القضية إلا في باب زيادة الياء أولا وامتناع زيادة الواو أولا. فسألت أبا علي وقت القراءة عليه فقلت له: لم كان ذلك، وما الفصل بين الياء والواو في هذا الموضع؟

فقال: إنما امتنع ذلك في الواو؛ لأنها لو زيدت أولا مضمومة لا طرد فيها قلبها همزة نحو: "أُقْتَت" وبابه، وستره في موضعه.

ولو زيدت مكسورة أيضا، لجاز قلبها جوازا كالمطرد نحو "إِسَادَة وَإِفَادَة"

1 أبو عثمان: ساقط من ظ، ش.

2 قولاً: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: اشتقاقها.

(112/1)

في وسادة، ووفادة"، ولو زيدت مفتوحة حتى تحقر الكلمة لانضم أولها فجاز قلبها همزة، يريد تحقير وزه: وَزِيْرَة، وَيَجُوزُ أَرْزِيْرَة.

قال: فلما كانت زيادتها أولا تقود إلى هذا التغير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنها زائدة، رُفضت 1 زيادتها أولا فلم يجز لذلك. فهذا 2 معنى قول أبي علي وقريب 3 من لفظه والأمر كما ذكر.

فإن قلت: فهلا زادوا الواو في أول الفعل مفتوحة؛ لأن الفعل لا يحقر فينضم؟ قيل: لأنه إذا بُني للمفعول ولم يسم الفاعل 4، انضم أوله فجاز الهمز.

فإن قيل: فكان 5 يجري مجرى "وَعَدَ، وَأَعَدَ"؟

قيل: واو "وَعَدَ" أصل، فاحتمل ذلك فيها وليس الزائد كالأصل.

الهمزة الأصلية في أول الكلمة:

قال أبو عثمان: "فأما أَوْلَى، وأبصر، وإمعة"، فإن الهمزة فيهن 6 غير زائدة؛ لأنهم قد 7

قالوا: "ألق فهو مألوق8"، فقد تبين لك أن الهمزة من نفس الحرف، "وأبصر" أيضا9
من نفس الحرف لقولهم في جمعه: "إصار". وقال10 الشاعر:
ويجمع ذا بينهن الإصارا

-
- 1 ظ، ش: رفض.
 - 2 ظ، ش: هذا.
 - 3 ش: أو قريب.
 - 4 ظ، ش: فاعله.
 - 5 ظ، ش: وكان.
 - 6 ص وهامش ظ: فيهن. ظ، ش: فيها.
 - 7 قد: ساقط من ظ، ش.
 - 8 ص، وهامش ظ: ألق فهو مألوق. ظ، ش: ألق الرجل.
 - 9 أيضا: عن ش وهامش ظ، وهو ساقط من ص، ظ.
 - 10 ظ، ش: قال.

(113/1)

وإمعة؛ لأنه ليس في الكلام إفعلة صفة، وإنما هو مثل دئمة، وهو مثل أرطى؛ لأنهم
يقولون: أديم مأروط؛ إذا دُبغ بالأرطى.
قال أبو الفتح: قد جمع في هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح؛ استدل على أن
الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم: ألق فهو مألوق – يقول: فالهمزة في ألق فاء
الفعل – فينبغي أن تكون في أولق كذلك، وهذا استدلال صحيح.
ولمعتز بعد أن يعترض فيقول: ما تنكر أن يكون أولق أفعلا دون فوعل، وتكون الواو
فيه فاء الفعل بمنزلة أوطف، وأوجز؟
فإن قلت: فقد قالوا: ألق، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة،
كأنه كان أولا: وُلِقَ، ثم قلبت همزة، كما تقول: أَعَدَّ وَأَزَنَ، في وَعَدَ ووُزِنَ، فلا تكون
لأي عثمان حجة في قولهم: ألق؟
فالجواب عن هذه الزيادة: أنهم قد1 قالوا: مألوق، فلو كانت الهمزة في ألق إنما هي
منقلبة عن الواو في وُلِقَ كما يدعي الخصم، لزال في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة

للقلب. وكانوا يقولون: "مولوق" كما يقولون: "أُعد" فهو "مَوْعود"، ولم نسمعهم قالوا: "مأعود"؛ لزوال الضمة، فلما لم نرهم قالوا: "مولوق" استدللنا² بذلك على أن الهمزة في ألق ليست بمنزلة الهمزة في "أعد"، بل هي أصل ثابتة غير منقلبة. فإن قال: فما تنكر أن يكون هذا من القلب اللازم كما قالوا في تكسير "عيد"

1 قد: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: واستدلنا، بواو العطف، وهو خطأ؛ لأن استدللنا جواب فلما، ولذلك هي في ص ساقطة.

(114/1)

وتحقيره: أعياد، وعُيِّد، فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت، فكذلك ما تنكر أن يكون مألوق من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من عيد في قولهم: عُيِّد، وأعياد ولم ترد الياء إلى الواو، كما¹ قالوا: البرية، فألزموها التخفيف وأصلها الهمز، وكما قالوا: النبي، فألزموه² البدل في الأمر العام الشائع؟

قيل: الحمل على هذه الأشياء لا يجوز؛ لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ. فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تسلم كما سمعت ولا تجعل أصلا يقاس عليه. وأيضا فإننا³ قد سمعناهم يقولون: تَنَبَّأَ مُسَيْلَمَةُ⁴ وذكر سيبويه: أن جميع العرب تهمز هذا فتقول: تنبأ مسيلم⁴ وقد قالوا: بَرَأَ⁵ الله الخلق، وقالوا أيضا: عاد يعود. فلما سمعناهم يقولون هذا دلنا ذلك على أن النبي، والبرية، وعيدا، أصلها الهمز⁶ والواو، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها. ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريح أولق، فنقضني بأنه من الواو دون الهمز⁷. فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة ننزل لها عنه إلى غيره، فإن ادعى ذلك مدع لزمه الدليل عليه وكان هو المطالب به دوننا.

1 ظ، ش: وكما.

2 ظ، ش: فألزموا، بغير هاء.

3 فإننا: زيادة من ظ، ش.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

5 ص: أبرأ.

6 ص: الهمزة.

7 ظ، ش: الهمزة.

(115/1)

ولو جاز لمدع أن يقول: إن أصل ألق: وُلِقَ من غير دلالة، ومع أن الهمزة ثابتة في
تصريف الكلمة بحيث لا موجبا¹ للقلب، لجاز لآخر أيضاً أن يقول: إن أصل أخذ:
وُخذ، وإن أصل أم: وم، وإن أصل أكل: وُكل، من غير دلالة ولا ثَبَت.
ولو جاز ذلك لخرج هذا الأمر من باب طريق العلم إلى الجهل وارتكاب ما لا حقيقة له،
واعتقاد ما لا دليل عليه. وهذا موقف إذا وقف المدعي سقطت² كُلفَة الاشتغال به²،
والاحتجاج عليه، ولا قوة إلا بالله.
وقد قالوا: مألوق، ومؤلّق، ومؤلّوق، فمألوق: مفعول، ومؤلق: مفعّل، ومؤلّوق: مفعول.
وقال أبو علي: سأل مروان بن سعيد المهلب الكسائي في حلقة يونس عن أولّق؟ فقال
الكسائي: أفعل، فقال له مروان: استحيت لك يا شيخ.
واستدل أبو إسحاق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أفعل³ ولا فَوْعلا من وَلَقَ يَلِقُ،
إذا أسرع بقولهم⁴: مألوق، كما ذهبت إليه.
واستدل أبو عثمان على أن إمعة فَعْلَة بأنه⁵ ليس في الكلام فَعْلَة صفة، وهذا هو
استدلال سيبويه، وهو صحيح. وفيه قول آخر، وهو أنه لو كانت الهمزة في إمعة زائدة
لوجب أن تكون الميم الأولى فاء والأخرى عيناً، فكانت الفاء والعين -تكونان على هذا
التأويل- من موضع واحد، وهذا لا يؤخذ به لقلته.

1 موجبا بالنصب في النسخ الثلاث.

2، 2 ظ، ش: الكلفة به.

3 ظ، ش: أفعلا.

4 ظ، ش: لقولهم.

5 ظ، ش: بقوله.

(116/1)

وإنما جاءت منه أحرف محصورة نحو: كوكب، ودَدَن1، وستراها في مواضعها، ولا ينبغي أن يقاس عليها، فهذا وجه ثانٍ.

فأما أيصر، فقولهم في جمعه: إصار، يدل على أن همزته فاء؛ لأنها فاء2 في إصار، ومثاله: فَعَال.

وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول: ما تنكر أن الهمزة في إصار بدل من ياء أيصر، على أن تكون الهمزة في أيصر زائدة؟ ويشبه هذا بقولهم: إسادة في وسادة؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة.

وليس في كلام العرب اسم في أوله ياء مكسورة، إلا قولهم في اليد اليسرى: يسار بكسر الياء، والأفصح: يسار بفتحها. وقالوا أيضا في جمع يقظان: يقاظ، وفي جمع يعر وهو الجدي: يعرة، وفي جمع يابس: يباس.

وإنما تنكبوا ذلك عندي استثقالا للكسرة في الياء، وليست كالواو التي إذا انضمت هُزمت هربا من الضمة فيها. فلما لم يمكن فيها القلب لم يستجيزوا كسرها أولا. وقد كسرت غير أول نحو: مُغِيل، وأَسِير به، وأُبَيْع به، وأُبِين به، وهذا مطرد في بابه؛ لأن وسط الكلمة مما تجتمع فيه الواوان، فاجتماع ياء وكسرة أولى. فأما قولهم: يَيْجَل، وَيَيْجَل، ونحو ذلك، فإن أصله الفتح، وإنما كُسرت الياء لتقلب الواو ياء، فالكسر عارض.

فأما3 أرطى، فقولهم: مأروط، يدل على أن همزته فاء، وقال لي

1 ظ: ودودن.

2 فاء: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: وأما.

أبو علي: إن أبا الحسن حكى عن بعضهم: أديم مَرطِي، فالهمزة عند هؤلاء زائدة. فأولق مثل: كوثر، وإمعة مثل: دَمَّة، وأيصر مثل: حَيْفَق، وأرطى مثل: عَلْقَى، فيمن نَوَّن هذا، على قول من قال: مأروط. ومن قال: مرطي، فأرطى عنده بمنزلة أفعى، وينبغي أن تكون الألف في آخر أرطى فيمن قال: مَرطِي منقلبة عن ياء؛ لأنه لو كان من الواو

لقالوا: مَرُطُو، كما قالوا: مَغْرُو. وإنما مَرُطِي كَمَرْمِي، ولا تحمله على قول الشاعر:
وقد علمت عرسي مليكة أني ... أنا الليث معديا عليه وعاديا
وهو يريد: مَعْدُوا عليه، ولا على مَسْنِيَّة، وهم يريدون: مَسْنُوَّة؛ لأن هذا شاذ لا يقاس
عليه، ومأروط أكثر في اللغة من مَرُطِي.
الألف لا تكون أصلا أبدا:
قال أبو عثمان: والألف لا تكون أصلا أبدا، إنما هي زائدة¹ أو بدل مما هو من نفس
الحرف، ولا تكون أصلا البتة في الأسماء ولا في الأفعال. فأما في الحروف التي جاءت
لمعنى فهي² أصل فيهن.
قال أبو الفتح: إنما قال أبو عثمان: إن الألف لا تكون أصلا في الأسماء، ولا في
الأفعال، وإنما تكون زائدة³ أو بدلا؛ لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها،
فلم يجد الألف فيها⁴ إلا كذلك، فقضى لها بهذا الحكم.
فأما الحروف، فالألف فيهن أصل، غير زائدة ولا منقلبة. والدليل

1 ظ، ش: زيادة.

2 ظ، ش: فهو.

3 ظ، ش: زيادة.

4 فيها: ساقط من ظ، ش.

(118/1)

على ذلك أنها غير مشتقة، ولا متصرفة، ولا يُعرف لها أصل غير هذا الذي هي¹ عليه.
فيجب أن تُقرَّ على ما هي عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة، أو منقلبة.
ولا دلالة على ذلك، فلا تكون الألف فيهن زائدة؛ لأنهن غير مشتقات، وبلاشتقاق
تُعلم الزيادة من الأصل. ولا تكون منقلبة؛ لأنه لو كانت الألف في "ما" من الواو
لقالوا: مَوْ، كما قالوا: لَوْ، ولو كانت من الياء لقالوا: مَي، كما قالوا: كَي، فَبَطَلَ أن
تكون الألف في الحرف² زائدة أو منقلبة.
فإن قال قائل: فهلا حملت الحروف في هذا المعنى على الأسماء والأفعال، فقضيت بأن
الألف فيها بمنزلتها فيهما؟
قيل: هذا خطأ؛ وذلك أن الحروف بائنة من الأسماء والأفعال، خارجة عن أحكامهما من

وجوه كثيرة يطول بذكرها الكتاب!! فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البُعد. وإنما المتجاوز أن تحمل ما لم يُعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عُرف اشتقاقه منها.

فنقول: إنّا إذا حصّلنا ثلاثة أحرف من الأصول وجاءت الهمزة رابعة في أولها، قضينا بزيادة الهمزة حملا على ما عُرف، فيحسن هذا منا حملنا اسما على اسم، وكذلك الأفعال أيضا.

فأما أن نحمل الحرف على الاسم والفعل على بعد ما بينهما، فخطأ، ويمنع منه أيضا أنهم لم يُميلوا "حتى" وألفها رابعة، ولو كانت منقلبة عن ياء أو واو، لكانت إمالتها مستقيمة؟

1 هي: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: الحروف.

(119/1)

وأقول: إن الأسماء المبنية، والأصوات المحكية، والأسماء الأعجمية، تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة؛ لأنّا إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاق، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غير مشتق، أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة. فإن قلت: فهلا حملت المبنية والأعجمية على ما عرف اشتقاقه من العربية؛ لأنها أسماء مثلها؟

قيل: أما الأسماء المبنية 1 فإنما 2 بُنيت لمشايتها الحروف نحو: كَمْ، وَمَنْ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَأَنْ، فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها، وكانت مثلها في أنه لا يعرف لها اشتقاق، ولا يوجد لها تصرف، كان حكمها في ذلك حكم الحروف، وكانت الألفات فيها كالألفات فيها، ألا ترى أنك لا تجد لكم، وأَيْنَ، وَمَتَى، اشتقاقا ولا تصرفا؟ وإذا كان الأمر كذلك لم يكن 3 لأحد أن يقول: إن الألف من "لكن" زائدة، ولا أنه 4 من اللكنة. ولا يجوز لآخر أن يقول أيضا: إن الألف في "متى" منقلبة عن 5 ياء ولا واو، ولا أن الألف في "إياك" منقلبة ولا زائدة.

ويدلك على أن الأسماء المضمرة في حكم الحروف، أنك تجد فيها ما هو على حرف

واحد نحو الكاف في "رأيتك" و"مررت بك"، والياء في "مررت بي"، فجرت هذه الأسماء في أنها على حرف واحد مجرى همزة الاستفهام، وواو العطف وفائه، ولو كانت كالأسماء الظاهرة المتمكنة لما جاز أن يأتي شيء

1 المبنية: ساقط من ظ.

2 ظ، ش: فإنها.

3 ظ، ش: لم يجز.

4 ش: أنها.

5 ظ، ش: من.

(120/1)

منها على أقل من ثلاثة أحرف: فاء، وعين، ولام، و"أنا، وأنت، وإياك" بمنزلة الكاف في "ضربتُك" والياء في "مررت بي"؛ لأنها مضمرة مثلها. وحُكي عن بعضهم أنه سئل عن قول الله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}، ما معنى "إياك"؟ فقال: معناه حقيقتك، قال: واشتقاقه من "الآية" وهي العلامة التي تدل على حقيقة الشيء، فيجب على هذا القول أن تكون "إيا" فعلا، أو فعلا، أو فعلا من الآية، وأن تكون الألف في آخرها إنما انقلبت عن الياء إن كانت لاما، أو تكون زائدة إن كانت فعلا. وهذا قول ساقط ليس مما يُتَشَاغَلُ بمنثله؛ لأن "إياك" بمنزلة الكاف في "رأيتك" في أنها اسم مضمر مثله. فيجب أن يكون غير مشتق، كما أن: "الكاف، وأنت" كذلك. وأرى أن القائل بهذا القول إنما شجعه عليه ما حُكي عن الخليل من أنه قال: إن "إيا" اسم ظاهر خُص به المضمر. فلما سمع¹ أنه ظاهر، جعله مشتقا وأخرجه عن باب المضمرات وصرفه.

وقد دل أبو علي على أن "إياك" اسم مضمر. قال: لأنه خُص بالنصب كما خُص "أنا، وأنت" 2 بالرفع. فكما أن "أنا، وأنت" 2 مضمران بلا إشكال، فكذلك "إياك" ولو كان اسما ظاهرا لما اقتصر به على النصب ولدخله الإعراب كله، وليس ظرفا، فيلزم النصب كما لزمته "سوى، وتباعدات بين"، ونحوهما من الظروف التي لم تستعمل إلا ظروفًا، ولا

1 ظ، ش: سمع به، ولا معنى له.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

(121/1)

مصدرا فألزم النصب 1 نحو: "سبحانَ الله، ولبيك، ومعاذَ الله" 2، فإذا كان الأمر كذلك 3 بطلَ أن يكون "إياك" مشتقا أو متصرفا. وكذلك الألف في "غاقٍ" لصوت الغراب، و"جاهٍ" لزجر البعير، و"حاءٍ، وماءٍ" في صوت الشاء 4، هي فيهن غير منقلبة؛ لأن هذه كلها بمنزلة الحروف. فإن قلت: فقد قالوا: إن وزن "ذَا" من الفعل "فَعَلَ"، وإنه محذوف اللام وهو مع ذلك مبني لمشابهته الحروف، وألفه منقلبة عن العين الساكنة، فما 5 الفصل بينه وبين "متى"؟ قيل: إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماء المتمكنة، ألا تراه يُوصَف ويُوصَف به، ويثنى ويحقر، ويدخله كثير من أحكام الأسماء 6 المتمكنة؛ فلذلك جاز أن يمثل من الفعل. قال أبو علي: أصل بنائه فَعَلَ كأنه "ذَيّ"، ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف؛ لأنه من مضاعف الياء، وكأنه بقي "ذي" فقلبت ياءه ألفا، فصار "ذا". قلت له: ما الدليل على أن عينه من الياء، ولم لا يكون من باب: "طويت، وشويت"؛ لأنه أكثر من باب "حييت، وعييت"؟ فقال: لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، فهذا 7 يدل على أنه من الياء، قال: ولم يقل فيه: "ذي" لنلا يشبه "كي" فألحق بمتي.

1 فألزم النصب: ساقط من ظ، ش.

2 معاذ الله: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: على ذلك.

4 ظ، ش: الصوت للشاة.

5 ظ، ش: وما.

6 الأسماء: ساقطة من ظ، ش، وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشها.

7 ظ، ش: فذا.

(122/1)

قلت له بعد ذلك بزمان: هلا قلت في "متى": إنه في الأصل "مَتَّى" ثم قلبت ياؤه ألفا كما تقول في "ذا"؟

فقال: "ذا" أشبه الأسماء¹ المحتمكة بأنه يوصف، ويوصف به، ولا يجوز ذلك في "متى". وقال في موضع آخر: إنما أميلت "متى"؛ لأنها اسم، فدخلها ما يكون أمانة للأسماء وهو الإمالة.

قال: فأما "إذا" فإنما امتنعت من الإمالة وإن كانت اسما لأنها أقعد في شبه الحرف من "متى"؛ لأنها محتاجة إلى الإضافة، مفتقرة إلى ما بعدها.

وأما "مَتَّى" فهي في كلا موضعيهما - الاستفهام، والشرط - غير مضافة.

فهي أشبه بالأسماء القائمة بأنفسها؛ ولذلك أميلت "بلى" لأنها تقوم بنفسها إذا قال القائل: "أما قام زيد؟" قال له الجيب: "بلى"، فلما حُسِّن الوقوف عليها أميلت، أمانة لمشابهة الاسم فيها.

قال أبو علي: وكذلك قولهم: "افعلْ كذا وكذا إمَّا لا"، فإمالتهم "لا" من "إمَّا لا" إنما هو لأن معناه: افعلْ كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيره. فلما حذف الفعل وأقيمت "لا" مقامه وأغنت عنه، أميلت لمشابهتها الفعل.

وكذلك كان يقول في قولهم: "يا زيد": إنها² إنما أميلت؛ لأنها قامت مقام "أدعو، وأناادي" ولأجل الياء أيضا.

وحكى قطرب عن بعضهم: "لا أفعل كذا" إمالة. وإنما جاز هذا فيها عندي؛ لأنها قد تكون جوابا فتقوم بنفسها في نحو قولك جوابا: هل قام زيد؟ "لا". فلما قامت بنفسها أميلت كما قدمنا، إلا أن إمالة "بلى" أشبه من

1 الأسماء: ساقط من ظ، ش، وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشه.

2 إنها: ساقط من ظ، ش.

إمالة "لا"؛ لأنها على ثلاثة أحرف، فهي بالمتمكة أشبه؛ ولهذا كتبوها بالياء.

فإن قلت: فقد قالوا: "حتي" فكتبوها بالياء، وإن لم تكن 1 إمالة؟

قيل: إنما كُتبت بالياء¹؛ لأن ألفها وقعت رابعة. وهذا من المواضع التي تغلب عليها الياء.

ولم يكتبوا "إذا" بالياء 2 وإن كانت اسماً لم تكن الإمالة تحسن فيها، ولو كتبوا "كلاً" بالياء 2 قياساً على "حتى" لكان وجهها. وكتبهم 3 إياها أيضاً بالألف صواب 4؛ لأنه لا موجب للإمالة فيها.

وكذلك أيضاً لو كتبت "حتى" بالألف قياساً على "كلاً" لكان صواباً، ولكل علة قائمة. وأحسبني رأيت "حتى" بالألف بخط أبي العباس.

وأما 5 إمالتهم "للكن" فلأجل كسرة الكاف، فأشبه ذلك إمالة "عابد، وحاتم". وإن كان ليس مثله في كل موضع فقد يشبه الشيء الشيء من وجه ولا يشبهه من وجوه. فإن أُعطي بعض أحكامه للشبه الذي بينهما، وإن مُنِعهُ فلما فاتته من تكامل الشبه. فتأمل هذا الموضع، فإنه مُسهَّل 6 عليك كثيراً مما تستقر به في اللغة العربية، فإن أكثر من يتسكع فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع.

وقد كان أبو علي يقول في قول الراجز:

فهي تنوش الحوض نوحاً من علا
نوشاً به تقطع أجواز الفلا

-
- 1، 1 ساقط من ظ، ش، وسقوطه أفسد المعنى.
 - 2، 2 ساقط من ظ، ش، وسقوطه أفسد المعنى.
 - 3 ظ، ش: فكتبهم.
 - 4 صواب: ساقط من ظ، ش.
 - 5 ظ، ش: فأما.
 - 6 ظ، ش: يسهل.

(124/1)

إن الألف في "علا" منقلبة عن الواو؛ لأنه من عَلَوْتُ، وإن الكلمة في موضع مبني على الضم نحو: "قبل، وبعد"؛ لأنه يريد: نوشاً من أعلاه. فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه، وجب بناء الكلمة على الضم نحو: "قبل، وبعد"، فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفاً، وهذا مذهب حسن.

وكان أيضاً يقول: إن "اللاء" ليس محذوفاً من "اللائي"، قال 1: لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقة. قال: فـ "اللاء" مثل "شاء" و"اللائي" بمنزلة "الجائي"، وليس

أن "اللاء" من "اللائي" بمنزلة "القاضي" من "القاضي"؛ ولذلك مثله بـ "شاء" وهو بمنزلة "باب".

ويدل على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف، قولهم في "ذا" اسم رجل: "ذاء" كما يقولون في "لا":
لاء".

وسألت أبا علي عن قولهم: "باء، وتاء" فيمن مد لما عطف، فقلت له: أتقول²: إن الألف منقلبة؟ فقال: نعم، أحكم عليها بأنها واو في الأصل؛ لأنها عين والهمزة لام بدل من ياء ليكون من باب "طويت".

فقلت له: كيف³ تجيز ذلك ونحن نعلم أن هذه الألف إنما⁴ هي الألف المجهولة في "با، وتا"⁵ قبل المد؟ فقال: لما صارت اسما، قضينا لها بأحكام الأسماء.

ألا ترى أنا لو سمينا بـ "ضرب" لأعربناه فقلنا: "جاءني ضَرْبٌ"، فنعربه وإن كان قبل التسمية غير معرب، فكذلك "يا، تا" إذا مُدَّت قُضِيَ عليها بما يُقضى على الأسماء. فقليل له في الوقت: أفتجمع على الكلمة إعلايين:

1 قال: ساقط من ظ، ش.

2 أتقول: ساقط من ظ، ش.

3 كيف: ساقط من ظ، ش.

4 إنما: ساقط من ظ، ش.

5 ص: "با، تا" بدون واو.

(125/1)

إعلال العين، وإعلال اللام؟ فقال: قد¹ جاء من هذا شيء صالح نحو: "ماءٍ، وشاءٍ" فهذا قوله.

وقد نص أبو الحسن على أن "الألف"² من ذوات الياء، وقول أبي علي أجرى على القياس. وكذلك لو سميت رجلاً بـ "قاف" لقضيت بأنه من الواو. وهذا قياس قول سيبويه؛ لأنه كان يرى أن الألف إذا جاءت في موضع العين، فأكثر ما تكون من الواو. وهذا هو الصحيح؛ لأنك إذا استقرت اللغة وجدتها في أكثر الأمر هكذا، ألا ترى إلى "بابٍ، ودارٍ، وساقٍ، وغارٍ، وتاجٍ، وصاعٍ" فهذا كله من الواو، والياء في هذا الموضع

قليلة.

وسألت أبا علي، فقلت له: هل يقول هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعاً؟ أو في الأسماء خاصة؟ فقال: لا أعرف له نصاً على الأفعال؛ ولهذا ما قال سيبويه: إنك لو نطقت بالفعل من "آتٍ" لقلت: "أُوتُ" بمنزلة: "قُلْتُ".

فأما "ماء" فلو سميت به رجلاً، لقضيت بأن ألفه من الياء؛ لأجل الإمالة فيه. وقياس قول أبي علي أن تكون من الواو. قال ذو الرمة:

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه ... داع يناديه باسم الماء مبعوم
وأنشدنا أبو علي للراجز:

يدعوني بالماء ماء أسوداً

قال: يريد: أصبت ماء أسود. قال: فالألف واللام في الماء زائدتان؛ لأن الأصوات لا تدخلها الألف واللام، وليس هذا موضع هذا.

1 قد: ساقط من ظ، ش.

2 ص: الباء، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه عن ظ، ش بدليل قوله فيما يأتي: "وهذا قياس قول سيبويه؛ لأنه كان يرى أن الألف إذا جاءت في موضع العين، فأكثر ما تكون من الواو".

(126/1)

وقال سيبويه: إنك إذا 1 سميت رجلاً 2 بـ "عَلَى، وَلَدَى، وَإِلَى" لقلت: "عَلَوَانٍ، وَإِلَوَانٍ، وَلِدَوَانٍ" فتثنيه بالواو؛ لأن الإمالة لا تحسن فيه 3.

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها. ولم أر 4 أحداً من أصحابنا 4 أشبع القول فيها هكذا. وهذا الموضع من لطيف التصريف، وفيه ما هو أكثر من هذا، ولكن الكتاب يطول به ولا يأتي على آخره.

فأما الأسماء الأعجمية، ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق؛ لأنها ليست من اللغة العربية.

وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى، وهو به أخرى؛ لبعد ما بين الأعجمية والعربية. ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولا 5 إسماعيل ونحوهما اشتقاقاً ولا تصريفاً، كما لا

تجدهما لـ "قد، وهل. ويل" فالأمر فيهما واحد.
فأما قول من يقول: إن "إبليس" من 6 قول الله 6 تعالى: {يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ} 7 ومن
قول الراجز:

-
- 1 ص: لو.
 - 2 رجلا: زيادة من ظ، ش.
 - 3 ظ، ش: فيها.
 - 4، 4 ظ، ش: أحد أصحابنا.
 - 5 لا: ساقط من ظ، ش.
 - 6، 6 ص: قوله.
 - 7 الآية 12 من سورة الروم 30، وهي: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ} ،
وأوردت النسخ الثلاث "يومئذ" قبل "يبلس" وهو خطأ.

(127/1)

يا صاح هل تعرف رسما مكروا
قال نعم أعرفه وأبلسا
فخطأ منه. لو كان "إبليس" من هذا لكان عربيا؛ لأنه مشتق، ولوجب صرفه؛ لأنك لو
سميت رجلا بـ "إجفيل، وإخريط" لصرفته؛ لأنه لا مانع له من الصرف.
وكذلك أيضا لا يجوز أن يكون "إدريس" من درست القرآن، ولا من درس من المنزل،
ونحوهما، ولا يكون "يعقوب" من العقبي، ولا من العقاب، ونحوهما 1؛ لأنه 1 لو كان
كذلك كان مشتقا عربيا، ولوجب صرفه كما تصرف "يربوعا، ويعسوبا" اسمي رجل.
وأما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب، ألا ترى إلى قول النابغة:
نُبِّتَ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي ... وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ
فلو كان هذا من قبسُ النار لانصرف؛ لأنه كان يكون بمنزلة "جارود" من الجرد،
و"عاقول" من العقل.
وإذا كان الأمر كذلك، فليس لأحد أن يقول: إن "إبراهيم، وإسماعيل" لهما مثال من
الفعل، كما لا يمكنه ذلك في: "إِنَّ، وَهُمْ، وَقَدْ، وَسَوْفَ" وما أشبه ذلك.
ولكن يقال: إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب، لكان من 2 حكمها كَيْتَ

وَكَيْتَ، كما أن "سوف، وحتى" لو سمي بهما، لكان من أمرهما كيت وكيت.
ولم يُرد أبو عثمان بقوله: "إن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة"
أنها تكون كذلك في جميع الأسماء، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة.
وقد شرحت هذا في أول الكتاب، وأراد جميع الأفعال؛ لأنها متصرفة مشتقة من
مصادرهما.

1، 1 زادت ظ، ش في هذا الموضع: ولا يكون من هذا، ولا معنى له.

2 من: ساقط من ظ، ش.

(128/1)

الميم في أول الكلمة زائدة:
قال أبو عثمان: وأما الميم إذا كانت أولا، فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء؛ لأن الميم أولا
نظيرة الهمزة.
قال أبو الفتح: لا فصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أولا، فمقي وجب في الهمزة
أن تكون زائدة ووقعت 1 الميم موقعها، فاقض بزيادتها.
الميم في مَعَدَّ أصل، وليست زائدة:
قال أبو عثمان: فأما معد، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعَّدَ، فإن قال
قائل: فقد جاء مثل تمسكن؟ فإن هذا غلط وليس بأصل، وقد قالوا: "تَمَدَّرَع"، والجيدة
العربية "تَدَّرَع"، وَتَسَكَّنَ وهو كلام أكثر العرب. وأنشد أبو زيد:
رَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا
كان جزائي بالعصا أن أجلدا
قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما كان "معد" من معنى "تمعدد"؛ لأن "تمعدد" تكلم بكلام
معد أي: كبر وخطب، هكذا كان أبو علي يقول. ومنه قول عمر²، رضي الله عنه²:
"اخْشَوْشُوا وَتَمَعَّدُوا" قال أحمد بن يحيى: "تمعددوا" أي: كونوا على خُلُقٍ مَعَدٍّ. فإذا
كانت الميم في تمعدد فاء فهي

1 ظ، ش: وقعت، بدون واو عطف.

2، 2 ظ، ش: رحمه الله.

في "مَعَدَّ" فاء. قال: ولا تنظر إلى "تَمَسَّكَنَ، وَمَتَدَّرَع" فتقول: أحمل "تعدد" على أنه تَمَفَّلَ بمنزلة "تدفع"، وأجعل "مَعَدَّ" مَفْعَل؛ 1 لأن "تدفع" قليلة، والجيدة "تدفع"، وتسكن.

فأما قول العامة: تمخرق، فينبغي أن يكون لا أصل له، وإن 1 كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن في الشذوذ، والجيدة: متخرق؛ لأنهم يقولون: "تخرق فلان بالمعروف" ولم نسمعهم يقولون: "مخرق"، وإنما 2 هو من الخرق وهو الكريم من الرجال، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى "مخرق" وليس بالقوي، فأما 3 ما أنشده من قوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ففيه نظر؛ وذلك أن معناه: كان جزائي أن أجلد بالعصا، فإن قدّمه على هذا التقدير فخطأ؛ لأن الباء في صلة أن، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنه جعل الباء تبينا. ونظيره قول الشاعر، أنشده أبو العباس:

تقول وصكت صدرها بيمينها ... أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

معناه: المتقاعس بالرحى، ولكن الباء إذا قدّمت فهي تبين، ولو كانت من الصلة لما جاز تقديمها 4 على الألف واللام من المتقاعس، ولكنها تفيد ما تفيد إذا كانت في الصلة. وأنشد أبو العباس أيضا:

وإني امرؤ من عصبة خندفية ... أبت للأعادي أن تذل رقابها

معناه: أبت أن تذل رقابها للأعادي. فلو كانت اللام من الصلة لما جاز البيت لبطلان جواز تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول. وقال الله تعالى:

1 ظ، ش: أو إن.

2، 3 ظ، ش: فإنما، في الموضعين.

4 ظ، ش: يقدمها.

وهو أصدق قيلًا: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} 1، معناه 2: من الزاهدين فيه. {إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ} 3، معناه: من القالين لعملكم، و {إِنِّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ} 4،

معناه: من الناصحين لكما. ولكنه لما قدمه جعله تبييناً وأخرجه عن الصلة.
ومعنى التبيين: أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة؛ لأن معنى: كان جزائي بالعصا أن أجلدا: جلدي بالعصا.
ومعنى:

أبت للأعادي أن تذل رقابها
لا تذل رقابها للأعادي. وكذلك 5 الباقي كله لا يمتنع أن تقدر فيه مثل 6 هذا التقدير.
فإذا 7 فعلت هذا، سلم لك اللفظ والمعنى، ولم تقدم شيئاً عن موضعه الذي هو أخص به، ولا يجوز زواله عنه.
وليس يمتنع 8 أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب، ألا ترى أن معنى قولهم: "أهلك والليل": الحق بأهلك قبل الليل، وإنما تقديره في الإعراب: الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك 9 أيضاً يكون معنى الكلام: "كان جزائي أن أجلد بالعصا"، وتقديره في الإعراب غير ذلك.
وسيبيوه كثيراً ما يمثل في كتابه على المعنى، فيتخيل من لا خبرة له أنه قد

1 من الآية 20 من سورة يوسف 12.

2 ظ، ش: أي.

3 من الآية 168 من سورة الشعراء 26، وقد صدرت النسخ الثلاث النص بالواو
فقلت: وإني، خطأ.

4 من الآية 21 من سورة الأعراف 7.

5 ظ، ش: فكذلك، بالفاء.

6 مثل: ساقط من ظ، ش.

7 ظ، ش: وإذا، بالواو.

8 ظ، ش: بمتنع.

9 ظ، ش: فكذلك.

(131/1)

جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري، فيكون مخطئاً وعنده أنه مصيب، فإذا نُزِع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره.

وإذا تَفَطَّنْتَ لهذا في "الكتاب"، وجدته كثيرا، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات في صدر الكتاب؛ لأنه موضع مشكل وقلما يهتدى له.

الميم في مَعَزَى أصل:

قال أبو عثمان: والمعزى أصله أعجمي، ولكن قد أعرب وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف فقالوا: مَعَز.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل 1 عليها الألف واللام قد أعربت العرب واستعملتها استعمال أسمائها العربية. وذلك أنها تمكّنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس وهي الأول، وتدخل عليها الألف واللام؛ فجرت لذلك مجرى رَجُل وفَرَس. ولذلك 2 لم يمنعها من الصرف إلا 3 ما يمنع العربي؛ لأنها قد جرت مجراه، نحو: ديباج، وفِرْد، وزنجيل، ولجام، وما كان مثلها.

فلو سميت رجلا بديباج أو فرند لصرفته 4؛ لأن العجمة فيه غير معتد بها، فجرت لذلك مجرى زيد وعمرو وبكر في أنها منقولة من أسماء الأجناس.

قال أبو علي: ويدل على أنهم قد أجروها مجرى العربي، أنهم قد اشتقوا منها كما يشتقون من العربي. قال رؤبة:

1 ظ، ش: تدخل.

2 ظ، ش: فلذلك.

3 إلا: زيادة من ظ، ش.

4 ظ، ش: صرفته.

(132/1)

هل يُنجيني حلف سَخْتِيت

أو فضة أو ذهب كِبْرِيت

قال: فسختيت من: السَّخْتُ 1 وهو الشديد، بمنزلة زَخْلِيل من زَحَل.

فأما الأعجمية التي لا يجوز دخول الألف واللام عليها نحو: إبراهيم وإسماعيل، فإنها تباعدت من كلامهم فتثقلت، فمُنعت الصرف في المعرفة. و"معزى" اسم نكرة؛ فلذلك جرى مجرى العربي عندهم حتى قالوا فيه: "مَعَز".

فهذا معنى قول أبي عثمان: ولكن قد أعرب، ألا ترى إلى اشتقاقهم منه "معز" وإدخالهم

عليه الألف واللام وإلحاقهم إياه بِجَحْرَع؟

زيادة الألف والنون في آخر الكلمة:

قال أبو عثمان: وكل ما وجدت في آخره ألفا ونونا مما لم يشتق منه ما يذهب فيه، فهي زائدة.

قال أبو الفتح: يقول: إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون، فاقض بزيادة الألف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق؛ لكثرة ما جاءت زائدتين فيما عرف اشتقاقه نحو: "سِرْحان، وسَعْدان".

وليس يريد أنك كلما وجدت اسما في آخره ألف ونون قضيت بزيادتهما. هذا خطأ، ألا ترى أن النون في فَدَان، وَعِنَان، وَسِنَان لام وليست زائدة. وكذلك إن كانت الكلمة مكررة، حكمت بأن النون غير زائدة؛ لأنه لو جاء في كلامهم نحو: "جَنَجان، وَقَنَجان" لكان قياسه أن يكون بمنزلة:

1 ظ، ش: سخت.

(133/1)

"خَصْخَاض، وَقَمَقَام"، ولا تجعل النون زائدة؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل "جَنَجانا" من باب سَلَسٍ وَقَلَقٍ من ذوات الثلاثة، كأنه في التقدير: "جَنَج، وَقَنَق" ثم زيدت الألف والنون. وهذا بعيد؛ لأن باب "قلقلت، وصلصلت" أكثر من باب "سَلَس، وقَلَق".

وكذلك لو جاء شيء نحو "رُمان، ومُران" لم تقض بزيادة النون إلا بثبت؛ لأنه يجوز أن تكون النون أصلا، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه، ألا ترى أن في الحديث: "أن قوما من العرب أتوا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال لهم: "من أنتم؟" فقالوا¹: نحن بنو غيان، فقال لهم: "بل أنتم بنو رشدان"، أفلا تراه -عليه السلام- كيف تكره لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغي. يدل على ذلك قوله: "بل أنتم بنو رشدان"؛ لأن الرشد ضد الغي.

فقد دل هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاءك مضاعف في آخره ألف ونون نحو: "رمان، وعدان، وإبان" فسيملك² أن تحكم فيه³ بزيادة النون.

فأما مران، فحكى سيويه فيه⁴ عن الخليل أن النون فيه من الأصل، وذهب إلى أن

اشتقاقه من المِرانة وهي اللين، فجرى عنده مجرى حُمَاض من الحموضة.
فما كان من هذا النحو يُحتاج فيه إلى الاشتقاق ولا يقضى عليه 5 بشيء إلا بثبت.
فأما ما كان من باب "سرحان، وسعدان" مما تحصل في صدره ثلاثة أحرف من الأصل،
فاحكم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل.

1 ظ، ش: قالوا.

2 ظ، ش: فسبيله.

3، 4 فيه: ساقط من ظ، ش في الموضعين.

5 ظ، ش: عليها.

(134/1)

فأما ما قامت عليه دلالة: فـ "دِهْقَان" نونه لام؛ لأنهم قد 1 قالوا: "تَدَهَّقَن" و"شَيْطَان"؛
لأنهم قد 2 قالوا: "تَشَيْطَن" وليس في كلامهم "تَفَعَّلَن" فالنون فيه لام. فأما "تَدَهَّق"،
وتشيط "فليس في قوة "تَدَهَّقَن، وتشيطن" هكذا قال أبو علي، وإنما دفعه من طريق
الرواية، فيسلم 3 له.

فأما 4 دُكَّان فله اشتقاقان، قالوا: "دَكَّنْتُ الشيء أدكنه دَكْنًا": إذا نصدت بعضه فوق
بعض، و"دَكَّنْتَه تدكينًا" حكى ذلك ابن دريد قال: ومنه اشتقاق الدكان، قال 5: وهو
عربي صحيح. قال: وسمعت أبا عثمان الأشنانداني يقول: قال الأخفش:
الدكان مشتق من قولهم: "أكمة دكَّاء" إذا كانت منبسطة، و"ناقة دكَّاء" إذا افترش
سنامها في ظهرها. كما اشتقوا عثمان من العثم، فالنون على هذا القول في دكان زائدة،
وهي في القول الأول أصل 6.

فهذا تفصيل ما أجمله أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرف فيه، ولكنه كان يخاطب
به 7 من يثق بفهمه ومعرفته.

مواضع زيادة النون حشوا:

قال أبو عثمان: وكلما وجدت النون في مثال لا يكون للأصول، فاجعلها زائدة نحو:
"كَنْهَيْل"؛ لأنه ليس في الكلام مثل "سَفَرَجُل"، وكذلك "قَرْنُفُل" النون فيه زائدة، ومثل
ذلك: "جُنْدَب، وعُنْصَر، وقُنْبَر"؛ لأنه

1، 2 قد: ساقط من ش في الموضعين.

3 ظ، ش: يسلم.

4 ظ، ش: وأما.

5 قال: ساقط من ظ، ش.

6 ظ، ش: صحيح.

7 به: زيادة من ظ، ش.

(135/1)

ليس في الكلام مثل 1: "جَعْفَر"، فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون. قال أبو الفتح: قوله: فاجعلها زائدة، يقول: احكم بهذا من طريق القياس لا من قبل السماع، فإن انضاف إلى القياس السماع فما لا نهاية وراءه. فمثال "كنهبل فَنَعْلُل"؛ لأنه ليس في الأصول مثل "سفرجل"، فمن ها 2 هنا قضي بزيادتها. ولو كانت الباء من كنهبل مفتوحة لكانت النون أصلاً؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرجل. وهذا إنما يُقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي بزيادتها، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك نحو "جَحْنَفَل" تجعل النون فيه زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، فهذا وجه.

وفيه وجه آخر، وهو أنه الكثير بمعنى الجَحْنَفَل وهو الجيش الكثير، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحْنَفَل؛ لكان القياس أن تكون نونه زائدة لما ذكرت لك.

فأما قَرْنَفُل، فينضم 3 إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة، فقد وضع أمره في زيادة نونه من وجهين.

وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان القياس في "عَنْتَرِيس" أن تكون نونه أصلاً؛ لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيق، ولكن القياس أوجب زيادتها؛ لأنها عند سيبويه من العَرْسَة وهي الشدة، والعنتريس: هي الناقة الشديدة، فمن هنا كانت زائدة.

فإن قال قائل 4: ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف، استحققت الزيادة؟

1 مثل: زيادة من ظ.

2 ها: زيادة عن ظ، ش.

3 ظ، ش: فيضم.

4 ظ، ش: قيل.

(136/1)

قيل: لأنها وقعت موقعاً تكثر فيه الألف والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع في مَفَاعِل، وياء التحقير في مُفَيِّل. وكذلك¹: "عُذافِر، وُسْمَيْدَع، وفَدَوُكْس". فلما وقعت موقعاً تكثر فيه حروف اللين الزائدة، وهي في الأصل من حروف الزيادة²؛ قضى بزيادتها مع كثرة ما يَصِح من³ أمرها بالاشتقاق أنها زائدة. ولو جاء شيء مثل: "خَزَنَزَن، وفَدَنَدَن" جاز فيه عندي أمران: أحدهما: أن تكون نونه الثالثة زائدة وتجعل الزاين والدالين عيين مكررين وتجعله من باب "هَجَنَجَل، وعَقَنَقَل، وسَجَنَجَل" فيكون فَعْنَعَلًا. والآخر: أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير⁴ حاء⁵ صَمَحَمَح، وكاف⁶ دَمَكَمَك، فتكون النون أصلاً؛ لأنها لام⁷ بمنزلة حاء صَمَحَمَح وكاف دَمَكَمَك الأوليين، فيكون فَعْلَعَلًا، والأمران عندي معتدلان. وإنما اعتدلا؛ لأن بإزاء كثرة باب صَمَحَمَح، ودمَكَمَك وزيادته على باب "عَقَنَقَل، وعَصَنَصَر" أن النون الثالثة ساكنة، والكلمة خمسة أحرف، فقام أحد السببين بإزاء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب، فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمِل عليه وتُرك القياس. وقوله: وكذلك "جُنْدَب، وعنصر، وقنبر" يقول: إنك إنما جعلت النون في كَنَهَبُل زائدة؛ لأنه ليس في الأسماء مثل "سَفَرَجُل" فيلزم من هذا

1 ظ، ش: وذلك.

2 زادت ظ، ش في هذا الموضع لفظ: الزيادة.

3 من: ساقط من ظ، ش.

4 تكرير: ساقط من ش.

5 حاء: زيادة عن ظ، ش.

6 كاف: زيادة عن ظ، ش.

7 لام: ساقط من ظ، ش.

أن تكون النون في "جُنْدَب" زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل "جُعْفَر". فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أن في الأصول مثال "فُعْلَل". فأما أبو الحسن، فقال أبو علي: إن قياس قوله أن تكون النون في "جندب" وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها؛ لأنه قد حكى عنهم: "جُخْدَب" بفتح الدال، وقد ذكرت هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم: "جُوْدَر"؛ لأنه أعجمي، فإن كان الجندب من الجذب -لأنه مما يصحبه- فالنون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على مذهب أبي الحسن.

وأما عُصْر: فيجوز عندي أن يكون من: عصرت الشيء؛ لأن العُصْر هو أصل الشيء. وإذا عُصِرَ الشيء فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر. ومثل هذا قولهم في التهديد بالشر: "والله لأُرْدَنَّكَ إلى أصلك" أو لأن الإنسان¹ من عصارة أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق، والقياس أيضا يوجب زيادتها بغير اشتقاق. وأما قُنْبَر: فيضاف فيه إلى القياس، أنهم قد قالوا فيه: "قُبْر" والمعنى واحد. قال الراجز: يا لك من قبرة بمعمر

خلا لك الجوّ فيبضي واصْفري

وقوله: "فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون".

يقول: إن لم يوجد في الأصول بناء "سَفَرْجَل وجُعْفَر" "فهذا" 2 بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

1 ظ، ش: كأنه.

2 فهذا: لم يرد في النسخ الثلاث، والمقام يقتضيه فردناه من عندنا؛ قياسا على قول المتن المشروح.

زيادة التاء آخرًا:

قال أبو عثمان: والتاء تزداد في: مَلَكُوت، وَجَبْرُوت، وَعَنْكَبُوت، وَتَرْمُوت. قال أبو الفتح: "أما ملكوت" فمن الملك، "وجبروت" من التجبر. فالتاء فيهما زائدة، ومثالهما "فَعَلُوت" ونظيرهما: "رَغَبُوت، وَرَحْمُوت"، وقد قالوا: "رَغَبُوتى، وَرَحْمُوتى"، ومثالهما "فَعَلُوتى". فأما قول لبيد:

بأحزة الثَّلْبُوت يربأ فوقها ... قفر المراقب خوفها آرامها
فقياس التاء أن تكون فيه أصلاً؛ لأنها في موضع السين من قَرَبُوس، وَقَرَفُوس.
فإن 1 قلت: أحمله على باب "جَبْرُوت، وملكوت، ورغبوت، ورحموت" وما أشبه ذلك لكثرتة؟ فهو قول وليس بالقوي.
وأما "عنكبوت" فيدل على زيادة تائه، قولهم في معناه: العَنْكَب، والعنكباء.
وأما "تَرْمُوت" فيدل على زيادة تائه أيضاً² أنه بمعنى الترم. قال الراجز:
تجاوب القوس بترنموتها
أي: بترنمها³. ويروى: تجاوب الصوت³. ومثال عنكبوت: فَعَلُّوت. ومثال تَرْمُوت: تَفَعُّوت.

1 ظ، ش: وإن.

2 أيضاً: زيادة من ظ، ش.

3، 3 في الهامش الأعلى من ص فوق "القوس" من البيت: "في نسخة الصوت".

(139/1)

زيادة الياء والألف في يَهْيَرَى:

قال أبو عثمان: "ويهيرى" الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة؛ لأنهم قالوا: "يَهْيَر" فخففوا¹.

قال أبو الفتح: وجه الاستدلال في هذا أنهم قد² قالوا: يَهْيَرٌ بمعنى يهيرى، فَيَهْيَر: يَفْعَل. وليس يخلو من أن يكون "يَفْعَلًا، أو فَعْيَلًا، أو فَعْلَلًا". فلا يجوز أن يكون فَعْيَلًا؛ لأنه ليس في الكلام فَعْيَل، إنما هو مكسور³ الفاء نحو "حَدِيم، وعثير".

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلًا؛ لأن الياء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة.

فإن قلت: أجعله مكررا من باب "يَهْيَاه" فمحال؛ لأن اللامين في يهياه بلفظ الفاء والعين، بمنزلة "صَلَّصل، وقلقل". وكذلك "الْوَحَّوَحَة، والوزوزة" الحرفان الأولان بلفظ الآخرين. وليس كذلك "يهير" لاختلاف الراء والهاء. ولو كان "يَهْيَاه" لكان ذلك 4 كذلك لعمري! فأما على هذا اللفظ فلا.

ولا يجوز أن يكون "يَهْيَر" فَعْلَلًا أيضا على أن تجعله من باب "زهزق، ودهدق" وتقول: اختلف الثاني والرابع كما اختلفا في "زهزق، ودهدق"؛ لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصليين فيما اتفق أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه

1 ص، هامش ظ: فحققوا. وظ، ش: فخففوه.

2 ظ، ش: إذا.

3 ظ، ش: مكسورة.

4 ذلك: زيادة من ظ، ش.

(140/1)

نحو باب "زَهْزَق" كما جاءتا أصليين في باب "صَلَّصل، وقلقل" نحو "وَحَّوَح، ووزوز، ويهياه، ويليلى" فإذا 1 لم يجوز أن يكون يَهْيَر فَعْلَلًا، ولا فَعْيَلًا بقي أن يكون يَفْعَلًا بمنزلة "يَرْمَع، وَيَعْمَلَة" وإذا كانت الياء زائدة في "يهير" وهو بمعنى "يهيرى" كانت الياء أيضا في يهيري زائدة؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان.

فهذا وجه استدلاله، وفيه غموض ولم يفصح به. وقد قالوا: يهير، فتثقل الراء، قال الراجز:

أشبع راعي من اليهير

فظل 2 يبكي حبطا بشر

خلف استه مثل نقيق الهر

وقد أنشد أيضا:

أشبع راعي من اليهيري

بالألف.

الميم في مهدد أصل:

قال أبو عثمان: "ومَهْدَد" الميم فيه أصل؛ لأنها لو كانت زائدة لكانت مَهْدَا3؛ لأن مَفْعَلًا من المضاعف يجيء مدغما نحو "مَرَدّ، ومَسَدّ".

قال أبو الفتح: يقول: فظهور الدالين يدل على أنه فَعْلَل بمنزلة "قَرَدَد".

فإن قال قائل: فقد قالوا: "مَحَبّ"، فبينوا وهو مَفْعَل؛ لأنه من الحب، فما تنكر أن يكون "مهدد" أيضا مَفْعَلًا من الهدّ؟

1 ظ، ش: وإذا.

2 ش: وظل.

3 ص، ظ: مهد، بالحكاية.

(141/1)

قيل: "محب" شاذ لا يقاس عليه، وقياس محب كَمَرَدّ، وَمَسَدّ. ولكن الأسماء الأعلام قد تغير كثيرا عما 1 عليه غيرها مما ليس علما نحو قولهم: "رجاء بن حيوة، وثَهْلٌ ومَزِيد، ومَكْوَزَة، ومعديكرب، ومَوْهَب، وموظب، ومورق" وغير ذلك. وقياس حيوة: حية، وثَهْلٌ: ثَهْلٌ، ومزید: مَزَاد، ومَكْوَزَة: مَكَازَة، ومعديكرب: معدي كرب؛ لأن ما اعتل لاه لم يبن منه مَفْعَل -بكسر العين- إنما يجيء مفتوح العين نحو المشتي والمغزي والحيا والمرمى، ولا يقولون: المشتي ولا المغزي ونحوهما.

وقياس "مَوْهَب، ومورق، وموظب: مَوْهَب، ومورق، وموظب؛" لأن ما كانت فاءه واوا بابه أن يجيء على مفعّل -بكسر العين- لا فتحها نحو "موضع، وموعد". وحكى الكوفيون "موضعا" بفتح الضاد، وأحرفا آخر وهو شاذ.

فلما كانت الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه أكثر الأسماء، وكان "محب" علما، جاز 2 فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير 3 ما ذكرنا.

فإن قال قائل: فإن "مهددا" اسم 4 علم، وهو اسم امرأة، قال الأعشى:

وما ذاك من عشق النساء 5 وإنما ... تناسيت قبل اليوم خلة مهددا 6

فما تنكر أن يكون مَهْدَد، مثل: مَحَبّ، إذ هو عِلْمٌ مثله فيكون حينئذ مَفْعَلًا؟ قيل: إنما قلنا في محب: إنه مَفْعَل؛ لأنه من الحب لا غير 7. وهذا

- 1 ظ، ش: كما.
- 2 ظ، ش: كان.
- 3 ص، ظ: غيره.
- 4 ظ، ش: أيضا، بدل: اسم.
- 5 وما ذاك من عشق النساء: ساقط من ظ، ش.
- 6 خلة مههدا: ضائع من ص في التصوير.
- 7 لا غير: زيادة من ظ، ش. وفوق: "الحب" في ص علامة تدل على أن "لا غير" مستدرك في الهامش، غير أنه لم يظهر في التصوير.

(142/1)

كتسميتهم حبيبا ومحبوبا ونحوهما. وليس في "مههد" ما يدل على أنه من الهد دون المهده، فيقضى بأنه مَفْعَل، ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليل هنا. بل إظهارهم الدالين يدل على أنه فَعْلَل، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المهاده. ومهدت الشيء، كأن المرأة سميت بذلك؛ لأنها ممهدة المودة، وطبئة الأخلاق، فيكون قريبا من تسميتهم إياها بسعادة من المساعدة، ومطيع من الطاعة، ووصال من المواصله، فهذا أشبه، مع إظهار الدال من أن يكون من الهد، ولا أعرف في الكلام تصرف "محب"1، فيكون مَحَبَّ فَعْلَلًا منه.

فإن قلت: ولم جاز في الأعلام هذا التغيير كله؟

قيل: لأنها كثيرة2 الاستعمال، معروفة المواضع3، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره، نحو: "لا أذر، ولم يك4، ولا تُبَل" وغير ذلك. وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال.

ولما غُيِّرَت الأعلام في ذواتها، جاز أن تغير في إعرابها. فمن هنا جاز في الحكاية "من زيدا، ومن زيد؟" ولم يجز ذلك في الرجل والغلام ونحوهما5 مما ليس بعَلَم6. هكذا قال أبو علي وهو الصواب.

1 كتب "محب" في ص مفرق الأحرف هكذا: م ح ب.

2 ظ: كثرة، وهو خطأ.

3 ظ، ش: الموضع.

4 ص وهامش ظ: يك. وظ، ش: أك.

5 ظ: ونحوها، بضمير المفردة المؤنثة، وخطؤه واضح.

6 ظ، ش: علما.

(143/1)

الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة:

قال أبو عثمان: واعلم أن الزوائد 1 لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن، نحو: "مُدْحَرَج، ومدحرج".

قال أبو الفتح: إنما لم تلحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن إلا ما كان جاريا على "فِعل" لقلّة الزوائد في بنات الأربعة أصلا؛ لأنه ليس لها تصرف ذوات الثلاثة وكثرتها. ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يحى فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان، وهما "انْقَحْل، وانزَهُو"؛ لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعل نحو "منطلق، ومستخرج" رُفِضَت الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا، إلا ما كان جاريا على فعل نحو: "مدحرج". وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغا؛ لأنها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب.

ويدل 2 على أن أول الكلمة لا تليق به الزيادة كما تليق بوسطه وآخره: امتناعهم من زيادة الواو أولا، وزيادة الواوين في نحو: "عَطَوْد، وكروس، واخِرَوَط، واعلوط". وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن تكون الهمزة في: "إِصْطَبِل" أصلا، وتكون الكلمة خماسية؛ لأن الكلمة لم تجر على فعل. وهذا قول سيبويه وأبي الحسن.

وكذلك كان يقول في همزة "إبراهيم، وإسماعيل" وما كان نحوهما مما اجتمع

1 ظ: الزائد، وهو خطأ.

2 ظ، ش: ويدلك.

(144/1)

فيه أربعة أحرف من الأصول سوى الهمزة: إن الهمزة في أوله أصل، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس.

الياء في يَسْتَعُورُ أصل:

قال أبو عثمان: فأما مثل "يَسْتَعُورُ" فهو بمنزلة "عَضْرُفُوط"؛ لأن الياء من نفس الحرف لما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: قوله: لما ذكرت لك، يريد: لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء من أفعالهن، وقد مضى هذا.

و"يَسْتَعُورُ" ليس بجارٍ على فعل، وليس لقائل أن يقول: إن السين والتاء هنا 1 زائدتان ولا إحداهما؛ لأن هذا ليس من مواضع زيادتهما، وستراه إن شاء الله. فلذلك مثَّل "يستعورًا بعضرفوط" 2، وجعل الياء كالعين 3.

فأما من قال: إن مثال "يستعور: يَفْتَعُول" فلا يدري من صنعة التصريف شيئا، وإنما هو فيه 3 هاذا!!

الميم في مَنْجُنُونٍ أصل:

قال أبو عثمان: "ومنجنون" كذلك.

قال أبو الفتح: يقول: إن 4 الميم في "منجنون" أصل، فهذا معنى قوله: "ومنجنون" كذلك، وليس يريد أن منجنونا من ذوات الخمسة مثل

1 ظ، ش: والتاء هما هنا.

2، 2 ظ، ش: وجعل الياء كالعين فيه.

3 فيه: ساقط من ظ، ش.

4 إن: ساقط من ظ، ش.

(145/1)

عضرفوط. هذا محال؛ لأجل تكرير النون، وإنما هو مثل "حَنْدَقُوق، ملحق بعَضْرُفُوط"، ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأننا لا نعلم في الكلام مَفْعُلُولًا. ولا يجوز أيضًا أن تكون الميم والنون جميعًا زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ: "الجن" من "جهتين": إحدهما 1: أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين، وليست الكلمة جارية على فعل مثل: "منطلق، ومستخرج".

والأخرى: أنا لا نعلم في الكلام "مَنْفَعُولًا" فنحمل هذا عليه.

ولا يجوز أيضًا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم:

"مَنَاجِرِينَ". ولو كانت زائدة لقبل: "مجانين"، كما قالوا: "مجانيق" في جمع "منجنيق" لما كانت النون زائدة.

وإذا لم يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة، ولا أن تكونا 2 كلتاهما زائدتين، لم يبق إلا أن تكونا أصليين، وتجعل النون لامًا مكررة، وتكون الكلمة مثل "حندقوق" ملحقة 3 بعضرفوط.

الميم في مَنَجْنِيق والخلاف فيها:

قال أبو عثمان: وأما "منجنيق" فإنها "فَنَعْلِيل". يدل ذلك على ذلك قولهم: "مجانيق"، فتذهب النون 4 في التكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا قلت: عنكب.

1 ظ، ش: وجهين أحدهما.

2 ظ، ش: تكون.

3 ظ، ش: ملحقا.

4 النون: زيادة من ظ.

(146/1)

قال أبو الفتح: اعلم أن هذه اللفظة قد تنازع الناس فيها الخلاف، وأنا أذكر ما قيل فيها.

قال ابن دريد: اختلف أهل اللغة فيه -يعني منجنيقا- فقال قوم: الميم زائدة، وقال آخرون: بل هي أصلية.

قال 1: وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة -وأحسب أن أبا عثمان أيضا أخبرنا به عن التوزي عن أبي عبيدة- قال: سألت أعرابيا عن حروب كانت بينهم، فقال: "كانت بيننا حروب عُون، تُفَقُّ فيها العيون مرة، ثم تُجَنَّق، وأخرى تُرَشَّق". قال: فقلوله 2: "نَجَنَّق" دال على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: "تُجَنَّق" على أن المنجنيق أعجمي معرب، فهذا قول ابن دريد كما تراه.

والقول عندي: أن الميم من نفس الحرف كما ذهب إليه أبو عثمان، والنون زائدة لقولهم: "مجانيق" وسقوط النون في الجمع، فجرت لذلك مجرى الياء في عَيْصَمُوز إذا قلت: عَصَامِيز. فأما قوله 3 تارة: "نَجَنَّق" وما حكاه الفراء من قولهم: "جَنَقُوهُم بالمجانيق" فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربا من التخليط، وكان قياسه:

"مَجْنَقُوهُمْ، وَمَجْنَقٌ".

ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم فاجتزءوا عليه
فغيروه، وذلك أن الميم وإن كانت هنا أصلاً، فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة،
فشبهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفعل.

1 قال: زيادة من ظ، ش.

2 ظ، ش: فقال قوله.

3 ظ، ش: قولهم: بضمير الجمع، وهو خطأ؛ إذ المراد الأعراي.

(147/1)

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو علي من قول الراجز:

هل تعرف الدار لأم الخزرج

منها فظلت اليوم كالمُرَجَّج

أراد: سكران كالذي قد 1 شرب من الزَّرْجُون. قال: وكان قياسه أن يقول: "المُرْجَن"؛
لأن النون في زَرْجُون أصل. فقال: "مُرَجَّج" لأن الكلمة أعجمية، وهم إذا اشتقوا من
الأعجمي خلطوا فيه.

ونظير ذلك قولهم في تحقير "إبراهيم: بُرَيْهَم، وبُرَيْه"، فحذفهم الهمزة تارة والهمزة والميم
أخرى، تخليط في الكلمة؛ لأنها أعجمية خارجة عن أصول كلامهم. وهما مع ذلك وإن
كانتا هنا من الأصل، فقد تكونان 2 في غير هذا الموضع زائدتين.

ولو ذهب ذاهب إلى أن "جنقوهم، ونجق" لم يُخلَطَ فيه، لُقضي بأن وزن "منجنيق:
مَنْفَعِيل" وهذا غير موجود في الكلام.

ولما كان المنجنيق مما ينقل ويعمل به، وكانت ميمه قد جاء فيها الكسر 3، توهموها 4
زائدة نحو مِطْرَقة 5 ومِرْوَحَة، فحذفوها عند اشتقاقهم 5 الفعل واجتزءوا على ذلك
لذلك.

وهذا عندي من الشاذ، والقياس ما ذهب إليه أبو عثمان.

فأما قوله 6: فتذهب النون في التكسير، كما تذهب تاء عنكبوت إذا

1 قد: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: يكونا، وهو خطأ.

3 ظ، ش: الكسرة.

4 ظ: توهموا، وهو خطأ.

5، 5 مكرر في ظ سهوا.

6 ظ، ش: قولهم: بضمير الجمع، وهو خطأ لعودة الضمير إلى أبي عثمان.

(148/1)

قلت: "عناكب"، ففيه شيء لأنه ليس بقولهم: "عناكب" يعلم لا محالة أن التاء في عنكبوت زائدة. وإنما يعلم ذلك بقولهم: "عَنْكَب" في معناه. وقالوا¹ أيضا: "عَنْكَبَاء" فهذا يقطع على زيادة التاء في عنكبوت لا بما ذهب إليه أبو عثمان. ولكنه لما رآهم يقولون في الجمع: "عناكب" فيجترون على حذف التاء من غير استكراه، استدلل به على زيادتها؛ لأنها لو كانت في من الأصل لَقُبِحَ حذفها؛ لأنهم لا يكسرون ذوات الخمسة إلا على استكراه²، فقد يمكن قائل أن يقول: ما تنكر أن تكون التاء أصلا ويكون تكسير الكلمة على استكراه²، و³ إذا احتج بقولهم في معناه: "عنكب" سقط الكلام. فهذه هي الحجة القاطعة.

فأما قولهم: "مَجَانِيْق" فيدل على زيادة النون في منجنيق، كما ذهب إليه؛ لأن النون ثانية، ولو كانت من الأصل لثبتت.

زيادة الهمزة حشوا، وهمز العالم والخاتم:

قال أبو عثمان: ومما زيدت الهمزة فيه غير أول "شَمَّال، وشَأْمَل"، وإنما هي من شَمَلَتْ تَشْمَلُ.

قال أبو الفتح: قد تقدم ذكر زيادة الهمزة غير أول، فأغنى عن إعادته. وشَمَّال، وشَأْمَل ملحقان بجعفر وسلهب، ومثلهما "فَعَّال، وفَأْعَل".

وحكي أن العجاج كان يهمز العالم والخاتم⁴، وقياسه عندي أنه لم

1 ظ، ش: وقال.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 الواو في "وإذا" غير ظاهرة في ص.

4 ظ، ش: العالم والخاتم، بدون همز.

يبتدى بزيادة الهمزة ثانية، ولكنه أبدل الألف همزة، كما يقول بعضهم في الوقت: "رأيت رجلاً"1 على أن الوقف من مواضع التغيير.

وكذلك قول بعضهم: "تَأَبَّلْتُ الْقَدْرَ" والتَّأَبَّلَ إنما أبدل الألف همزة على ما ذكرت، وليس كذلك شَأْمَل؛ لأن الهمزة 2 فاشٍ، والمشهور من تأبل وخاتم وعالم ترك الهمز. فأما قول امرئ القيس:

كدأبك من أم الحويرث قبلها ... وجارتها أم الرباب بمأسل
مفعول من 3 لفظ الأسئلة 3 وليس بفَاعِل 4 كشَأْمَل؛ لأن زيادة الميم في أول بنات الثلاثة أكثر من زيادة الهمزة في حشوها، ولا يجوز أن يكون فَعَلًا؛ لأن الميم في أول بنات الثلاثة نظيرة الهمزة. ولو كانت الهمزة موضع الميم لقضي بزيادتها، وإن كان هذا الجبل الذي اسمه مَأْسَل سِطًا مستطيلًا. فاشتقاقه عندي من أَسَلَة الذراع، ومن قولهم: "خد أسيل" كما قال أبو علي في "قَبَاء" اسم الجبل المعروف: إنه إن كان في هذا الجبل انضمام واجتماع فهو من قولهم: حرف مَقْبُو أي: مضموم، فهذا الذي قلت أنا نظير 5 ما قاله.

زيادة الميم آخرًا:

قال أبو عثمان: وزادوا الميم غير أول في "زُرْقَم، وسُنْهُمْ، ودِلْقَم"، ولولا الاشتقاق كان من الأصل، ولكن للاشتقاق 6 كان زائدا.

1 ظ، ش: رجلا بالتنوين، بالنصب بدون همز.

2 ظ، ش: الهمزة.

3، 3 ظ، ش: باب الأسئلة ولفظها.

4 ظ، ش: بفاعل بدون همزة، وهو خطأ.

5 ظ: نظيره.

6 ص، ظ: للاشتقاق، وش، هامش ظ: بالاشتقاق.

قال أبو الفتح: إنما كان القياس عنده -لولا الاشتقاق- أن تكون الهمزة والميم غير زائدين¹ في هذا الموضع؛ لأنه ليس من مواضع زيادتهما، إنما ذلك أول الكلمة. فقولهم: "شملت الريح" يدل على زيادة الهمزة. و"زرقم" بمعنى الأزرق. و"ستهم" بمعنى الأسته. و"دلقم" هي الناقة التي قد تكسرت أسنانها فاندلق لسانها، وسال لعابها، فهذا ما ذكره².

وقالوا: "ضِرْزِم" وهو من معنى الضرر، وهو الشديد البخيل. وقالوا: "فُسْحَم" للواسع وهو من الانفساح. وقالوا: "الدَّقَم" وهو التراب³ وهو من الدَّقعاء. وقالوا: "دِرْدَم" وهو من الأذرد، وهو الذي تكسرت أسنانه. وقالوا: "الحِلْكَم" للشديد السواد، وهو عندي من الحُلْكة. وقال الأصمعي: "جَلْهَمَة" اسم رجل. نرى أنه اشتق من جَلْهَة الوادي، وهو ما استقبلك منه.

الميم في دُلَامِص:

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن "دلامصا" الميم فيه زائدة، وهو "فُعَامِل". والدليل على ذلك قولهم: "دِلَاص، ودَلِيص" في معنى "دُلَامِص".

1 ظ، ش: زائدين.

2 ص: ذكره.

3، 3 ظ، ش: للتراب.

(151/1)

ولو قال قائل: إن دُلَامِصاً من الأربعة، معناه "دَلِيص"، وليس بمشتق من الثلاثة، قال قولاً قوياً، كما أن "لَآلا" منسوب¹ إلى اللؤلؤ¹ وليس منه، وكما أن "سَبَطراً" معناه السَّبَط وليس منه.

قال أبو الفتح: مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان، وذلك أنه لما رأى "دلامصا" بمعنى دليص، ووجد الميم قد زيدت غير أول في زرقم، وستهم،

وبإيهما؛ ذهب إلى زيادة الميم في دلامص. فهذا قول واضح كما تراه²، والذي ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا.

وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أول، ووجد في كلامهم ألفاظا ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية، وليس بين هذه³ وهذه إلا زيادة الحرف الذي كمل أربعة، حمل دلامصا عليه هربا من القضاء بزيادة الميم غير أول. ألا ترى أن "لآلا" ثلاثي، ولؤلؤا رباعي والمعنى واحد، واللفظ قريب بعضه من بعض.

وكذلك "سَبَطَ، وَسَبَطَ" وكلا القولين مذهب، وقول الخليل أقيس⁴ وأجرى على الأصول.

⁵ ونظير هذا فيما ذهب⁵ إليه أبو عثمان، قولهم: "دَمِثْ، وَدِمَثْ، وَثَعْلَبْ، وَثُعَالَة". وقال الأصمعي: إنهم قالوا للأسد: "هَرَمَاس"؛ لأنه من الهرس. فهرماس على هذا القول عنده "فِعْمَال" وهو نظير قول الخليل. ويحتمل أن يكون عنده

1، 1 ظ، ش: إلى معنى اللؤلؤ.

2 كما تراه: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: هذا.

4 ظ، ش: أسبق.

5، 5 ظ، ش: ونظير ما ذهب.

(152/1)

من معنى الهرس، وإن كان رباعيا كما ذهب إليه أبو عثمان، والقول الأول أظهر، ولهذا نظائر.

أمهات الزوائد:

قال أبو عثمان: واعلم أن الياء والواو والألف هن¹ من أمهات الزوائد، والهمزة والميم أولا كذلك، وهمزة التانيث في مثل حَمَاءَ وَخُنُفَسَاءَ، والألف والنون في مثل² "غَضْبَان، وزعفران"، والتاء للتانيث في مثل "قمرة" وما أشبهها، وهي التي تُبَدَل منها الهاء في الوقف، والتاء التي يجمع بها التانيث نحو مسلمات وصالحات، وهؤلاء أمهات الزوائد. قال أبو الفتح: معنى قوله: أمهات الزوائد، يريد به: أنه يكثر³ تصرفها في الكلام، وهي فاشية، وليست³ كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ولا يكاد الكلام يخلو من

الألف والواو والياء أو من بعضهن -وبعضهن الحركات- لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات؛ فلذلك قدّم الألف والياء والواو على ما ذكره. وقوله: والهمزة والميم أولا كذلك، يقول: إنما تكثر زيادة الميم والهمزة أولا، لا حشوا ولا 4 آخرا، وليس كذلك حروف اللين؛ لأن تلك تزداد

1 هن: ساقط من ظ، ش.

2 مثل: ساقط من ظ، ش.

3، 3 ما بينهما ذكر مرة أخرى سهوا في ظ بين "لا تكثر" و"زيادتهما".

4 لا: ساقط من ظ، ش.

(153/1)

في كل موضع إلا الواو والألف، فإنهما لا تزدان أولا1، أما الواو فقد ذكرنا العلة في أن لم تزد أولا1. وأما الألف، فإنها إنما امتنعت من أن تزدأ أولا؛ لأنها ساكنة والابتداء بالساكن ممتنع غير جائز.

وقوله: وهمزة التأنيث: اعلم أنه قد صرح في هذا الموضع بأن علامة التأنيث هي الهمزة في الحقيقة وهو الصواب، وليس كما يقول من يزعم أن المدة علامة التأنيث؛ لأن هذا كلام غير محصل، وذلك أن المدة إنما هي الألف التي 2 قبل الهمزة، وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، إنما تكون آخرها 3 نحو "حَمْدَةٌ وَحُبْلَى".

فإن قيل: ما تنكر أن تكون 4 الألف والهمزة جميعا علامة التأنيث، كما تقول: إن الياءين في نحو: "زيدٍ وبكريٍّ" علامة النسب؟

قيل: هذا ممتنع؛ لأننا لم نر علامة تأنيث غير هذه تكون على حرفين، إنما هي حرف واحد نحو الهاء في "طلحة" والألف في "حبلى".

فإن قيل: فإن سيبويه يقول في مواضع من "الكتاب": فعلتَ بألفي التأنيث وصنعتَ بهما5، يعني: هذه الألف والهمزة؟

قيل: إنما قال هذا؛ لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما 6 تجوزا.

1، 1 ساقط من ظ، ش، وسقوطه يفسد المعنى.

2 التي: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: آخرًا.

4 ظ، ش في موضع "تكون" ما يأتي: "تقول: إن".

5 ظ: بها، وهو خطأ.

6 ظ، ش: عليها، بضمير المفردة.

(154/1)

ويدل على أن الهمزة وحدها عَلم التأنيث، أنك إذا جمعت مثل "صحراء، وخنفساء" بالألف والتاء فإنما 1 تغير الهمزة وحدها وتدع الألف بحالها، وذلك قولهم: "صَحْرَاوَات، وَخُنْفُسَاوَات" فقلبك الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طلحات؛ لنلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث.

ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها علامة تأنيث، لوجب تغييرها في الجمع كما وجب تغيير الهمزة لما كانت علامة تأنيث، فتركبهم الألف بحالها. وتغييرهم الهمزة، دلالة على أن الهمزة وحدها علامة التأنيث. انقلاب همزة التأنيث عن ألفه:

وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو "حبلى، وبشرى"، ولكنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة، وجب تحريكها لنلا يلتقي ساكنان فقلبت همزة. وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح. ويدل على صحته، وأن 2 هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة، أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها، خرجت هي عن الهمزة. وذلك قولهم في جمع 3 "صحراء: صحاري"، فهذه الياء 4 الأولى المدغمة 4 هي الألف التي كانت قبل الهمزة في "صحراء" انقلبت 5 في الجمع لانكسار ما قبلها، كما تنقلب في جمع مفتاح وغُرْبَال إذا قلت: مفاتيح، وغرابيل. فلما انقلبت الألف إلى الياء

1 ظ: وإنما. ش: إنما.

2 ظ، ش: أن.

3 جمع: ساقط من ظ، ش.

4، 4 ظ، ش: الأولى التي هي المدغمة.
5 انقلبت ياء: مكرر في ظ.

(155/1)

انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في "صحراء" ياء؛ لوقوع¹ الياء المنقلبة عن الألف قبلها. وذلك قولك²: صحاريّ، وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة³ لها من قبلها.

فلو كانت الهمزة في "صحراء" غير منقلبة، لم يلزم انقلابها في الجمع، كما أنك لو جمعت "قراء" لقلت: "قَرَارِيّ"، وكما قالوا⁴ في جمع كوكب "دُرِّيَّ: دَرَارِيّ" لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة. فقولهم⁵: "صحاري" بلا همز، دلالة على أن الهمزة في "صحراء" منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول: صحاريّ كما قالوا: دراريّ. وإذا ثبت أنها منقلبة في "صحراء"، فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل "حبلى".

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا 6 واو؛ لأننا⁷ لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء⁸. فأما الياء في تقويمين، وتقعدين، فعلامة الضمير المؤنث، وليست⁹ من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة.

1 ظ: لوقوعها، وهو تصحيف.

2 ظ، ش: نحو.

3 ظ، ش: المفتوحة، وهو خطأ.

4 ظ، ش: قال.

5 في موضع هذا الرقم بين الكلمتين: "فقولهم: "صحاري" ... " وقع في ظ كلام في مؤلف من سبعة سطور دقيقة متعرجة، وأوله "من التاء في الوصل ... " يتلوه كلام في صلبها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطراً وآخره: "وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... " وهذا الكلام كله — ما كان منه في الهامش وما كان منه في الصلب — زائد في هذا الموضع، ولا علاقة له هنا بما قبله ولا بما بعده، وإنما موضعه في صفحتي 161، 162 الآيتين من هذا الجزء: "ج 1 من المنصف"، وسنشير إليه هناك فيهما.

6 ظ، ش: "أو" بدل "ولا".

7 ظ: لأنها.

8 في الأسماء: ساقط من ظ، ش.

9 ظ، ش: وليس.

(156/1)

فتأمل ما ذكرته¹، فإنه لا يجوز في القياس غيره. وهو رأي أبي علي، وعليه² قول
أشياخنا المتقدمين.

الألف والنون في نحو: عثمان وسرحان

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو "عثمان، وسرحان"، فإنهما نظيرتا الألف والهمزة في
باب "حمراء، وصفراء"³، وأصل بنائهما لباب "سكران، وغضبان" لأنهما وصف،
والزيادة بالوصف أحق منها بالاسم؛ لأن الوصف مشابه للفعل، والزيادة في الفعل أقعد
منها في الاسم، وقد تقدم ذكر هذا.

ويدل على أن الألف والنون في باب "سكران" ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نحو
"صفراء، وحمراء" أن مؤنث "سكران" على غير بنائه، وإنما هو "سكري". كما أن مذكر
"حمراء" على غير بنائها، وإنما هو "أحمر"، فهذا هنا كذاك ثمة.

فأما قولهم: "سكرانة، وعطشانة" فشاذ، والأكثر "سكري، وعطشى"، وفيه دليل آخر
وهو⁴ أنهم قد قالوا في جمع "ظربان: ظراي"، فشبهوه بصحاري⁵، وقياسه: ظرايين كما
تقول: سراحين. ولكنهم قلبوا النون من ظربان ياء في الجمع ليكون ذلك⁶ تنبيهاً على
أن النون في "سكران" وبابه مشبهة بهمزة التأنيث في "صحراء".
ولهذا قال النحويون: إن النون في باب "سكران" مشبهة بالألف

1 ص: ذكره.

2 ظ، ش: وهو.

3 ص: صحراء.

4 ظ، ش: وذلك.

5 بصحاري: ساقط من ظ، وفي ش: بصحراء وصحاري.

6 ذلك: ساقط من ظ، ش.

(157/1)

الثابتة في باب "حمراء، وصفراء"، قالوا: لأن الوزن واحد بالعدة والحركة والسكون.
قالوا: ولأنك لا تقول: "سكرانة، ولا غضبانة" كما لا تقول: "حمراء، ولا صفراء"؛
لأن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، ولا على ما كان بمنزلتها.
وأيضاً فقد قالوا في جمع "سَكْرَان: سَكَارَى" كما قالوا في جمع "صَحْرَاء: صَحَارَى"
وأصله: "سَكَارِين"، كما أن أصل هذا: "صحاري"1، فحذفوا من "سكارى" كما
حذفوا من "صحاري"1.

فأما قولهم: إن النون في باب سكران بدل من الهمزة، فلا يريدون به البديل الذي هو
على حد قولهم2 في مُفْعَل من "أَيَقَنْتُ، وَأَيَسَرْتُ: مُوقِن، ومُوسِر"، وإنما يريدون أن هذه
الهمزة بمنزلة هذه النون، يتعاقبان على حد ما يقولون: إن الألف واللام بدل من
التنوين، إنما معناه أنهما يتعاقبان؛ لأننا لم نرهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا
الموضع.

فأما قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعائيّ وبهرايّ، فقد ذهبوا فيه إلى النون بدل
من الهمزة. قال أبو علي: وليس كذلك3، إنما قدره بدلياً: صنعائيّ، وبهراويّ، ثم أبدل
النون من الواو المبدلة من الهمزة. قال: لأننا لم نر النون أبدلت من الهمزة في غير هذا
الموضع. قال: وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النون4 في قولهم: "مَوَاقِد" وهم يريدون: "من
واقِد"، فلما رأيناهم أبدلوا الواو من النون4 قلنا: إن النون في بهراي وصنعائي بدل من
الواو، ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة.

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: قولهم في قولهم، وهو خطأ.

3 وليس كذلك: ساقط من ظ، ش.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

(158/1)

النون في صُنْعَائِيّ وَبَهْرَائِيّ:

ثم قال بعد ذلك بزمان: لو أجاز1 محيز أن تكون النون في2 صنعائي، وبهراي بدلا من
الهمزة3 لكان وجهها؛ لأن الغرض أن يزول لفظ الهمزة3 مع ياءي الإضافة، فجائز أن

تبدل الهمزة نونا لتتقارب بعض هذه الحروف من بعض.
يريد بذلك: أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو "رَأَيْتُ زَيْدًا، وَلَسْنَا فَعًا" يقول:
والألف 4 قريبة من الهمزة، فكما 5 جاز أن يبدلوا الألف من النون، جاز أيضا أن يبدلوا
النون من الهمزة 6، والقول الأول هو الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى.
وإنما ذكر أبو عثمان الألف والنون بعد همزة التأنيث؛ لقرب ما بينهما من الشَّبه، وقَدَّم
باب حمراء على باب عثمان؛ لأنه محمول عليه.
التاء في مثل تمرة:

وقوله: والتاء للتأنيث في مثل تمرة وما أشبهها، وهي التي تُبدَل منها الهاء في الوقف،
هذا قول كما تراه، وهو صحيح.
ولمعترض أن يقول: ما تنكر أن تكون الهاء هي الأصل، وأن التاء في الوصل إنما هي
بدل من الهاء في الوقف؟

1 ص: جاز، وهو تصحيف بدليل قوله: "محيز" عقبه.

2 في: ساقط من ظ، ويقابله في ش: من.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: فالألف.

5 ظ، ش: فالألف.

5 ظ، ش: فلما.

6 في ظ في موضع الرقم 6 بين لفظي "الهمزة والقول" سطر مرمج، وهو: "مع ياء ي
الإضافة، فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتتقارب" وهو غير وارد في ص؛ ولذلك أسقطناه.

(159/1)

فالجواب عن 1 ذلك: أن الوصل من المواضع التي تُجْرى فيها الأشياء على أصولها، وأن
الوقف من مواضع التغيير والبدل، ألا ترى أن منهم من يقول في الوصل: "هذه أفْعَى يا
فَتَى" بالألف كما يجب، فإذا 2 وقف قال: "هذه أفْعَى" فيبدل الألف ياء. ومنهم من
يقول: "أفْعَوُ" فيبدلها واوا. وأنشدوا:

تبشري بالرفه والماء الروي

وفرّج منك قريب قد أتى

وقال الآخر:

إن لطي نسوة تحت الغضي

يمنعهن الله ممن قد طغي

بالمشرفيات وطعن بالقني

في 3 كله بالياء. ويقولون في الوصل: "رَوَى يا فتى، وغضا، وقنا"، ويقولون في الوصل:

"هذا بكرٌ، ومررت ببكرٍ" 4، فإذا وقفوا فمنهم من يقول: "هذا بكرٌ، ومررت ببكرٍ" 4،

فينقل الحركة إلى ما قبل حرف الإعراب. ويقول بعضهم في الوقف: "هذا خالدٌ، وهو

يجعل"، فيشدد الحرف في الوقف، فإذا وصل رده إلى التخفيف.

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن، أو سمعته 5 يُقرأ عليه عن ثعلب:

1 ظ، ش: على.

2 ظ، ش: وإذا.

3 في: ساقط من ظ، ش.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

5 أو سمعته: ضائع في التصوير من ص.

(160/1)

أرتني حجلا على ساقها ... فهش الفؤاد لذاك الحجل

فقلت ولم أخف عن صاحبي: ... ألا بأي 1 أصل تلك الرجل

2 ويروى "بيننا" بالنون، ويريد: الحجل والرجل، ولكنه كسر الجيم في الوقف 2.

فهذا وأشباهه مما يكثر تعداده، يدل على أن الوصل تجري فيه الكلمة على أصلها، وأن

الوقف من مواضع التغيير.

فلما رأينا هاء التانيث في الوصل "تاء"، علمنا أن أصلها "التاء" وأن الهاء في الوقف

بدل 3 من التاء في الوصل. وإنما أبدلت "هاء" لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف

المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة 4 من الألف، ولم تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها؛ لئلا

يلتبس بالألف المقصورة في حبلَى وبشرى، والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء. فأما

التاء في مسلمات ونحوها فليس 5 يحتاج فيها إلى دلالة؛ لأنها تاء على كل حال.

وهذا أيضا مما يدل على أن التاء هي الأصل في باب "طلحة، وحمة" وأن الهاء بدل

منها. ألا تراها في هندات تاء ثابتة ولم تبدل في الهندات هاء لسكون ما قبلها، وإنما ذكر تأنيث الجمع بعد تأنيث الواحد6؛ لأن تأنيث الجمع ليست له قوة تأنيث الواحد6. ألا ترى أنه لك في الجمع التذكير والتأنيث،

1 ظ، ش: يبي.

2، 2 ص: يريد الحجل والرجل، على أن الرجل ضائع في التصوير منها.

3 هذا الكلام من أول قوله: "من التاء في الوصل...." سطر 8 من هذه الصفحة إلى آخر قوله: "وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... " سطر 11 صفحة 162 التالية: هو الكلام الذي شغل سبعة السطور الدقيقة المتعرجة في هامش ظ، ونحو الأربعة عشر سطرا في صلبها الذي تقدمت الإشارة إليه في صفحة 156 السابقة من هذا الجزء "ج 1 من المنصف".

4 ص: قريبة.

5 ظ، ش: فليست.

6، 6 ساقط من ظ، ش.

(161/1)

فتقول: قام الهندات، وقامت الهندات، وليس لك أن تقول: "قام هند"؛ لأن تأنيث الواحد أشد تمكنا؟

ألا ترى أنك لو سميت رجلا "سعاد"1 لم تصرفه، ولو سميته "نساء" لصرفته؛ لأن تأنيث الجمع لا حقيقة له، وإنما هو شيء لا قوة له كقوة تأنيث الواحد. يدل على ذلك أنك تقول: "هذه رجال مقبلة" تذهب إلى الجماعة، وإن كان كل واحد منها2 مذكرا؛ فلذلك جاء بتأنيث الجمع بعد تأنيث الواحد.

فهذه أمهات الزوائد كما ذكر، وقد بينت ما معنى أمهات الزوائد في أول الفصل.

زيادة العين في مثل فَعَل، واللام في مثل محمَر:

قال أبو عثمان: وقد تزداد العين في مثل "فَعَل، ومُفَعَّل"، واللام في مثل "محمَر، ومطمئن، ومقشعر" وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى.

قال أبو الفتح3: اعلم أن معنى قوله: "قد تزداد العين" ليس يريد به4: أن الطاء المكررة في "قطع" من حروف الزيادة، وإنما يريد أنها تتكرر وإن كان المكرر بلفظ الأصل.

وذكر تكرير العين واللام، ولم يذكر تكرير الفاء في "مَرْمَرِيس"؛ لأنه حرف شاذ لا نظير له5، فأضرب عن ذكره5 لقلته.

1 ظ، ش: بسعاد.

2 ظ: منهما، وهو خطأ.

3 في مكان هذا الرقم بين قوله: "قال أبو الفتح ... " وقوله: "اعلم أن معنى قوله ... " في ظ أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من "52 ب" وأولها: "صحاري بلا همز ... " إلى آخر ظ وآخرها: "أن الهاء في الوقف بدل ..."، وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو من أول "قوله: صحاري بلا همز ... " سطر 6 صفحة 156 إلى آخر قوله: "وأن الهاء في الوقف بدل ... " سطر 7 صفحة 161 السابقة من هذا الجزء أيضا "ج 1 من المنصف".

4 به: ساقط من ظ، ش.

5، 5 ظ، ش: فأعرض عنه.

(162/1)

وهكذا كان يفعل سيبويه إذا تحجّر شيئا من اللغة وخرج عنه1 الحرف أو الحرفان لم يستثن بما خرج عن الجمهور لقلته، لا لأنه لم يقع إليه. ألا تراه قال: إن مثال2 "فَيُعَلِّ" لم يأت في الكلام، وقد قال الأعشى:

وما أَيْبَلِيّ على هيكَل ... بناه وصلب فيه وصارا

فقوله: "أَيْبَلِيّ" هو فَيُعَلِّ. قال أبو علي: واشتقاقه من أَبَل3 بالمكان: إذا أقام به، وأبَلت الإبل بالرطب عن الماء أي: أقامت عليه واجتزأت به عن الماء، فكأن هذا الراهب اجتزأ بما في هيكله وأقام عليه، ولم يتعده إلى غيره.

قال: وإنما لم يذكر سيبويه هذا الحرف لشذوذه وخروجه عن الجمهور، فكذلك أبو عثمان لم يذكر "مَرْمَرِيسًا"؛ لأنه لا نظير له. على أنه أيضا4 لم يقل: إن الفاء لم تضعف. قال أبو علي: وقد يأتي مع ياء5 الإضافة من الأمثلة ما لا يأتي مع غيرهما. ألا ترى أنهم قالوا في الإضافة إلى تحية: تحوي؟ قال6: فتحوي وزنه7: تَفْلِي. وهذا مثال لا يقع إلا مع ياء الإضافة من الأمثلة8.

قال: وكذلك تاء التأنيث، ألا ترى أنه لولا تاء التأنيث لم يأت مثل "عَرْفُوةَ وَقَمَحْدُوةَ9

وَتَرْقُوءُ" مصححا، فقد يجيء مع تاء التأنيث وياءى الإضافة

- 1 ظ، ش: منه.
- 2 ظ، ش: مثل.
- 3 ظ: أبق، وهو خطأ.
- 4 أيضا: زيادة من ظ، ش.
- 5 ظ: ياء، مفردة لا مثناة.
- 6 ظ، ش: يقول.
- 7 وزنه: ساقط من ظ، ش.
- 8 من الأمثلة: ساقط من ظ، ش.
- 9 وقمحدوة: ساقط من ظ، ش.

(163/1)

ما لا يأتي مع غيرهما، فكذلك جاء أَيُّبلي وإن لم يأت فَيُعَل بلا ياءى إضافة 1.

وقد اختلف الناس في هذه المكررات، فقال قوم: الأول هو الأصل، والثاني هو الزائد.

وقال آخرون: الأول هو الزائد، والثاني هو الأصل. فمن قال: إن الأول هو الأصل، قال: الطاء الثانية من "قَطَعَ" بإزاء الواو من "جَهْوَر"، فهي زائدة كالواو.

ومن قال: إن الأول هو الزائد، قال: الطاء الأولى من "قَطَعَ" في موضع الواو والياء من "حَوْقَل، وَيَطْر"، فهي زائدة مثلهما.

ومذهب الخليل: أن الزائد هو الأول. قال سيبويه: وأما غيره فيجعل 2 الثاني هو الزائد.

قال: وكلا القولين صواب.

ومذهب أبي بكر: أن الثاني هو الزائد؛ لأنه تكرر. قال: فهو 3 أحق بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة، والمثال الذي تريد 4.

زيادة النون والواو في نحو حَنْطَأَو:

قال أبو عثمان: واعلم أن مثل "حنطأو، وكنثأو، وفندأو" النون والواو فيهن زوائد، وقد ألحقن بباب "جَرَدَحَل".

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما ذهب إلى أن الواو والنون جميعا زائدتان؛ لأن الواو لا

تكون أصلا في ذوات الخمسة أبدا، ولا في ذوات الأربعة على هذه

1 ظ، ش: الإضافة.

2 ظ: فجعل.

3 ظ، ش: هو.

4 ظ، ش: تريده.

(164/1)

السبيل. فلما ثبتت زيادة الواو، قُضي بزيادة النون أيضا؛ لأنها لزمّت هذا الموضع 1 من هذا المثال كما لزمّت النون باب "جُنْدَب وعَنْظَب وعَنْصَل" في ذلك 1. قال أبو علي: ولأنّ الزيادة بذوات الثلاثة أحقّ منها بذوات الأربعة؛ لتصرف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام، فهذا من طريق القياس. وأما 2 من طريق الاشتقاق، فقد قالوا: "كُنْتُأْتُ لِحِيَّةُ" إذا عظمت، وأنشد الأصمعي: وأنت امرؤ قد كُنْتُأْتُ لك لحيةً ... كأنك منها قاعد في جُوالق وقالوا: "رجل كُنْتُأُو" وهو الوافر اللحية، فهذا قريب من معنى "كُنْتُأْتُ لِحِيَّتِهِ"، فهذا 3 يدل على أن "كُنْتُأُو: فَنَعْلُو" وكذلك "حَنْطَأُو، وَقَنْدَأُو". زيادة اللام في ذَلِكَ، وَأُولَئِكَ: قال أبو عثمان: وقد زادوا اللام في ذلك وأُولَئِكَ، وليس زيادتهما بِمُتَلَبِّةٍ ولا مستقيمة 4 ولا كثيرة. قال أبو الفتح: إنما كانت اللام زائدة في هذا؛ لأنهم قد 5 قالوا في معناه: "ذاك، وأُولَئِكَ، وأُولَئِكَ" ولا لام فيها 6، وإنما زيدت اللام في ذلك تكثيرا

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فأما.

3 ظ، ش: فذاك.

4 ولا مستقيمة: ساقط من ظ، ش.

5 قد: ساقط من ظ، ش.

6 ص: فيهما.

واتساعاً في اللغة. ولمّا زادوها في الواحد، زادوها في الجميع¹. قال الشاعر:
أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً ... وهل يعظ الضليل إلا أُولَئِكَ
وقد زيدت اللام في غير هذين.
قالوا²: "عَبْدَل" في معنى عبد الله، فاللام زائدة.
وقالوا: "هُنَالِكَ" في معنى هُنَاكَ.
وقالوا: "زَيْدَل" في معنى زيد.
"وَفَيْشَلَة"³ في معنى فَيْشَة³.
وقال بعضهم: اللام في "حَسْدَل" زائدة، والحسَدَل: القُرَاد.
ما تعرف به حروف الزيادة:
قال أبو عثمان: فإذا وجدت حرفاً من 4 حروف الزيادة⁴ سوى الواو والياء والألف في شيء يشتق⁵ من معناه ما يذهب فيه؛ فاجعله زائداً نحو: "رَعَشَن"؛ لأنه⁶ من الرعشة.
يدلّك⁷ على ذلك قوله:
من كل رَعَشَاءٍ وناجٍ رَعَشَنٍ
فهذا ثبت.
قال أبو الفتح: إن الياء والواو والألف وغيرهن من حروف⁸

1 ظ، ش: الجمع.

2 ظ: قال.

3، 3 ص: للفيشة.

4، 4 في ص: حروف الزوائد. وفي هامش ظ: الحروف الزوائد.

5 ظ، ش: مشتق.

6 لأنه: ساقط من ظ، ش.

7 ظ، ش: يدل.

8 ظ: الحروف، وهو خطأ.

الزيادة في هذا المعنى 1 سواء. ولا تقل: إني أفصل بينهما؛ لأن الاشتقاق يقضي بالزيادة على الحرف 1 سواء كان من الياء والواو والألف 2، أم كان من غيرهن. وقوله: رَعِشَاء في معنى رَعَشَن، يدل على زيادة النون في "رَعَشَن" ومثاله "فَعَلَن" وهو ملحق بِجَعَفَر.

زيادة النون في فَرَسَن:

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن فرسنا النون فيه زائدة؛ لأنها عنده من: فَرَسَ يَفْرُسُ. قال أبو الفتح: إنما كان عند الخليل من: فرس يفرس؛ لأن الفَرَس أصله الدَّق، ومنه قيل للأسد: "فِرْناس" 3، فالنون 4 فيه زائدة، والفرسن تدق الأرض. فهي 5 من الفَرَس، كما أن مِفْتَاحاً من الفتح، ومعلّقا من يعلِّق 6. ومثاله "فِعْلَن" وهي 7 ملحقة بصِمْرَد. النون في صَيَّفَن زائدة:

قال أبو عثمان: وقال: "ضيفن" النون فيه زائدة؛ لأنه من الضيف. وزعم أبو زيد أنه يقال: صَفَنَ الرجلُ يَصْفِنُ: إذا جاء ضيفا مع الضيف، فضيفن في هذا المذهب "فَيَعْل".

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 الألف: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: إنه فرناس.

4 ص: والنون.

5 ظ، ش: فهو.

6 ش: المعلق.

7 ظ، ش: وهو.

(167/1)

قال أبو الفتح: كلا الاشتقاقين مذهب. وقول أبي زيد في هذا 1 كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه. ألا ترى إلى قول الشاعر:

إذا جاء ضيف جاء للضيف صَيَّفَن ... فأؤدَى بما تُقَرى الضيوف الصَيَّافِن؟

فالضيفن: هو الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: صَفَنَ يَصْفِنُ في هذا المعنى يشهد بأن صيَّفنا "فَيَعْل" فهذا قول.

وفيه شيء آخر يقوي ما قال أبو زيد، وهو أن "فيعلا" أكثر في الكلام من "فَعَلَن"، فهذه 2 بينة أخرى تشهد لكونه "فيعلا". والقول الأول أيضا وجه؛ لأنه وإن كان ضيف ضيف، فهو على كل حال ضيف، فينبغي 3 أن تكون نونه زائدة. وقد جاء على فَعَلَن ما أذكره: قالوا 4: "امرأة خَلَبَن" وهو من الخلابة، و"ناقة عَلَجَن" وهي الغليظة، مأخوذة 5 من العَلَج. قال الراجز: وخلطت كل دلائث عَلَجَن ... تخليط خرقاء البيدين خَلَبَن وحكى سيبويه: في خُلِقَ فلان "خِلْفَنَة" وهو من الاختلاف، والنون في هذا كله زائدة. ومثله "عِرْضَنَة" وهي 6 من الاعتراض. الواو والياء في الرباعي: قال أبو عثمان: واعلم أن كل 7 ما كان من الأربعة، فالواو والياء لا يكونان

1 في هذا: زيادة من ظ، ش.

2 ظ، ش: فهذا.

3 ظ، ش: وينبغي.

4 ظ: وقال.

5 ظ، ش: مأخوذ.

6 هي: ساقط من ظ، ش.

7 كل: زيادة من ظ، ش.

(168/1)

فيه أصلا البتة، إلا أن يضعف، نحو: "ضَوْضَيْت، وقوقيت"، فإن هذا بمنزلة "صَلَّصَلت، وقلقلت" إلا أن الطرف لزمه القلب كما لزم واو أغزيت. فمن ثم قال في "عِزْوَيْت": هو "فِعْلَيْت"؛ لأنه إن جعل التاء أصلا، كان الحرف "فِعْوَيْلا" وليس شيء من الأسماء على "فِعْوَيْل". وإن جعل الياء والواو أصليين، جعل في بنات الأربعة واوا أصلا، وهذا لا يكون، فجعلها بمنزلة "عِفْرَيْت"، و"عِفْرَيْت" فِعْلَيْت 1؛ لأنه من العِفْرِ، فعلى هذا تجري الزوائد.

وإنما كتبت لك هذا؛ لتنظر إذا سئلت عن مسألة ما هي؟ وما زيادتها؟ فتعلم ذلك، فتبني على مثاله. وإن كان أصلا، فعلت به ما وصفت لك إن شاء الله.

قال أبو الفتح: قوله: "إن الواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة²، إلا أن تضعف نحو: ضوضيت²"، عليه اعتراضان:

أحدهما: أن يقال: ما تنكر أن يكون "ضَوْضِيَّت: فعليت" بمنزلة: "سَلْقِيَّت وجعيت"؟ فالجواب أن يقال: إن حمله على هذا يبعد من وجهين:

أحدهما: أنك لو قضيت بذلك؛ للزمك أن تجعل الفاء واللام من موضع واحد وهما الضادان، فتكون الكلمة من باب "سَلِسَ، وَقَلِقَ" وهذا ليس في كثرة باب "صَلَصَلْتُ وقلقلت" فحمله على باب "فَعَلَلْتُ" المضاعف أولى.

والوجه الآخر: أنهم قد قالوا منه: "الضوضاء"، والضوضاء بمنزلة الزلزال، فينبغي أن يكون ضوضيت مثل زلزلت، ولم نسمعهم قالوا من "سَلْقِيَّت: سَلْقَاء" لأنه

1 وعفريت: فعليت: ساقط من ظ، ش.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

(169/1)

ليس في كلامهم فَعَلَاء مصروفا، ولا 1 تكون الهمزة التي في هذا المثال إلا للتأنيث. فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: "قَصْبَاء، وحلفاء، وطرفاء" وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة²، فشاذ لا يلتفت إليه ولا يُعرج عليه لقلته، وأنا أرى أن من قال: "حلفاء، وقصباء، وطرفاء" فأدخل الهاء على هذه الهمزة² ثم حذف هذه الهاء، فيلزمه أن يصرف الكلمة لأن الهمزة عندنا³ ليست للتأنيث؛ إذ لو كانت للتأنيث لما جاز دخول الهاء عليها، كما أن حُبْلَى لما كانت ألفها للتأنيث لم يجز دخول الهاء عليها، كما دخلت على "أرطاة، وعلقاء" فيمن نَوْن؛ لأن علامة تأنيث لا تدخل عليها علامة تأنيث. هذا هو الأشهر من أمر "قصباء، وحلفاء⁴، وطرفاء".

وقد يجوز أن يكون الذي يقول: "قصباء" فيخالف الجمهور بإدخال الهاء إذا نزعها رجع إلى الوفاق، واعتقد أن الهمزة علامة تأنيث، فيكون مخالفا في الهمزة إذا أدخل الهاء موافقا⁵ إذا نزع الهاء. وهذا ليس في قوة القول الذي قبله؛ لأنه لا حاجة به⁶ إلى أن⁷ يقدر الهمزة تقديرين⁷ مختلفين في وقتين.

وإنما جوزت الثاني - وإن لم يكن في قوة الأول - لأننا لم نرهم صرفوا: "قصباء، وطرفاء، وحلفاء" في نثر. فأما النظم، فإن صُرِفَتْ فيه فلا حجة في صرفها؛ لأنه يجوز في الشعر

صرف ما لا ينصرف للضرورة.
ومن أجاز القول الثاني، لزمه ألا يصرف: "قصباء، وحلفاء، وطرفاء"؛ لأن الهمزة عنده
للتأنيث إذاً.

-
- 1 ظ، ش: فلا.
 - 2، 2 ساقط من ظ، ش، وسقوطه يفسد المعنى.
 - 3 ظ، ش: عنده.
 - 4 وحلفاء: ساقط من ظ، ش.
 - 5 ظ، ش: وموافقا.
 - 6 به: ساقط من ظ، ش.
 - 7، 7 ظ: يقرر الهمزة تقديرين، ش: يقرر الهمزة تقريرين.

(170/1)

وأما 1 الاعتراض الثاني، فلقال أن يقول: ما تنكر أن يكون "ضوضيت وقوقيت" بمنزلة:
"حوقلت، وصومعت" فيكون بوزن "فَوَعَلْتُ"؟ وهذا أبعد من الجواز من الأول؛ لأنه
كان يلزمك أن تجعل فاء الفعل وعينه من موضع واحد، وهذا أقل من باب سلس 2،
وإذا لم يجز هنا باب سلس 2 مع أنه أكثر من باب "كوكب ودَدَن" فألا 3 يجوز باب
دَدَن لقلته أجدر.

وقد جاءت الواو أصلا في ذوات الأربعة - وإن كانت غير مضعفة - قالوا: "وَرَنْتَل"
وهي الداهية، فالنون زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، فالواو إذا 4 أصل.
فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون زائدة 5 وإن كانت في أول الكلمة، كما أجزت أنت
أن تكون أصلا وإن كانت غير مضعفة 5؟

قيل: جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذاً - أولى؛ لأننا قد رأيناها أصلا في ذوات
الأربعة بلا محالة مع التضعيف. فنحن نجعلها هنا أيضا من الأصل، وإن لم يكن تضعيف
للضرورة، وهو أسوغ من أن نجعلها زائدة؛ لأننا لم نرهم زادوها أولا على وجه من
الوجوه. وقد رأيناهم جعلوها أصلا في ذوات الأربعة في بعض المواضع وهو التضعيف،
فجعلها أصلا أولى من الحكم بزيادتها. فتأمل، فإنه لا يجوز في القياس غيره.
وقوله: "إلا أن الطرف لزمه القلب، كما لزمه واو أغزيت" إنما وجب القلب في باب

"أغزيت"؛ لأنها رابعة، وأصلها: "أغزوت" وستراه في بابه.

1 ظ، ش: فأما.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: ولا، وهو خطأ.

4 إذا: ساقط من ظ، ش.

5، 5 ظ، ش: "لأنها غير مضعفة، ولم نجد لها أصلا في غير ذوات التضعيف".

(171/1)

فإذا 1 كان ذلك كذلك، فواجب أن تقلب في "قوقيت" لأنها رابعة، وأصلها: "قَوَّقُوتُ" فالعلة 2 في "قوقوت، وأغزوت" 3 واحدة.

وقوله: فمن 4 ثم قال في "غزويت": إنه "فَعْلِيَت"، ترك الكلام في انقلاب الواو ياء، وعاد إلى أن الواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة؟

فيقول: لا يمكن أن تكون 5 الواو في "غزويت" أصلا على أن تكون التاء من الأصل أيضا؛ لأنه كان يلزمك أن تجعل الواو أصلا 6 في ذوات الأربعة.

قال: ولا يجوز أيضا أن تجعلها زائدة؛ لأنه كان يلزم أن يكون وزنه: "فَعْوِيلا"، وهذا مثال لا يعرف فلا يجوز الحمل عليه.

يقول: فإذا لم يجز أن يكون غزويت: فَعْلِيلا ولا فَعْوِيلا، كان فَعْلِيَتا، بمنزلة عفريت؛ لأنه من العفر، فمن ها 7 هنا كانت الواو عنده أصلا.

فإن قال قائل: فأجعل الواو والتاء زائدتين؟

قيل: هذا أبعد من الجواز؛ لأنه كان يكون وزن الكلمة على هذا فَعْوِيَتا، فيبقى بغير لام، وهذا محال.

وكان أبا عثمان إنما 8 لم يذكر هذه القسمة؛ لأنها ساقطة لا يورد مثلها أحد. وإنما ذكرتها أنا استظهارا؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهي.

1 ظ، ش: وإذا.

2 ظ، ش: والعلة.

3 ظ، ش: قوقيت، وأغزيت.

- 4 ظ، ش: ومن.
5 ظ، ش: تقول.
6 ظ، ش: أيضا.
7 ها: ساقط من ظ، ش.
8 إنما: ساقط من ظ، ش.

(172/1)

قال أبو عثمان:

باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب:
قال أبو الفتح: إنما ترجم الباب بهذه الترجمة؛ لأن المقيس على الصحيح على ضربين:
صحيح، ومعتل. وإنما غرضه في هذا الباب ذكر الصحيح؛ فلذلك جاء بهذه الترجمة.
ألا تراه يقول في أول الباب: فمن ذلك: بناؤك مثل: جَعْفَر من ضَرَبَ، وجعفر وضرب
صحيحان؟

فأما المعتلّ المقيس فستراه فيما بعد في مواضعه إن شاء الله.

قال أبو عثمان:

فمن ذلك: بناؤك مثل جعفر من ضربت، تقول 1 فيه: ضَرَبْتُ، فتجزيه مجرى جَعْفَرٍ.
وكذلك مثل قِمَطَر من ضرب: ضَرَبَ، فتسكن الباء الأولى؛ لأنها بإزاء طاء قمطر،
والطاء ساكنة، فأسكنت الباء التي بإزاء الطاء؛ ليكون على الوزن الذي بنيت عليه.
وإن بنيت غير هذا، فانظر إلى المثال الذي سئلت عنه فقسه 2 على ما ذكرت، واجعل
بإزاء كل شيء مثله.

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد بين في هذا الفصل كيف طريق البناء، وأنه يجب على الباني
احتذاء المثال المطلوب بالحركة والسكون والزيادة، وقد مضى ذكر هذا.

1 ص، ظ: تقول. وهامش ظ، ش: فتقول.

2 ص، هامش ظ: فقسه، وظ، ش: فقس.

(173/1)

وقوله: فتجزيه مجرى جعفر، يريد أنك تقول: "ضَرْبٌ"، فتظهر الباء الأولى ولا تدغمها¹، فلا تقول¹: "ضَرْبٌ" لئلا يزول الغرض، وهذا البناء يجيء على ضربين: أحدهما: أن تبني بلا تكرير، وذلك أن تبني ثلاثيا من ثلاثي، أو رباعيا من رباعي، أو خماسيا من خماسي.

فالثلاثي: نحو بنائك من ضَرْبٍ مثل "عَلِمَ"، فتقول: "ضَرْبٌ"، ومثل "ظُرِفَ" تقول: "ضَرْبٌ".

والرباعي: أن تبني من دحرج مثل "سَبَطَرٌ"، فتقول: "دَحْرَجٌ"، ومثل "هَجَرَ" فتقول: "دحرج".

والخماسي: أن تبني من سفرجل مثل "جَرْدَخْلٌ"، فتقول: "سَفَرْجَلٌ"، ومثل "جَحْمَرِشٌ" فتقول: "سَفَرْجَلٌ" وما أشبه ذلك.

فهذا كله، إنما غيرت بناء المبني منه وأصرتَه إلى مثل 2 حال المثال المطلوب من الحركة والسكون، فهذا الضرب لا تحتاج فيه إلى تكرير؛ لأن أصول المبني منه في عدة أصول المثال المطلوب.

وأما 3 ما يحتاج إلى التكرير عند بنائه، فأن تبني رباعيا من ثلاثي نحو: جعفر من ضرب "ضَرْبٌ"، أو أن تبني خماسيا من رباعي، فتبني من دحرج مثل: سفرجل، فتقول: "دَحْرَجَجٌ". فإن بنيته من الثلاثة قلت على قياس "صَمَحَمَح: ضَرْبٌ"، وعلى قياس "حَبْنَطِي: ضَرْبِي" ومن كرر اللام قال: "ضرب".

1، 1 ط، ش: فتقول.

2 مثل: ساقط من ط، ش.

3 ط، ش: فأما.

(174/1)

فهذا كله إنما وجب فيه التكرير لتلحق العددُ العددَ. فأما الإلحاق بحروف الزيادة، فقد مضى ذكره وسيأتي أيضا.

قال أبو عثمان:

وإن بنيتَ مثل قِمَطَرٍ من دحرج 1 قلت: "دَحْرَجٌ". فإن بنيتَ مثل جعفر من قمطر قلت: "قَمَطَرٌ".

وإن قيل لك: ابن من قمطر² مثل سفرجل، قلت: "قَمْطَرَر".
وكذلك مثله من جعفر: "جَعْفَرَر".

قال أبو الفتح³: هذا فصل قد تقدم شرحه.
قال أبو عثمان:

وإن قيل لك: كيف تبني من الثلاثة: ضرب وأخواته، مثل: السفَرْجل؟ فإن النحويين
كلهم⁴ مجمعون على تكرير اللام، فيقولون: "ضَرْبَب" ومن عَلِم: "عَلَمَم" ومن ظُرِف:
"ظَرْفَف"، ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بُلغ به الخمسة من موضع اللام.
قال أبو الفتح: قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة بتكرير
اللام، وذلك أنه لم يسمعه. فلما لم يسمعه لم يقسه، وهذا مستقيم. ألا ترى أنهم قد
سمعوا نحو "خَيْفَق، وكوثر، وجهور"⁵ ولم يقيسوه لقلته، فإذا كان ما سُمع غير مقيس
لقلته، فما لم يُسمع على وجه من الوجوه أخرى ألا يجوز بناء مثله.

1 من دحرج: ساقط من ظ، ش.

2 من قمطر: زيادة من ظ، ش.

3 قال أبو الفتح: زيادة من ظ، ش.

4 كلهم: زيادة من ظ، ش.

5 ظ، ش: جوهر.

(175/1)

ولكن هذا جائز على مذهب أبي الحسن؛ لأنه كان يبنى جميع ما يُسأل عنه ويقول:
مسألتك ليست¹ بخطأ، وتمثيلي عليها صواب. قال: فإن أبي صاحبك فقل له: فلو
جاء كيف كان ينبغي أن يكون؟ فإنه لا يجد بدا من الرجوع إليك.
قال أبو عثمان:

ولكن قد أحقوا الثلاثة بالخمسة في "عَفَنَجَج"، فالنون² ثلاثة، وكرروا اللام وأحقوا³
بغير ذلك، فقالوا: "حَبَنْطَى، وعلندى، وسرندى، ودلنطى، وسبندى، وسبنتى" وهذا
صالح قد كثر حتى لو جعله جاعل بابا كان مصيباً. فإذا سئلت عن الثلاثة كيف تلحقها
بالخمسة؟ قلت فيها: من ضرب: "ضَرْبَى"، ومن علم: "عَلَمَى"، ومن ظرف:
"ظَرْفَى".

وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة بأن كرروا العين واللام فقالوا: "صَمَحَمَح، وَبَرَهْرَهَة، وَجُلَعَلَع، وَدَمَكَمَك"، وأحرفا كثيرة على هذا المثل تعادل باب "جنبطى" في الكثرة أو أكثر منها، فاجعلهما 4 قياسا في إلحاق الثلاثة بالخمسة. فأما 5 الإلحاق من موضع اللام، فلم أسمع في شيء من كلام العرب؛ شعر ولا غير ذلك مما 6 ننويه. قال أبو الفتح: قد عدد في هذه الفصول وجوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة، إلا أن الذي اعتمد عليه هو باب "فَعَنَلَى" نحو "دلنطى" وباب فَعَلَعَل

1 ص: ليس.

2 ظ، ش: والنون.

3 ظ، ش: فألحقوها. وهامش ظ: وألحقوها نسخة.

4 ش: فاجعلها.

5 ظ، ش: وأما.

6 ظ: ممن.

(176/1)

نحو "صَمَحَمَح، وبرهرة"، إلا أن باب صمحمح أكثر من باب دلنطى، فعليه ينبغي أن يكون 1 القياس، والآخر أيضا مطرد القياس. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي أن يكون قول الشاعر:

كأس رَنُونَاةٍ وَطَرْفِ طَيْرِ

رنوناة: منه "فَعَلَعَلَة" وكذلك شَجَوَجَى، وكذلك مَرَوْرَاة؛ لأن باب "فَعَلَعَل" إذا كان أكثر من باب "فَعَنَلَى" فهو أكثر من باب "فَعَوَعَل" لا محالة.

فالواو في رنوناة، وفي 2 مرورة، هي اللام 3 الأولى بمنزلة حاء صمحمح الأولى 4، 5 ولا يجوز 5 أن تجعلها كواو "عَنَوُتَل" لقلته.

قال الأصمعي: "الرُّنُو": إدامة النظر، والرَّنُونَاة: هي الكأس الدائمة، واشتقاقها من هذا.

وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة من غير ما ذكر أبو عثمان. قالوا: "عَقَنَقَل، وعصنصر، وسجنجل، وهجنجل، وعنبيل"، فهذا كله "فَعَنَعَل"، فزادوا النون وكرروا العين.

وقالوا: "حَبَوْتَن" ومثاله "فَعَوَّل"، فزادوا الواو وكرروا اللام.
وقالوا: "حَفَيْدَد" ومثاله "فَعَيْلَل"، فزادوا الياء وكرروا اللام.

- 1 ظ، ش: "يكثر" بدل "يكون".
- 2 وفي: زيادة من ظ، ش.
- 3 في ص: للام، بدون همزة وصل.
- 4 الأولى: ساقط من ظ، ش.
- 5، 5 يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقرأ "ينتفي"، فتكون موافقة في المعنى لما بين الرقمين وتقرأ "ينبغي"، فتكون ضده، ولا يستقيم بها المعنى.
- 6 ش: زادوا.

(177/1)

فهذا ونحوه مما لم أذكره، لا يقاس عليه لقلته؛ ولذلك لم يذكره أبو عثمان.
فأما "جُلْعَلَع" فليس ملحقا بسفرجل؛ لضم الجيم. ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل
"سفرجل" -بضم السين- فيلحق هذا به. ولكن العين واللام كُتِرَتَا فيه لغير الإلحاق،
ونظيره 1: دُرْخَرَج. فلما كررت اللام وحدها تارة في مثل قَرْدَد، والعين وحدها أخرى في
مثل "عَدَوْدَن"، كذلك كررت العين واللام جميعا في باب 2 "صمحمح، وجلعلع".
قال أبو عثمان: وأما إلحاق الأربعة بالخمسة، فمن موضع اللام على ما ذكرت 3 لك؛
لأنه المطرد وما ألحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمختلف.
قالوا: "فَدَوُكْس"، فألحقوه بالواو بالخمسة.
وقالوا: "عَمَيْثَل" فألحقوه بالياء. ونظيره من الثلاثة "عَطَوْد" ألحقوه بالواوين.
فهذا يدل على أن الملحق سوى اللام مختلف، واللام غير مختلفة.
قال أبو الفتح: قد تقدم القول في العلة التي من أجلها كان القياس في الإلحاق بتكرير
اللام، ولهذا اختلف إلحاق بنات الأربعة بغير اللام. ألا ترى أن "فدوكسا" ملحق بالواو،
و"عميثلا" ملحق بالياء، و"عطودا" ملحق بتكرير الواو؟ فهذا وجه الاختلاف؛ لأنه لم
يلزم طريقة واحدة، وأنت إذا كررت اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى، فمن هنا لم يكن
مختلفا.

قال أبو عثمان: وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تعدى: إن أصلها: "فَعَل" نحو

"ضرب ضربا، وقتل قتلا"، وجعل ما خالفه ليس

1 ص: بمنزلة.

2 ظ، ش: مثل.

3 ص، هامش ظ: ذكرت. وظ، ش: ذكرنا.

(178/1)

بأصل لاختلافه. فهذا الإلحاق من الأربعة نظير هذا المصدر من الثلاثة. فعليه فقس، واجعل بنات الثلاثة الملحق بالخمسة على ما ذكرت لك، حتى تكون قد قست على كلامم ولم تعد.

قال أبو الفتح 1: إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل "فَعَلًا" بعد كثرت في السماع؛ لأن كل فعل ثلاثي، فالمرّة الواحدة منه "فَعَلَة" نحو "ضربت ضرباً، وقتلته قتلًا، وشتمته شتمًا".

فكان قولك في المصدر "شتم، وقتل، وضرب" إنما هو جمع فَعَلَة، نحو: "تمرّ وتمرّ، ونخلة ونخل" 2؛ لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس، "فضربة" نظيرة "تمرّة" و"ضرب" نظير "تمر".

وقوله: وجعل ما خالفه ليس بأصل، يعني: بقية مصادر بنات الثلاثة نحو "الركوب، والظلم والإتيان" فهذه ونحوها مصادر المتعدية، ولا تطرد اطراد القتل والضرب؛ لأن فعلا لا يمتنع من جميعها فهو الأصل، وعليه مدار الباب.

قال أبو علي: وهذا التشبيه من أبي عثمان "عَجَب من العَجَب"، وهو كما ذكر. وقوله: واجعل بنات الثلاثة الملحق بالخمسة على ما ذكرت لك، يريد: أن وجه الإلحاق في بنات الثلاثة أن يكون من باب "صمحمح، وبرهرة" أو باب "سرندى، وحبطنى" وقد تقدم ذكره.

1 ظ: قال الشيخ أبو الفتح.

2 ونخلة ونخل: ساقط من ظ، ش.

(179/1)

ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم:

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته، إذا قلت له 1: ابن لي من كذا 2 مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتني أن أمثل لك، فمسألتك ليست 3 بخطأ، وتمثيلي عليها صواب.

وكان الخليل وسيبويه يبيان ذلك ويقولان: ما قيس على 4 كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟

وهذا هو القياس. ألا ترى أنك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت "ظرف خالد، وحق بشر"، وكان ما قسته 5 عربيا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس، إن شاء الله 6.

قال أبو الفتح: القول في هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه. قال أبو علي: ويلزم أبا الحسن أن يبيّن مثل 7 "فَعَلْ" من "ضَرَبَ: ضَرَبَ". قال: وهذا أفحش من بنائه مثل كابل؛ لأنه أجاز بناء الأعجميات فيلزمه هذا أيضا.

قال: والقياس ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب؛ لأن في بنائك

1 له: ساقط من ظ، ش.

2 من كذا: ساقط من ظ، ش.

3 ص: ليس.

4 ص: من.

5 "ما قسته" عن ص وهامش ظ، وفي ظ، ش: قياسه.

6 إن شاء الله: ساقط من ظ، ش.

7 مثل: ساقط من ظ، ش.

(180/1)

إياه إدخالا له في كلام العرب. والدليل على ذلك أنك تقول: "طاب الحشكُنان" فترفعه، وإن كان أعجميا؛ لأن كل فاعل عربي مرفوع، وإنما تقيس على ما جاء وصح. هذا لفظ ما وجدت في تعليقي عن أبي علي بالشام.

فقوله¹: وهو أفحش من بنائه مثل "كابل" يريد: أن "ضرب" فيه خروج من كسر إلى ضم لازم. وهذا غير موجود في كلام العرب؛ لاستثقال الضمة بعد الكسرة. وليس في كابل شيء يستثقل² مثل ما في "ضرب"، وإنما فيه أنه لم يجرى في كلامهم مثل فاعل بضم العين، كما أنه قد تُتخيل أبنية كثيرة متمكنة، ولكنها لم تأت في كلامهم. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل "جعفر" بكسر الفاء، ولا مثل "جعفر" بضمها، ولم³ يمتنع منه لأنه مستثقل، بل رُفض رفضاً. وليس لأحد أن يقول: هلا جاء في الأمثلة ما لم يجرى؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مدرك، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجرى، فلا يذكر إلا أن يكون امتناعهم منه لعلّة؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم، لا ما لم يجرى عنهم⁴، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجرى لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي.

وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق في العدم، إلا ما علتته في الامتناع من النطق به قائمة، فإن مثل ذلك يُسأل عنه.

1 ظ، ش: وقوله.

2 ظ، ش: مستثقل.

3 ظ، ش: فلم.

4 عنهم: ساقط من ش.

(181/1)

يجوز أن يبنى من "ضرب" على مثال "جعفر"، ويجعل اسماً، وصفة، وفعلًا: وهذا الخلاف الذي بين سيبويه والأخفش يدل على صحة ما ذهب إليه أبو علي من أنه يجوز أن تبني من ضرب مثل "جَعْفَر" فتجعله اسماً، وفعلًا، ووصفًا، وغير ذلك؛ فتقول: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، ومررت برجل ضرب¹، وجاءني ضربٌ، ورأيت ضربًا". ألا ترى أن أبا عثمان قال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، فيجب أن يكون "ضرب" هذا من كلامهم؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه، فقد سمعت ما هو نظيره، فجري ذلك مجرى رفع الفاعل الذي لا ينكسر؛ لأنك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت² "قعد بشر"، وإن لم تسمعهم يقولون: "قعد بشر" ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفي معناه، فكذلك إذا اطرد عندهم "مَهْدَد، وَقَرَدَد" أجزت أنت أيضًا "دَخَلَ،

وَحَرَجَجَ " فهذا هنا كذا ك ثمة .

" متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب؟ "

ولو كان الغرض في البناء تمثيل الكلمة من المبني منه لزال الخلاف؛ لأنهم كلهم مجمعون

على أنه لو قيل لهم: ما وزن "غَدَوْدَن" من الفعل؟ لقالوا: "فَعَوَعَل".

ولو قيل لهم: أُنَجِّزون إلحاق بنات الثلاثة ببنات الخمسة على مثال "فَعَوَعَل" حتى يقولوا

"ضَرُورَب" لما قاسوه، فلا يقولون: "هذا رجل ضَرُورَب" كما يجيزون "رجل ضَرْنَبِي".

1 ص، ظ، ش: "مضرب" وهو خطأ، وما يقتضيه كلام أبي علي هو ما أثبتناه، وهو

الصواب.

2 أنت: ساقط من ظ، ش.

(182/1)

ولو قيل لهم: ما وزن "غَدَوْدَن" من ضرب؟ لقالوا: "ضَرُورَب"، يريدون به المثال لا غير،

ولا يريدون به أن يجعلوه اسماً ولا صفة. كما يقولون: "هذا رجل ضرب، وهذا رجل

ضرنبي".

ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في كتابه: فإن أبي خصمك فقل له: فلو قيل: كيف كان

يقال؟ فإنه لا يجد بدا من الرجوع إليك.

فهذا يدل على أنه يريد: إن لم يجبك إلى أن تبني على 1 ما لم يأت، فقل له: فكيف 2

كان 3 يكون حكمه لو جاء؟ فإنه لا بد له 4 من الرجوع إليك، أي: فلا بد من أن يمثل

لك 5 جميع ما تسأله عنه على شريطة 6 أنه لو جاء، لكان على هذه الصيغة.

فهذا كله يقوي أن تقول: "ضرب زيد عمراً" 7، وألا تجيز 7: "ضرب زيد عمراً"، ولا

"ضرب بكر خالد".

1 على: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: كيف.

3 كان: ساقط من ظ، ش.

4 له: ساقط من ظ، ش.

5 لك: زيادة من ظ، ش.

6 شريطة: زيادة من ظ، ش.

7، 7 يقابل ما بينهما في ظ، ش: ولا يجوز.

(183/1)

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

...

قال أبو عثمان:

باب الياء والواو اللتين هما فاءات:

1 اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوا، وكان2 فعلا، وكان على فعل، فإنه يلزم3 "يَفْعَل" ويُحذف في الأفعال المضارعة منه "الواو" التي هي فاء، ويكون المصدر على "فِعْلَة" محذوف الفاء، وتُلْقَى حركة الفاء على العين، فتصير العين مكسورة، وذلك قولك4: "وَعَدَ، وَوَزَنَ، وَوَثَّبَ" تقول في "يَفْعَل" منه: "يَعِد، وَيَزِن، وَيَثِب، وَعِدَة، ووزنة، وثبة"5، وكان الأصل فيه: "يُوْعِد، ويوزن، ووَعِدَة6، ووزنة". ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة، فحذفوها7 استخفا، وجعلوا سائر المضارع تابعا لـ "يفعل"، فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلا، فحذفوا فاءه فقالوا8: "عِدَة، وزنة"؛ لأنهم استثقلوا "وَعِدَة، ووزنة"، فألزموها الحذف، ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل. فكما استثقلوا الواو إذا كانت9 بين ياء وكسرة والواو ساكنة، كانوا للواو إذا كانت الكسرة فيها أشد استثقالا، فحوّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها10 الحذف؛ لأنهم لو أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها، احتاجوا إلى ألف الوصل لئلا يبتدأ بساكن.

فلو جاءوا بألف الوصل وهي مكسورة؛ لزمهم أن يبدلوا الواو ياء؛ لأن

1 في موضع هذا الرقم من ظ، ش قبل قوله: "اعلم" كتبت هذه الجملة، وهي: قال أبو عثمان، وليست هذه الجملة في ص ولا حاجة إليها هنا.

2 ظ: أو كان.

3 ظ، ش: يلزمه.

4 ظ، ش: نحو.

5 وثبة: زيادة من ش.

6 في ص: "وعدة".

7 ظ، ش: فحذفوا.

8 ص، ظ: فقالوا. وفي هامش ظ، وفي ش: وقالوا.

9 إذا كانت: زيادة من ظ، ش.

10 ظ: ألزموا.

(184/1)

قبلها كسرة، والواو الساكنة إذا كان 1 قبلها كسرة، أبدلوا منها ياء، فكانوا يقولون: "إِيْعَدًا". وقال أبو علي: "إِيْعَدَة" بالهاء، فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة، فكان يجتمع ما يستثقلون، فحذفوا لذلك.

قال أبو الفتح: قد شرح هذا الموضع في إيجاز، وأنا أذكر غير ما جاء به.

اقتصارهم على "يَفْعَلُ" كيضربُ من "فَعَلَ" الذي فاءؤه واو:

قال أبو علي: إن الأفعال الماضية التي على مثال "فَعَلَ" قد يأتي مضارعها على "يَفْعَلُ" كما يأتي على "يَفْعَلُ"، وذلك نحو "ضرب يضرب، وقتل يقتل". وقد يأتي على "يَفْعَلُ" -بفتح العين- إذا كانت اللام أو العين حرفا حلقيا نحو: "يقرأ، ويسأل".

قال: فاقْتَصَرُهم بما كان ماضيه بوزن 2 "فَعَلَ" وفاءؤه واو على "يَفْعَلُ" ضرب من الإعلال لحقه؛ لأن منعه ما 3 يجوز في غيره 4 علة لحقته.

هذا 5 آخر قول أبي علي، وهو صواب إن شاء الله.

فإن قال قائل: ولم اقتصروا 6 في هذا على "يَفْعَلُ"؟ وهلا جاز فيه ما يجوز في غيره مما ليست فاءؤه واو؟

قيل: لأنهم أرادوا حذف الواو لثقلها، فقصروه على كسر العين ليجب عن ذلك حذف الواو.

فإن قيل: فهلا اقتصروا 7 به على "يفعل"، أو "يفعل" دون "يفعل"؟

1 ظ، ش: كانت.

2 ظ، ش: على وزن.

3 ظ، ش: لا.

4 ظ، ش: غير.

5 ظ، ش: وهذا.

6 ظ، ش: اقتصروا.

7 ظ، ش: اقتصر.

(185/1)

قيل: إن "يفعل" -بفتح العين- ليس بابه "فعل"، وإنما بابه "فعل" نحو: "شرب يشرب"، وركب يركب" فلم يجوز أن يلزم الفتح لأنه ليس بابه، ولأنه لو فتح لم يجوز 1 حذف الواو المستثناة، وعُدل به إلى الكسر دون الضم؛ لأنه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة 2 أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو: "شرب يشرب"، وجب أن يكون باب ما عين ماضيه مفتوحة أن يجيء مضارعه مكسور العين نحو: "ضرب يضرب".

باب "فعل" المفتوح العين "يفعل" بكسرها، و"يفعل" بضمها داخل عليه؛ وإنما جاز "قتل يقتل" ونحوه؛ لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبدا تخالف حركة عين الماضي، إلا باب "فعل يفعل" جاز "قتل يقتل"؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع. ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب "فعل" إنما هو "يفعل" و"يفعل" داخل عليه. وشيء آخر يدل على أن "يقتل" داخل على "يضرب" وأن الباب للكسر دون الضم، وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه "فعل" نحو: "ظرف يظرف، وكرم يكرم". أفلا ترى أن الضم قد يستبد 3 به "فعل" كما استبد "فعل" بـ "يفعل" 4، فكذلك كان القياس أن يستبد "فعل" بـ "يفعل"، فمن هنا كان "يفعل" داخلا على "يفعل" 4 كما أن يحسب داخل على يضرب، وكما أن "يقل، ويسل، ويأبى" داخل على "يركب".

فلما كان باب "فعل" حكمه أن يأتي على "يفعل" لما قدمنا، وكان "يفعل" إنما هو داخل على "يفعل" وأريد حذف الواو في مضارع "فعل" مما

1 ظ، ش: لم يجب.

2 ص: مكسور.

3 ظ، ش: استبد.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

(186/1)

فاؤه واو، اقتصروا¹ به على الكسر الذي يجب معه الحذف ولم يضموه؛ لأن الضم ليس بأصل فيه، وإنما بابه الكسر.

لم كان باب "فَعِلَ يَفْعَلُ كَفَرَح" وباب "فَعَلَ يَفْعِلُ كضرب؟":

فإن قال قائل: ولم كان باب "فَعِلَ يَفْعَلُ" وباب "فَعَلَ يَفْعِلُ"؟

قيل: لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ لأن كل واحد

منهما بناء على حياله. فجعلوا مضارع "فَعِلَ يَفْعَلُ" ومضارع "فَعَلَ يَفْعِلُ" في أكثر الأمر

"يَفْعِلُ"؛ لمقاربة الكسرة للفتحة، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة² إلى

صاحبتهما نحو قولك: "مررت بعمر، وضربت عمر" ونحو قولك: "ضربت الهندات،

ومررت بالهندات" وغير ذلك³ مما يطول ذكره.

فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة للفتحة؛ فلذلك تعاقبتا في "فَعِلَ يَفْعَلُ، وَفَعَلَ

يَفْعِلُ"، ولأن الياء أيضا مقاربة للألف حتى إنهم قد⁴ قالوا: "حاحيت، وعاعيت،

وهاهيت، وحاري، وطائي" وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب إلا القرب، وما

ليس بعلة قاطعة.

فأما قول الشاعر:

لو شئت قد نَقَعَ الفؤاد بشرية ... تَدَعُ الحوائم لا يَجِدُنْ غليلا

فشاذ، والضممة عارضة؛ ولذلك حذفت الفاء كما حذفت في "يَقَعُ، ويزع"، وإن كانت

الفتحة هناك؛ لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتحة عارض.

1 ظ، ش: اقتصر.

2 ظ، ش: واحد.

3 ظ، ش: هذا.

4 قد: زيادة من ظ، ش.

(187/1)

رأي الفراء وأبي العباس المبرّد في حذف الواو من "يَعِدُ، وَيَرِنُ":

وقال الفراء: إن الواو إنما حُذفت من "يَعِد، ويزن" لأنهما متعديان. قال: وكذلك كل

متعد. قال: ألا ترى أنهم قالوا: "وَجَل يُوْجَل، ووَحَل يُوْحَل" فأثبتوا الواو لما كان "وَجَل،

ووَحَل" غير متعديين.

وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه، وقال: إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع. ألا ترى أنهم قد قالوا: "وَقَعَ يَقَعُ، ووضع في السير يضع، ووقَدَت النار تَقْد، ووَبَلَ المطر يَبِلُ، ووَأَلَ مما كان يحذره -أي نجا- يَبِلُ" ونحو ذلك، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعد. وأما 1 "يُوجَل، ويوحل" فلم تثبت فيه الواو من قبل أنه غير متعد، إنما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف. باب "كُرم، يكرُم" وتباعده عن بابي "فَعَلَ، وفَعَل": فأما قولهم: "كرم يكرم" فإنهم إنما 2 أقرؤا في عين المضارع حركة الماضي؛ لأن هذا باب على حدثه لا يكون متعديا أبدا، إنما يكون 3 للهيئة التي يكون الشيء عليها، نحو: "ما كان ظريفا ولقد ظُرِف، وما كان شريفا ولقد شُرف"، فتباعده هذا الفعل من باب "فَعَلَ، وفَعَل" اللذين قد يكون كل واحد منهما متعديا وغير متعد. فأقرت في عين المضارع حركة عين الماضي؛ لأنه باب على حياله.

1 ظ، ش: فأما.

2 إنما: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: هو، بدل: يكون.

(188/1)

وأیضا فلم يدخل في مضارع "فَعَلَ" كسر ولا فتح كما جاء "قتل يقتل، وفضل يفضل"؛ لأن "فَعَلَ" لا يتعدى، فلم يَقوَ قوة "فَعَلَ، وفَعَل" المتعديين، فدخل عليه ولم يدخل عليهما.

وحكى سيبويه: "كدت أكاد" وهذا 1 من الشاذ، وكأنه 2 إنما جاء "كُذت أكاد" على "فَعَلَ يفعل" لأحد أمرين:

إما أن يكون اجترأ عليه بأن أخرج عن بابه؛ لضعفه باعتلال عينه.

وإما أن يكون عَوَّض من اعتلال عينه، فقوي بضرب من التصرف ليس لنظيره.

ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على "فَعَلَ" وعينه ياء، فخرج عن الأصول، أخرج أيضا مضارعه عما عليه الجمهور، أو لثلاث تنقلب الياء في المضارع واوا وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماضي المتعدي أحد ما ينبه على بعد ما بين الكسرة والفتحة وبين

الضمة.

ألا ترى أن الضمة جعلت لعين 3 ضرب من الأفعال مابين لباب ما انفتحت 4 عينه وانكسرت.

فإن قيل 5: ولم جعلت الضمة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة؟

قيل 5: لأن ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى، فجعلت الضمة في عين ما لا يتعدى لقلته، وخصوا المتعدي بالفتح والكسر لكثرتهم وخفة الفتحة والكسرة هربا من أن يكثروا من كلامهم ما يستثقلونه.

1 ظ، ش: وهو.

2 ظ، ش: فكأنه.

3 ظ، ش: العين، وهو خطأ.

4 ظ، ش: انفتح.

5، 5 ساقط من ظ، ش، وسقوطه يفسد المعنى.

(189/1)

وهذا نحو قول أبي إسحاق: إنهم إنما رفعوا الفاعل، ونصبوا المفعول؛ لقلة الفاعلين وكثرة المفعولين، فجعلوا الفتح فيما يكثروا، والضم فيما يقل؛ لنلا يكثروا في كلامهم 1 ما يستثقلون، ولهذا 2 خص ما لا يتعدى "بفعل".
وقوله: إن الفاء في "وَعَدَ" تحذف في المضارع؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، كانت 3 في التقدير: "يوعد، ويوزن".

معنى قولهم: الأصل في "قام وباع: قَوْمَ وَبَيْعَ" ونحو ذلك:
وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه 4 كان الأصل 4 في "قام، وباع: قَوْمَ وَبَيْعَ" وفي "أخاف، وأقام: أَخَوْفَ، وَأَقَوْمَ" وفي "استعان، واستقام: استَعَوْن، واستَقَوْمَ" أننا 5 نريد به أنهم 6 كانوا نطقوا مدة من الزمان "بقوم، وبيع" ونحوهما مما هو مغير، ثم إنهم أضرَبوا عن ذلك فيما بعد.

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله، لقليل: "قَوْمَ، وبيع، واستَقَوْمَ، واستَعَوْن".

ألا ترى أن "استقام" بوزن "استخرج"، فقياسه أن يكون "استقوم" إلا أن الواو قلبت

ألفا لتحركها الآن 7 وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني: "قَوْمَ"، ويدل على ذلك أيضا ما يخرج من المعتلات على أصله.

ألا ترى إلى قولهم: "استزوح، واستنوق الجمل، واستتيت الشاة"

1 "في كلامهم": ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فهذا.

3 ظ، ش: وكانت.

4، 4 ظ، ش: "كان في الأصل".

5 ظ، ش: "أنا" بنون واحدة مشددة.

6 قد: ساقط من ظ، ش.

7 الآن: ساقط من ظ، ش.

(190/1)

فدل ذلك على أن أصل "استقام: استَقَوْمَ". وقال 1 الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

فقوله: "أطولت" يدل على أن أصل "أخاف: أَخَوْفَ"، وقد قالوا: "وأطال" 2.

وقالوا: "أحوجت زيدا إلى كذا وكذا، وأغيلت المرأة" وغير ذلك.

فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبية على أصول 3 ما غُيِّرَ، وأنه 3 لولا ما لحقه من

العلل العارضة، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة.

وقوله: وجعلوا سائر المضارع تابعا لـ "يفعل"، فحذفوه 4 لئلا يختلف المضارع في البناء.

حملهم الشيء على حكم نظيره:

يقول: حذفوه في قولهم "أعد، ونعد، وتعد" وإن لم تكن هناك ياء؛ لأنهم لو قالوا: "أنا

أوعد، وهو يعد" لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو، فحمل ما لا

علة فيه على ما فيه علة.

فهذا 5 مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء

على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له

الحكم.

1 ظ، ش: قال.

2 ص: طال.

3، 3 ظ: "ما غيروا أنه".

4 ظ، ش: فحذفوا.

5 ظ، ش: وهذا.

(191/1)

ومثل "يعد" قولهم: "أنا أكرم"، فحذفوا الهمزة التي كانت في "أكرم"؛ لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم: "أنا أؤكرم"، فحذفوا الثانية كراهة 1 اجتماع همزتين.

ثم 2 قالوا: "نكرم2، وتكرم، ويكرم" فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع 3 همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم. وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة 4 في نحو: "خُذْ، وَكُلْ" فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر، وقد جاء في كلامهم 5 مثل: "يُؤَفَّل" أنشدوا:

فإنه أهل لأن يؤكرما

فجاء به على الأصل ضرورة. وقالت ليلي الأخيلية تصف قطا 6:

تدلت على حص ظماء كأنها ... كرات غلام في كساء مُؤَرَّب

أي: متخذ من جلود الأرناب، فقولها: "مؤرب" على حد قوله: "يؤرَّب"، ومثاله: "مؤفَّل" 7 وهو كـ "يؤكرم".

فأما قول الآخر:

وصاليات ككما يُؤفَّين

1 ظ، ش: كراهية.

2، 2 ظ، ش: "قالوا: إنا نكرم".

3 ظ، ش: اجتمعت.

4 ظ، ش: المنفردة.

5، 5 ساقط من ظ، ش.

6 ص: القطاة.

7 ظ، ش: يؤفعل.

(192/1)

فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مثل "يُكْرَم" ويكون على لغة من قال: "ثَقَّيت القدر"، وعلى قول 1 الشاعر:

وذاك صنيع لم تشف له قدري

ومن قال هذا كانت "أُثْفِيَّة" عنده "أَفْعُولَة" واللام واو، لما سنذكره في موضعه، ويحتمل أن تكون ياء.

والوجه الآخر: أن يكون "يُوثَقَيْن يَفْعَلَيْن" بمنزلة "يَسْلُقَيْن، وَيَجْعَبَيْن"، فتكون "أُثْفِيَّة" على هذا "فُعْلِيَّة" وتكون على لغة من قال: "آثفت القدر" وهذا قول النابغة:

وإن تأثفك الأعداء بالرفد

أي: صاروا حولك كالأثافي حول الرماد.

بناؤك مثل "دحرج" من "أخذ":

فأما لو بنيت مثل "دحرج" من "أخذ" لقلت: "أخذذ"، فإن رددته إلى المضارع فقياسه عندي "يُؤْخَذُ، وأنا أُؤْخَذُ"، فتبدل الهمزة من "أؤخذذ" واوا لانضمام ما قبلها، ولا تقرأ لئلا تلتقي همزتان في كلمة واحدة. ولا يجوز أن تقول: "يُؤْخَذُ" بحذف الهمزة، كما تقول "يُكْرَم" لعلتين:

إحدهما: أن هذا الفعل ملحق بـ "دحرج يدحرج"، فلو حذفت الهمزة فقلت: "يؤخذذ" لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناء.

والعلة الأخرى: أن هذه الهمزة في أخذذ" فاء الفعل، وهمزة

1 قول: ساقط من ظ.

(193/1)

"أكرم" زائدة. فلو قلت: "أنا أؤكرم" لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان. وأنت إذا قلت: "أنا أؤخذ" فالهمزة الثانية التي أبدلت منها الواو أصل ليست بزائدة، والأصل أقوى من الزائد؛ فلذلك أبدلتها ولم أحذفها.

ألا ترى: أن "جاء، وشاء"1 ونحوهما من أسماء الفاعلين لما اجتمع فيها همزتان أبدلوا الثانية ولم يحذفوها، فكذلك أقول: "أنا أؤخذ"، فأبدل الثانية ولا أحذفها.

ولا أعلم أحدا من أصحابنا ذكر هذه المسألة إلى هذه الغاية.

فإن قلت: فقد قالوا: "أؤعد يؤعد، وأوقد يوقد" وما أشبه ذلك، فهلا قالوا: "وعد يوعد" على قياس "أؤعد يوعد"، بل "يوعد" أثقل؛ لأن ياء مضمومة، وياء "يوعد"2 مفتوحة؟

فالجواب: أن "يوعد" أصله "يؤؤعد" مثل "يؤكرم"، فلما حذفوا الهمزة، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا. و"يعد" لم يحذف منه شيء غير الواو، فجاز ذلك، وهذا الفصل بينهما. وقد جؤد3 أبو عثمان القول في: "عدة، وزنة".

وقوله: ولأن المصدر قد يجري مجرى الفعل، يريد أنهم قد4 قالوا: "لُذت لياذا"، فقلبوا الواو في المصدر5؛ لأنها قد انقلبت في "لاذ"، ولما صحت في "لاوذت" صحت في "لِواذ"5.

1 ص: جاء ي وشاء ي.

2 ظ، ش: يعد، وهو خطأ.

3 ظ، ش: جوز، بالزاي وهو خطأ.

4 قد: ساقط من ظ، ش.

5، 5 ظ: "لأنها قد انقلبت في لاوذت، صحت في لواذ" وهو كلام مضطرب. وش:

"لأنها قد انقلبت في لاذ، وقالوا: لاوذت، فصحت في لواذ" وهو قريب من لفظ ص ومعناه.

(194/1)

ومثله: "قُمت قِياما، وقاومته قِواما".

أو يريد: أن المصدر يجري مجرى الفعل، والغرض الأول أشبه. فهذا وغيره مما يدل على مقارنة المصدر للفعل ومشابهته إياه.

ثبات الواو وهي فاء في المصدر الذي على "فَعَلَ" بفتح فسكون:

قال أبو عثمان:

فإن 1 كان المصدر "فعلا" لم يحذفوا، نحو: "وعدا، ووزنا"؛ لأنه لم يجتمع ما يستثقلون، فثبت 2 لذلك.

قال أبو الفتح: يقول: ليس في "وعدا" ما كان 3 يكون في "وَعْدَة" لو قيلت، يعني كسرة الواو، وأنه مصدر جارٍ على "فَعَلَ" محذوف الفاء 4، فحمل المصدر على الفعل. ثبات الياء وهي فاء في "يفعل" من "فعل":

قال أبو عثمان:

فإن قلت: "فَعَلَ" مما فاؤه ياء لم تحذف في "يفعل" 5 ما حُذِفَ منه في الواو 5؛ لأن الياء أخف من الواو، وذلك نحو: "يَعْرَ الجدي يَيْعِر، ويسر ييسر، وينع ينع" والمصدر يتم 6 أيضا، ويختلف كما تختلف المصادر في الثلاثة ولا يلزمه الحذف.

1 زادت ظ، ش في هذا الموضع بعد قال أبو عثمان: "فإن قلت".

2 ظ، ش: فثبتت.

3 كان: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: الياء، وهو خطأ.

5، 5 زيادة من ظ، ش.

6 يتم: ساقط من ظ، ش.

(195/1)

قال أبو الفتح: إنما كانت الياء أخف من الواو؛ لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتيك.

قال سيبويه: فجرى ذلك مجرى تحريكك بعض جسدك، والياء مخرجها من وسط الفم، والعمل فيها أخفى.

وحكى 1 سيبويه على وجه الشذوذ: "يَيْسَ، يَيْسُ" بحذف الفاء، مثل "يَعْدُ".

وقوله: ويختلف كما تختلف المصادر في الثلاثة، يريد نحو "يعر الجدي يعارا، وينع الغصن ينوعا" ونحو ذلك.

وإنما ذكر هنا اختلاف المصادر؛ ليريك أنه يجري مجرى الصحيح، وأنه يخالف باب

"وعد، يعد2". ألا ترى أنه صدر في أول الباب: أن مصدر ما فاؤه واو، إنما يكون على "فِعْلَة" يريد: "عِدَّة، وزنة" ولا يلزمه الحذف.

يريد: أنه ليس فيه ما يوجب الحذف لخفة الياء، وكأنهم إنما ألزموا مصدر باب "وعد: فعلة" مكسورة الفاء؛ لتحذف الواو في المصدر أيضا استثقالا لها.

إتمام "وعدة، وولدة":

قال أبو عثمان:

فإن بنيت "فِعْلَة" اسما لا تريد بها المصدر، أتممت فقلت: "وَعْدَة، وولدة".

1 ظ، ش: "حكى".

2 يعد: زيادة من ظ، ش.

(196/1)

قال أبو الفتح: يقول: إنك إنما كنت تحذف في "عِدَّة، وزنة"؛ لأنهما مصدرا فعلين محذوفين الفاءين، فأجريت على المصدر حكم الفعل، وأنت إذا بنيت اسما لا مصدرا صح؛ لأنه ليس بجارٍ على فعل معتل جريان المصدر فتعله لذلك.

ولم تحذف الواو في "عدة، وزنة"1؛ لأنهما مكسورة حسب، فتحذفها في: "وعدة" إذا بنيتها اسما، بل لأنهما مكسورة، والمصدر جارٍ على فعل محذوف الفاء. ألا ترى إلى صحتها في "وعاء، ووشاح، ووجاح" وما أشبه ذلك؛ لأنهما ليستا مصادر. الكلام في "لِدَتِي":

قال أبو عثمان:

فإن قلت: قد قيل: "هم لدتي"2؟ فإنما هذا مصدر وُصف به2، فترك على حذفه. قال أبو الفتح: يقول: إنما وجب الحذف في قولهم: "هم لدتي"؛ لأنه كان قبل الوصف مصدرا. ثم وصف به، فبقي بحاله3، لا أن3 الحذف وجب فيه من غير المصدرية، ونظيره4 قول الخنساء:

فإنما هي إقبال وإدبار

1 وزنة: ساقط من ظ، ش.

2، 2 أمامه في هامش ظ: "لأنه كان قبل الوصف مصدرا، ثم وصف به، نسخة".

3، 3 ص: إلا أن، وظ، ش: لأن، والصواب ما أثبتناه وهو: لا أن.
4، 4 ظ، ش: قوله.

(197/1)

وقد قالوا في هذا المعنى: "ولدة، وإلدة"، فأبدلوا الهمزة من الواو.
وهذا اسمان لا مصدران، و"لدي" مصدر في الأصل. قال الشنفرى:
فأيمت نسوانا وأيتمت إلدة ... وعدت كما أبدأت والليل أليل
واللدة، والولدة، والإلدة جميعا: الأقران والأتراب.
المصدر إذا كان على "فَعْلَة" فالهاء لازمة له:
قال أبو عثمان:
واعلم أن المصدر إذا كان "فعلة" فالهاء لازمة له¹؛ لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم
الهاء، فصارت لازمة كما لزمّت في "زنادقة" الهاء؛ لأنها صارت عوضا من ياء "زناديق".
قال أبو الفتح: لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفأؤه
مكسورة، وعينه ساكنة، فالهاء لازمة له؛ لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامح في
اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم
يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة.
قولهم: كل اسم على "فُعْلُول"، فهو مضموم الأول:
ونظير هذا الذي قاله أبو عثمان في التجوز، قولهم: وكل اسم على "فعلول"، فهو
مضموم الأول.
ونحن نعلم أنه لا يكون على "فعلول" إلا وأوله مضموم؛ لأننا قد لفظنا بالضمّة في أول
"فعلول".
والعبارة المستقيمة في هذا الموضع، أن يقال: كل اسم كان على خمسة

1 له: ساقط من ظ، ش.

(198/1)

أحرف، وكانت عينه ساكنة، ولامه مضمومة، وبعدها واو، وبعد الواو لام أخرى، ففاؤه مضمومة.

وهذا المعنى يريدون، ولكنهم يختصرون.

يقول: فلا يجوز أن يكون المصدر على "فعل" بلا هاء، بمنزلة العلم والحلم، فلا يقال: "وَعَدَ، وُعِدَا" ولا "وزن، وزنا".

وقوله: لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم الفاء، يقول: لما وجب حذف الفاء، بنوا الكلمة على "فَعْلَة" وعَوَضُوا¹ منها الهاء، كما فعلوا في "زنادقة"، والهاء في "زنادقة" أشبه بالخذوف؛ لأنها زائدة بدل من ياء زائدة، وهي في "عدة" زائدة بدل من فاء الفعل، وكلاهما مستقيم.

وأبدلت الهاء من الياء هنا، كما أبدلت منها في هذه.

وكما أبدلت الياء من الهاء في "دَهْدَيْت"2، والأصل: "دَهْدَهت"2.

فإن قال قائل: فإذا كانت الهاء في "زنادقة" عوضا من الياء، فهلا منعت "زنادقة" الصرف في النكرة كما تمنعه "زناديق"؟

قيل: لا يلزم أن يكون البدل كالمبدل منه في جميع أحواله.

ألا ترى أن النون في "تقومان" إنما هي عوض من الضمة في "تقوم"، وإن كانت النون تحتل الحركة، والضمة ليست كذلك.

وكذلك الألف في الوقف في قولك: "رأيت زيدا" إنما هي بدل من التنوين الذي يكون في الوصل. ولا يجوز أن تحرك الألف على وجه، وقد يمكنك أن تحرك التنوين.

1 ظ، ش: فعوضوا.

2، 2 ظ: "والأصل في دهدهت" بزيادة في بين الكلمتين، وهو خطأ.

وكذلك قولهم: "مَعَايَا" إنما الألف بدل من الياء، ولا يلزم حذف الألف في الرفع والجر كما يلزم حذفها في "مَعَاي"، وإنما¹ يشبه الشيء بالشيء من حيث يشبهه، ويفارقه من حيث يفارقه، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه، وهذا محال.

"قد تجيء الكلمة على الأصل، ومجرى بابها على غيره":

قال أبو عثمان:

فإن 2 قال قائل: قد قال تعالى: 2: {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا} 3، فوجهة ههنا مقدر، وقد جاءت على الأصل؟

فإنما قالوا هذا، كما قالوا: "رجاء بن حيوة"، وكما قالوا: "صَيَّوْنَ" وكما قالوا: قد علمت ذاك بنات أَلْبِيَّة 4

وكما قالوا: "لَحِثَتْ عينه" 5، وقد كان ينبغي أن تكون "لَحَّتْ" مثل: "ردت، ومست" 5.

فرب حرف يحيى على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك.

قال أبو الفتح: قال لي 6 أبو علي: الناس في "وجهة" على ضربين:

فمنهم من يقول: إنها مصدر شذ، كما ذهب إليه أبو عثمان. ومنهم من يقول: إنها اسم لا مصدر، بمنزلة "ولدة، وإلدة".

1 ظ، ش: فإنما.

2، 2 عن ص، ظ، إلا آخره وهو لفظ "تعالى" فإنه ساقط من ظ. وفي هامش ظ وفي ش: "فإن قيل: فقد قال الله تعالى".

3 من الآية 148 من البقرة 2.

4 زادت ص بعد الشعر: "جمع اللب".

5، 5 ساقط من ظ، ش.

6 لي: زيادة من ظ، ش.

(200/1)

فأما من ذهب إلى أنها مصدر، فمذهبه فيه أنه خرج عن القياس كما خرج 1 أشياء، منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيره.

وأما من ذهب إلى أنها اسم، فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ ما وجد له مندوحة عنه.

إتمام مضارع فَعَلَ كَفَرَح، إذا كانت فاؤه "واوا أو ياء":

قال أبو عثمان:

فإذا قلت: "فعل" مما فاؤه واو، ثم قلت: "يفعل"؛ أتممت "يفعل" وأخواته؛ لأنه لم يجتمع في "يفعل" ياء وكسرة، فتقول: "وجل يوجل، ووحد يوحد" هذا هو 2 المطرود في كلامهم

الذي لا ينكسر. وكذلك إذا 3 كانت الفاء ياء 4 وكان الفعل "فَعِلَ"، فإن "يفعل" يتم 4، وهو في هذا أجدر أن يتم. إذ تم في "فعل" الذي لا يجيء "يفعل" منه في الواو تاما البتة، وذلك قولهم: "يَيْسُ يَيْأُسُ، وَيَسُ يَيْبِسُ".

قال أبو الفتح: يريد: أن "فَعَلَ" مما فاؤه ياء، قد تم في قولك: "يسر يسر، ويعر يعر"، ولم نرهم أتموا مضارع "وعد ووزن" على وجهه.

وإذا 5 كان قد تم مضارع "فعل" 6 في الياء 6، مع أن مضارع "فعل" من الواو لم يتم البتة. يريد "يعد" فأن يتم مضارع "فَعِلَ" مما فاؤه

1 ظ، ش: تخرج.

2 هو: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: إن.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: فإذا.

6، 6 ظ، ش: بالياء.

(201/1)

ياء أجدر، إذ قد تم مضارع "فَعِلَ" مما فاؤه واو في قولهم 1: "وحل يوحد، ووجل يوحد".

فلهذا كان "يَيْسُ يَيْأُسُ" أجدر من "وَحَل يُوَحِّل".

وقوله: فهذا هو المطرد، يعني: أن هذا هو الكثير، وفيه لغات سندكرها.

ما ورد عن العرب في مضارع "وجل":

قال أبو عثمان:

وقد قال قوم من العرب: "وجل يَيْجَل، ووجل يِيحَل"، وذلك أنهم استثقلوا واوا ساكنة

بعد ياء، فأبدلوا منها ياء، وشبهوا هذا بـ "ميت" حين 2 كرهوا "مَيَّوت" وإن كان ليس

مثله.

وقد قال قوم: "يِيحَل، وييجَل" فكسروا الياء لتتقلب الواو ياء؛ لأن الواو الساكنة إذا

انكسر ما قبلها أبدلت ياء، نحو: "مِيزان، ومِيقَات، ومِيعَاد" وهذا أقيس، وفيه بعد

لكسرة الياء.

وقد قال قوم: "وجل يا جل"، فجعلوها ألفا لانفتاح ما قبلها، وكرهوا الواو مع الياء.
قال أبو الفتح: قوله: وإن كان ليس مثله، يريد: أن "ميتا" إنما انقلبت واوه لوقوع الياء
الساكنة قبلها، وأصله: "مَيُوت، وَيُوجَل" بضد "مَيُوت"؛ لأن الواو من "يُوجَل" هي
الساكنة والياء قبلها متحركة.
وهذا لا يوجب القلب، ولكن وجه الشبه بينهما اجتماع الواو والياء، وأن³

1، 1 زيادة من ظ، ش.

2 ظ، ش: حيث.

3 ظ، ش: أن.

(202/1)

إحداهما ساكنة، والأخرى متحركة. وهذا تشبيه لا يجب فيه القلب، ولكن فيه ضربا من
التعلل بعد السماع.

وقوله: في قول من قال: "يَجَل" وهذا أقيس، يريد: أن وجه القياس فيه أن قبل الواو
كسرة، وهذا يجب فيه قلب الواو الساكنة ياء.
وقد ذكرت فيما مضى لمَ يكثر في كلامهم الابتداء بالياء المكسورة، فأما¹ من قال:
"ياجل" فنظير قوله² قولهم: "حاحيت، وعاعيت" وأصله: "حَيَحَيْت، وعيعيت"، فقلب
الياء ألفا للتخفيف وإن لم تكن متحركة.

وقالوا: "داوِيَّة" في "دَوِيَّة"، فقلبوا الواو ألفا، وإن كانت ساكنة للتخفيف.
وقد أجاز الخليل مثل هذا في "آية" أن تكون الألف منقلبة عن ياء ساكنة، كأنها كانت
"أَيِيَّة"³ وهو⁴ أحد قولي الخليل فيها.

قول الخليل فيمن قال: "مررت بأخواك، وضربت أخواك":

قال أبو عثمان:

وأخبرني أبو زيد النحوي قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: "مررت بأخواك، وضربت
أخواك؟" فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في⁵ "بيأس: ياءس"، أبدلوا الياء
ألفا لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون الذي يريده الخليل في هذا الموضع، أن الألف في
"مررت بأخواك، وضربت أخواك" ليست بدلا من الياء في "ضربت"

1 ظ، ش: وأما.

2 قولهم: ساقط من ظ، ش.

3 ص: "أية" بالإدغام.

4 ظ، ش: وهذا.

5 في: ساقط من ظ، ش.

(203/1)

أخويك، ومررت بأخويك؛ لأن 1 ألف التننية 1 لا تكون منقلبة على وجه، ولكنه لما كان من لغته أن يقول في "يئأس: ياءس"، وثبتت الألف 2 في قوله: "قام أخواك" وجاء الجر والنصب، ترك الألف 2 بحالها لا أنه قلبها ياء، ثم قلب الياء ألفا؛ لأنه 3 لو كان قلبها ياء لأقرأها ياء؛ لأنه إنما كان يقلبها ياء لتدل على النصب والجر، وهو 4 إذا قلبها ألفا بعد أن قلبها ياء، فقد زال ما قصد له من إبانة علامة الجر والنصب. فمن هنا كان تركه إياها 5 ألفا وألا يقلبها ياء، ثم يقلبها بعد ذلك 5 ألفا؛ هو الصواب عنده.

ومن قال: "ياءس"، فينبغي أن تكون الألف عنده منقلبة عن الياء؛ لأنها قد ثبتت في "يئس" 6، فإذا صار 7 إلى المضارع، فكأنه قدره "يئأس" ثم قلب الياء ألفا. فأما ألف التننية، فلم تكن 8 قط ياء قبل الألف، ثم انقلبت الألف عنها، كما ثبتت في "يئس".

فهذا فرق ما بينهما، إلا أنهم في كلا الموضعين، إنما هربوا من الياء إلى الألف لخفة الألف.

وقوله: على قياس الذين يقولون في "يئأس: ياءس"، أبدلوا الياء ألفا

1، 1 ظ، ش: "الألف في التننية".

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: لأنها.

4 ص: وهذا.

5، 5 ساقط من ظ، ش.

6 ظ، ش: يئأس.

7 ظ، ش: صارت.

8 ظ، ش: تك.

(204/1)

لأنفتاح ما قبلها، يريد: أنهم قلبوا الياء من "يئأس" ألفا، لا 1 أنهم قلبوا الياء في: "مررت بأخويك" ألفا لما ذكرنا.

وإنما الألف في "ياءس" بدل من الياء المقدرة في "يئأس"، وإن كان للذين يبدلون لغتان، حتى إنهم يقولون: "يئأس، ويئاس" جميعا، فالألف في "ياءس" بدل من الياء في "يئأس" في لغتهم لا محالة؛ لأنهم قد نطقوا بالياء.

قول الحجازيين: "يَاتَرْنُ، ويأتعد":

قال أبو عثمان:

ومثله قول العرب من أهل الحجاز: "ياترن، وهم ياتعدون"، فروا من "يُوتَعِدُون، ويوتزنون"2.

والذي بدأت لك به في صدر هذا الكتاب هو القياس، وهذه اللغات دواخل عليه، فافهم.

قال أبو الفتح: يقول: قولهم: "ياترن" مثل "ياءس" في أن قلبوا الواو، وإن كانت ساكنة، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة، وكما قلبوا الواو في "ياجل" وكأنهم لما رأوا هذه الواو في "يوجل" قد ثقلب ياء في قول من يكسر حرف المضارعة، وقول 3 من قال: "ييجل" ففتح4.

وقد ثقلب الواو 5 في قولهم: "اتَرَن"، وفي قول بعض أهل الحجاز: "ايتَرَن" اجترءوا عليها، فقلبوها ألفا في الموضعين، مع طلب الخفة. قال متمم:

1 ظ، ش: "إلا"، وهو خطأ.

2 ص: يوتزن.

3 ظ، ش: "ويقول"، وهو خطأ.

4 ظ، ش: فيفتح.

5 الواو: زيادة من ظ، ش.

فعيدك ألا تُسمعي ملامة ... ولا تنكبي قرح الفؤاد فَيَبْجَعَا¹

ويروى²: فَيَجْعَا، ويروى: فأَوْجَعَا.

لماذا أعل "يطأ، ويسع"، وأمثالهما مما كان على "فعل يفعل":

قال أبو عثمان:

فإن قلت: فقد قالوا: "وَلِيَ الأمير يَلِي" و"وسع الشيء فهو يسع" و"وطئ فهو يطأ"،

فإن الخليل زعم أن هذا جاء في المعتل على "فعل يفعل" كما قالوا: "حسب يحسب".

وكان أصل "يسع: يوسع"، فلزم الواو الحذف كما لزمها في "يعد" فحذفت، ثم فُتحت

السين في "يسع" والطاء في "يطأ"؛ لأن العين والهمزة من حروف الحلق.

وحروف الحلق إذا كن لامات الفعل، فُتح لهن موضع العين، إذا كان "يفعل"، فإذا

كانت حروف الحلق عينات، فتحن أنفسهن أيضا. وربما جاء الفعل وهن فيه على

الأصل.

ولهذا موضع سوى هذا، فذلك³ الذي منع من تفسيره.

قال أبو الفتح: إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه؛ لأنه قد تقدم من قوله: أن

"فعل" إذا كانت فاؤه واوا، أتممت "يفعل" وأخواته.

يقول: فإن قلت: فهلا أتموا في "يسع، ويطأ، ويلي"، إذ الماضي منها⁴ على "فعل"؟

1 تحته في ظ بين السطور: "بكسر الياء".

2 ظ، ش: فيروى.

3 ظ: فلذلك.

4 ظ: "منهما" وهو خطأ؛ لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال.

فاحتج بما ذكره عن الخليل، من أنه جاء على "فعل، يَفْعَل"، فصار حاله إلى مثل حال

"يعد" من وقوع واوه بين ياء وكسرة.

وقد جاء مما فاؤه واو على "فعل يفعل" قولهم: "وثق يثق، وومق يثق، وورم يرم، وورث

يرث، ووله يله، ووفق يثق، ووحر صدره يحر¹ ويؤخر" جميعا، و"وغر يغر ويوغر" أيضا،

و"وغم يغم ويوغم" أيضاً 2، و"وريت النار تَري" والفتح في "ورت" 3 أكثر.
وقولهم: "وثق يثق، وورم يرم، ووله 4 يله" 4 وما أشبه ذلك مما لا يتعدى دلالة على
صحة ما نذهب إليه في أن حذف الواو إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة، لا لما يذهب
إليه الفراء، من أنها إنما تحذف من الفعل المتعدي وحده نحو: "وعد يعد".
فأما قولهم: "يطأ، ويسع"، فإنما حذفت الواو؛ لأن أصل حركة السين والطاء الكسر،
وإنما الفتحة عارضة لأجل حرف الحلق.
ويدل على ذلك أيضاً 5 أن أصل حركة العين الكسر دون الفتح، ظهور الكسرة، بحيث
لا حرف حلق، نحو: "ولي يلي، وورم يرم".
وكانه إنما جاءت مما فاؤه واو، حروف صالحة على "فعل يفعل" لتحذف الواو هرباً من 6
استثقالها لها 6؛ لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذفها، وبعدها فتحة من أصل البناء،
فجاءوا بها على "فعل يفعل" لتحذف

1 صدره: ساقط من ظ، ش.

2 أيضاً: زيادة من ظ، ش.

3 "في ورت": ساقط من ظ، ش.

4، 4 ظ، ش: "ووطئ يطأ".

5 "ذلك أيضاً": زيادة من ظ، ش.

6، 6 ظ، ش: استثقالها.

(207/1)

الواو، كما قال الآخرون: "يئجل، ويأجل" هرباً من الواو، وهذا كله يدل على ثقل
الواو.

ويؤكد ذلك 1 شيء آخر، وهو أن جميع ما في كلامهم من "فعل يفعل" في الصحيح،
فيه لغتان: يفعل وهو الأصل، و"يفعل" أيضاً، نحو قولهم: "حسب يحسب ويحسب،
ونعم ينعم وينعم، ويبس يببس ويبس، ويئس يئس ويئس".

فهذا كله فيه لغتان: إحداهما 2 الأصل وهي 3 الفتح، والأخرى لضرب من الاتساع
وهي الكسر 4.

فاقتصارهم بما كانت فاؤه واو، في أكثر ما ذكرنا على "فعل يفعل" دلالة على أنهم

معنيون بالكسرة، وإنما عنوا بها لتحذف الواو.
ألا ترى أن الياء أخت الواو، وقد أجازوا في مضارع "يبس ويبس" الفتح والكسر جميعاً. ولم نرهم فعلوا ذلك في "يرم ويرث"، بل ألزموه الكسر 5 حفاظاً على الكسرة التي عنها يجب حذف الواو المستثناة.
وقوله: وربما جاء الفعل، وهُنَّ فيه على الأصل.
يريد بذلك 6: "هَنَّا يَهْنِي 7، وزَار الأسد يزُر، وسَعَلَ يسْعَل، ونَحَلَ ينْحَل" ونحو ذلك.

1، 1 ظ: "يدلك ذلك". وش: "ويدلك على ذلك".

2 ظ: إحداها.

3 ظ، ش: وهو.

4 ظ، ش: الكسرة.

5 ظ، ش: الكسرة.

6 ظ، ش: به.

7 ظ، ش: "هَنَّا يَهْنِي".

(208/1)

يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل، إذا كان على "فَعْل يفعل":
قال أبو عثمان:

1 وإذا كانت الواو فاء 1، وكان الفعل على "فَعْل يفعل" جاء على أصله.
وذلك قولهم: "وَضُوْ يَوْضُوْ، ووطُوْ الدابة يوطُوْ"، فهذا يجري مجرى "ظُرْف يظُرْف"،
فأجبر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله.
قال أبو الفتح: سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا، فقلت: هلا حُذفت الواو من
"يوطُوْ، ويوضُوْ"؛ لوقوعها بين ياء وضمة، كما حذفت في "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة
على أن الضمة أثقل من الكسرة؟

فقال: إنما جاء هذا تاماً ولم يحذف واؤه؛ لأن باب "فَعْل" لا يأتي مضارعه إلا على بناء
واحد، وهو "يفْعَل" نحو: "ظُرْف يظُرْف، وشرف يشرف".
وما كان على "فَعْل"، فإن مضارعه يختلف، نحو: "ضرب يضرب، وقتل يقتل، وسأل
يسأل".

فلما كان مضارع "فَعَلَ" يختلف، جاز حذف الواو فيه، نحو "يَعِد"، ولما كان مضارع "فَعَلَ" لا يكون إلا على "يَفْعَل" لم تحذف فاؤه²؛ لئلا يختلف الباب. وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله: فهذا يجري مجرى "ظرف يظرف" ³ أي: لا يختلف كما لا يختلف "ظرف يظرف" ³ وشرف

1، 1 ظ، ش: فإذا، وفي هامش ظ أمامها: فإذا كانت الفاء واوا، ومعنى العبارتين واحد.

2 ظ، ش: واوه.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

(209/1)

يشرف، ولكنه لم يلخصه تلخيص أبي علي، ولمثل هذه المواضع يُحتاج -مع الكتب- إلى الأستاذين.

يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا بني للمجهول:

قال أبو عثمان: وكذلك إن كان "يُفَعَل" يتم أيضا، وذلك ¹ نحو: "وَعِد يُوعَد، ووزن يوزن".

قال أبو الفتح: إنما صح "يوعد ويوزن" ونحوهما؛ لأنه جرى مجرى "يوجل"، و"يوحل" بانفتاح عينه، وكذلك قوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} ² فحذفت من "يلد" للكسرة، وثبتت في "يولد" للفتحة.

وفيه علة أخرى مع هذه، وهو أن مضارع "فَعَلَ" لا يكون إلا على "يُفَعَل" نحو "ضرب يضرب" فجرى ذلك مجرى "شُرِف يشرف" في لزوم مضارعه وزنا واحدا، فصحت في "يوعد" كما صحت في "يوطؤ" ³ لئلا يختلف الباب، وهذا منتزع من قول أبي علي في "وَضُؤ" ⁴ و"يُوضُؤ".

1 ذلك: زيادة من ظ، ش.

2 الآية 3 من سورة الإخلاص 112.

3 ظ، ش: يوطأ.

4 ظ، ش: يوطؤ.

قال أبو عثمان1:

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات 2:

وسأذكر من ذلك ما تستدل به على ما يرد عليك إن شاء الله، تقول في "فَعِل" من "وَعَدَ: وَعِدَ" وكذلك "فَعِل" من "وزن: وزن"3، وكل ما كانت فاءه واوا لا تبالي، أمن "فَعِل" كان أم من 4 "فَعِل"، أم من 5 "فَعِل" إذا مثَلته، وإن 6 كان "فَعِل" لا يتعدى، وإن شئت همزت الواو فقلت: "أعد، وأزن"، وكلما انضمت الواو من غير علة، فهمزها جائز في أي موضع كانت، إلا أن تكون لا ما وتكون 7 ضميتها إعراباً، أو تكون واوا انضمت لالتقاء الساكنين نحو: {وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} 8، و {لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ} 9، فإن همزة هذه الواو لا تجوز؛ لأن الضمة لعله وليست الضمة أصلاً. بناء "فعل" للمجهول:

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد يجوز أن تبني "فَعِل" للمفعول، ولكن لا يكون المفعول مفعولاً صحيحاً، وذلك نحو 10 قولك: "ظَرَفَ 10 في هذا المكان"

1 ورد: قال أبو عثمان: في ص بعد العنوان: باب من مسائل ... إلخ.

2 ش: فاءان.

3 وزن: زيادة من ظ، ش.

4، 5 من: ساقط من ظ، ش في الموضعين.

6 ظ: وإذا.

7 لا ما وتكون: ساقط من ش.

8 الآية 237 من البقرة 2.

9 الآية 186 من آل عمران 3.

10، 10 ظ: "قولك في ظرف". وش: "قولك من ظرف".

كما تقول: "قد انقطع بالرجل"، وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف 1 وبحروف 2 الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار والجرور مقام المفعول به،

وإنما يريد أبو عثمان أن 3 "فعل" لا يتعدى إلى مفعول به، نحو "زيد وعمرو".

همز الواو المضمومة ضمًا لازماً غير عارض:

وجملة القول في هذه الواو أنها متى انضمت ضمًا لازماً غير عارض، فهمزها جائز حسن، نحو: "أَعَدَّ" في "وَعَدَ" و"أَزَنَ" في "وَزَنَ" و"أَدْوَرَ" في "أَدُورَ" و"سُرْتُ سُورًا" في "سُورَ". ومنه قوله تعالى: {وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ} 4، في "وَقَّتَتْ" 5 وهي "فَعَلَتْ" من الوقت.

وقالوا 6: "أَجَوْه" في "وُجَوْه" ولم يجوز مثل هذا في قولك: "هذه دَلُوْ"؛ لأن الضمة عارضة يزيلها النصب والجر، وكذلك قولك: "لو انطلق يزيد لكان كذا وكذا". فالضمة في الواو ليست لازمة 7 لأنها لالتقاء الساكنين، ولا تنوهمها حركة الهمزة إذا قلت: انطلق؛ لأن هذه الهمزة لا تثبت في الوصل.

1 ظ، ش: الظرف.

2 ص: وحروف.

3 أن: ساقط من ظ، ش.

4 الآية 11 من المرسلات 77.

5 "في وقتت": ساقط من ظ، ش.

6 ظ، ش: وقال.

7 ورد في ظ هذا الموضع بين كلمتي "لازمة" و"لأنها" ما يأتي: "لأنها ليست لازمة" وهي زيادة لا حاجة إليها.

(212/1)

وكذلك قولك: "قام 1 أبوك أوْمُك"، فيمن حذف الهمزة من "أم"؛ لأن الحركة عارضة. إنما هي للهمزة ويزيلها التحقيق 2، فلما لم تكن الحركة لازمة لم يعتد 3 بها وخفت. ونظير هذا قولهم: "رَدَّ وارْدُدْ"، فإذا صاروا إلى التثنية فكلهم يقول: "رُدَّا"، ولا يظهر التضعيف كراهة اجتماع متحركين.

وهم يقولون: ارْدُد الرجل وامدد الحبل؛ لما كانت حركة الدال الثانية غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين 4 بمنزلة ضمة واو {وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} و {اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ} وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه: {اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ} بالضم، "واشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ" 5

بالكسر، "واشترَوَ الضلالة" بالفتح، والحركات كلها لالتقاء الساكنين⁴. فمن ضم فلئلا تشبه هذه الواو الواو التي في نحو قولك: "لو انطلقت لكان كذا وكذا" ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين. ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخفتها. والهمز في هذه الواو لا يجوز كما جاز في "أقنت"؛ لأن الحركة غير لازمة، إنما هي لالتقاء الساكنين. فإن قيل⁶: ولم اطردهم في الواو المضمومة؟ قيل: لأن الضمة قد تجري مجرى الواو وهي واو صغيرة، كما أن الكسرة ياء صغيرة والفتحة ألف صغيرة، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كن مدات، نحو "رسالة، وصحيفة، وعجوز"⁷.

1 ظ، ش: نام.

2 ش: التخفيف.

3 ظ: يتعد، وهو خطأ.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

5 من الآية 175 من البقرة 2.

6 قيل: ساقط من ظ.

7 ظ، ش: عجوز.

(213/1)

وقد تحذف الواو للجزم كما تحذف الضمة في قولك: "لم يغُرْ، ولم يدعْ"، فجرى ذلك مجرى "لم يضربْ"، فلما كانت الحركة 1 مضارعة للحرف هذه المضارعة، صارت الواو المضمومة بمنزلة الواوين، فجاز همزها من حيث وجب همز جمع "واصلة"، إذا قلت: "أَوَاصِلٌ" وأصلها في التقدير: "وَوَاصِلٌ"، ولم يكن فيها ثقل الواوين، فتلزم الهمز 2 لا غير. بل لما كانت الواو المضمومة مشبهة للواوين، جاز فيها الهمز وتركه ولم يكن في ثقل الواوين فتلزم الهمز 2. وهذا هو القياس ليكون بين المشبه والمشبه به فصل؛ لأنه ليس به، ولو كان إياه لما كان مشبهًا به.

ألا ترى أن ما لا ينصرف إنما مُنِعَ الصرف لمشابته الفعل، فمُنِعَ ما لا يكون في الفعل وهو الجر والتنوين، ثم مع ذلك لا يبلغ أن يكون كالفعل من جميع وجوهه.

ألا ترى أن حروف الجر تدخل عليه، ويكون 3 فاعلا وغير ذلك مما هو مختص بالأسماء،

وغير جائز بالأفعال.

"جواز همز الواو المضمومة ضمًا لازماً، إذا كانت حشواً":

فإن قيل: فإن الواو المضمومة ضمًا لازماً إذا وقعت حشواً غير أول، جاز همزها نحو:

"أذُور، وأسوق"4، ولا يجوز ذلك في الواوين إذا وقعتا حشواً.

ألا ترى أنك تقول في النسب إلى "نوى، وطوى: نَوَوِيّ، وطَوَوِيّ"

1 ظ، ش: الحرف، وهو خطأ.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ويكون: غير واضح في ص.

4 ظ، ش: سووق.

(214/1)

فلا تهمز، وإن اجتمعت واوان فقد صار إذاً يجوز في الواو المضمومة المشبهة1 بالواوين،

ما2 لا يجوز في الواوين، فما تنكر أن تكون الواو المضمومة لم يجب همزها من حيث

كانت مشبهة بالواوين لما أريتك.

قيل: لأن الواوين لا تجتمعان أولاً إلا وإحداهما زائدة، فلما اجتمعتا وإحداهما زائدة

ألزموها الهمز، وشبهت المضمومة بما فجاز همزها؛ لأن الضمة زائدة، وجاز إثباتها؛ لأنه

لا تبلغ الحركة أن يكون لها حكم الحرف التام.

واو "نَوَوِيّ" ونحوه من الأصل:

فأما "نووي" ونحوه، فواوه من الأصل، وإحداهما3 بدل من بدل4 من الأصل، وعلى

كل حال فليست زائدة5، فلم يكره اجتماع هاتين الواوين ونحوهما؛ لأنه ليست

إحداهما زائدة5، هذا مع أن التغيير إلى الأطراف أسبق منه إلى الأوساط.

ألا ترى أنهم همزوا "أوائل" لقرب الواو من الطرف، ولم يهمزوها في نحو: "طواويس"

لبعدها منه.

وقول أبي عثمان: ولا تبالي أمن "فَعَل" كان أم6 "فَعِل" أم7 "فَعُل" إن مثلته، وإن كان

"فَعُل" لا يتعدى؛ يدل على أن التمثيل للارتياض في الصنعة غير مكروه ولا محذور،

وإنما المحذور من ذلك أن تبني مثلاً تريد استعماله في نثر أو نظم، فحينئذ لا يجوز أن

يكون ذلك المثل إلا مقيساً على أحد أمثلتهم المطردة المشهورة.

-
- 1 ظ، ش: "التي هي مشبهة".
 - 2 ظ: مما.
 - 3 ظ، ش: أو إحداهما.
 - 4 من بدل: ساقط من ظ، ش.
 - 5، 5 ساقط من ظ، ش.
 - 6، 7 في ظ، ش: أو، في الموضعين.

(215/1)

لا يهمز نحو "يُسِرَّ، وَيُمِنَ":
قال أبو عثمان:
فإذا قلت: "فُعِلَ" من الياء التي هي فاء، لم تهمز الياء، وذلك قولهم: "يسر، ويمن".
وقال أبو علي: "يُسِرَّ، وَيُمِنَ" والأول أشبه؛ لأن الضمة في الياء أخف منها في الواو.
قال أبو الفتح: إذا ثبت أن الواو المضمومة بمنزلة الواوين، فينبغي أن تكون الياء المضمومة بمنزلة اجتماع الواو والياء، وهذا لم نرهم همزوه. ألا تراهم قالوا: "وَيْلٌ، وويح، وويس، وويب" فلم يهمزوا شيئاً من ذلك؛ لأنه لم يجتمع فيه واوان.
وقالوا فيما سبقت ياؤه "يَوْمٌ، ويوم" في اسم الشمس كذا يرويه الناس، وكذا 1 رأيت
بخط أبي العباس محمد بن يزيد - رحمه الله - بالياء 2.
3 وحكي عن ابن الأنباري 3 أنه قال: هو بالياء، وكان يقول فيه: "بوح"، فردّ عنه غير دفعة، فقال 4: هكذا وجدته في كتابي، والغلط إلى 5 الواحد أسرع منه إلى الجماعة.
فلما كانت الياء والواو قد اجتمعتا أولاً ولم يجب الهمز، بل لم يجز، كانت الياء المضمومة أبعد من جواز الهمز فيها، وانضاف إلى أن الياء ليست

-
- 1 ظ، ش: وكذلك.
 - 2 رحمه الله بالياء: ساقط من ظ، ش.
 - 3، 3 في ظ، ش: حكي ابن الأنباري.
 - 4 ظ، ش: قال.
 - 5 ظ، ش: في.

في ثقل الواو اختلاف 1 الحرفين في: "يوم، وويل"، وعدم التضعيف المكروه في أول الكلمة، فلم يجز الهمز.

إذا اجتمعت واوان في أول كلمة، همزت أولاهما:

قال أبو عثمان:

وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة، فلا بد من همز الأولى منهما، وذلك أنك لو بنيت مثل "كوكب، أو كوثر" من "وعد، ووزن"، كنت تقول: "أُوعد، وأُوذن"، وأصل هذا: "وَوعد، ووذن" ولكن التضعيف في أول الكلمة لا يكاد 2 يكون، فكروها ترك الواوين لذلك.

التضعيف في أول الكلمة قليل:

قال أبو الفتح: اعلم أن التضعيف في أول الكلمة عزيز قليل، وإنما جاءت 3 منه أحرف معلومة، نحو: "دَدَنَ وَكُوكِبَ" وأكثر ما يجيء 4 بالفصل بين الحرفين نحو: "دَيَدَنَ، ودَيَدَبُون، ودَوْدَرَى"، فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة، امتنع في الواو لثقلها، فمن هنا وجب الهمز في "أُوعد، وأُوذن". ولو جمعت "واقدا"، لقلت: "أواقدا"، وأصله: "وَوَاقدا" فهمزت الأولى؛ لاجتماع الواوين.

1 ظ: واختلاف.

2 يكاد: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: جاء.

4 ص وهامش ظ: يجيء. وظ، ش: يكون.

ومثله قول الشاعر:

ضربت صدرها إليّ وقالت ... يا عديا 1 لقد وَفَّتَكَ الأواقي

فالأواقي 2 جمع "واقية"، وأصلها: "وواق" 3 فهمزت الأولى، ولو سميت رجلاً "بأُوعد، وأُوذن" هذين لصرفته في المعرفة؛ لأنه "فَوَعَلَ" بمنزلة "كوثر".

إن كانت ثانية الواوين في أول الكلمة مدة، جاز همز الأولى وعدم همزها:
قال أبو عثمان:

فإن كانت الواو الثانية مدة، كنت في الأولى بالخيار: إن شئت همزت الأولى، وإن شئت لم تهمز. نحو: "فَوَعِلَ" من "وَعَدَ" تقول: "وُوعِدَ"، ومثله قوله تعالى: {وُورِي عَنْهُمَا مِنْ سَؤَاتِهِمَا} 4 وإن شئت همزت، وليس الهمز من أجل اجتماع الواوين في أول الكلمة. لو كان كذلك لم يجوز إلا الهمز، ولكن لضمّة الواو يجوز الهمز. ومثل ذلك قوله جل ثناؤه 5: {وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ} 6، والأصل عندنا 7: "وقتت"؛ لأنها "فَعَلَتْ" من الوقت، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها، ولو كانت في غير القرآن لكان ترك الهمز جائزا. قال أبو الفتح: معنى قوله: إن كانت الثانية مدة، يعني أن تكون ساكنة قبلها ضمة، وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف 8.

1 ظ، ش: يا عدي.

2 ظ، ش: والأواقي.

3 وأصلها وواق: ساقط من ظ، ش.

4 من الآية 20 من الأعراف 7.

5 ظ، ش: تعالى. وهامش ظ: عز وجل.

6 الآية 11 من المرسلات 77.

7 عندنا: ساقط من ش.

8 ظ، ش: الألف.

(218/1)

فالمنقلبة عن الألف نحو قولك في "واعد 1: وُوعِدَ".

والتي هي بمنزلة المنقلبة نحو بنائك من "وَعَدَ" مثل "حَوَقَلْ، وَيَبْطَرُ: أُوْعِدَ ووُيْعِدَ" تهمز الأولى في "أُوْعِدَ"؛ لاجتماع الواوين وتقرها في "ويعد"؛ لأنه لم تجتمع واوان. فإن بنيت الفعل للمفعول قلت فيهما جميعا: "وُوعِدَ"، فجريا مجرى فَعَلَ من فاعل من "وَعَدْتُ"، إذا قلت: "وُوعِدَ" كما جرى "حَوَقَلْ وُيُوطِر" مجرى "قُوتِلَ وشُوتِم"؛ لأنهما محمولان على "فاعِل" لانضمام ما قبل الواو وسكونها.

فإذا اجتمعت الواوان هكذا، لم يجب قلب الأولى لاجتماعهما؛ لأن الثانية 2 مدة،

فجرت مجرى ألف واعد، فكما لا يجوز همزها في "واعَدَ"، كذلك لم يجب 3 همزها في "وُوعِدَ"، ولكن إن شئت همزتها لأنها مضمومة.

فأما إن 4 كانت الواو الثانية من أصل الكلمة، همزت الأولى لا محالة.
ألا ترى إلى قولهم: "الأولى" في تأنيث "أول" ألزموه الهمز؛ لأن الواو الثانية عين الفعل بمنزلة الصاد من 5 "القصوى"، والنون من "الدنيا" وليست منقلبة عن ألف.
وتقول: إن الواو الثانية في "وُوري" إنما هي منقلبة عن ألف "واري"، فلم 6 يجب همز الأولى؛ لأن الثانية غير لازمة.

1 ظ، ش: أوعد.

2 ظ، ش: الثلاثة.

3 ظ، ش: لم يجز.

4 ظ، ش: إذا.

5 ظ، ش: في.

6 ظ، ش: لم.

(219/1)

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت: "واري"، فزالت الثانية، وإن شئت همزت لانضمام الواو.

وقوله في "أقتت"، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها، ليس يعني به أن الضم موجب للهمز، بل يريد أنه مجوز للهمز؛ لأنه قد بين هذا في أول الفصل، فيقول 1: إنما ألزمت الهمز لانضمامها 2 في أكثر الأمر، وإن كان ترك الهمز جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال، على أن أبا عمرو قد قرأ "وُقَّتت" بلا همز.
قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها:
قال أبو عثمان:

واعلم أن الياء إذا كانت فاء فمجرها مجرى سائر الحروف، إلا في أشياء سأذكرها لك إن شاء الله، تقول في "مُفْعِل" من "يَعْس" "مُؤْس"، فتبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها. ومثل ذلك "موقن، وموسر"؛ لأنهما من "أيسر، وأيقن"، فعلت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها، كما أبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها في "ميزان، وميقات" فهذا سبيل الياء

هنا، ولها علة 3 خاصة ستذكر إن شاء الله.
قال أبو الفتح: لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب ما لا خفاء به. ثم ذكر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجري على الواو من الحذف والتغيير، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلائها أولاً، فأخرجها من حكمها. واعلم أنها تجري مجرى الصحيح في أكثر الأمر

1 ط، ش: ويقول.

2 لانضمامها: زيادة من ط، ش.

3 علة: ساقط من ط، ش.

(220/1)

إلا ما استثنى به مما ذكره، ومما سيأتي به لتمييز الياء من الواو في هذا الموضع إلا فيما يشاركها فيه وتتخلص منها، وإنما وجب قلب 1 الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها، كما انقلبت في "ميزان" الواو ياء لانكسار ما قبلها، وضعفها بالسكون.
يدلك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها، وذلك قولك: "مُيَيَّن" فتثبت ياء، وكذلك "جَوْل" وطَوَّل" صحت الواو وإن انكسر ما قبلها؛ لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه.

ألا ترى أنك تقول: "عنبر، وشنباء" فتقلب النون ميما في اللفظ لوقوعها ساكنة قبل الباء، فإذا تحركت صحت، وذلك قولك: "عَنْب، وشَنْب".

لو بنيت مثل "يَفْعُول" من وعد، و"يُس" لم يغير:

قال أبو عثمان:

ولو بنيت مثل "يعسوب" من "وعد" لقلت: "يَوْعُود"، وكذلك من "يُس: يئوس" لا تغير واحدة منهما؛ لأنه لم يجر أمر يغيران له.

قال أبو الفتح: يقول: لم تجتمع في أول "يَوْعُود" ولا "يَيْئُوس" واوان، فتهمز الأولى كما تهمز الأولى من الواوين إذا اجتمعتا أولاً.

ماذا تصنع لو بنيت مثل "فُعْلُول" منهما؟:

قال أبو عثمان:

ولو بنيت مثل "عصفور" لقلت: "وُعْدُود"، إلا أنك إن شئت همزت الواو الأولى² لانضمامها.

1 ظ، ش: انقلاب.

2 الأولى: ساقط من ظ، ش.

(221/1)

ولو بنيتها¹ من "يئس" لقلت: "يُؤْسُوس"، فضممت الياء وأسكنت الهمزة حتى يكون الوزن واحداً، فما سئلت عنه فعلى هذا مجراه، فأجره على ما أجرته العرب إن شاء الله. قال أبو الفتح: قد تقدم القول في جواز همزة الواو المضمومة؛ فلذلك جاز في "وُعْدُود: أَعْدُود"، ولا² يجوز أن تهمز الياء في "يؤسوس"؛ لأن الضمة في الياء أخف منها في الواو.

بناء "افتعل" وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء:

قال أبو عثمان:

واعلم³ أن "اَفْتَعَلَ، ومُفْتَعِلًا" وكل ما تصرف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء، فأكثر العرب وهي اللغة المشهورة الشائعة يبدلون مكان الواو والياء⁴ تاء، ثم يدغمونها في التاء التي بعدها، وذلك قولهم: "اتَّزَن، ويَتَزَن، فهو متزن".

وكذلك الياء، تقول: "اتَّاس" فهو "مُتَّئِس" و"يَتَّئِس"، وكذلك جميع هذا لو بنيته من "وجل، ووضؤ" لقلت: "اتَّجَل، واتَّضأ".

وإنما فعلوا هذا بالواو والياء في هذا من قبل أنهم لو تركوها على أصولهما تبعاً ما قبلهما، وكنت تقول: "ياتئس، وياتزن، وموتزن، وموتئس"، وتقول⁵ إذا أمرت: "ايتئس، وايتزن"، فكان ذلك يثقل عليهم؛ لأن

1 في ظ، ش: بنيت.

2 ظ، ش: لا.

3 ظ، ش: اعلم.

4 والياء: ساقط من ش.

5 فوق الواو من: "ويقول". في ظ: كما.

الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف، والحركات فيهما 1 مستثقلة -وسنين ذلك إن شاء الله- فأبدلوا مكانهما 2 حرفاً أجلد منهما، مخرجه من مخرج الذي بعده؛ ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه، وكان ذلك أخف عليهم من أن يتبعا ما قبلهما.

قال أبو الفتح: يقول: لما كان تركهم الباء والواو في "افتعل" غير مدغمين 3 يلزمهم قلبهما 4 تارة كذا وتارة 5 كذا، أرادوا إبداهما حرفاً أقوى منهما يؤمن انقلابه، فقلبا 6 إلى لفظ ما بعدهما وهو التاء؛ فلذلك قالوا: "اتزن، واتأس".
ومعنى قوله: إن الواو والياء ليستا كسائر الحروف؛ لأنك لو قلت في قافية "خير" وفي قافية "شر" لم يجز لمكان الياء في "خير"، وذلك أن الواو والياء أختان للألف ومشبهتان بما لما فيهما من المد؛ ولذلك جعلوهما أردافاً قبل حرف الروي، نحو قول قطري بين الفجاءة:

من الخفرات البيض لم أر مثلاً ... شفاء لذي داء ولا لسقيم
وكذلك قول امرئ القيس:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني ... جرداء معروقة اللحين سرحوب
فالياء في "سقيم"، والواو في "سرحوب" مشبهتان بالألف في نحو قوله:
تهوي كجندلة المنجنيق ير ... مى بها السور يوم القتال

1 ظ، ش: فيها.

2 ظ: مكانها.

3 ظ، ش: مدغمتين.

4 ظ: قبلها. ش: قلبها، والأول تصحيف.

5 ظ، ش: وأخرى.

6 ظ، ش: فقلبتا.

وهذا كله أرداف، ومعنى أرداف أن الصوت يمتد بها قبل حرف الروي؛ لأنهم لما كان من عادتهم أن يترنموا في أواخر الأبيات بامتداد الصوت، جاءوا بالألف والياء والواو أيضا قبل حرف الروي؛ ليمتد بها الصوت كما وصلوا بالألف والياء والواو بعد حرف الروي في نحو قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي

وقوله:

سُقِيتِ الغيث أيتها الحيامو

وقوله:

أقلِّي اللوم عاذل والعتابا

وأصل الردف للألف¹، والياء والواو مشبهتان بها.

يدلك² على ذلك أن الألف لا تخرج من المد، والواو والياء تخرجان من المد بأن

تتحركا، أو تكون قبل كل واحدة منهما حركة من غير جنسها.

وهذا باب يطول وسأستقصيه³ في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن، إن شاء الله.

فلهذا وغيره⁴ ما قال أبو عثمان: إن الياء والواو ليستا كسائر الحروف.

وقوله: والحركات مستثقلة فيهما⁵، إنما استثقلت الحركات فيهما؛ لأنهما مشبهان

للألف والألف لا تتحرك⁶ أبدا، فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبدا وجازت

1 ظ، ش: الألف.

2 ظ، ش: يدل.

3 ظ، ش: وسأقتصه.

4 ظ، ش: ولغيره.

5 ظ: فيها.

6 ظ، ش: تحرك.

فيهما الحركة، جازت على مشقة، ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع

فيها¹ الحركة، ولم تبلغا قوة الألف في اللين فتمتنع الحركة فيهما أصلا.

ألا ترى أنك تقول في جمع "قَصْعَة، وجَفْنَة: قَصَعَات، وجَفَنَات" فتحرك العين، ولا تقول

في "بَيْضَة، وجوزة" إلا "بيضات، وجوزات" بالإسكان²، فهذا مما استثقلت فيه الحركة فيهما.

إبدالهم التاء مكان الواو، وليس بعدها تاء:

قال أبو عثمان:

ومع هذا، إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواو وليس بعدها تاء، فقالوا³: "أَتَلَجَّ يُتَلَجِّ، وَأَتَكَّا يُتَكِّي، وهذا أتقى من هذا، وتقية" وإنما أصله: "أولج، وأوكأ"؛ لأنهما من "تولجت وتوكتأت، وأتقى من وقيت⁴، وتقية من وقيت"، فهي فعيلة منه⁵، ولكنهم أبدلوا التاء مكان الواو، فكان ذلك أخف عليهم.

قال أبو الفتح: يقول: إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه المواضع التي لا تاء بعد الواو فيها لضرب من الاستخفاف، فهم -بأن يبدلوها تاء في باب افتعلت لتدغم التاء المبدلة في تاء افتعل، ويؤمن انقلابها وإتباع ما قبلها من الحركات- أجدر.

1 ص: منها.

2، 2 ظ، ش: فلهذا ما.

3 ظ، ش: قالوا.

4، 4 ما بينهما عن ظ، ش، وفي ص ما يأتي: "أصل أتَلَجَّ أولج، وأَتَكَّا أوكأ؛ لأنها من توكتأت وولجت، وأتقى من توقيت".

5 ص: منها.

(225/1)

رأي الخليل أن "تولجا فَوَعَلَ لا تَفْعَل":

قال أبو عثمان:

وزعم الخليل أن قوله:

متخذنا من عَصَوَات تَوَلَّجَا

إنما هو "فوعَلَ" من "ولجت" وليس بـ "تفعل¹"؛ لأن "تفعلاً" في الأسماء قليل و"فوعلاً" كثير، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها، لزمه أن يبدلها همزة؛ لئلا تجتمع واوان في أول كلمة فأبدل التاء لكثرة دخولها على الواو في² باب "وَلَجَّ"، حين قالوا: "أتَلَجَّ، ومتَلَجَّ، وهذا أتَلَجَّ من هذا" ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات.

قال أبو الفتح: يقول: إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاء في "أتلج، وملتج، وهذا أتلج من هذا"، ولو جاءوا بها 3 لما لزمهم حذف ولا قلب، فأن يبدلوا تاء - في حرف من هذا الباب الذي قد اطرء فيه القلب، ولو لم تبدل فيه تاء لوجب إبدالها همزة - أجدر، وهو "تولج"؛ لأنه لو لم يبدلها تاء للزمه أن يقول: "أولج" لاجتماع واوین. وقوله: "ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات" يريد به: لم تؤخذ هذه اللغة إلا عن 4 الثقات. قال أبو علي: لأن العلل لا يُحتاج فيها إلى ذكر الثقة، كما يُحتاج إلى ذلك في الرواية.

1 ش: تفعل.

2 الواو في: ساقط من ظ، ش.

3 ظ: بهما، وهو خطأ.

4 ظ، ش: من.

(226/1)

تَبْقُور "فَيْعُول" من الوقار:

قال أبو عثمان:

وقال 1 الخليل: ومثل ذلك قوله:

فإن يكن أمسى البلى تَبْقُوري 2

إنما هو "فيعول" من الوقار، وسألت الأصمعي عن ذلك فقال: كذلك قول الأشياخ، وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا؛ ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول التاء عليها. قال أبو الفتح: أصل "تَبْقُور" على هذا: "وَبْقُور"، فأبدل 3 الواو تاء كما قالوا: "تقية" والأصل: "وَقِيَّة"، وثقة وأصلها "وُقاة" وأشبه ذلك.

قال أبو علي: معناه: فإن يكن أمسى البلى وقاري.

ويريد أنهم أدخلوا "اتأس" على "اتزن"، فجعلوا الياء محمولة على حكم الواو في هذا الباب، لا في باب "تقية، وتجاه، وتولج"؛ لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المنفردة 4 من تاء افتعل تاء وهي فاء، إنما فعلوا ذلك وهي لام نحو: "كَيْت، وذيت، وثنتان". وأصل قلب الفاء تاء، إنما هو للواو ثم دخلت الياء عليها 5. ألا ترى أنك لا تجد 5 في باب "تقية، وتجاه" شيئاً من الياء.

يقول: فلما كانت الياء تدخل على الواو كثيراً، وتعال الواو إليها - نحو:

1 ظ، ش: قال.

2 في هذا الموضع من ص: "يعني وقاري"، وهي فيها إلى الهامش أقرب، وهي تفسير يمكن الاستغناء عنه بما بعده في الصلب.

3 ص: فأبدلوا.

4 ظ، ش: المفردة.

5، 5 ظ، ش: "إلا أنك لم تجد"، وفي هامشهما: "لا تجد، نسخة".

(227/1)

"أغزيت، ومغزيات" وغيرهما - أمالوا الياء إلى حكم الواو في باب "اترن واتأس" لضرب من التعادل.

وإنما قلبت الواو تاء في هذا كله؛ لقرب مخرجها من مخرجها، ثم لما أرادوه 1 من الإدغام المأمون معه أن يتبع الحرف ما قبله.

بعضهم لا يبدل فاء "افْتَعَلَ" وما تصرف منه تاء، إذا كانت واوا أو ياء: قال أبو عثمان:

وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يُوثَق 2 بعربيته لا يبدل الواو، والياء تاء في هذا الباب، ويجعلهما تابعتين لما قبلهما كما ذكرت لك، يقولون: "مُوتَرِن، وموتَس، وياتَرِن، وياتَس 3، واتَرِن، واتَر 4، إذا أمرت 5، ولم يتنكب ما تنكب الأولون، والأولى أكثر وأقيس.

قال أبو الفتح: أهل هذه اللغة على قلتها، جروا على أصل الباب ولم يُبدلوا الفاء تاء؛ وذلك أنهم لما رأوا الواو والياء إذا كانتا فاءين في غير هذا الموضع قد تَتَّبَعَان ما قبلهما أتبعوهما هنا. ألا تراهـم يقولون: "ايحَلْ، وايحَلْ 6، وهو ياجل، وياحل"، فلما فعلوا هذا في غير هذا الموضع، كذلك فعلوه ههنا أيضا.

إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة:

قال أبو عثمان:

واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت 7 مكسورة، فمن العرب من يبدل

1 ظ، ش: أرادوا.

2 ظ: "من لا يوثق" وفوق "لا": فيها، نسخة.

3 ياتئس: ساقط من ظ، ش.

4 واترن: زيادة من ظ، ش.

5 ظ، ش: أمر.

6 ظ: إيجل.

7 ظ: كانت.

(228/1)

مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطردا فيها، فيقولون 1 في "وسادة: إِسادة"، وفي "وعاء: إعاء"، وفي "الوفادة: إفادة".

وزعم سيويه 2 أنه سمعهم ينشدون 2:

إلا الإِفَادَة فاستلوت ركائبنا ... عند الجبابير بالبأساء والنعم
ويروى:

أما الإِفَادَة فاستلوت ركائبنا 3

ويقولون: "إِشاح في وِشاح"، ولا يهمزونها مكسورة إذا كانت غير أول، لا يقولون في "طويل، وعويل" ونحو ذلك إلا بالواو.

قال أبو الفتح: إذا كان قد صح أن الواو المضمومة إنما هُزمت؛ لأنها أشبهت الواوين وجرت الضمة فيها مجرى الواو، فالواو المكسورة على هذا يجب أن تكون مشبهة باجتماع واو وياء نحو: "ويح، وويل، ويوم، ويوح".

وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان القياس في الواو المكسورة ألا تهمز، كما لا يجب الهمز إذا اجتمعت الواو والياء نحو "وَيْح، ووَيْل"، ولكن المكسورة في هذا محمولة على حكم المضمومة؛ لأن الكسرة مستثناة في الواو كما أن الضمة فيها كذلك. فمن هنا لم يطرد الهمز في الواو المكسورة اطراده في المضمومة.

ولم يجز الهمز في الواو المكسورة إذا وقعت وسطا، كما جاز في الواو المضمومة 4 نحو "أدور، وأسوق" 5؛ لأن المكسورة ليست في ثَقَل المضمومة، والهمز في الطرف أسوغ منه في الحشو.

1 ظ، ش: فيقول.

2، 2 ص وهامش ظ: "أنه سمعهم ينشدون" وظ وش: "أنهم ينشدون".

3، 3 زيادة من ظ، ش.

4 المضمومة: ساقط من ظ، ش.

5 ص: سنوق.

(229/1)

ألا ترى إلى كثرة زيادة الهمزة 1 أولا نحو: "أسود، وأخضر، وأحمر، وأبيض" وقلتها زائدة حشوا في نحو: "شمال، وشأمل".

وكذلك هي في باب "حَمَزَاء، وصفراء، وعُشْرَاء، ورُحَصَاء" كثيرة أيضا 2؛ لأنها طرف وإن كانت بدلا من زائدة، فإنها 3 هي أيضا زائدة، فهذا مما يدل على أن الهمزة 4 أكثر ما تحيء في الأطراف؛ فلذلك لم يجز همزها مكسورة غير أول على وجه.

وأجاز أبو إسحاق في قولهم: "مصائب" أن تكون الهمزة بدلا من الواو المقدرة في مصاوب، وخالف النحويين أجمعين في أن "مصائب" من الشاذ، وقال: ليس كما ذهبوا إليه، بل الهمزة في "مصائب" بدل من الواو في "مصاوب".

ورد عليه أبو علي ذلك، وقال: إن الواو المكسورة لم تُهمَز غير أول في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، وإذا كان همزها وهي أول غير مطرد، فهمزها حشوا خطأ. والقول عندي كما ذهب إليه أبو علي.

وقرأ سعيد بن جبير: "ثم استخرجها 5 من إعاء أخيه" 6.

وسألت أبا علي وقت القراءة، فقلت: هلا أجزت أن يكون قولهم: "إِشَاح، ووِشَاح" لغتين، لا أن الهمزة بدل من الواو كما تقول: "أكّدت العهد، ووكدته"؟

فقال: إجماعهم على "مُوشِح" بلا همز، دلالة على أن الواو هي الأصل، ولم نرهم اجتمعوا في موضع من "وكدت" على الواو، فنحكم بأن الهمزة فيها 7 بدل من الواو، وهذا صحيح.

1 ظ، ش: الهمز.

2 أيضا: ساقط من ظ، ش.

3 ش: فإنما.

4 ظ، ش: الهمز.

5 ص: فاستخرجها، وهو خطأ.

6 من الآية 76 من سورة يوسف 12.

7 ظ: فيهما.

(230/1)

ويدل 1 عليه أنهم قد قالوا: "التوكيد، والتأكيد"، فهمزهم "التأكيد" يدل على أن الهمزة أصل غير مبدلة، إذ لم نرهم أبدلوا الواو الساكنة همزة. فأما قولهم: "إِجَاح، وَوَجَاح" في الستر، فكل واحد منهما أصل وليست الهمزة بدلا من الواو عندي. يدل على ذلك قولهم 2 في معناه 2: "أَجَاح، وَوَجَاح"، فقولهم: "أَجَاح" بالفتح، يدل على أن الهمزة أصل غير منقلبة؛ لأنها مفتوحة. والواو المفتوحة لا تهمز، وليس لك أن تقيس على "أحد، وأناة" لقلّة ذلك. الواو المفتوحة في أول الكلمة، لا تبدل همزة إلا شذوذا: قال أبو عثمان:

فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة، فليس فيها إبدال إلا أن يشذ الشيء، فيجيء على غير القياس.

قالوا: "امرأة أناة، وهي وناة من الوئي".

وقالوا: "أَحَد، في وَحَد"، وهذا 3 شاذّ نادر ليس مما يُتخذ أصلا، وإنما يُحفظ نادرا، فاعرف ذلك إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إذا كانت الواو المكسورة مع ثَقُل الكسرة، غير مطرد فيها الهمز، فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب ألا تُهمز، فمن هنا كان شاذّا.

وحكى لي 4 بعض أصحابنا -أراه عن أبي علي ولم أسمع منه- أن الهمزة

1 ص: ويدلهم.

2، 2 ظ، ش: بمعناه.

3 ظ، ش: فهذا.

4 ظ، ش: لنا.

(231/1)

في قولك: "ما جاءني أحد" غير مبدلة من واو وهي أصل¹، وليست كالتى في قولك: "أَحَدَ عَشَرَ" ونحوه.

قال: لأن معناه "واحد وعشرة"، فالهمزة فيه بدل من واو.

قال: وقولهم: "ما جاءني من أحد" ليس معناه: "ما جاءني من واحد في شيء"، إنما هذا لنفي الجنس أجمع، و"أحد" 2 ههنا واقع 2 على الجماعة، وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة. وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم: "ما قام أحد" بدلا من الواو؛ لأن معناه: "ما قام واحد من ذوي العلم فما فوقه".

1 وهي أصل: ساقط من ظ، ش.

2، 2 ظ، ش: "هنا واقعة".

(232/1)

باب ما الياء والواو فيه ثانية وهم في موضع العين من الفعل

...

قال أبو عثمان:

باب ما الياء والواو فيه ثانية، وهما في موضع العين من الفعل:

اعلم أن الأفعال منها ما 1 تُعَلَّ وَيُسَكَّن موضع العين وتُحَوَّل حركته وتُزَال عن أصله، كل هذا يُفَعَّل به، وسأبين ذلك 2 إن شاء الله.

اعلم أن "فَعَلْتُ، وفَعَلْتُ، وفَعِلْتُ" منها 3 معتلات كما تعتل "ياء يرمي، وواو يغزو"، فإذا اعتلت هذه الحروف جعلت الحركة التي كانت في العين محولة على الفاء، ولم يُقَرَّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين 4، كما أن "يفعل" من "غزوت" لا تكون حركة عينه إلا من الواو.

وكما أن "يفعل" من "رمى" لا تكون حركة عينه إلا من الياء، وهذه الأحرف حيث اعتلت جعلت حركتهن على ما قبلهن، ألا ترى أن "خَفْتُ، وهَبْتُ: فَعِلْتُ"، فألقوا الحركة على الفاء وذهبت حركة الفاء 5.

تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب:

قال أبو الفتح: اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب:

"فَعَلْتُ، وفَعِلْتُ، وفَعَلْتُ" كما أن الصحيح كذلك، ف "فَعَلْتُ، وفَعِلْتُ"

1 "ما": زيادة من ش.

2 ظ، ش: لك.

3 ص، ظ: منهما.

4 حيث اعتلت العين: ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: العين.

(233/1)

يحيثان فيما 1 عينه واو وياء جميعا، ف "فَعَلْتُ" من الواو والياء نحو "قُلْتُ، وِبَعْتُ" و"فَعِلْتُ" منهما: "خَفْتُ، وَهَبْتُ".
فأما "فَعُلْتُ"، فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو "طُلْتُ، فَأَنَا طَوِيلٌ".
وسأدل وأبرهن على كل دعوى من هذه في موضعها 2 إن شاء الله.
فأصل "قُلْتُ، وِبَعْتُ: قَوْلْتُ، وَبَيْعْتُ"، فنقلت "قولت" إلى "قَوْلْتُ"؛ لأن الضمة من الواو، ونقلت "بَيْعْتُ إلى بَيِّعْتُ" لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت "قلت، وبعث".

فإن قيل: ولم نُقل "قُلْتُ" إلى "فَعَلْتُ" و"بَعْتُ" إلى "فَعِلْتُ"؟
قيل: لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت 3 عليه؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمرة للتصرف. ألا ترى أن "ليس" لما لم يريدوا فيها التصرف، لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: "لست".

فلما كانت 4 5 القاف في "قلت" 5 مضمومة، والباء في "بعث" مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في "قال، وباع"، ذلك 6 ذلك على أن الفعل متصرف، وأنه قد حَدَثَ فيه لأجل التصرف حَدَثٌ ما، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضربا واحدا من الحكم كـ "ليت" ولا كـ "ليس" الذي ليس متصرفا.

1 ظ، ش: مما.

2 ظ، ش: مواضعها.

3 كانت: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: رأيت.

5، 5 ظ، ش: القاف في قولهم: قلت.

6 ظ، ش: دل.

(234/1)

ألا ترى أنك لو قلت: "قلت، وبعث" لجرى مجرى "لَسْتُ" ولم تكن ثمَّ حركة غريبة تدل على العين المحذوفة وأن الفعل متصرف، ونُقلت "قلت" إلى "فَعَلْتُ"؛ لأن الضمة من الواو، و"بعث" إلى "فَعَلْتُ" لأن الكسرة من الياء.

فأما "خَفْتُ، وَهَيْت، وَطَلْتُ" فلم يحتاجوا إلى 1 أن ينقلوها 2 إلى شيء؛ لأن حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء؛ لأن أصل "خَفْتُ: خَوِفْتُ"، وأصل "هَيْت: هَيَّيْتُ"، وأصل "طَلْتُ: طَوَّلْتُ"، فنُقلت الضمة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل.

وتشبيه أبي عثمان "قلت، وبعث" بـ "يغزو، ويرمي" صحيح؛ لأن محل الفاء من العين محل العين من اللام، فلما اعتلت العين في "يغزو" بأن قصرتها على الضم وأعللتها في "يرمي" بأن قصرتها على الكسر 3 ومنعتهما ما كان جائزا في غيرهما من تعاقب الكسر والضم، نحو "يضرب، ويقتل، ويعكف، ويعكف، ويعرّش، ويعرّش". كذلك أعللت الفاء في "قلت، وبعث" بأن غيرت الفتحة التي لهما 4 في أصل البناء 4، وقصرت "قلت" على الضم كما قصرت "يغزو" على الضم، و"بعث" على الكسر كما قصرت "يرمي" على الكسر؛ لمشاكلة الفاء العين فيما أريتك.

أصل قُلْتُ: "فَعَلْتُ":

قال أبو عثمان:

وأما 5 "قلت" فأصلها "فعلت" محولة إلى "فَعَلْتُ" من "فَعَلْتُ" 6

1 "إلى": زيادة من ظ، ش.

2 ش: ينقلوها.

3 ظ: الكسرة.

4، 4 ظ: "في أصل"، وفي ش: "في الأصل".

5 ظ، ش: فأما.

6 من فعلت: ساقط من ظ، ش.

(235/1)

وفعلوا ذلك ليغيروا حركة الفاء، ولو جعلوها محولة من "فَعَلْتُ" لكانت الفاء إذا أُلقيت عليها حركة العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت "فَعَلْتُ" أولى بها؛ لأن الضمة من الواو.

قال أبو الفتح: يقول: لو لم تغيّر حركة العين، لكنت إذا حذفته وألقيت حركتها على الفاء، وكلتاها مفتوحة لم تغيّر حركة الفاء عما كانت عليه فيكون ثم تنبيه على حذف العين، وأن الفعل متصرف غير جارٍ مجري "ليس" المشبهة بـ "ليت".
الدليل على أن أصل قلت: فَعَلْتُ:
قال أبو عثمان:

وقال الخليل: يدلّك على أن أصله "فعلت"، قولهم: "قُلْتَه"؛ لأنه ليس في الكلام "فَعَلْتُ" متعدداً.

قال أبو الفتح: وجه استدلال الخليل على أن "قلت: فَعَلْتُ" أنه لا يخلو من أن يكون "فعلت" أو "فَعَلْتُ" أو "فَعِلْتُ" 1 وليس قسم رابع 1، فلا يمكن أن يكون "فَعِلْتُ"؛ لأن "فَعِلْتُ" لا يكون متعدداً، وقد قالوا: "قلته".
2 فإن قال قائل: 2: فهلا جعلت "قُلْتُ: فَعِلْتُ"؟
قيل: لو كان كذلك ل قيل: "قُلْتُ" كما قالوا: "خفت" لما كان "فَعِلْتُ".
وشيء آخر يدل على أن "قُلْتُ: فَعِلْتُ" دون "فَعِلْتُ" وهو قولهم في المضارع: "يقول" و"يقول: يَفْعُل" و"يفْعُل" إنما بابه "فَعُل"، أو فعل.

1، 1 ظ، ش: "ولا قسمة رابعة".

2، 2 ظ، ش: "فإن قيل".

(236/1)

دون "فَعِلَ" وقد بطل أن يكون "قُلْتُ: فَعُلْتُ" لقولهم: "قلته"، فبقي أن يكون "فَعَلْتُ" دون "فَعِلْتُ، وفَعُلْتُ".

وشيء آخر يدل على أن "قُلْتُ: فَعَلْتُ" دون "فَعُلْتُ" وهو قولهم في اسم الفاعل: "قائل" و"قائل: فاعل"، و"فاعل" لا يجيء من "فَعُلَ" إلا شاذاً¹ نحو "حَمَضَ فهو حامض، وفره فهو فاره، وخثر فهو خائر" وقد قالوا: "حَمَضَ، وخَثَرَ". فأما قولهم: "طَهَّرَتِ المرأةُ فهي طاهر، وعقرت فهي عاقر، وطلقت فهي طالق"، فليست هذه الأحرف ونحوها جارية على الفعل، إنما هي بمعنى النسب كما تقول في "حائض وطامث".

ألا تراهم قالوا: "دارع، ونابل²، وتامر، ولابن"، ولا يقولون: "درع، ولا تمر، ولا لبن"؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو بمعنى "ذو كذا".

فلما كان "فاعل" لا يجيء من "فَعُلَ"، وإنما يجيء من "فَعُلَ: فعيل" نحو "ظُرِفَ فهو ظريف، وشرف فهو شريف" وقد بطل أن يكون "فَعِلَ" لقولهم: "قُلْتُ" بضم الفاء ولقولهم في "المضارع" يقول دون "يقال"، فلم³ يبق إلا أن يكون "فَعَلْتُ"، وهذا الاحتجاج هنا يصلح كله أن يحتج به⁴ في "صغت، وزرت، وعجت" وما كان نحوه من المتعدي.

فأما "قُمْتُ، وسُرت، وجُعْتُ" وما كان نحوه من غير المتعدي، فلا يستمر فيه استدلال الخليل؛ لأنه لا يقال: "جُعْتُهُ، وقُمْتُهُ" كما يقال: "صُغْتُهُ،

1 ظ، ش: نادرا.

2 ونابل: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: لم.

4 به: ساقط من ظ، ش.

(237/1)

وزرته"، ولكن قولهم: "جعت، وقمت" -بضم الفاء- وقولهم في المضارع¹: "يجوع، ويقوم" دون "يجاع، ويقام" يدلان على أنه ليس بـ "فَعِلْتُ". وقولهم في اسم الفاعل: "جائع، وقائم" دون "جَوِيع، وقَوِيم" يدل على أنه ليس بـ "فَعُلْتُ".

فأما "خفت، وهيت" فإنهما 2 "فعلت" يدل على ذلك قولهم في المضارع: "يخاف، ويهاب" لأن "يفعل" إنما يجيء من فَعِل نحو "شَرِب" فهو "يشرب"، وقد مر 3 ذكر هذا 3.

ويدل على أن "خفت" أيضا "فعلت" كسرهم الخاء وليس من الياء، فتجعله كـ "بعت"، وهو من الواو لقولهم: "الخوف، وهو أخوف منك"، وقولهم: "خائف، وهائب" لا يدل على أنه "فعلت" دون "فعلت"؛ لأن "فاعلا" قد يجيء من "فعل" كما يجيء من "فعل"، وذلك قولهم: "شرب فهو شارب، وركب فهو راكب".
ولكن قولهم: "خائف، وهائب" يدل على أن "خفت" ليس بـ "فعلت"؛ لأنه لا يقال: "فعلت فأنا فاعل" إنما يجيء على "فَعِيل" وقد مر ذكره.
فتأمل هذه المواضع، فإني قد استقصيت القول فيها، ولم أر أحدا من أصحابنا بسطها هذا البسط.

أصل "طُلْتُ: فَعُلْتُ":

قال أبو عثمان:

وأما "طلت" فهي "فعلت" أصل، فاعتلت 4 من "فعلت" غير

1 المضارع: ساقط من ظ، ش.

2 ظ: فإنها. وش: فإنما.

3، 3 ظ، ش: ذكرها.

4 ظ، ش: واعتلت.

(238/1)

محولة. الدليل على ذلك "طويل: وطُول"؛ لأن "فعلت" يجيء منه الاسم على "فَعِيل"، وفُعَال نحو "ظرف فهو ظَرِيف، وكرم فهو كَرِيم" وهذا أكثر من أن يؤتى عليه.
وقالوا: "سريع وسُرَاع، وخفيف وخَفَاف" فـ "فَعِيل، وفُعَال" أختان في باب "فَعُلْتُ".
قال أبو الفتح: قوله: فاعتلت 1 من "فعلت" غير محولة، يريد: أنها لم تكن في الأصل "طَوَّلْتُ"، ثم نُقِلَتْ إلى "طَوَّلْتُ" كما تقول: إن أصل "قُوت: قُوت" ثم حُوِّلَتْ إلى "قُوت"، بل أصل "طلت: طَوَّلْتُ"، قال: لأنهم يقولون: "طويل"، فجرى ذلك مجرى "كرم فهو كَرِيم".

ووجه آخر يقوي أن "طُلْتُ: فَعُلْتُ"، وذلك أنها نقيضة "قَصُرْتُ"، فكما أن "قَصُرْتُ: فَعُلْتُ" فكذلك "طُلْتُ؛" لأنهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه، وذلك قولهم: "قلما تقولن" فأدخلوا النون لمكان النفي ثم قالوا في نقيضه: "كثر ما تقولن"، ولا نفي في كثر فأجري مجرى قَلَّ الذي فيه معنى النفي.

ومن ذلك قولهم في الخبر: "كم رجل قام؟" فجروا رجلا؛ لأنهم أجروا كم مجرى رب، "لأن" رُبَّ للتقليل، و"كم" للتكثير.

وقالوا: "طويل" كما قالوا: "قصير، وحديث، وقديم، وضعيف، وقوي" فهذا مطرد فاشٍ في اللغة.

فهذا أيضا يقوي أن "طُلْتُ: فَعُلْتُ"؛ لأنها نقيضة "قَصُرْتُ".

فأما ذكره 2: "خَفِيف، وَخَفَاف" في هذا الموضع، فإنما أراد به أن "فعيلا، وفعالا" كثيرا ما يصطحبان، ولم يرد به أن خفيفا فعله "فَعُلَ" هذا

1 ظ، ش: واعتلت.

2 ظ: فأما ما ذكره.

(239/1)

محال، ويدل على أنه محال 1 قولهم: "خَفَفْتُ 1 على فلان" بفتح العين، وقالوا في المضارع: "يَخِفُ" هذا "فَعَلَ يَفْعِلُ"، ونظيره 2: "خَفَّ يَخِفُّ"، ولم يأت فيما عينه ولامه من موضع واحد 3 "فَعُلْتُ" إلا حرفان فيما علمت وهما 4 "كَبِيتُ فَأَنْتَ لَيْبٍ" حكاها يونس، قال لي أبو علي: قال أبو إسحاق: سألت عنها ثعلبا فلم يعرفها، وحكى قطرب: "شُرُوت في الشر".

وإنما تجنبوا "فَعُلْتُ" بالضم 5 في المضاعف؛ استثقالا للضمة مع التضعيف.

فأما "حبذا" فأصلها -لعمري- "حُبُّ"، إلا أنها لما لزم الإدغام -فلم يظهر تضعيفها- احتملت لذلك.

وقد قالوا أيضا 6: "دُمْتُ فَأَنْتَ تَدُمُ 7 دَمَامَةً"، ولا يجب من حيث كان "خَفَّ فهو خفيف" نقيض "ثَقُلَ فهو ثَقِيلُ" أن يكون "فَعُلَ" كما أن "ثَقُلَ" كذلك؛ لأن هذه 8 مقايسة، وقولهم: "خَفَفْتُ أَخَفَّ" مسموع والسماع يبطل القياس.

فأما "سريع، وسُرْع" فهما لعمري من "فَعُلَ"؛ لأنهم قد قالوا "سُرْع"، وأنشدوا

للأعشى:

واستخبري قافل الركبان وانتظري ... أوب المسافر إن ريثا وإن سرعا
ويروى: سرعا.

وقوله: ف "فَعِيل، وفُعال" أختان في باب "فَعُلْتُ" هما لعمري كذلك، إلا أن فَعِيلا "هو
الأصل"، وإنما يُخْرَج به إلى "فُعال" إذا أريد المبالغة "وطُول

1، 1 ظ، ش: قولهم: خفف فلان، وخففت.

2 ظ، ش: ونظير.

3 واحد: ساقط من ظ، ش، وسقوطه يفسد المعنى.

4 ص: وهي. ظ: وهو.

5 بالضم: زيادة من ظ، ش.

6 أيضا: ساقط من ظ، ش.

7 فأنْت تدم: ساقط من ظ، ش.

8 ظ، ش: هذا.

(240/1)

وعُرَّاض "أشد مبالغة من" طويل، وعريض" و"فَعِيل وفُعال" كلاهما 1 من أبنية المبالغة،
فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَفُوا العين فقالوا: "كُرَّام، وحسان، ووضاء" وهم
يريدون: "كرما، وحسنا، ووضيئا".
قال الشاعر:

دار الفتاة التي كنا نقول لها ... يا ظبية عَطَّلَا حُسَّانة الجيد
وربما بنوه على فُعال 2 مضَعَف العين وألحقوه الهاء للمبالغة، قالوا: "رجل كُرَّامة، ولُؤامة"
في الكريم والليث، كما قالوا: "مَجْدَامة" للمقطوع، و"مِطْرَابة" للكثير الطرب، و"معزابة"
للكثير التعزب، و"رجل عَدَّالة" إذا أكثر العَدْل. قال تأبط شرا:
يا من لَعَدَّالة خَدَّالة أَشَب ... حرق باللوم جلدي أي تحراق
فوصفهم المذكر بما فيه هاء التأنيث إنما هو لشدة المبالغة، وهم إذا أرادوا شدة المبالغة
في الكلمة فمما يُخْرِجونها عن أصلها.
ألا ترى أن أصل الأفعال أن تتصرف وقد منعوا "نعم، وبئس، وحبذا، وفعل التعجب"

التصرف لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أمّوه والنحو الذي قصدوه، وهذا باب واسع.

فلهذا كان "فعيل" هو الأصل، و"فعال" مدخل عليه؛ لأنه أشد مبالغة منه.

تعديّة "طلته من طاولته، فطلته" يدل على أنه محول:

قال أبو عثمان:

وأما "طاولني فطلته" فهي محولة كما حولت "قلت"، وفاعلها طائل

1 كلاهما: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فعالة.

(241/1)

لا يقال فيه: "طَوِّل"، كما أن "قَائِلًا" لا يقال فيه: "قَوِّل"، ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات.

قال أبو الفتح: يقول: تعديّه 1 في قولهم: "طلته" يدل على أنه ليس بـ "يفعل"؛ لأن

"فعل" لا يتعدى، وكذلك قولهم: "طائل"، فجرى مجرى "قلته، فأنا قائل".

فإن قيل: فلعله "فَعِلَ" فهذا محال؛ لأنه كان يلزم أن يقال فيه: "طلته أطاله" كما قالوا:

"خَفِنْتُهُ أَخَافُهُ". قال الشاعر:

إن الفرزدق صخرة عادية ... طالت 2 فقصر دوها 2 الأوعالا

ويروى 3: فليس تنالها 3 الأوعالا 4، يريد: طالت الأوعال.

وقوله: ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات، يريد به اللغة لا العلة، وقد مضى تفسير مثل

هذا.

أصل "بَعْتُ" بَيَعْتُ ثم نقل إلى "بَيَعْتُ":

قال أبو عثمان: وقصة "بعت" في التحويل من باب "فعلت" إلى "فعلت" كقصة "قلت"

من "فعلت" إلى "فعلت"، وكانت "فعلت" أولى بها؛ لأن الكسرة من الياء كما كانت

"فعلت" أولى بـ "قُلْتُ" 5؛ لأن الضمة من الواو.

قال أبو الفتح: يقول: إن أصل "بعت: بيعت" ثم نقلت إلى "بيعت"

1 ظ، ش: تعديهم.

- 2، 2 ظ، ش: فليس تنالها.
 3، 3 ظ، ش: فقصر دوغها.
 4 الأوعالا: زيادة من ظ، ش.
 5 ظ، ش: بها.

(242/1)

فلما حُذفت العين نُقلت حركتها إلى الفاء. ويدل على أن أصل "بعت: فعلت" قولهم في المضارع: "يبيع" و"يبيع: يفعل" و"يفعل" إنما بابه "فعل" نحو: "ضرب يضرب". ولو كان "بعت: فعلت" في الأصل كـ "هبت لقالوا في مضارعه: يباع" كما قالوا: "يهاب". وسألت أبا علي وقت القراءة، فقلت له: ما تنكر أن يكون 1 "بعت أبيع: فعلت أفعل" بمنزلة "حسب يحسب" في 2 الصحيح؟ فقال: جميع ما جاء من "فعل يفعل" قد جاء فيه الأمران "يفعل، ويفعل" نحو "حسب يحسب ويحسب، ويس يس ويس ويس 3، ونعم ينعم وينعم، وبئس يبئس وبئس 3. قال: فاقصصهم بمضارع "بعت على أبيع" دلالة على أن أصله "فعل" دون "فعل". يريد أنه لو كان "بعت: فعلت"، لجاز في مضارعه "يبيع، ويباع" جميعا كما جاء يحسب "ويحسب"، فمن هنا ثبت أنه "فعل" لا غير. وفي قول أبي علي: إن جميع باب "فعل" يأتي مضارعه على "يفعل ويفعل" جميعا 4؛ شيء، وذلك أنه قد جاء مضارع "فعل" في بعض اللغة على "يفعل" ليس غير، وذلك "ومق يثق، ووثق يثق، وورم يرم" ونحو ذلك مما لزم مضارعه "يفعل" وحدها، وقد عرفت العلة في أن لزم هذه الأفعال "يفعل" في المضارع فيما مضى، فيجوز أن يكون أبو علي استثنى بهذا في نفسه، لما كان معروف الموضع واضح العلة، ولو قال جوابا عما سألت عنه: إن "فعل يفعل" لا يقاس عليه؛ لأنه ليس الباب، لكان أسلم من الاعتراض

1 يكون: ساقط من ظ، ش.

2 "يحسب في" غير مقروء في ص.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

4 جميعا: ساقط من ظ، ش.

(243/1)

لم يجئ "فعل" فيما عينه أو لامه ياء:

قال أبو عثمان:

وليس في باب الياء التي هي عين "فعلت" كما أنه ليس في باب "رميت" "فعلت"؛ لأن الياء عندهم أخف من الواو فكرهوا الخروج من الأخف إلى الأثقل، ودخلت "فعلت" على بنات الواو كما دخلت في باب "عزوت" حين قلت: "شقيت، وغيبت" لأنك نقلت الأثقل إلى الأخف، ولو قلت: "فعلت" من الياء كنت قد انتقلت من الأخف إلى الأثقل.

قال أبو الفتح: يقول: لو قلت من باب "بعت: فعلت"، للزمك أن تقلب الياء واوا وكنت تقول: "بعت أبوع" فرفض ذلك كما رفض "رموت أرمو" لو بنيت على "فعل يفعل" لئلا يخرج من الياء وهي الأخف إلى الواو وهي الأثقل.

وقوله: ودخلت "فعلت" على بنات الواو يعني: الواو التي هي عين، يريد "خفت أخاف، ونمت أنام" كما دخلت فيما لامه واو نحو "شقيت، وغيبت" لأنهما¹ من الشقاوة والغباوة، لتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها. ووجه² الخفة في "خفت أخاف" أنك إذا بنيت³ على "فعل" لزمه "يفعل"، فزالت الضمة والواو⁴ وصار موضع الضمة⁴ كسرة في "خفت" وموضع الواو ألفا في "يخالف"؛ كما أنك إذا قلت: "شقيت تشقى" صار موضع الواو التي هي لام، ياء مرة وألفا أخرى، فهذا هو وجه الخفة.

1 ش، ظ: لأنهما.

2 ظ، ش: وقوله، وهو خطأ.

3 ظ، ش: بنيتها.

4، 4 ظ، ش: صارت الضمة.

(244/1)

المضارع من قال على "يفعل"، ومن باع على "يفعل":

قال أبو عثمان:

وإذا قلت: "يفعل" من "قلت" لزمه "يفعل"، وإذا قلت: "يفعل" من "بعت" لزمه

"يفعل"، وصار "يفعل" لهذا لازما إذا كان "فعل يفعل" في غير المعتل نحو "حسب يحسب" وكما وافق "فعلت" من الياء "فعلت" من الواو في تغيير حركة الفاء، كذلك وافقه في لزوم "يفعل".

قال أبو الفتح:

يقول: لا تنكر أن تقول: "بعت أبيع"، فتجيء به على 2 "فعل يفعل 2"، فإن له نظيرا في الصحيح وهو "حسب يحسب".

وفيه عندي وجه آخر، وهو أن "بعت" وإن كان الآن "فعلت"، فإن أصله "فعلت" ثم حوّل إلى "فعلت".

وإذا كان "حسب" قد جاء على "يحسب" وإن لم يكن أصل "حسب: فعل"، بل الكسر في عينه أصل. فإن يجوز "أفعل" في "فعلت" التي أصلها "فعلت" أجدر.

وقوله: وكما وافق "فعلت" من الياء "فعلت" من الواو في تغيير حركة الفاء، كذلك وافقه في لزوم "يفعل".

يقول: لما أن كسرت الباء من "بعت" كما ضمنت القاف من "قلت" -وأصل الباء والقاف الفتح- ثم لزم قلت أقول؛ لأنه محمول على "يغزو" ومشبه به لأجل شبه العين باللام، كذلك لزم "بعت أبيع" فجرى مجرى "قلت أقول"، ولأن "بعت" أيضا مشبهة بـ "رमित" كما شبهت

1 ظ، ش: إذا، وهو خطأ.

2، 2 ظ، ش: فعلت أفعل.

(245/1)

"قلت بغزوت" فجاء "يبيع على يفعل" كما جاء "يرمي" أيضا كذلك.

فالعلة إنما أتت الفاء من قبل العين، وأتت العين من قبل اللام، فاللام هي الأصل في العلة إذن.

اعتل "هبت، وخفت" من أصل بنائهما لا محولين:

قال أبو عثمان:

وأما "يفعل" من "خفت، وهبت"، فإنك تقول فيه: "يخاف ويهاب"؛ لأن "فعل" يلزمه "يفعل"، وإنما خالفنا 1 "يبيع، ويزيد"؛ لأنهما لم تعتلا محولين، إنما اعتلنا من بنائهما

الذي هو 2 هما في الأصل. وكذلك اعتلنا في "يفعل" من بنائهما الذي هو لهما في الأصل.

قال أبو الفتح: يقول: ليس أصل "خفت، وهبت: فعَلت"، ثم نقل إلى "فعلت"، بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن "طلت، فأنا طويل" لم تنقل من "فعلت إلى فعلت"، بل عينها في أصل التركيب مضمومة كعين "قُصرت"، كما أن "خفت، وهبت" بمنزلة "حذرت، وفرقت"، فمن هنا قالوا: "هبت أهَاب" ولم يقولوا: "بعت أباع"؛ لأن أصل "بعت: بَيَّعت"، ثم نقل إلى "بَيَّعت". وهذا القول من أبي عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهبت إليه من أنه إنما 3 جاء "بعت أبيع" على 4 "فعلت أفعل" لأن أصل "بعت: فعَلت" مفتوح العين، فجرى مجرى "ضربت أضرب" ثم بعد أن حول إلى "فعلت" جرى مجرى "حسب يحسب".

1 ش: خالفت.

2 هو: ساقط من ش.

3 إنما: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: في.

(246/1)

وقوله: وكذلك اعتلنا في "يفعل" من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، يقول: لم تعتلا في المضارع من بناء نُقلنا إليه، بل اعتلنا من بنائهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما، وهو فتح عين "يفعل" لأجل كسر عين الفعل من "فعلت" فيهما. ومعنى قوله: اعتلنا في "يفعل" يحتاج إلى فُسْر، وذلك أن هذه الأفعال المعتلات أعينا إنما وجب فيها الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع.

ألا ترى أن أصل "يقول، ويبيع 1: يَقُولُ، وَيَبِيعُ" 1 وأصل "يخاف ويهاب: يَخُوف، ويهيب" وأصل "يَطُول: يَطُولُ" وهذه الصيغ لا توجب إعلالا؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح. ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو 2 "قَوَمَ، وبيع، وخوف، وهيب، وطول" اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن، فسُلبن ما فيهن 3 من الحركات هربا

من جمع 4 المتجانسات، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن. فلما جاء المضارع أعلوه إتباعا للماضي؛ لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما، وأسكنوهما فصار "يقُول، ويبيِع، ويَطُول".

فأما "يخاف، ويهاب" فأصلهما: يخَوْف ويهيَّب" فأرادوا الإعلال

1، 1 يقول ويبيع: ساقط من ظ.

2 ظ، ش: هي.

3 فسلبن ما فيهن: ساقط من ظ، ش، وسقوطه يفسد المعنى.

4 ظ، ش: جميع.

(247/1)

فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا 1 في التقدير: "يخَوْف، ويهيَّب" ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في "خاف، وهاب" هذا هو الذي عليه حذاق أهل التصريف.

فأما من ذهب إلى أن "يقول، ويبيع" ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء، فنقلت إلى ما قبلهما فسكنتا، فغير معبوء بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سُكِّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة.

وحدثني بعض أصحابنا أن أبا عمر الجرمي -رحمه الله- دخل بغداد، فكان 2 بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل وهو يجيبه، فقال له بعض أصحابه: إن هذا الرجل قد ألح عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسأله؟

فلما جاء 3 قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في "قم"؟ فقال له: "أَقُوم" فقال له: فما الذي عملوا؟ فقال له: استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها. فقال له: أخطأت؛ لأن القاف قبلها ساكنة، قال: فلم يعد إليه الرجل بعدها.

"فُعِل" من الأجوف بالواو والياء:

قال أبو عثمان:

فإذا قلت "فُعِل" من هذا كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين، كما فعلت ذلك في "فَعِلت" وذلك قولك: قد "خِيف، وبيِع، وهيب 4، وقِيل" وهذه هي اللغة الجيدة،

- 1 ظ، ش: فصار.
- 2 ظ، ش: وكان.
- 3 ظ، ش: جاءه.
- 4 وهيب: ساقط من ظ، ش.

(248/1)

إرادة أن يبين أنها 1 "فَعِلَ" فيقول: "خُيفَ، وبيِعَ، وقِيلَ" وهذا إشماع وليس بالضم الخالص؛ لأنه ممال. وبعض العرب يخلص الضمة ويجعل العين تابعا للفاء، فيقول "بُوعَ، وخُوفَ، وقُولَ" كما قالوا: "مُوقِنَ، وموسِرَ"، وهذه اللغات دواخل على "قِيلَ، وبيِعَ" والأصل الكسر كما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل هذا كله "خُوفَ، وبيِعَ، وقُولَ"؛ لأنه بوزن "ضُرِبَ"، فأرادوا أن يعلّوا العين كما أعلوها في "خافَ، وباعَ، وقالَ"، فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء؛ فانقلبت العين في "خِيفَ وقِيلَ" ياء 2؛ لانكسار الفاء قبلها وبقيت العين في "بيِعَ" بحالها ياء، فصار 3 كله "خِيفَ، وبيِعَ، وقِيلَ".

وأما من أشم، فإنه أراد البيان. وقد كان في الفاء ضمة فأراد أن ينقل إليها كسرة العين، فلم يمكنه أن يجمع في الفاء الكسرة والضمة، فأشم الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في "كافٍ رَ، وجابٍ رَ"؛ لأنها بين الفتحة والكسرة، ومن أخلص الضمة ولم يشمها الكسرة فإنه أحرص على البيان ممن أشم، فأخلص الضمة كما يخلصها في الصحيح نحو "ضُرِبَ".

وقوله: كما قالوا "موقِنَ، وموسِرَ" يريد أنهم قالوا: "بُوعَ"، فقلبوا الياء واوا لانضمام ما قبلها، كما قلبوها في "موسِرَ، وموقِنَ" لذلك، وقد أجروا

- 1 أنها: ساقط من ظ، ش.
- 2 ياء: ساقطة من ظ، ش.
- 3 ظ، ش: فصارت.

(249/1)

المدغم مجرى المعتل في هذا الباب؛ لموافقته إياه في سكون العين، قال الله تعالى: {هَذِهِ
بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا} و"رُدَّتْ إِلَيْنَا" و"رُدَّتْ إِلَيْنَا"1.
وقال لي أبو علي: إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:
وما حُلٍ من جهل حبي حلمائنا ... ولا قائل المعروف فينا يعنف
"حُلٍ، وحِلٍّ، وحُلٍ"2 فمن قال "حل" فضم الحاء، فهو في الكثرة بمنزلة من قال:
"قِيلَ" فكسر، ومن كسر الحاء فقال "حل" فهو بمنزلة من أخلص الضمة فقال: "بُوع
وقُول"، ومن أشم فقال "حُلٍ" فهو3 بمنزلة من أشم أيضا فقال: "قُِيلَ"4.
وقرأ القراء: "وسُقِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا"5، و"غِيَضَ الْمَاءُ"6، و"سُيِّنَتْ وُجُوهُ"7، ونحو ذلك.
وقال الراجز:
وابتذلت غضبي وأم الرحال ... وقول: لا أهل له ولا مال
وقال الآخر:
نُوط إلى صلب شديد الخل ... وعنق كالجدع متمهل
وقال الآخر:
حُوكت على نيرين إذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك
يريد: "نِيط، وحيك"8.

-
- 1 من الآية 65 من سورة يوسف 12.
 - 2 وحل، وحل: ساقط من ظ، ش.
 - 3 فهو: ساقط من ظ، ش.
 - 4 ظ: حيل.
 - 5 أول الآية 71 من سورة الزمر 39.
 - 6 من الآية 44 من سورة هود 11.
 - 7 من الآية 37 من سورة الملك 67.
 - 8 ص: "نيطت وحيك" غير أن التاء من حيك غير ظاهرة.

وإنما كان "قِيلَ، وَخِيفَ، وَبِيعَ" بإخلاص الكسرة أقيس عنده؛ لأن سبيل المكسور إذا كان قبله مضموم فأسكن، أن تُنْقَلْ كسرته إلى المضموم.
ألا ترى أنك تقول للمرأة: "أَغْزِي" وأصله: "أَغْزُوي" فأصل الواو الكسر وأصل الزاي الضم، فلما أسكنت الواو استثقالا للكسرة عليها، نقلت الكسرة إلى الزاي، فقيّل: "اغزي"، فكذلك قياس "قيّل، وبيع".
ومن قال: "قِيلَ" فأشَم، قال: "أَغْزِي" فأشَم، ومن قال: "قُولَ" لم يقل: "اغزو" لئلا يلتبس واحد المؤنث بجماعة المذكور؛ فلذلك كان "قيّل، وبيع" أكثر في اللغة، وهو اللغة الجيدة.

نقل "باع، وقام" إلى "بَيَعَ، وَقَوَّمَ":

قال أبو عثمان:

وإذا قلت: "فَعَلَ" صارت العين تابعة للفاء وذلك "باع، وقال، وخاف، وهاب"1، وإنما فعلوا ذلك كراهية أن يلتبس "فَعَلَ"2 يفعل "وأخواتها حين3 أتبعوا العين الفاء، فقالوا: "قُولَ، وبُوعَ، وَخُوفَ"4.

قال أبو الفتح: هذا القول من أبي عثمان يدل على أنهم ينقلون "باع، وقام" إلى "بَيَعَ، وَقَوَّمَ" كما ينقلون "بَيَعْتَ، وَقَوَّمتَ" إلى "بَيَّعتَ، وَقَوَّمتَ" لا فصل بين "فَعَلَ، وفعلت".

وسألت أبا علي عن هذا فقال: نعم، ينقلون "فَعَلَ" كما ينقلون "فَعِلْتَ"

1 هاب: ساقط من ظ، ش.

2 فعل: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: حيث.

4 وخوف: ساقط من ظ، ش.

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نقلوا "بَيَعَ" إلى "بَيَّعَ"، و"قَوَّمَ" إلى "قَوَّمتَ" ثم أسكنوا العين، فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت في قام1 وانكسرت في "باع" وبعدها العين ساكنة، فكان يلزم أن تقول: "قد قَوَّمتَ زيد، وقد بيع زيد الطعام" إذا كان زيد هو الذي باع، ولم يرد به "فَعِلَ".

وكذلك كان يلزم في "طال" أن يقول: "طُول"، وكان يلزم أن تقول: "خِيفَ زيدا عمرا" وأنت تريد "خاف"؛ لأنك كنت تسكن العين من "خاف" وتنقل كسرتها إلى الفاء فتقلب العين ياء لانكسار ما قبلها، فتقول: "خِيفَ في خاف".

يقول: "فكرهوا أن يلتبس "فَعَلَ بِفُعِل".

بعض العرب لا يباي الالتياس، فيقول: "كَيْدَ زيد يفعل، وما زَيْلَ يفعل":

قال أبو عثمان:

وبعض العرب لا يباي الالتياس فيقول: "قد كيد زيد يفعل كذا وكذا، وما زيل يفعل كذا وكذا" يريدون "كاد، وزال".

وأخبرني الأصمعي أنه سمع من ينشد:

وكَيْدَ ضباع القف يأكلن جثتي ... وكَيْدَ خراش يوم ذلك ييتم

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل "كَيْد، وزَيْل: كَيْد، وزَيْلَ على "فَعَلَ"؛ لأن المضارع على "يفْعَل"، وذلك قولهم: "يكاد، ويزال"، وقولهم 2: "كاد يكاد، وزال يزال" بمنزلة "هاب يهاب"، وكله "فَعَلَ يفْعَل"، إلا أن الذين قالوا: "كَيْد، وزَيْلَ" نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء وألقوا حركة الفاء فصار "كَيْدَ

1 ظ، ش: قامت.

2 ظ، ش: فقولهم.

(252/1)

وزيل" ولم يخافوا التباسه "بُفْعِل"؛ لأنك لا تقول: "كَيْدَ زيدا يقوم، وما زلت زيدا يقوم" فيخاف أن يلتبس "كَيْدَ زيد يقوم، وما زيلَ زيد يقوم" بـ "فُعِلَ" منه كما يلتبس "بِيعَ زيد الطعام" إذا كان هو الفاعل بـ "بِيعَ زيد الطعام" إذا كان هو المفعول، فمن ههنا اجتروا على "كيد زيد يفْعَل، وما زيلَ زيد يفْعَل".

"كَلْتُ طعامي" للفاعل، و"كَلْتُ طعامي" للمفعول:

قال أبو عثمان:

فإن قلت: هلا تنكبوا في "كلت طعامي" وما كان نحوها أن يستوين بـ "فُعِلت" في حال؟ قيل: فإنهم 1 مما يلزمون "فُعِلت" الإشمام حتى يكون فرقا بين "فَعَلت، وفُعِلت".

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: هلا تنكبوا في: كلت طعامي، وأنت الفاعل ونحوه

أن يلتبس بـ "كلت طعامي إذا كان غيرك كالك إياه" أي: كاله لك، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا كَالُوهُمْ} 2 أي: كالوا لهم؟
قال: فالجواب عن هذا أنهم يقولون: "كلت طعامي" فيخلصون الكسرة 3 في الكاف
إذا كنت الفاعل ويقولون: "كَلِّتَ طعامي"، فيشمون الكاف 4 الضم 5 إذا كنت
المفعول، فرقا بين الفاعل والمفعول.

1 قيل: فإنهم: ساقط من ظ، ش. وفي هامش ظ: فإنهم مما يلزمون، نسخة.

2 من الآية 3 من سورة المطففين 83.

3 ش: الكسر.

4 ظ: الطعام، وهو خطأ.

5 الضم: ساقط من ظ، ش.

(253/1)

من العرب من لا يشم "بيع الطعام" إذا أمن اللبس:

قال أبو عثمان:

ويفعل هذا من العرب من يقول: "بيع الطعام" ولا يشم حين أمن الالتباس ويوافق غيره
-ممن كان يشم في غير الالتباس- في موضع الالتباس ويقول أيضا: "خُفْنَا،
وبُعْنَا".

قال أبو الفتح: قوله: ويفعل هذا أي: يشم فيقول 1: "بُعِيت الطعام" إذا خاف
الالتباس، من يقول: "بيع الطعام" فلا يشم؛ لأنه قد أمن الالتباس لأن الطعام لا يكون
إلا المفعول، فاستغني بمعرفة أنه لا يكون إلا مفعولا عن الإشمام مع "بيع الطعام".
والتاء في "بُعْتُ" قد يجوز أن تكون فاعلة، كما يجوز أن تكون مفعولة، فيحتاج معها إلى
الإشمام الذي عنه يقع الفصل بين الفاعل والمفعول.

وقوله: ويوافق غيره ممن كان يشم في غير الالتباس في موضع الالتباس، يقول: من كان 2
من لغته أن يقول: "بيع الطعام" فيخلص الكسرة إذا أمن الالتباس، ويخالف لأنه
الالتباس من يشم على كل حال 3، فإنه إذا 3 صار إلى موضع الالتباس أشم ضرورة؛
مخافة الالتباس فيقول: "خُفْنَا، وبُعْنَا" لتلا يلتبس "فَعَلْنَا بِفَعْلِنَا".

1 ظ، ش: يقول.

2 من: ساقط من ظ، ش.

3، 3 ظ، ش: فإذا.

(254/1)

من العرب من يدع الكسرة في "بعت، خفت"، ولا يبالى الالتباس:

قال أبو عثمان:

ومنهم من يدع الكسرة ولا يبالى الالتباس.

قال 1 أبو الفتح 1: أهل هذه اللغة جروا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس، وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب؛ لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاص الكسرة وذلك "بيع، وخيف"، ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير، فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بحالها، ولم يعبثوا بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال.

ألا ترى أنك تقول في تحقير "عمرو: عُمَيْر" وكذلك تقول في تحقير "عمر" وكلاهما مصروف في التحقير، وهذا باب واسع وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال، فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا، وأكثر 2 ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها.

من يقلب عين "باع" واوا، فإنه يخلص الضمة:

قال أبو عثمان: وأما من قلبها واوا، فإنه يلزمه الضمة في هذا كله.

قال 3 أبو الفتح 3: يقول: من قال: "بُوع، وخُوف" فأخلص الضمة، فإنه يقول هنا: "بُعت وخُفت" مخلصا للضمة.

1، 1 ظ: الشيخ أبو الفتح.

2 ظ: وكثر.

3، 3 ظ: الشيخ.

(255/1)

إعلال "مت تموت، ودمت تدوم":

قال أبو عثمان:

وأما "مِتْ تَمُوتُ"، فإنما اعتلت من "فَعِلْ يَفْعُلْ" ونظيرها من الصحيح: "فَضِلْ يَفْضُلْ".

وأخبرني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر ... وما مر من عيشي ذكرت وما فضل

ومثل "مِتْ تَمُوتُ": دِمْتُ تدوم" وهذا شاذ، ومثله في الشذوذ: "كُدْتُ أكاد".

قال أبو الفتح: إنما كان "مت تموت، ودمت تدوم" عنده على "فَعِلْ يَفْعُلْ" لكسرة الفاء

في "دمت تدوم، ومت" وهما من الواو، فجريا مجرى "خفت" وكان قياسه: "تدام،

وتمات".

وقد حكى عن بعضهم¹: "تَدَامَ وَتَمَاتَ".

فأما من قال: "تدوم وتموت" فإنه جاء بهما² على "فَعِلْ يَفْعُلْ"، ونظيرهما "فضل

يفضل، ونعم ينعم".

فأما من قال: "مِتْ تَمُوتُ وَدِمْتُ تَدُومُ" فهو على القياس؛ لأنه مثل "قُلْتُ تقول".

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت، فيكون بعضهم يقول: "مِتْ تَمَاتَ"، وبعضهم

يقول: "مِتْ تَمُوتُ". ثم سُمِعَ من أهل لغة³ الماضي، وسُمِعَ من أهل لغة أخرى المضارع،

فتركبت من ذلك⁴ لغة أخرى⁵.

1 عن بعضهم: زيادة عن ظ، ش.

2 ظ، ش: به.

3 ظ: اللغة.

4 في موضع هذا الرقم في ظ بين ذلك، لغة كلمة: من، وهي زائدة، وكانت في ش في

هذا الموضع: ورجعت.

5 أخرى: زيادة عن ظ، ش.

(256/1)

ويجوز أن يكون من قال: "ينعم، ويفضل" يوافق في المضارع من يقول في الماضي: "نعم،

وفضل" ويخالفه في الماضي فيقول: "فضل، ونعم".

ونظير هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه، وذلك أنه قال: سألت من يقول في

الماضي: "أَحْزَنَني" فقال في المضارع "يَحْزُنُنِي"؟
فهذا قد وافق في المضارع من قال: "حَزَنَني" وخالفه في الماضي فقال: "أَحْزَنَني". ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة¹ أو الحي الواحد لغتان: "نَعِمَ يَنْعَمُ، وَنَعَمَ يَنْعَمُ"، فيسمع منهم ماضي إحداهما ومضارع الأخرى.
وكذلك من قال: "كُدت أكاد"²، إنما جاء بأكاد على كدت مثل "هبت تهاب"، فإما أن يكون من لغة من قال ذلك "كُدت وكِدت جميعاً" فيكون "أكاد" على "كُدت"، وإما أن يكون يوافق في المضارع من يقول في الماضي "كِدت".
من العرب من يقول: "لا أفعل ذاك ولا كَوْدًا ولا هَمًّا".
3 قال أبو عثمان³:

وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: "لا أفعل ذاك ولا كودا ولا هما" فجعلها من الواو.
4 قال أبو الفتح⁴: هذه الحكاية تصلح أن تكون على اللغتين جميعاً⁵ "كُدت، وكِدت" جميعاً، فمن قال: "كُدت" فأمره واضح؛ لأنه من الواو بمنزلة "قُلْتُ قولاً"، وأما⁶ من قال: "كُدت أكاد" فقد يجوز أن يكون من

1 الواحدة: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: تكاد.

3، 3 ظ: قال الشيخ أبو عثمان.

4، 4 ظ: قال الشيخ.

5 جميعاً: ساقط من ظ، ش.

6 أما: ساقط من ظ، ش.

(257/1)

الواو "فَعَلْتُ أَفْعَلُ" بمنزلة "خِفت أخاف"، ويجوز أن يكون "كِدت أكاد" من الياء بمنزلة "هبت أهاب"؛ لأنهم قد قالوا في المصدر: "كَيْدًا"، فالواو والياء فيه لغتان.
أصل لَيْسَ "لَيْسَ":

قال أبو عثمان: وأما "ليس" فأصلها "ليس"¹، ولكنها أُسكنت من نحو "صيد البعير" ولم يقبلوها؛ لأنهم لم يريدوا أن يقولوا فيها "يفعل" ولا شيئاً من أمثلة الفعل²، فتركوها

على حالها بمنزلة "لَيْتَ" 3.

قال أبو الفتح: قد صح أن "ليس" فعل لقولهم: "لَسْتُ ولسنا، كَقُمْتُ وقمنا" وإذا ثبت 4 أنها فعل قد يخلو من أن تكون في الأصل فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ، فلا يجوز أن تكون كانت "فَعُلَ" لأنه ليس في ذوات الياء "فَعُلَ"، إنما ذاك في الواو خاصة نحو "طال فهو طويل".

ولا يجوز أن تكون كانت "فَعَلَ"؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه إسكانها. ألا ترى أنه لا يسكن نحو "ضرب، وقتل" كما يسكن "كُرم، وعِلْم" فيقال: "كُرم زيد، وعِلْم بكر"، وإنما ذاك لخفة الفتحة، وقد تقدم القول في هذا فلا بد من أن يكون "فَعِلَ" وأصلها "لَيْسَ" كما يقولون: "صَيَّد البعير" وأصلها "صَيَّدَ"، ويقولون أيضا: "صَيَّدَ" على الأصل.

1 في هامش ص وحدها ما يأتي: حاشية: ليس فعل، و"فعل" قد تسلب حركتها، و"فعل" لا توجد مسكنة.

2 ظ، ش: الأمر.

3 ش: ليست.

4 ظ: ثبتت، وهو خطأ.

(258/1)

وألزموا "ليس" الإسكان في كل قول؛ لأنها لَمَّا لم تتصرف شبهت بـ "لميت"، فقُصرت على سكون العين لا غير.

مجيء "عَوْرَ، وصَيَّدَ، ونحوها على الأصل":

قال أبو عثمان:

وأما 1 قولهم: "عَوْرَ يعَوْرَ، وحول يحول، وصَيَّد يصيِّد" فإنما جاءوا بهن على الأصل؛

لأنهن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل 2 لسكون ما قبله 2 نحو:

"ابيضَضْتُ، واسوددت، واعوررت، واحوللت" فلما كن في معنى ما لا بد له من 3 أن

يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، ولو كن على غير هذا المعنى لاعتلن 4.

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: هلا أعلوا "عور، وصيد" كما أعلوا "خاف،

وهاب" وأصلهما "خَوْف، وهَيْب"؟

فالجواب: أن "عور" في معنى "اعور"، فلما كان "اعور" لا بد له من الصحة؛ لسكون ما قبل الواو صحت العين في "عور، وحول" ونحوهما؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناها5، فجعلت6 صحة العين في "فعل" أمانة؛ لأنه في معنى "افعل".
وحكى أبو زيد: "أود البعير 7 يأود أودا" وإنما صح هذا عندي؛ لأنه رسيل

1 ظ، ش: فأما.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 من: زيادة من ظ، ش.

4 ظ، ش: اعتلن.

5 ظ، ش: بمعناها.

6 ظ، ش: فجعل.

7 ظ، ش: العود.

(259/1)

"عَوَج يَعَوَجُ عَوَجًا"، فأجري مجرى نظيره، ولم أسمعهم استعملوا من "أود: افعل" ولو جاء لكان قياسه1: "يؤد".

فإن قال قائل: هلا صحت في "أقام، وأمال" وأصلهما: "أَقْوَمَ، وَأَمِيلَ" لسكون ما قبلهما كما صحت في "اعور، واحول" لسكون ما قبلهما؟
فلأن "أقام، وأمال"2 إنما اعتلا وإن كان قبل العين منهما ساكن لاعتلال "فعل" منهما قبل النقل.

ألا ترى أن الأصل: "قام، ومال"3 ثم نقلت الفعل بهمزة النقل فقلت: "أقام، وأمال"4، و"اعور" لم ينقل من "عار"، فيجب إعلاله لاعتلال "أفعل" منه بغير زيادة، وقد قالوا5: "عارت عينه تعار" وهو قليل، لا تقول مثله: "حالت فهي تحال" وقال الشاعر:
نسائل بابين أحمر من رآه ... أعارت عينه أم لم تعارا

فهذا الفصل بينهما.

وقوله: "ولو كن على غير هذا المعنى اعتلن"، يقول: لو لم يكن معنى "عور: اعور" ومعنى "حول: احول" لوجب إعلالهما كما أعل "خاف، وهاب" لما لم يقل في معناهما: "افعل" نحو "اخوف، واهيب".

مجيء "اجتوروا" وبابه على الأصل:

قال أبو عثمان:

ومثل ذلك: "اجتوروا، واعتنوا" حيث كان معناها 6 ما الواو فيه متحركة وقبلها ساكن 7، ولا تعتل فيه نحو "تعاونوا، وتجاوروا".

1 قياسه: ساقط من ظ، ش.

2 ظ: وأقال.

3 ظ: وقال.

4 ظ: وأقام.

5 ظ، ش: قال قوم.

6 ظ: معناه. ش: معناهما.

7 وقبلها ساكن: ساقط من ظ، ش.

(260/1)

قال أبو الفتح: يقول: "اعتنوا، واجتوروا" في أحدهما صحا؛ لأحدهما بمعنى ما لا بد من

تصحيحه، وهو "تعاونوا وتجاوروا" بمنزلة "حول، وعور".

ألا ترى أن قبل الواو في "تعاونوا، وتجاوروا" ألفا، فلو قلبت الواو ألفا لالتقى ساكنان،

فحذفت 1 إحداهما فصار اللفظ "تعانوا، تجاروا" 2 وزال بناء "تفاعلوا" فترك ذلك

لذلك. وكذلك صحت في "اجتوروا" لأنه بمعنى "تجاوروا"، ولولا ذلك لوجب إعلال

"اجتوروا، واعتنوا" لأحدهما بوزن "افتعلوا" بمنزلة "اقتادوا، واعتادوا"، ولو بنيت "افتعلوا"

من لفظ "ج ور" وأنت لا تريد به معنى "تفاعلوا"؛ لوجب إعلاله فكنت تقول:

"اجتاروا" 3.

باب "تاه يتيه، وطاح يطيح":

قال أبو عثمان:

وأما "تاه يتيه، وطاح يطيح"، فزعم الخليل أحدهما 4 "فعل يفعل" من الواو مثل "حسب

يحسب" من الصحيح، ويدلك على ذلك "طوحت وتوّهت، وهو أتوّه منه وأطوح منه".

قال أبو الفتح: إنما ذهب الخليل إلى هذا؛ لأنه لما رأى العين واوا في "تَوّه وطوح" ورآهم

يقولون: "تاه يتيه، وطاح يطيح" 5 ولم يمكنه أن يجعلهما 5 من الياء كـ "باع يبيع"؛ لأن

الدلالة قد قامت على كون العين واوا، ذهب إلى أنها "فَعِلَ يَفْعِلُ" فكأنها في الأصل عنده "طَوَحَ يَطْوَحُ، وتَوَه يَتَوَه"

1 ص: فحذف.

2 ص، ظ: "تعاونوا وتجاوزوا" بإثبات الواو بعد ألف تفاعل، وهو مخالف للمثال الذي أراده الشارح، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو: "تعاونوا، وتجاوزوا".

3 ظ، ش: اجتار.

4 ظ: أنها.

5، 5 ظ، ش: ولم يمكنهم أن يجعلوها.

(261/1)

فجرى "طَحْتُ، وَتَّهْتُ" مجرى "خَفْتُ"، ثم نقل في المضارع الكسرة من عين الفعل إلى فائه، فسكنت وحصلت قبلها الكسرة، فانقلبت ياء كـ "مِيقَات، وَمِيزَان".

من العرب من يقول: "تَيْه، وَطَيْح":

قال أبو عثمان:

ومن العرب من يقول: "تیه، وطیح" فهو عند هؤلاء مثل "باع يبيع"، وأخبرني الأصمعي قال: حدثني عيسى بن عمر قال: سمعت رؤية ينشد:

تَيْه في تَيْه المتيهين

فجعلها من الياء.

قال أبو الفتح: إنما ذهب أبو عثمان 1 إلى أن "تیه، وطیح" 1، 2 من الياء؛ لأنهما لو كانا من الواو لقالوا: "تَوَه، وَطَوَح" 2 كما حكى الخليل.

ولمعترض أن يقول 3 ما تنكر أن يكون 3 "تیه، وَطَيْح" من الواو إلا أنه لم يأت بهما على

"فَعَل" فيلزمه "طَوَح، وتَوَه" بل جاء بهما على "فَعِلَ" نحو "بَيَّطَر، وبيقر"، فكأنهما كانا

"طَيَّوَح، وتيوه" ثم قلب الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، ويكون 4 كقول الهذلي

أنشدناه أبو علي:

فلما جلاها بالأيام تحيزت ... ثبات عليها ذلها واكتئابها

1، 1 ظ، ش: إلى أنه تیه وطوح.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

4 ظ: ويقول، وهو خطأ.

(262/1)

وتَحَيَّرْتُ 1: "تَفَيَّعَلْتُ"، من حاز يحوز، وأصلها "تَحَيَّوَزْتُ"، ثم قلب الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها.

قيل: هذا فاسد من وجوه

أحدها: أن "فَعَلَ" في الكلام أكثر من "فَعَّلَ"، فحمله على الأكثر أولى 2 وأسوغ.
وثانٍ: أن معنى "تَبَّهَ"، وطَّيَحَ "تكرر ذلك الفعل منه مجرى ذلك مجرى "قَطَعَ" وكسَّر في
أحدهما لتكرير الفعل، فمن هنا حُمِلَ على "فَعَّلَ".

وثالث: يدل على أن "تَبَّهَ فعل، دون فيعل" وهو ما أنشده عيسى بن عمر 3 عن رؤية
في هذه الحكاية من قوله:

تُبَّهَ في تَبَّهَ المتيهين

فتبَّهَ بمنزلة "سَبَّ، وَبَّعَ".

ولو كان "تَبَّهَ: فَعَّلَ" من الواو، لوجب أن يقال فيه إذا بني للمفعول "تُبَّوَهَ" كما
يقال 4: "قُبَّوِمَ زيد وقُبَّوِل". ألا ترى إلى قول جرير:

بان الخليط ولو طُوبِعت ما بانا

وقول الراجز:

وفاحم دُؤوِي حتى اعلنكسا

فإن قلت: إن هذين إنما أصلهما "فاعِل: داوَى، وطاوَعَ". وتبَّهَ، على قول خصمك

"فَعَّلَ" فأين "فاعِل" من "فَعَّلَ"؟

قيل: لا فصل في هذا الموضع بين "فاعِل، وفَعَّلَ"، ألا ترى أنك لو بنيت "فَعَّلَ" من
"قلت" لقلت: "قَيَّلَ" فلو بنيت للمفعول لقلت

1 ظ، ش: فتخبرت.

2 ابن عمر: ساقط من ظ، ش.

2 أولى: زيادة من ظ، ش.

4 ظ، ش: يقول.

(263/1)

"قُول" كما تقول إذا بنيت "قاول" للمفعول: "قُول"، ومن هنا قلت في "فعل" من "فَعِل" من "سرت: سُويِرَ" ولم تدغم الواو في الياء وإن كانت ساكنة قبلها. كما أنك لو بنيت "فعل" من "فاعِل" من "سرت" لقلت "سُويِرَ". ألا ترى أنك تقول في "بيطر: بُوْطِرَ" كما تقول في "قاتل: قُوتِلَ"، فلا فصل إذاً بين "فيعل، وفاعل" إذا بنيتهما للمفعول؛ لأن الياء أشبهت الألف لانقلابهما جميعاً إذا بنيت الفعل للمفعول، وسيأتيك هذا في موضعه إن شاء الله¹.

فمن هنا قلت: إنه كان يجب أن لو كان "تية: فيعل" أن يقال فيه: "تووه"، لو كانت عينه من الواو كما ذهب إليه الخصم.

ووجه رابع: وهو أنك إذا جعلت "تية، وطيح" من الواو، وذهبت إلى أن أصلهما:

"تَبَوَّهَ وطِيحَ" لزمك أن تقول: إن 2 "طاح يطيح، وتاه يتيه" على "فعل يفعل" من الواو، و"فعل يفعل" ليس مما ينبغي أن يقاس عليه ما وُجد مندوحة عنه.

وهنا وجه ظاهر غير هذا.

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن "تية وطيح" من الياء، فالأظهر أن يكون "طاح يطيح، وتاه يتيه" من الياء، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل.

1 إن شاء الله: زيادة من ظ، ش.

2 إن: زيادة من ظ، ش.

(264/1)

العرب تقول: "وقع في التَّوْه، والتَّيْه":

قال أبو عثمان:

وأخبرني أبو زيد أنه سمع العرب تقول: "وقع في التَّوْه، والتَّيْه"، فعلى هذا يجري ما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن قولهم: "التوه" لا يجوز أن يكون¹ عند الخليل وسيبويه إلا من الواو دون الياء؛ لأنهما لو بنيا مثل "بُرْد" من "بعت" لقالا: "بيع"، وهما يجيزان في "ديك" وفيل" أن يكونا "فُعْلا وفُعْلا"، ويجريان الواحد في هذا المعنى مجرى الجميع نحو "بيض" في جمع "أبيض"، وإنما هي 2 "فُعْل" 3.

4 فأما أبو الحسن، فيمكن 4 أن تكون "الثَّوه" عنده من الياء والواو جميعا؛ لأنه كان يقول: إنه لو بنى مثل "بُرْد" من "بعت" لقال: "بُوع".

وكان يقول: إني إنما أبدل من الضمة كسرة في الجمع نحو "بيض" لا في الواحد، وإذا كان من الواو فلا إشكال فيه ولا خلاف؛ لأنه مثل "الطُّول، والجُّول".

وأما "التيه" فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش 5 فعلا من الواو نحو "عيد، وقيل" انقلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ويمكن

1 أن يكون: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: هو.

3 أمام "فعل" في هامش ص: "في نسخة وإنما هي فعل".

4، 4 ظ، ش: أبو الحسن، قال فيمن.

5 ص: سيبويه.

(265/1)

على قول الخليل أن يكون من الياء، فيكون "فُعْلا، وفُعْلا" جميعا، فيكون كـ "ديك"، وفيل" وقد ذكرتهما.

فأما على قول الأخفش، فإن كان "تيه" من الياء، فلا يجوز إلا أن يكون "فُعْلا" دون "فُعْل"؛ لأنه لو كان "فُعْلا" لقليل: "توه" لأنه واحد لا جمع، كما تقول في "فُعْل" من العيش: "عُوش"، والأظهر أن يكون "تيه" من الياء للأدلة التي تقدمت. ولولا ما تقدم منها لاعتدل¹ أن يكون من الياء والواو جميعا. وقال رؤية أيضا:

به تمطت غول كل مئيه

فهذا من الياء لا محالة، ولا يسوغ حمله على باب "صَبِيَّة، وَعَلِيَّة" لقلته.

1 ص: لاعتل، وهو غير واضح.

قال أبو عثمان:

باب ما لحقته الزوائد 1 من هذه الأفعال من بنات الثلاثة:
 "إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن، حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل":
 فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل من بنات الثلاثة 2، ساكنا في الأصل ولم يكن
 ألفا ولا واوا ولا ياء، فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن الذي قبله، وذلك
 مطرد في كلامهم، وسأبينه إن شاء الله، وذلك نحو "أجاد، وأقال 3، وأبان، وأخاف 3،
 واسترأث، واستعاذ" وأصله: "أجود، وأقول 4، وأبين، وأخوف، واسترأث، واستعود"،
 ولكنهم ألغوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما؛ فانفتح ثم أبدلت الواو
 والياء ألفين لذلك.

قال أبو الفتح: الدلالة على صحة دعواه في أن أصل "أجاد وأخاف: أجود وأخوف،
 واسترأث واستعاذ: استرأث واستعود" ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله، وهو
 قوله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} 5.
 وقولهم:

صددت فأطولت الصدود

1 ص، ظ: الزوائد، وش وهامش ظ: الزيادة.

2 من بنات الثلاثة: زيادة من ظ، ش.

3، 3 ظ: وأبان، وأباع، وأخاف.

4 وأقول: ساقط من ظ، ش.

5 من الآية 19 من سورة المجادلة 58.

وقولهم: "استنوق الجمل"، ولكنهم أرادوا إعلال هذه الأمثلة؛ لأنها كانت معتلة في
 الثلاثي، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فقلبوها ألفا لتحركهما 1 في
 الأصل وانفتح ما قبلهما. ولولا اعتلالهما في الثلاثي 2 لما وجب إعلالهما الآن؛ لأن
 الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح.

المضارع مما تقدم يجري مجراه إلا أن الساكن يكسر:

قال أبو عثمان:

فإذا قلت: "هو يفعل" من هذا أجرته ذلك المجرى، إلا أنك تحول على الساكن كسرة؛ لأن المعتل كان مكسورا في الأصل وذلك قولك: "هو يُخيف" وأصله: "يُخَوِّف"، وكذلك "يستريث" وأصله: "يستريث"، فألقت 3 حركتها على ما قبلها 3 ثم قلبت الواو ياء؛ لأنها ساكنة قبلها كسرة. وما كان من الياء من هذا، فعلى هذا اللفظ مجراه نحو "هو يُبين" وأصلها 4: "يُبين"، ففعلت بها ما فعلت بأختها.

قال أبو الفتح: يقول من حيث وجب نقل الحركة من عين الفعل إلى فائه في "أقام، واستعاذ"، وجب أيضا نقل الحركة من العين إلى الفاء في المضارع، إلا أن الذي تنقله في المضارع كسرة؛ لأن العين كانت مكسورة.

وقوله أخيرا: ففعلت بها ما فعلت بأختها، وهو يعني "يُبين"، يقول: نقلت الكسرة من الياء إلى ما قبلها، كما نقلتها من الواو في "يُخيف" 5 إلى

1 ظ: لتحركها.

2 ظ، ش: الثاني، وهو خطأ.

3، 3 ظ، ش: "حركتهما على ما قبلهما".

4 ش: وأصله. وهامش ظ: والأصل.

5 "في يخيف" غير واضح في ص.

(268/1)

ما قبلها وبقيت الياء بحالها؛ لأن الياء لا تبدل للكسرة قبلها، فهذا الذي صح ما قبل عينه.

فأما ما اعتلت فاءه، فإنك لا تنقل إليها حركة العين، وذلك قولك في "أفعلت" من "آم، وآل: آيئت، وآولت"؛ لأنه لما اعتلت الفاء وهي همزة فقلبت ألفا صحت العين.

وعلى ذلك قول الشاعر:

يُنْجِي تجاليدي وأقتادها ... ناو كراس الفدن المؤيد

فهذا "مُفَعَّل" من الأيد وهو القوة، ولم يقل: المؤاد.

وقال 1 طرفة:

يقول وقد تر الوظيف وساقها ... أَلست ترى أن قد أتيت بمؤيد
وهي الداهية، وهي من الأيد أيضا ولم يقل: المئيد.
وقالوا: "آيدته" في "أفعلته" من الأيد، و"آيدته" فَعَلْتَهُ، و"آيدته" قليلة مكروهة؛ لأنك
إن صححت فهو ثَقِيل، وإن أعللت جمعت بين إعلالين.
فَعُدِلَ عن "أفعلته" إلى "فَعَلْتَهُ" في غالب الأمر.
جميع الأسماء المبدوءة بميم، الجارية على الأفعال المعتلة العينات، يجب إعلالها:
قال أبو عثمان:
والأسماء من هذه الأفعال إذا كانت في أوائلها الميم، فُعل بها ما فُعل بالمضارع من إلقاء
الحركة على الساكن وقلب الساكن² المعتل إلى ما قبله، وذلك قولهم: "مُقيم، ومخيف،
ومبين" وأصله: "مُقَوِّم، ومخوف، ومبين"

1 ظ، ش: قال.

2 الساكن: ساقط من ش.

(269/1)

فألقيت الحركة على الساكن وقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها والياء تركتها
ياء؛ لأنها ساكنة وقبلها كسرة.
قال أبو الفتح: اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها،
بتسكين الواو والياء منها، ونقل حركتهما إلى ما قبلهما، لا فصل بين الأسماء في هذا
والأفعال.
وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين¹ والظروف والمصادر سواء؛ لأنها كلها جارية على
الأفعال، فيجب إعلالها؛ لاعتلال أفعالها، فاسم الفاعل "مُخِيف، ومبين" قد جرى مجرى
"مُخِيف، ويَقِيل" والظروف قولك: "هذا مُقَام شَأْز"، إذا أخذته من "أقام" فجرى "مُقَام"
مجرى "يُقَام".
ومن قال: "هذا مَقَام شَأْز" ففتح الميم، أخذه من "قام يقوم"، وأصله "مَقَّوم"، فجرى
مجرى "يَخَاف" لأن أصله "يَخَوِّف" كما أن أصل "مُقَام" فجرى مجرى قولك: "هذا
رجل مُقَام عن موضعه".
وكذلك المصادر؛ لأنه إذا كان هذا الاعتلال سائغا في الطرف، فالمصدر أحق به، وذلك

قولك: "عجبت من مقامك على زيد، وقمت مقاماً" كما تقول: "قمت قياماً".

اسم المفعول من هذا الباب يعمل كالمضارع المبني للمفعول:

قال أبو عثمان:

وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم، كان على مثل "يُفعل" إذا قلت: "هو يُخاف"،

ويقال في بيعه، ويقام للناس "وذلك قولك: "هو مُحَاف،

1 والمفعولين: ساقط من ظ، ش.

(270/1)

ومُقَال في بيعه، ومُقَام للناس". والعلة في هذا وفي "يُفعل" واحدة؛ لأن "يُخاف" ويقام ويقال "1 أصله: "يُخَوِّف"2، ويقوم للناس، ويقل في بيعه"2، فألقت حركة المعتل على الساكن الذي قبله وقلبت المعتل ألفاً لانفتاح ما قبله. وكذلك "مُقَال، ومُخَاف" أصله: "مُخَوِّف، ومُخَوِّف في بيعه" ففعلوا به ما فعلوا بالفعل الذي هو في مثاله ولم يفرقوا ههنا3 بين الأسماء والأفعال؛ لأن الزيادة التي في أوائل4 الأسماء الميم، والميم ليست من زوائد الأفعال، فلم يخافوا التباساً5 فأجريا مجرى واحداً.

قال أبو الفتح: قوله6: وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم، كلام فيه تسامح؛ لأن اسم المفعول لا يكون أبداً من جميع الأفعال إلا وفي أوله الميم، وإنما مخرج هذا الكلام منه على ضرب من التوكيد، وفيه من التسامح ما ذكرته.

وكان أجود من هذه7 العبارة أن يقول: واعلم أن اسم المفعول من هذا الباب يجري مجرى8 الفعل المضارع الذي لم يسم فاعله من هذا الباب؛ لأن "مُخَافاً" جرى مجرى8 "يُخَاف" في الإعمال، وقد تقدم القول في مشاركة الأسماء – من هذه الأفعال – الأفعال التي جرت عليها.

1 ويقام ويقال: لم يرد في النسخ الثلاث، والمقام يقتضيه فزدناه ووضعناه بين معقوفين؛ للدلالة على زيادته.

2، 2 ساقط من ش، وكتب في ظ ثم رمح، وفيها "يقال" بدل "يقل".

3 ههنا: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: أوله.

- 5 ظ، ش: الالتباس.
6 قوله: ساقط من ظ.
7 ظ: هذا، وهو خطأ.
8، 8 ساقط من ظ، ش.

(271/1)

وقوله: ولم يفرقوا بين الأسماء والأفعال؛ لأن الزيادة في أولها ليست من زوائد الأفعال.
يقول: فقد أمنوا الالتباس لمجيء الميم في أول الاسم، فالميم من خواص الزيادة في الأسماء، وحروف المضارعة نظيرة الميم في الأسماء، وإنما بابها الأفعال.
مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء:
فإن قلت: فهلا قُصِرَتْ حروف المضارعة على الأفعال، كما قصرت الميم على الأسماء، وقد سمعناهم يقولون: "أفْكَل، وأَيْدَع، وتَنْضُب، وتَتَفُل"، وغير ذلك مما في أوله الهمزة والنون والتاء والياء؟
قيل: إنما زيدت هذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء؛ لقوة 1 الأسماء وتمكنها وغلبتها للأفعال، فشاركت الأسماء في هذا الموضع الأفعال لقوتها 2 ولم تشارك الأفعال الأسماء في زيادة الميم أولاً في الأفعال؛ لضعف الأفعال عن الأسماء، وأكثر زيادة حروف المضارعة إنما هي في الأفعال.
ويدلك على أن أصل 3 هذه الزيادات -أعني: حروف المضارعة- أن 4 تكون في أول الأفعال، أن الأسماء التي جاءت على "أفْعَل" أكثرها صفات نحو "أحمر، وأصفر، وأخضر، وأسود 5، وأبيض" والأسماء التي في أولها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة.
ألا ترى أن باب "أحمر، وأصفر، وأسود، وأبيض 6" أكثر من

-
- 1 ظ، ش: بقوة.
2 لقوتها: ساقط من ش.
3 أصل: ساقط من ظ، ش.
4 ش: إنما.

5 وأخضر، وأسود: ساقط من ظ، ش.

6 وأسود وأبيض: زيادة من ظ، ش.

(272/1)

باب "أَيْدَع، وَأَزْمَل، وَأَفْكَل"، فلما أرادوا أن يكثر هذا المثال الذي في أوله الهمزة، جعلوه صفات لقرب ما بين الصفة والفعل.
ألا ترى أن كل واحد منهما ثانٍ للاسم، وأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كما أن الفعل لا بد له من الفاعل.
لو بني اسم على وزن الفعل صح، ولم يعل:
قال أبو عثمان:

فإذا كانت الزوائد التي في أوائل الأسماء هي الزوائد 1 التي تكون في الفعل، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد، فإن الأسماء تصحح 2 ولا تعل. وذلك أنك لو بنيت من "قال: يقول" اسما على مثال "يفعل، أو يفعل، أو يفعل" أو من باب "باع يبيع"، كنت قائلا: "يَقُول، وَيَقُول، وَيَقُول، وَيَبِيع، وَيَبِيع، وَيَبِيع"، وإنما فعلت هذا لتفرق بين الأسماء والأفعال وكانت الأسماء أخف من الأفعال ولم يكن فيها "أَفْعَلْ، وَنَفْعَلْ، وَتَفْعَلْ، وَيَفْعَلْ" على معنى ما يكون في الأفعال، فصححوها لذلك حيث كانت الزيادة التي في أوائلها هي الزيادة التي تكون للأفعال، ولم يفعلوا ذلك بالأسماء التي في أوائلها الميم حين قالوا: "مَقَام، وَمَبَاع، وَمَقَاد 3" وما أشبه ذلك؛ لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال.
قال أبو الفتح: سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا الموضع، فقلت له: هلا أعللت هذه الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال فأجريتها 4

1 الزوائد عن ظ، وهي ساقطة من ص، ش وفوقها في ظ: نسخة.

2 ص وهامش ظ: "تصحح"، وظ، ش: تصح.

3 ظ، ش: مغار.

4 هامش ظ، ش: فأجريتها، وص، ظ: فجزيتها.

(273/1)

مجرى 1 الأفعال كما أعلنت الثلاثي من الأسماء، فأجريتته مجرى 1 الأفعال الثلاثية، وذلك قولك: "باب، ودار، وناب 2" كما قلت في الأفعال: "قام، وباع"؟ فقال: إنما أعل "باب، ودار" ولم يصح فيفرق بينه وبين الفعل؛ لأنه ثلاثي فهو أصل، ولأن التنوين يدخله؛ فيفرق بينه وبين الفعل. وأما 3 غيره من ذوات الأربعة، فقد 4 يشبه الفعل إذا سمي به 5 بالزوائد التي في أوله، فيفارقه التنوين فيشبه الفعل، فصحح للفرق. يقول: "باب ودار" ثلاثي مثل "قام، وباع"، فليس الفعل أحق في هذا الموضع بالإعلال 6 من الاسم. ألا ترى أن أصل "باب: بَوَّب" كما أن أصل "قام: قَوَّمَ" فالعلة فيهما واحدة، وباب ما في أوله زيادة الفعل وهو بما على أربعة أحرف، إنما هو للفعل دون الاسم، والاسم داخل عليه، فأعل الفعل كما يجب فيه، ثم دخل عليه الاسم، فأريد الفرق بينهما فصحح الاسم، ولأنك لو بنيت من "قام" اسماً على "يَفْعُل" فأعللته فقلت: "يقوم" لالتبس بالفعل. فإن قلت: إن التنوين يفصل بينهما، فالتنوين ليس بلازم. ألا ترى أنك لو بنيت من "قام" اسماً على "يَفْعُل" فأعللته فقلت: "يقوم"، ثم سميت به رجلاً أو امرأة، فجعلته علماً لزال التنوين والجر، فأشبه الفعل بالإعلال 7 وسقوط التنوين والجر، و"باب، ودار" إذا جعلته علماً

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 وباب: زيادة من ظ، ش.

3 أما: ساقط من ظ، ش.

4 فقد: ساقط من ش، وهو في ظ: فيه، وهو خطأ.

5 به: ساقط من ظ، ش.

6 ظ: الإعلال.

7 ظ، ش: بالاعتلال.

(274/1)

فالتنوين لازم له، فجرت إبانة التنوين أن الكلمة اسم لا فعل، مجرى إبانة الميم المزيدة في أول الاسم الجاري على الفعل، أن الكلمة اسم لا فعل، فمن هنا وجب تصحيح

"يَفْعُل" اسما من "قام" ونحوه، ووجب إعلال "باب، ودار".

محبيء "مَزِيد، ومحبي، وبنات ألبه" من الأسماء شواذ:

قال أبو عثمان:

فإن قلت: فقد 1 جاء "مزيد"، فإنما هذا شاذ كما شذ "محبي، وبنات ألبه" فإنما يحفظ هذا.

قال أبو الفتح: هذه زيادة زادها على نفسه، يقول: فإذا كان الأمر كما ذكرت، فهلا قالوا في "مَزِيد: مَزَاد"؛ لأن في أوله الميم كما قالوا: "مَقَام، ومَبَاع" وأصلهما: "مَقُوم، ومُبَيِّع"؟

قال: فالجواب: أن هذا اسم شذ عن القياس كما شذ "محبي"، وكان قياسهما عنده "مزادا، ومحبا" وقد ذكرت هذا فيما تقدم، وأريت من أين كثر التغيير في الأعلام. فأما "بنات ألبه" فذكر أبو عثمان 2 عن أبي العباس أن الهاء عائدة فيه على الحى، أي: بنات ألب الحى، وإذا كان كذلك فليس "ألب" علما، ولو كان علما لكان أقرب قليلا.

1 ظ، ش: قد.

2 ظ، ش: أبو بكر.

(275/1)

وأخبرني أبو علي أن الكوفيين يرؤونه "بنات ألبه" يريدون: جميع "لب"، ومعناه: بنات ألب الحى، كما يقال 1: بنات أعلمه.

وذهب أبو العباس إلى أن نحو "مَقَام، ومَبَاع" إنما اعتل؛ لأنه مصدر للفعل، أو مكان، دون أن يكون فِعْل ذلك به؛ لأنه على وزن الفعل.

وأنكر ذلك أبو علي، وقال: ألا ترى إلى 2 إعلالهم نحو "باب، ودار" ولا نسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن. فأما اعتلاله "بمَزِيد، ومَرِيم" فاسمان علّمان، والأعلام تغير كثيرا عن القياس.

وأما اعتلاله بمَقُودَة فعليه لا له؛ لأنها مصدر، وإنما هي شاذة.

وحكى أبو زيد: "وقع الصيد في مَصِيدتنا" بفتح الميم، فهذا شاذ مثل "مَقُودَة".

وحكى: "هذا شيء مَطْيَبَة للنفس" و"هذا شراب مَبُولَة" وهذا كله شاذ.

مجيء "استحوذ، وأغيلت المرأة" من الأفعال شواذ:
قال أبو عثمان:

ونظير هذا من الفعل {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} 3، و"أَغِيلَت المرأة، وأجود، وأطيب"
إلا أن هذا يكون فيه الاعتلال، ويجري على قياس الباب المطرد، إلا في "استحوذ،
وأغيلت"، فإننا لم نسمعهما معتلين⁴ في اللغة، ورُبَّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من
هذا ولا تقسه، فإن مجرى بابه على خلاف ذلك.

1 ص: يقول.

2 ظ، ش: أن، وهو خطأ فاحش.

3 من الآية 19 من سورة المجادلة 58.

4 ص وهامش ظ: معتلين. وظ، ش: معتلتين.

(276/1)

قال أبو الفتح: يقول: نظير "مزيد، ومحجب" في أنهما خرجا¹ عن القياس، قولهم في
الفعل: "استحوذ، وأغيلت، وأجود، وأطيب" 2 وقياسه: "استحاذ، وأغالت، وأجاد،
وأطاب".

وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهها على باقي
المعتل. واقتصرهم على تصحيح "استحوذ، وأغيلت" دون الإعلال مما يؤكد اهتمامهم
بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل³ تنبيهها على الباقي ومحافظة على
إبانة الأصول المغيرة. وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية.

وقوله: فاحفظ هذا ولا تقسه، أي: لا تقل في "استقام: استَقُوم" ولا في "استعان:
استعون"، فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعا.

وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: يقال: "استصوبت⁴ الشيء" ولم يقل:

"استصبت⁵"، و"استنوق الجمل، واستتيت الشاة" ولو يقولوا: "استناق" ولا

"استتاست⁶" وقد كرر ذكر⁷ المطرد والشاذ في غير موضع من هذا الكتاب، وأنا أشرح
أحواهما.

اعلم أن المطرد والشاذ عند أهل العربية على أربعة أضرب: مطرد في القياس
والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في

القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا.

- 1 ص، هامش ظ: خرجا. وظ، ش: خارجان.
- 2 وأطيب: ساقط من ظ، ش.
- 3 وأنه إنما جعل: زيادة من ظ، ش.
- 4 ظ، ش: استوصيت.
- 5 ظ، ش: استأصيت.
- 6 ظ، ش: استاس.
- 7 ذكر: ساقط من ظ، ش.

(277/1)

فالمطرّد في القياس والاستعمال جميعا، هو الذي لا نهاية وراءه، نحو رفع الفاعل ونصب المفعول.

والمطرّد في القياس الشاذّ في الاستعمال، نحو الماضي من "يَذَرُ، وَيَدَعُ" لا يقال فيهما: "وَذَرُ، وَلَا وَدَعُ" وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس. قال سيبويه: استغني عنهما بترك، وهذه ليست حجة قاطعة ولكن فيها ضربا من التعلل.

والمطرّد في الاستعمال الشاذّ في القياس، قولهم: "استخوذ، وأغيلت المرأة" القياس يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة "استقام، وأبانت"، ولكن السماع أبطل فيهما القياس. وحكى ابن السكيت: "أغالت المرأة، وأغيلت" إذا سقت ولدها الغيل، ولا يعرف أصحابنا الاعتلال.

قال أبو علي: والشاذّ في القياس والاستعمال جميعا، ما أجازهُ أبو العباس من تَتْمِيم "مفعول" من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنه أجاز في "مَقُول: مَقُول"، وفي "مصوغ: مصوغ" قال: لأن ذلك ليس بأثقل من "سُرْتُ سُورًا، وغارت عينه غورًا" قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال "قام زيدا"؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال. وكذلك قول الآخر:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
إن تقضيا حاجة لي خف محملها ... تستوجبا نعمة عندي بما ويدا

أن تقرأ أن علي أسماء ويحكمما ... مني السلام وألا تعلموا أحدا
فسألت أبا علي عن ثبات النون في "تقرأ أن" بعد "أن"؟
فقال: "أن" مخففة من الثقيلة، وأولها الفعل بلا فصل للضرورة،

(278/1)

فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء
أُخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس.
قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبتته من هذه القوانين، إنما
هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح.
فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع.
إذا سميت بالفعل "يزيد" بعد إعلاله، بقي على إعلاله:
قال أبو عثمان:

فأما "يزيد" اسم رجل، فإنما اعتل من قبل أنه كان فعلا لزمه الاعتلال، ثم نُقل من الفعل
فسمي به، فهو المعتل نظير "يشكر" في الصحيح، فأجر الباب 1 على ما ذكرت لك.
قال أبو الفتح: يقول: إن "يزيد" هذا منقول من الفعل، وإنما هو مضارع "زاد"، فصار كـ
"باع، يبيع"، ثم نقل بعد أن لزمه الاعتلال، فكذلك لو نقلت "يبيع" لتركته معتلا كـ
"يزيد".

فأما لو ارتجلت اسما على "يفعل" من "باع، وزاد" لقلت: "يبيع، ويزيد" فصححتهما ولم
تعلهما.

ونظير "يزيد" في النقل: "يشكر، وتغلب".

وقد سموا أيضا "تزيد" بالتاء، قال أبو ذؤيب:

يعثرن في حد الطببات كأنما ... كُسيّت برود بني "تزيد" الأذرع

1 الباب: عن ص وهامش ظ. وفي صلب ظ، ش: ذلك.

(279/1)

والقول في "تزيد، ويزيد" واحد.

إذا بنيت من "يخاف" ونحوه اسماً على "يفعل" صححته:
قال أبو عثمان:

فإن قلت: ابن "يُفَعِّل" من "يخاف" اسماً؟

قلت: "يُخَوِّف"، وكذلك أخواته لا تعل إذا صغته اسماً.

قال أبو الفتح: قد تقدم مثل هذا وشرحه، ومن أين وجب تصحيح هذه الأمثلة إذا بنيت أسماء¹.

إعلال اسم الفاعل من "قام، وباع" ونحوهما:
قال أبو عثمان:

وأما فاعلٌ من "قام، وباع"، فإنه يعتل ويهمز موضع العين منه، فنقول: "بائع، وقائم"²، وجميع ما أعل فعله، ففاعل منه³ معتل⁴.

قال أبو الفتح: إنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو "قائم، وبائع"؛ لأن العين كانت قد⁵ اعتلت فانقلبت في "قام⁶، وباع" ألفاً، فلما جئت إلى اسم الفاعل وهو على فاعل، صارت قبل عينه ألف فاعل، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتهم "قائم" فلم يجر حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ "قام"

1 ظ، ش: اسماً.

2 في النسخ الثلاث: "قائل" وهو خطأ، والصواب: "قائم" كما أثبتناه؛ لأنه اسم فاعل من قام الذي مثل به.

3 ففاعل منه: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: معل.

5 قد: ساقط من ظ، ش.

6 ص: قال.

تحركت انقلبت همزة، قراءة أيوب السخيتاني: "غير المغضوب عليهم ولا الضَّالِّين" 2 لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى 3 بعدها انقلبت همزة. وحكى أبو العباس، عن أبي عثمان، عن أبي زيد أنه قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ 4: "فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان" 5، فظننته قد لحن، إلى أن سمعت العرب تقول 6: "شأبة، ودأبة"! قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس هذا؟ قال: لا، ولا أقبله. وقال الراجز: خاطمها زأمها أن تذهبا وجاءت في شعر كثير: "احمأرت" يريد "احمأرت". كما أراد الأول "زأمها". فهذه الهمزات في هذه 7 المواضع، إنما وجبت عن تحريك الألف؛ لسكونها وسكون ما بعدها. فكذلك قلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من "قام" همزة، وذلك قولهم: "قائم" وكذلك "خائف، وبائع، ونائم".

1 ظ، ش: فصار.

2 من الآية السابعة، وهي الأخيرة من سورة الفاتحة 1.

3 الأولى: ساقط من ظ، ش.

4 يقرأ: ساقط من ظ.

5 الآية 39 من سورة الرحمن 55.

6 ظ، ش: يقولون.

7 ظ: هذا، وهو تصحيف.

(281/1)

إعلال اسم الفاعل من "أَفْعَلَ" و"اسْتَفْعَلَ":

قال أبو عثمان:

و"فاعِلٌ" من "أَفْعَلَ" مُعَلٌّ، وإِعلاله إسكان عينه وطرح حركتها على الساكن، وأما الفاعل من "استقام، واستفاد"، فإنه "مستقيم، ومستفيد"، وقد ذكرت لك أصل هذا،

وإلقاء الحركة على ما قبل المعتل، وإسكان المعتل في هذا 1 في صدر هذا 2 الباب.

قال أبو الفتح: يريد: اسم الفاعل من أفعل "مقيم، ومريد".

وقد تقدم ذكر هذا كله وشرحه، ومن أين وجب إعلاله؟

إعلال اسم المفعول من نحو "قيل، وبيع":

قال أبو عثمان:

و"مفعول" من هذا معتل 3 كما اعتل "فاعل" 4 إلا أن اعتلاله بحذف حرف منه، فإن كان "مفعول" من "فُعِلَ" وكان 5 من الواو، ظهرت فيه الواو نحو "مَقُول، وَمَصْوُوع"؛ لأنه من "القول، والصوع" وإن كان من "فُعِلَ" وكان من الياء، ظهرت فيه الياء نحو "مَعِيب، ومبيع، ومسير به".

قال أبو الفتح: إنما وجب إعلال "مفعول" من حيث وجب إعلال "فاعل"، وكلاهما من قبل الفعل وجب إعلاله؛ لأنهما جاريان عليه وهو معتل

1 في هذا: ساقط من ظ، ش.

2 هذا: زيادة من ظ، ش.

3 ظ، ش: يعتل.

4 ظ، ش: الفاعل.

5 ظ: فكان.

(282/1)

فأرادوا 1 أن يكون العمل من وجه واحد، فألزموا تصريف الفعل الاعتلال 2، وعلى أن

"فاعلا" أجري على الفعل من "مفعول"؛ لأنه بوزنه 3 وليس "مفعول" كذلك.

وقوله: فإن 4 كان "مفعول" من "فُعِلَ" إنما قال هذا؛ لأنه قد يكون من "فُعِلَ" ومن

"أُفْعِلَ" ومن "استُفْعِلَ" وغير ذلك، وإنما قصد هنا ذكر بناء "مفعول"، و"مفعول" إنما

يجيء من "فُعِلَ" نحو "ضُرب فهو مضروب، وقتل فهو مقتول" ولهذا 5 ذكر "فعل" ولم

يهمل البيان.

وسيدكر أبو عثمان ما عرض في "مقول، ومبيع" من التغيير والحذف، ويذكر الخلاف بين

الخليل وأبي الحسن، وأتبعه ما عندي فيه، إن شاء الله.

إتمام بني تميم "مفعولا" من نحو "بيع، وعيب":

قال أبو عثمان:

وبنو تميم -فيما زعم علماؤنا- يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: "مبيوع، ومعيوب6، ومسبور به" فإذا7 كان من الواو لم يتموه، لا يقولون في "مَقُول: مَقُول" ولا في "مصوغ8: مصوغ" البتة.

وإنما أتموا في9 الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة،

1 ظ، ش: فأراد.

2 الاعتلال: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: يوازنه.

4 ظ، ش: وإن.

5 ظ، ش: فهذا.

6 ومعيوب: ساقط من ظ، ش.

7 ظ، ش: وإذا.

8 في مصوغ: زيادة من ظ، ش.

9 في: ساقط من ظ، ش.

(283/1)

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة، فقالوا: "أذُور، وأثُوب، وأنُور1".
قال الراجز:

لكل دهر قد لبست أثوبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مطرد، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو، كان ذلك أثقل لها؛ فلذلك ألزموها الحذف في "مفعول"، والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تغير، فهذا يدل على ويبصر أن الياء أخف.

قال أبو الفتح: قد ذكر أبو عثمان العلة في جواز تنميم بني2 تميم لـ "مفعول" من الياء، وأن الياء خفيفة ليست في ثقل الواو، فاحتملت الضمة لذلك.

ووجه حذف من حذف الياء فقال: "معيوب"؛ أنها لما اعتلت في "عيب" أراد أن يعلاها في اسم المفعول.

ومن أتم فقال: "معيوب" شجعه على ذلك سكون ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى

الصحيح.

ولا تنكر أن يصححوا اسم المفعول وإن كان الفعل معتلا، ألا ترى أنهم قالوا: "غُزِيَ"
فقلبوا اللام، وقالوا: "مَغُزَوْ" فصححوها.

وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جاريا على الفعل فإنه ليس على
وزن المضارع، ألا ترى أن قائما 3 لما كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون
والعدة، لم يكن إلا معتلا، وقد تحجر أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو، وهذا هو
الأشهر.

1 وأنور: ساقط من ظ، ش.

2 ظ: من.

3 ظ، ش: قام، وهو خطأ.

(284/1)

وقد حكى غيره أنهم يقولون: "ثوب 1 مَصُون" والأكثر "مَصُون". وأنشدوا قول
الراجز:

والمسك في عنبره المدؤوف

والأشهر "مدؤف"، وقالوا: "رجل مَعُود، وفرس مَقُود، وقول مَقُود".

وأجاز أبو العباس إتمام "مفعول" من الواو خلافا لأصحابنا كلهم، وقال: ليس بأثقل 2
من "سُرت سُوراء، وغرت 3 غورا"؛ لأن في "سور، وغور" واوين وضميتين وليس في 4
"مصون" مع الواوين إلا ضمة واحدة.

قال أبو علي: وهذا خطأ 5؛ لأنه يجيز 5 شيئا ينفيه القياس وهو 6 غير مسموع.
فقياسه 6 قياس من قال: "ضربت زيد"، فأما "سرت سُوراء" 7 فلو لم 7 يسمع لما قيل.
وأیضا: فلو أعلوا في "سور" لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة، فيجب حذف
إحدهما، فيصير 8 على وزن "فُعَل"، فكرهوا التباس مثال: فعول بفُعَل، واسم المفعول
من فُعَل 8 وزنه "مفعول" أبدا نحو "ضرب فهو مضروب"، فأمن الالتباس في "مصوغ،
ومقول"، فجرى على ما يجب فيه من الإعلال.

1 ثوب: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: بأقل.

3 غرت: ساقط من ظ، ش.

4 في: ساقط من ظ.

5، 5 ظ، ش: "لأنه ليس يجيز".

6، 6 ظ، ش: "غير مسموع، قال: فقياسه".

7، 7 ظ، ش: "فلم".

8، 8 ساقط من ظ، ش.

(285/1)

وإنما لم يتم "مفعول" من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا¹؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو "مفعول"، فتجتمع واوان وضمة.

و"معيوب"2 إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة، وإذا كان القياس في "معيوب"3 الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل، فمفعول من الواو لثقله أخرى ألا يجوز فيه التصحيح. وهذا طريق مستمر4 في العربية لا ينكسر أن يُحتمل أمر واحد، فإذا انضم إليه سبب آخر لم يَحتملًا، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع.

وسأتي في هذا الكتاب منه5 ما أنبه عليه بمشيئة الله.

ما ورد عن العرب من نحو "مغيوم، ومطيوبة":

قال أبو عثمان:

وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب:

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

أخبرني أبو زيد أن تميما تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب.

قال أبو الفتح: هذه شواهد لجواز إتمام "مفعول" من ذوات الياء، وقد

1 ظ، ش: ذكرناها.

2، 3 ظ، ش: معيوف، في الموضعين.

4 ظ، ش: مستقيم.

5 منه: ساقط من ظ، ش.

(286/1)

قالوا: "طعام مَزِيَّت ومَزِيُوت، ورجل مدين ومديون" وهو واسع فاشٍ.

اختلاف الأئمة في المحذوف من "مفعول" من نحو "بيع، وقيل":

قال أبو عثمان:

وزعم الخليل، وسيبويه أنك إذا قلت: "مَقُول ومَبِيع"، فالذاهب لالتقاء الساكنين واو "مفعول".

وقال الخليل: إذا قلت: "مبيوع" فألقيت حركة الياء على الباء، سكنت 1 الياء التي هي 2 عين الفعل وبعدها واو "مفعول"، فاجتمع ساكنان، فحذفت واو "مفعول" وكانت أولى بالحذف؛ لأنها زائدة، وكان حذفها أولى ولم تحذف الياء؛ لأنها عين الفعل. وكذلك "مَقُول" الواو الباقية عين الفعل والواو 3 المحذوفة واو "مفعول".

وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية، واو "مفعول" فسألته عن "مبيوع". فقلت: ألا ترى أن الباقي في "مبيوع" الياء، ولو كانت واو "مفعول" لكانت: "مَبُوع"؟ فقال: إنهم لما أسكنوا ياء "مبيوع" وألقوا حركتها على الباء، انضمت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التي حذفها، فوافقت واو "مفعول" الباء مكسورة، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو

1 ظ، ش: وسكنت.

2 هي: ساقط من ظ.

3 الواو: عن ظ وفوقها بين السطور: نسخة، وهي ساقطة من ص، ش.

(287/1)

"ميزان، وميعاد" ياء للكسرة التي قبلها، وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس.

قال أبو الفتح: إنما وجب إسكان عين الفعل من "مبيوع، ومقوول" عندهم جميعاً؛ لأن "قيل، وبيع" عندهم 1 معتلان، فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما.
ولأن الضمة مستثقلة في الياء والواو، كما ذكر أبو عثمان قبل، ثم حدث 2 من التغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل، وسيبويه، والأخفش. ولكل واحد من الاعتلال لصحة مذهبه، وما يمكن أن يحتج به عنه، ما 3 أذكره.
فأما الخليل، فيقوي مذهبه في أن المحذوف واو مفعول -فيما ذكره أبو علي- قول الشاعر:

سيكفيك صَرْبُ القوم لحم معرض ... وماء قدور في القصاع مشيب
فقال: قوله: "مَشِيب" أصله "مَشُوب"؛ لأنه من "شُبْتُ الشيء أشوبه" إذا خلطته بغيره.
فلو كانت الواو في "مشوب" واو "مفعول" لما جاز أن تقول فيها "مَشِيب"؛ لأن واو "مفعول" لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم: "رُمِي فهو مرمي"، وقضي فهو مقضي" ولكن الواو في "مشوب" عين الفعل فقلبها 4 ياء، كما قلبها الآخر في قوله:

أزمان عيناء سرور المسرور
عيناء حوراء من العين "الحير"
وأصله "الحُور"؛ لأنه جمع حُوراء.

-
- 1 عندهم: ساقط من ظ، ش.
 - 2 ظ، ش: حذف، وهو خطأ.
 - 3 ظ: عما، وش: مما.
 - 4 فقلبها: ساقط من ظ، ش.

(288/1)

فالواو في "مَشُوب" عين الفعل بمنزلتها في "الحُور"؛ ألا ترى أنه قلبها في "مشوب" كما قلبها في "الحور".
وقد جاء مثل "مَشِيب" مما قلبت فيه عين الفعل، وهو قولهم: "أرض مَيمت عليها" يريدون: مَمُوت عليها، و"غار مَنِيل" وهو من الواو وأصله 1: "مَنُول".
قال أبو علي: معناه: ينال ما 2 فيه. وقال الراجز:

دار لأسماء يعقّيهـا المور ... والدجن يوما والسحاب المهمور
قد درست غير رماد مكفور ... مكثب اللون مريح ممطور
يريد بـ "مريح: مَرُوحا" لأنه 3 من الروح.

فهذا كله يشهد بصحة قول الخليل: إن المحذوف من "مقول، ومبيع" واو "مفعول".
وأما 4 ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه، وانفصاله من الزيادة فعجب من
العجب، وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه؛ وذلك أن له أن
يقول: إن واو "مفعول" جاءت لمعنى وهو المد5، والعين لم تأت لمعنى6، فحذف العين6
التي لم تأت لمعنى، وتبقية7 ما جاء لمعنى وهو الواو الزائدة أولى، كما تقول: "مررت
بقاضي" فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف.

1 ظ، ش: وأصلها.

2 ما: زيادة من ظ، ش.

3 لأنه: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: فأما.

5 وهو المد: ساقط من ظ، ش.

6، 6 ظ، ش: فحذفت العين.

7 ظ، ش: في تبقية.

(289/1)

وشيء آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن، وهو أن هذه العين قد اعتلت في
"قال، وباع، وقيل، وبيع" وفي أصل: "مبيع، ومَقُول"، فكما أعلت بالإسكان والقلب،
كذلك أعلت أيضا بالحذف، وواو "مفعول" لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل1،
فكان تركها وحذف المعتل أوجب.

ألا ترى إلى قولهم: "اتَّقَى" وأصله: "اَوْتَقَى"، فلما أعلت الفاء بقلبها تاء، أعلت
بالحذف فيما أنشدناه أبو علي، وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد:
تَقُوهُ أيها الفتيان إني ... رأيت الله قد غلب الحدودا
وأنشدنا أيضا عنه:

قصرت له القبيلة إذ تجهنا ... وما ضاقت بشدته ذراعي

وأصل هذين: "اتَّقوه، واتَّجهنا".

قال أبو علي: ولكنه لما أعل الفاء بالقلب، أعلها بالحذف، فكذلك لما أعلت عين "مفعول" بالإسكان والقلب، أعلت أيضا 2 بالحذف.

وأيضا فإن العين في "مقول، ومبيع" قد حذفت في قولهم: "قل، وبِع" ونحو ذلك، فكما 3 حذفت في غير هذا الموضع، كذلك حذفت هنا.

وللخليل أن يقول: إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة 4، حرك الآخر منهما، فكذا يحذف الآخر منهما.

ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة 4، حذف الأول نحو "خَفْ، وَقُلْ، وبِعْ"، لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى،

1 ظ، ش: العين.

2 أيضا: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: وكما.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

(290/1)

نحو التنوين "غازٍ" ونحوه، وكما أعلت العين بالقلب مع ألف "فاعل" نحو "قائم"، كذلك أعلت بالحذف مع واو "مفعول".

وللخليل أن يقول: إن الميم في أوله يدل على أنه اسم المفعول، فتحذف الواو؛ لأنها زائدة.

ولأبي الحسن أن يقول: إن "مبيعا" يشبه "مقيلا، ومسيرا" وهما مصدران.

فلهذه العلل المتكافئة، قال أبو عثمان: "وكلا الوجهين حسن جميل"، ولقوة قول أبي الحسن قال: "وقول الأخفش أقيس".

وقوله في هذا عجيب، وإن كان قد ناقض فيه فيما 1 يجيء، وستراه بُعيد إن شاء الله.

اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر "أقام، وأخاف" ونحوهما:

قال أبو عثمان:

فإذا قلت من "أفعلت" مصدرا نحو "أقام إقامة، وأخاف إخافة"، فقد حذفت من

"إقامة، وإخافة" ألفا؛ لالتقاء الساكنين.

فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هي الألف التي تلي آخر الحرف، وهي نظيرة واو "مفعول" في "مقول، ومخوف".

وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف، وقياسه على 2 ما ذكرت لك. قال أبو الفتح: أصل "إقامة، وإخافة، وإبانة: إقوامة، وإخوافة،

1 ظ، ش: بما.

2 على: ساقط من ش.

(291/1)

وإِبْيَانَة، فأرادوا أن يعلوا المصدر؛ لاعتلال "أقام، وأبان"، فنقلوا الفتحة من الواو، والياء، إلى ما قبلهما، ثم قلبوهما ألفين، وبعدهما ألف "إفعالة"، فصار كما ترى: "إقامة، وإبانة" 1.

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي 2 الألف الأولى، وذهب الخليل إلى أن المحذوفة هي 3 الألف الثانية، وهي الزائدة -على ما تقدم من مذهبهما- والكلام ثم، والاحتجاج وهو الكلام، والاحتجاج هنا.

ما لا يعتل من محول إليه وهو "اختار، وانقاد" ومضارعهما، وما كان نحوهما: قال أبو عثمان:

وإذا كان الحرف الذي قبل المعتل متحركا في الأصل لم يغيروه، ولم يعتل الحرف من محول إليه 4 كما اعتلت "قُلت، وبعث" من محول إليه 4؛ كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم، وذلك قولهم: "اختاروا، واعتادوا، وانقادوا" وكذلك المضارعة 5 من هذا تجري هذا المجرى نحو "يختارون، ويعتادون، وينقادون".

قال أبو الفتح: أصل "اختار، واعتاد، وانقاد: اختير، واعتود، وانقود".

يقول: فلم يحول "افتعل، وانفعل" 6 من الياء إلى "افتعل، وانفعل" ولا حوّل "افتعل، وانفعل" 6 من الواو إلى "افتعل، وانفعل"

1 ظ، ش: إقامة وإبانة.

2، 3 هي، في الموضعين: ساقط من ظ، ش.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

(292/1)

كما حَوَّلَ "قُلْتُ، وَبِعْتُ" من "فَعَلْتُ" إلى "فَعَلْتُ، وَفَعِلْتُ"؛ لأنَّ في كلامهم "فَعِلْتُ، وَفَعَلْتُ" وليس في كلامهم "افْتَعَلْتُ، وَانْفَعَلْتُ" ولا "افْتَعِلْتُ، وَانْفَعِلْتُ".
فهذا معنى قوله: "كراهية أن يخرج إلى ما ليس في كلامهم" وقد كان القياس إذْ غيروا "فَعَلْتُ" أنْ يغيروا "افْتَعَلْتُ، وَانْفَعَلْتُ" ولكن امتنعوا من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له، ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن يقولوا: "اخْتَرْتُ، وَاعْتَدْتُ، وَانْقُدْتُ" ولكن هذا لا يقال لما ذكرنا.
وقوله: وكذلك المضارعة من هذا تجري هذا الجرى.
يقول: إنما يقولون: يختارون، وينقادون، ولا يقولون¹: "يختبرون، وينقودون" كما قالوا: "يبيع، ويقوم" لأن هذا لم يحول كما يحول² "قُمْتُ، وَبِعْتُ".
وأصل "يختارون، وينقادون: يختبرون، وينقودون" فأسكنت الياء والواو ثم قلبت³ لانتاج ما قبلهما وتحركهما في الأصل كما فعل في الماضي.
المبني للمجهول من "اختار، وانقاد" ونحوهما:
قال أبو عثمان:
وإذا⁴ قلت: "فَعِلْ من هذا" قلت: "أُخْتِرْ، وَأُنْقِدْ"، فتحول الكسرة على التاء والقاف، كما فعل ذلك بـ "يبيع، وقيل".

1 ظ: ولا يقولوا.

2 ظ، ش: حول.

3 ظ: قلبت، وهو خطأ.

4 ظ، ش: فإذا.

(293/1)

فأما 1 "اعتاد" فتركت حركة الأصل وتبعَت العين ما قبلها، كما كان ذلك في "قال، وباع".

ومن يقول من العرب: "قِيلَ" فيُشَمُّ الفاء الضمة 2 تحقيقاً لـ "فُعِلَ"، فإنه يقول ههنا: "أُخْتِيرَ وانقُيِدَ" فيشَمُّ لأن قولك: "تُيَر" من "اختير" و"قُيِدَ" من "انقيد" كـ "قِيلَ، وبُيع" ومن أبدل الياء واوا قال 3 هنا: "أُخْتُورَ، وانقُودَ" ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب.

قال أبو الفتح: اعلم أن "تَادَ" من "اعتاد"، و"تَارَ" من "اختار"، و"قَادَ" من "انقاد" كـ "قام، وباع"، واشتبهها من حيث كان ما قبل العين مفتوحاً وهي محركة، كما كان ذلك في "فعل" فاشتراكا في العلة الموجبة للقلب، فجميع ما يجوز في "قال، وباع" جائز "اختار، وانقاد" إلا التحويل إلى الضم والكسر، وقد مضى ذكره.

فـ "تَارَ" من "اختار" و"قَادَ" من "انقاد" بمنزلة "قال، وباع" و"تِيرَ" من "اختير" و"قِيدَ" من "انقيد" كـ "قِيلَ، وبُيع" 4 و"تُيَر" من "أُخْتِيرَ" و"قُيِدَ" من "انقيد" كـ "قِيلَ، وبُيع" 4، و"تُورَ" من "أُخْتُورَ" و"قُودَ" من "انقُودَ" كـ "قُولَ، وبُوعَ". وقوله: ومن أبدل الياء واوا معناه: من 5 كان من لغته أن يقول: "خَوْفَ"

1 ظ، ش: وأما.

2 ظ، ش: للضمة.

3 ظ: وقال.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: ومن.

(294/1)

وقُولَ 1، فيجعل مكان الياء في "قِيلَ، وخيفَ" واوا، فإنه يقول هنا "أُخْتُورَ"؛ لأن من قال "قُولَ، وخُوفَ" 1 فليس أصل هذه الواو عنده ياء ثم قلبها 2 واوا؛ لأنهما عنده 3 من "القول، والخوف" ولا تقل 4: إنه قلب الياء في "قِيلَ، وخيفَ" واوا؛ لأنه لو كان ممن يقول: "قِيلَ، وخيفَ" لما قال: "قُولَ، وخُوفَ"؛ لأن هذه لغات لقوم شتى. أو يكون أراد: من قال "بُوعَ" فأبدل الياء واوا 5، فإنه يقول "أُخْتُورَ، وانقُودَ" والمذهب الأول أعم؛ لأنه يدخل فيه "قِيلَ، وبُيعَ" جميعاً.

وقوله: "ولم يؤخذ هذا إلا عن 6 العرب" يقول: لم يقدم على 7 هذه الأقوال بالقياس، بل هي 8 مسموعة عن العرب.

مجيء "مَقْوَدَة، ومَكْوَزَة، ومَزِيد" على الأصل:
قال أبو عثمان:

ومثل من الأمثال: "إن 9 الفكاهة مقودة إلى الأذى" جاءوا بها على الأصل، كما قالوا:
"مكوزة، ومزید" فجاءوا بهن على الأصل.

وليس هذا بالمطرد في الكلام، وقد قرأ بعض القراء: "لَمْثُوبَةٌ من عند الله خير 10"، لا تقول على هذا: "مَقْوَلَة، ولا مَبِيعَة".

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: قلبه.

3 عنده: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: ولم تقل.

5 ظ، ش: الواو ياء، وهو خطأ.

6 ظ، ش: من.

7 على: ساقط من ظ، ش.

8 هي: ساقط من ظ، ش.

9 إن: ساقط من ش.

10 من الآية 103 من سورة البقرة 2.

(295/1)

قال أبو الفتح: قد 1 كان القياس في هذه كله أن يعل؛ لأن "مزیدا، ومكوزة، ومقودة، ومثوبة" على وزن "يخاف، ويهاب" وأصلهما "يَخُوف، وَيَهْيَب" وهذه الأسماء جارية على أفعال معتلة، وقد كان 2 قياسها 3 "مقادة ومكازة ومزادة ومثابة" كقوله تعالى: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا} 4 ولكنها شذت.

يقول: لا ينبغي أن يقاس على هذا، ولكن يقال: "مَقَالَة، ومَبَاعَة" وقد جاءت مثل "مَكْوَزَة، ومَزِيد، ومَرِيم، ومصيدة، ومطيبة، ومبولة" وهذه شواذ كلها.

"مَفْعَلَة" بضم العين من "عشت، وبعث" كـ "مَفْعَلَة" بكسرها فيهما عند الخليل:

قال أبو عثمان: وكان الخليل يقول في "مَفْعُلة" من "عشت، وبعث" لفظها 5 كلفظ "مَفْعُلة" كما كان "فُعَل" من الياء في هذا الباب على لفظ "فُعَل" من الواو، فيقول: "مَعِيشَة" تصلح أن تكون "مَفْعُلة" وتصلح أن تكون "مَفْعُلة".
قال أبو الفتح: أصل "مَعِيشَة" إذا كانت "مَفْعُلة" عند الخليل: "مَعِيشَة" فنقل الضمة إلى العين فانضمت وبعدها ياء ساكنة، فأبدل الضمة كسرة؛ لتسلم بعدها 6 الياء، فصارت "مَعِيشَة" وإذا كانت

1 قد: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فكان.

3 ظ: قياسهما، وهو خطأ.

4 من الآية 125 من سورة البقرة 2، "وأما" لم يرد في ظ، ش.

5 ظ، ش: لفظهما.

6 بعدها: ساقط من ظ، ش.

(296/1)

"مَفْعُلة" فإنما نقل الكسرة إلى العين حسب.
وكذلك "عِيش" يصلح أن يكون عند الخليل "فُعَلًا، وفُعَلًا" جميعًا، فإذا كان أصله "فُعَلًا" فكأنه كان "عُيْشًا"، فأبدل الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت "عِيشًا" كما ترى.
كما 1 قالوا: "بِيض" وأصله "بُيُض"، فأبدلوا من الضمة كسرة، لا يفصل الخليل بين الواحد والجمع.
وكذلك كان يجيز في "ديك، وفيل" أن يكونا "فُعَلًا، وفُعَلًا" جميعًا؛ لأنهما من الياء لقولهم: "فيول، وديوك" وكان أبو الحسن يخالفه، وها هو ذا عقيب هذا:
"مَفْعُلة" من العيش، و"فعل" من البيع عند الأخفش:
قال أبو عثمان:
وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول في "مَفْعُلة" من "العيش: مَعُوشَة" وفي "فُعَل" من "البيع: بُوع" ويقول في "بِيض: هو فُعَل"، ولكنه 2 جمع والواحد ليس على مذهب الجمع.
وقوله في "مَعِيشَة: مَعُوشَة" ترك لقوله في "مبيع، ومكيل" 3، وقياسه على "مبيع، ومكيل:

مَعِيشَة" لأنه يزعم أنه حين ألقى حركة عين "مفعول" على الفاء، انضمت الفاء ثم أبدل مكان الضمة 4 كسرة؛ لأن

1 كما: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: لكنه.

3 ومكبل: ساقط من ظ، ش.

4 ظ: للضمة.

(297/1)

بعدها ياء ساكنة، وكذلك يلزمه في "معيشة" هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل في "مبيع". قال أبو الفتح: إنما كان قياسه عند أبي عثمان "مَعِيشَة"؛ لأن أصلها: "مَعِيشَة"، فيجب نقل الضمة إلى العين، ثم تبدل كسرة لتسلم الياء بعدها، كما قال أبو الحسن في "مبيع": إن أصله "مبيوع" ثم نقل الضمة من الياء إلى الباء، ثم أبدل الضمة كسرة لتسلم الياء بعدها.

وكذلك كان يجب على قياسه في "معيشة" أن يبدل الضمة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول: "مَعِيشَة" كما قال الخليل قياسا على "مبيع". وكذلك 1 قياسه على "مبيع" في "فُعَل" من "البيع" أن يقول: "بيع" كقول الخليل، فيبدل من الضمة كسرة، كما أبدلها في "مبيع"؛ لأن "مبيعا، ومعيشة، وبيعا" كل واحد منها 2 واحد ليس بجمع، فإن كان يقول: "معوشة، وبوع" فيلزمه أن يقول في "مبيع: مَبُوع" فيخالف العرب أجمعين.

وإذا قال: "مبيع" فقياسه "مَعِيشَة، وبيع" في "مَفْعَلَة وفُعَل" لا فصل بينهما؛ لأن "مفعولا" واحد، كما أن "مفعلة، وفُعلا" كل 3 واحد لا جمع 4، وهذه هي 4 المناقضة التي قدمت ذكرها.

ولو قال في "مَفْعَلَة، وفُعَل: مَعِيشَة، وبيع" كقول الخليل،

1 ظ، ش: وكان كذلك.

2 ظ: منهما.

3 كل: زيادة من ظ، ش.
4، 4 ظ، ش: وهذه المبالغة هي.

(298/1)

لكان مذهبه لا نهاية وراءه، ووافق قوله في "مبيع" واستمرّ مذهبه على الاطراد.
وحكى الأصمعي أن الريح الحارة يقال لها: "هَيْف، وهُوف" وليس في "هوف" حجة لأبي
الحسن في أن يقول في "فُعَل" من البيع: "بُوع"1؛ لأنه يجوز أن يكونا لغتين، فيكون
"هيف" من الياء و"هوف" من الواو1، ويجوز أن يكون "هيف" محذوفاً من "فَيْعِل" كأنه
كان هيوفاً مثل "مَيَّوت" ثم قلبت الواو وحذفت، كما فعل ذلك بـ "مَيَّت"، فعلى هذا
يكونان جميعاً من الواو، فتأمل هذا.

وقوله: وكذلك يلزمه2 في "معيشة" هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل في "مبيع".
يقول: يلزمه2 أن تكون "معيشة: مفعلة، ومفعلة" عنده جميعاً، كما قال الخليل، وإنما
يجب عليه من هذا، الرجوع إلى مذهب الخليل في "مبيع"؛ لأنه كان يجب على قياسه في
"بوع، ومعوشة" أن يقول في "مفعول: مَبُوع"، وهذا لم يقله أحد من العرب، فلو كان
الياء في "مبيع" هو الزائد كما يقول أبو الحسن؛ لوجب أن يقول: "مَبُوع" كما يقول
"مَعُوشة".

وأما فصله بين الواحد والجمع في "فُعَل" مما عينه ياء، وأنه يقول في الواحد: "بوع"
ويقول في جمع "أبيض: بِيض" فهو قول.
قال أبو علي: ويقويه أن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء،

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

(299/1)

فهرب من الواو1 في الجمع وأقرها في الواحد؛ فلذلك2 قالوا: "بِيض" ولم يقولوا:
"بُوض".

3 ألا ترى أنهم3 يقولون في الواحد: "عَتَا، عُنُوَا، وَعُنِيَا" و"عسا العود، عسوا، وعسيا"،

فإذا صاروا إلى الجمع، فكلهم يقلب.

ألا تراهم يقولون: "عُصِي، ودلي"، ولا يجيزون التصحيح كما أجازوا في الواحد! ويدل على صحة ما ذهبوا إليه في "بيض" وأَنهم لم يقولوا: "بُوض"؛ أَنهم قد قالوا في "الحُور: الحِير" وأصله الواو، فإذا كانوا قد هربوا مما أصله الواو إلى الياء، فألا تقلب الياء واوا في الجمع، وأن يصححوها ياء أجدر! ووجه آخر: وهو أَنهم قد قلبوا الواو ياء في الواحد فقالوا "مَشِيب" في "مَشُوب" و"غار منيل" في "منول" و"أرض مميت عليها" في "مومت" و"غصن مريح" في "مروح"؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواو ياء في الواحد مع أنه أخف من الجمع، فهم بألا يقلبوا الياء -التي هي أخف إلى الواو، التي هي أثقل في الجمع، الذي 4 هو أثقل من الواحد- أجدر! ولولا قول 5 العرب: "مبيع" بالياء دون "مبوع"؛ لكان قول أبي الحسن في "فُعل، ومفعلة: بُوع، ومَعُوشة" قولاً حسناً. ولكن قوهم: "مبيع" هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن.

1 ظ، ش: الياء، وهو خطأ.

2 ظ، ش: فكذلك.

3، 3 ظ، ش: ألا تراهم.

4 ظ: التي.

5 قول: ساقط من ظ.

(300/1)

فأما قول الشاعر:

وكنـت إذا جاري دعا لمصوفة ... أشـمـر حتى ينصف الساق مئـزري

ففيه تعلق لأبي الحسن في قوله في "مفعلة" من "عشت: معوشة 1"؛ لأن "مصوفة:

مفعلة" من "ضفت الرجل: إذا نزلت به"؛ لأن معناها ما ينزل بالإنسان ويضيفه من

نوائب الدهر، وأصلها "مضيئة" ثم نقلت الضمة إلى الضاد، وانقلبت الياء واوا

لسكونها وانضمام ما قبلها.

فيشبه أن يكون أبو الحسن بهذا تعلق وعليه عقد هذا الخلاف، إلا أن هذا حرف شاذ

لا نعلم له نظيراً، فينبغي ألا يقاس عليه، وقول الخليل في "معيشة، ومبيع 2" أقوى؛

لقولهم كلهم 3: "مبيع" ولم يقولوا: "مبوع" كما قالوا: "مضوفة"، ومن "مبيع" يشبه أن يكون الخليل أخذ قوله في "مَعِيشَة"؛ لأن عين "مفعول" مضمومة.
فأما "مُؤَنَة" فلا حجة فيها لأبي الحسن؛ لأنه يجوز أن يكون من "الأون" وهو "العَدْل"؛ لأنها ثقيلة على متكلفها كما أن "العدل" ثقيل على حامله، وقالوا: إنها "فَعُولَة" من "مُنْتُ". وأجاز الفراء أن تكون "مفعلة" من "الأين" وهو "التعب"، وهذا كقول 4 أبي الحسن في 5 "معوشة" والاحتجاج عليه مثله على أبي الحسن، لا فرق بينهما.
وقد شرحت هذا الخلاف في موضع آخر في مسألة سُلِّتُ عنها مجردة!

1 معوشة: ساقط من ظ، ش.

2 ومبيع: عن ظ، ش. وفي ص وهامش ظ: وبيع.

3 كلهم: ساقط من ظ، ش.

4 ظ: تقول.

5 في: ساقط من ظ، ش.

(301/1)

تصحیح "فَاعَلْتُ، وَتَفَاعَلْنَا، وَفَعَّلْتُ، وَتَفَعَّلْنَا" ومصادرهن وعدم إعلانهن:
قال أبو عثمان:

واعلم أن "فاعلت، وتفاعلنا، وفعلت، وتفعَّلنا" يصحح ولا يعللن، وذلك قولك 1:
"قاولت زيدا وبايعته، وتقاولنا، وتبايعنا" وتصح المصادر كما صحت الأفعال، وذلك
"التقاول، والتبايع، والقوال، والبياع" و"فَعَّلْتُ" مثل "حوَّلته، وحولت عليه، وشوَّهته 2،
وزينت له 3 الأمر، وتحولته، وتشوَّفته، وترزَّيت".
وإنما صحت في "تفاعلت"؛ لأن التاء دخلت على "فاعلت".
وكذلك "تفعَّلْتُ" دخلت على "فَعَّلْتُ" فلم تغير عن حالها.
قال أبو الفتح: إنما صحت هذه الأفعال كلها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين،
فلو قلبت الياء والواو في "قاولت، وبايعت" كما قلبتهما 4 في "قام، وباع" وقبلهما
ألف ساكنة؛ لوجب حذف إحدهما ولزال البناء.
وكذلك لو قلبت الياء والواو الأخيرتين في "زينت، وشوقت" ألفين؛ لتحرك ما قبلهما
وزال بناء "فَعَّلْتُ" كما كان يزول في الأول بناء "فاعلت"، فتجنبوا ذلك لما يدخل

الكلام من كثرة التغير.

وكذلك "تفعلت، وتفاعلنا"؛ لأن التاء إنما دخلت على "فعلت،

1 قولك: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: شوقته.

3 له: ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: قلبتما.

(302/1)

وفاعلت" بعدما وجب فيهما 1 التصحيح. فلما صحت هذه الأفعال صحت مصادرها؛
فلذلك قالوا: "قاولته قوالاً" فصَحَّحوا الواو ولم يقولوا: "قيالاً" كما قالوا: "قمت قياماً"
فقلبوها ياء لما انقلبت في 2 "قام" ولما صحت في "قاومت، وقاوت" صحت في "القوام
والقوال 3"، وقال الله تعالى 3: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا} 4؛ لأنه
مصدر "لاوذت"، قالوا في اللغة: "لذت به لياذا".

فأما قول الراجز:

يخلطن بالتأنس التوارا

وهو من نار ينور: إذا نفر، فيمكن أن يكون اسماً لا مصدراً فصح لذلك.
وأما قولهم في القطعة من المسك: "صِوَار، وصِيَار" فيمكن أن يكونا لغتين، ويمكن أن
يكون قلب الواو ياء للتخفيف والشبه بالمصدر أو الجمع، وهذا القول كأنه أمثل لقولهم
في جمعه: "أصويرة" ولم نسمعهم يقولون: "أصيرة 5". قال الأعشى:
إذا تقوم يضوع المسك أصويرة ... والعنبر الورد من أردانها شمل
وكذلك "التقاول، والتبايع" صحتا فيه 6؛ لصحتهما في الفعل.
وقد قدمت القول في أن صحة المصدر لصحة الفعل واعتلاله لاعتلاله؛ لا يدل على أن
المصدر مشتق من الفعل.

1 ظ، ش: فيها.

2 في: مكرر في ص.

3، 3 ظ، ش: وقال تعالى.

4 من الآية 63 من سورة النور 24.

5 ظ: أصورة.

6 ظ، ش: فيهما.

(303/1)

ومما جاء على أصله "افعلَلْتُ، وافعلَلْتُ":

قال أبو عثمان:

ومما يجيء على أصله "افعللت، وافعللت" وذلك 1 "ابْيَضَضْتُ واسوددت 2،

واحوللت، وايباضَضْتُ، واسواددت 2".

وإنما جاء هذا على أصله من قَبْلَ أنهم لو أسكنوا المعتل هنا، ذهب المعنى وصرت إلى حذف بعد الإسكان، وعلة بعد علة، فتجنبوا هذا الحمل على الفعل كله، فأقروه 3 على أصله.

قال أبو الفتح: يقول: لو أسكنوا الياء والواو في "ابْيَضَضْتُ، واسوددت" وقبل الياء

الياء، وقبل الواو السين، وهما ساكتتان؛ لوجب 4 حذف الياء والواو، ولزال البناء،

وهذا مثل ما تقدم.

وقوله: "لو أسكنوا المعتل هنا 5" معناه: لو أسكنوا هنا الحرف الذي من شأنه أن يعتل،

لكان كيت وكيت؛ "فهنا" ظرف لأسكنوا، وهو 6 منصوب به لا بالمعتل؛ لأنه ليس ههنا

بمعتل، ولكنه أطلق عليه لفظ الاعتلال وإن كان صحيحا؛ لأن من شأن الواو والياء أن

يعتلا فسمى الحرف معتلا بما هو في أكثر أحواله جارٍ عليه، أو بما يصير إليه من

الاعتلال.

كما تقول: "هذه حُلُوبتنا، وركوبتنا"، فتطلق عليها اسم "الحلب،

1 وذلك: عن ص، ظ. وفي ش، وهامش ظ: مثل.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: وأقروه.

4 ظ، ش: أوجب.

5 ظ: هما، وهو خطأ.

6 وهو: زيادة من ظ، ش.

والركوب"، وإن لم يكن في الوقت "حلب، ولا ركوب" لأن من عادتهما أن يكون هذا جاريا عليهما، وكما قال الله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: {فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ} 1، ولم يكن في الوقت سقيما، ولكن السقم للموت جارٍ عليه لا محالة. وكما قال الشاعر:

إذا ما مات مَيّت من تميم ... فسرك أن يعيش فجئ بزاد
فسماه "ميتا"، وإن كان حيا قبل موته؛ لأنه سيموت لا محالة، وهذا مطرد في كلامهم فاش.

ومما جاء على أصله "اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا":
قال أبو عثمان:

ومما يجيء على أصله -لأن معناه معنى ما لا يعتل كما جاء "عور، وحول" 2؛ لأنه في معنى "اعور، واحول" - "اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا 3، واهتوشوا"؛ لأن معناها 4 "تجاوزوا، وتزاجوا، وتهاوشوا 2"، ولولا ذلك لاعتل.
ألا تراهم قالوا: "اختاروا، وابتاعوا" حين لم يكن في معنى "تفاعلوا".
قال أبو الفتح: يقول: لما وجب 5 تصحيح "تجاوزوا، وتزاجوا" لسكون ما قبل

1 من الآية 89 من سورة الصافات 37.

- 2، 2 ما بينهما عن ص، ظ، ش. وفي هامش ظ، ش ما يأتي: "لأنه في معنى اعور: اجتوروا، وازدوجوا؛ لأن معناهما: تجاوزوا، وتزاجوا، ولولا" نسخة.
3 اعتوروا: زيادة من ظ، ش.
4 معناه عن ص، ظ. وفي ش وهامش ظ: معناها.
5 ظ، ش: أوجب.

الواو - كما قدمنا شرحه - وكان "ازدوجوا، واجتوروا" بمعناهما صححوهما ليكون التصحيح أمانة لكون كل واحد منهما بمعنى الآخر، وكذلك ما أشبه هذا. وإنما أعلوا "اختاروا، وابتاعوا" لأنهما ليسا بمعنى "تخايروا، وتبايعوا"، فجاء على ما ينبغي

لهما من الإعلال الذي تقدم شرحه في فصل "اعتاد وانقاد".
لو بنيت افتعلوا من "ازدوجوا" على غير معنى "تفاعلوا" لأعللت:
قال أبو عثمان:

وقال الخليل: لو بنيت "افتعلوا" من قولك: "ازدوجوا" على غير معنى "تفاعلوا"؛
لأعللت فقلت: "ازداجوا" كما قلت: "اختاروا، وابتاعوا".

قال أبو الفتح: يقول: لما زال معنى "تفاعلوا" الذي يوجب التصحيح، خرج إلى باب
"اختار، وابتاع"1، فلم يجز إلا إعلاله كما لم يجز إلا إعلال "اختار، وابتاع"1.
جمع "مقال، ومباع، ومعاش" على "مَفَاعِل" لا يعمل:

قال أبو عثمان:

واعلم أن "مقالا، ومباعا، ومعاشا" إذا جمعته على "مفاعل" لم تعلل الياء ولا الواو في
الجمع، وذلك قولك: "مَقَاوِل، ومبايع، ومعایش".

وإنما أعللوا الواحد؛ لأنهم شبهوه بـ "يفعل"، فلما جمعوه ذهب شبهه من "يفعل" فردوه2
إلى أصله. قال الشاعر:

وإني لبقوام مَقَاوِمٍ لم يكن ... جرير ولا مولى جرير يقومها
فقال: "مقاوم".

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فردوا.

(306/1)

قال أبو الفتح: وجه شبه "مقام، ومباع" بـ "يفعل"؛ أن أصلهما "مَقُوم، ومَبِيع" فجزيا
مجرى "يخاف ويهاب" اللذين أصلهما "يخُوف، ويهيّب" فأعلوهما؛ لأنهما جاربان على
الفعل وهما بوزنه، وقد تقدم شرح هذا.

وقوله: فلما جمعوه ذهب شبهه من الفعل، يريد أن الفعل لا يجمع، فلما جُمع "مقام"
ونحوه بُعد عن الفعل وزال البناء الذي1 ضارح به الفعل فصح، وصحته أن تظهر يאוّه
وواوه، وذلك قولهم: "مقاوم، ومبايع".

همز "مَعَايش، ومَصَاوِب" خطأ:

قال أبو عثمان:

فأما قراءة 2 من قرأ من 2 أهل المدينة: "معاش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما 3 أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحا من هذا 4.

وقد قالت العرب: "مصائب" فهمزوا وهو غلط، كما قالوا: "حالت السوق" وكأنهم 5 توهوا أن "مصيبة 5: فعيلة" 6، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع "سفينة: سفائن"، وإنما "مصيبة: مفعلة" 6 من "أصاب يصيب"، وأصلها: "مُصَوِّبة"، فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياء للكسرة 7 قبلها -وقد

1 ظ، ش: والذي.

2، 2 زيادة من ظ، ش.

3 ظ، ش: فإنما.

4 في هامش ظ: إن كان محفوظا عنه نسخة، ومحلها بين هذا وقد.

5، 5 عن ص وهامش ظ بزيادة "قد" قبله في هذا الهامش. وفي ظ، ش: يتوهمون أن مصيبة.

6، 6 ساقط من ش.

7 ظ، ش: لكسرة.

(307/1)

كتبنا تفسير هذا فيما مضى - وأكثر العرب يقول: "مَصَاوِب"، فيجيء بها على القياس، وما ينبغي.

قال أبو الفتح: قد اختلفت 1 الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يروي عنه: "مَعَايش" بلا همز، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب.

وإنما كان همزها خطأ عنده؛ لأنها لا تخلو من أن تكون جمع "معاش، أو معيشة، أو معيش" فقد قال رؤية:

إليك أشكو شدة المعيش

يريد "المعاش".

وكل واحد من هذه، فعينه متحركة في الأصل.

فأصل "معاش: مَعِيش".

وأصل "مَعِيشَة: مَعِيشَة، أو مَعِيشَة" على مذهب الخليل.
وأصل "مَعِيش: مَعِيش" مكسور العين ليس 2 غير؛ لأنه ليس في الأحاد اسم على
"مفعّل" بضم العين.
فأما قول الشاعر:
بثين الزمي "لا"، إن "لا" إن لزمته ... على كثرة الواشين أي مَعُون
فجمع "مَعُونَة" وليس بواحد.
وكذلك قول الآخر:
ليوم روع أو فعال مَكْرُم
إنما هو جمع "مَكْرُمَة".

1 ظ: اختلف.

2 ظ، ش: لا.

(308/1)

وكذلك قول الآخر:
أبلغ النعمان عني مَأْلُكا ... أنه قد طال حبسي وانتظاري
فقد يجوز أيضا أن يكون جمع "مَأْلُكة" وهي الرسالة، أو يكون حذف الهاء ضرورة وهو
يريدها.
وإن كان "مَعِيش" جمع "مَعِيشَة" فجائز فيه "مفعّل، ومفعّل" جميعا، وإذا كان الأمر
كذلك فحق "معاش، ومعيش 1، ومعيشَة" ألا تهمز 2 في الجمع؛ لأنه قد كانت عينه
متحركة في الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها 2 في الجمع حرّكها 3 ولم يقلبها واحتملت
الحركة؛ لأنها قوية وهي من الأصل، وقد كانت متحركة في الواحد، وإنما يهمز في الجمع
حروف المد واللين التي لا حظ لها في الحركة في الواحد نحو ألف: "رسالة"، وياء:
"صحيفة"، وواو: "عجوز" إذا قلت: "رسائل، وصحائف، وعجائز".
فأما قول العرب: "مصائب" فغلط؛ لأن الياء في "مصيبة" عين الفعل وهي منقلبة عن
واو وأصلها "مُصَوِّبة" وأصلها الحركة وقياسها "مصاوب".
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الهمزة في "مصائب" إنما هي بدل من الواو في
"مصاوب" كما قالوا: "إسادة" في "وسادة" وأنكر ذلك عليه أبو علي، وقال: إن الواو

لا تقلب همزة وسطا إذا كانت مكسورة، وقد بينت هذا.
وذكر أبو الحسن أن الذي شجعهم على أن شبهوا "مصيبة" بـ "صحيفة" حتى همزوها في
الجمع، أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو ياء، فتوهنت العين بالقلب، فأشبهت
الياء الزائدة؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل، وإنما هي بدل

1 معيش: زيادة من ظ، ش.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 ش: حركتها.

(309/1)

من العين، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة.
وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال: يلزمه في "مقام: مقام"، يريد أبو إسحاق أن أصل
"مَقَام: مَقُوم" كما أن أصل "مُصِيبَة: مُصَوِّبَة" وكلاهما قد قلب، يقول: فلو جاز
لذلك 1 أن يهمز جمع "مصيبة" لجاز أيضا أن يهمز جمع "مقام" وهذا يلزم أبا الحسن
لو 2 كان يقطع بهذه الحجة، وإنما تعلل بهذا القول وتأنس به، وليس عنده بعلة قاطعة،
فيلزمه أن يقول في جمع "مقام: مقام"، ولكنه لما سمع "مصائب" احتال بعد السماع
بما 3 يكون فيه بعض العذر، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجيها ما.
ألا ترى أن سيبويه قال في باب ما يضطر إليه الشاعر: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا
وهم يحاولون به وجها.

وكذلك قولهم 4: "حَلَّاتُ السَّوِيقِ، وَرَثَاتُ زَوْجِي بِأَيَّاتٍ" إنما هو مشبه في اللفظ بغيره
وإن لم يكن من معناه، فكأن "حَلَّاتُ" من قولهم 5: "حَلَّاتُهُ": إذا طردته عن الماء.
وقولهم: "رَثَاتُهُ: فَعَلَّتُهُ، من الرثيئة" وليس من معناه.

وقالوا: "اسْتَلَّامَتِ الْحَجَرُ": يريدون استلمت، فهمزوا.

وقالوا: "لَبَّاتُ بِالْحَجِّ": يريدون "لَبَّيتُ".

وقالوا: "الذَّبُّ يَسْتَنْشِي الرِّيحَ" يريدون "يَسْتَنْشِي".

قال 6 أبو عبيدة: وكان 7 رؤية يهمز "سِيَّةُ الْقَوْسِ" وسائر العرب

1 جاز لذلك: ضائع في التصوير من ص.

2 لو: ضائع في التصوير من ص.

3 ظ، ش: ما.

4 قولهم: ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: قوله.

6 ظ، ش: وقال.

7 ظ، ش: كان.

8 رسمت في النسخ الثلاث هكذا: سئة.

(310/1)

لا يهملها، وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم¹ لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم² ليست لهم قياسات يستعصمون بها³. وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري⁴ رحمة الله عليه⁵: "وما تنزلت به الشياطين"⁶؛ لأنه⁷ توهم أنه جمع التصحيح⁸ نحو "الزبدون" وليس منه.

وكذلك قراءته: "ولا أذُرْتُكُمْ به"⁹ جاء به كأنه من "درأته" أي: دفعته وليس منه¹⁰، وإنما هو من "دريت بالشيء" أي: علمت به¹¹، وكذلك قراءة من قرأ "عَادَ لِلْوَلِي"8، فهمل وهو خطأ منه. وهو بمنزلة قول الشاعر:

حب⁹ المؤقدان إلى مَوْسَى

فهمل الواو الساكنة؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها.

ومن ذهب إلى أن "أَوَّلَ من وَآلَ" فهو عندنا مخطئ؛ لأنه لا حجة له عليه –وقد ذكرته قبل – ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك¹⁰ فاعرفه لتسلمه كما سمعته ولا تقس عليه.

اختلاف العرب والعلماء في "مدائن":

قال أبو عثمان:

وأما "مدائن¹¹" فقد اختلفت العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم "فعائل" فهمل، وقال بعضهم: هي "مَفَاعِل" فلم يهملوا.

1 ص: عليهم.

2، 3 ظ: ليست لهم قياس يستعصمون بها. ش: ليس لهم قياس يستعصمون به.

3، 3 ظ، ش: رحمه الله.

4 الآية 210 من سورة الشعراء 26.

5، 5 ظ، ش: توهمه جمع التصحيح.

6 من الآية 16 من سورة يونس 10.

7، 7 ساقط من ظ، ش.

8 من الآية 50 من سورة النجم 53.

9 ص: أحب.

10 ص: جاء، ظ: جاءه.

11 ظ، ش: المدائن.

(311/1)

فالذين جعلوها "فعائل" احتجوا بـ "مُدن" فقالوا: "مُدن" يدل على أن الميم من الأصل وليست بزائدة.

وقال غير هؤلاء: هي "مفاعل" 1 والميم زائدة؛ لأنه 1 من "دان يدين"، وهؤلاء الذين لم يهمزوا، وكلا الاشتقاين مذهب.

قال أبو الفتح: أما من قال: "مُدن" فاشتقاقه واضح و"مَدِينَة" عندهم كسفينة، و"مدائن" كـ "سفائن".

وأما من أخذها من "دان يدين" فمعناه أنها أطاعت صاحبها وتذلت له والدين: الطاعة، وهكذا أخذت عن أبي علي وقت القراءة. فأما قول الأخطل:

ربت وربا في حجرها ابن مدينة ... يظل على مسحاته يترك

فالمدينة فيه: أمة، يصف الأكار الذي يعمل في الكرم يقول: هو ابن أمة. وقال لها

"مدينة"؛ لأنها 2 من "دنت" أي: جزيت، كأن مولاهما يجزيها بعملها 3، فهذا مثل

المذهب الثاني في "مدينة" كما 4 حكاه أبو عثمان.

وقوله: إن العرب قد اختلفت فيها والعلماء، معناه أن العرب منهم من يهمز، ومنهم

من لا يهمز، فهذا وجه اختلاف العرب.

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 لأنها: ساقط من ظ، ش.

- 3 يجزيها بعملها: عن ص، وهامش ظ، وفي ظ، ش: يجريها، أي بعملها.
4 ظ، ش: ما.

(312/1)

وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مهموزة، وبعضهم سمعها غير مهموزة¹،
وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة¹.
فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأول من سمعها غير مهموزة.
والذين سمعوها مهموزة وغير مهموزة -وأبو² عثمان واحد منهم- قد أخذوا فيها
بالقولين.
ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة، كما سمعها أبو عثمان المازني بالوجهين؛
لزال الخلاف ولم يقع أصلاً.
واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها³، فهذا معنى قوله: "إن العرب
قد اختلفت⁴ هي والعلماء فيها".
رواية "مدائين" بلا همز عن بعض العرب:
قال أبو عثمان:
وقد روي ترك الهمز في "مدائين" عن بعض العرب.
قال أبو الفتح: إنما كرر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبله اختلاف
العرب، وأن بعضهم يهمز، وبعضهم لا يهمز، فكرره هنا تأكيداً، وليريك أن من يهمز
أكثر ممن لا يهمز، ولو اقتصر على الفصل الأول لثُؤهم أن من لا يهمز في الكثرة كمن
يهمز، فأراد أن يريك أن الهمز فيها أشهر وأنه عن اختلاف العرب فيها قد⁵ اختلفت
العلماء.

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ص: أبو.

3 فيها: زيادة من ظ، ش.

4 ظ: اختلف.

5 قد: زيادة من ظ، ش.

(313/1)

ما صح لسكون ما قبله، أو لسكون ما بعده، أو لسكون ما قبله وما بعده معا:
قال أبو عثمان: فقد1 فسرت لك موضع الفاء في الواو والياء، وموضع العين فيما2
لامه صحيحة، وسأين لك موضع العين إذا اعتلت اللام، أو كانت همزة في موضعه -
إن شاء الله3- وأذكر الأسماء التي جاءت تامة من هذا مما لامه صحيحة.
فمما4 أتم فيه الاسم لسكون ما قبله وما بعده:
"فُعَل، وفُعَال" نحو: "حول، وحوال"5.
و"فَعَال" نحو: "صوام، وقوام".
و"مِفْعَال" نحو: "مشوار، ومقوال".
وكذلك "التَّفْعَال" نحو: "التجوال"6، والتطراب7، والتقول، والتزيار".
و"أفْعَال" نحو: "أقوال، وأميال، وأعيان، وأفواج".
و"إفْعَال" نحو: "إرواء"8.
و"فَعُول" نحو: "قوول، وكيول"9، وبيوع".
و"فُعُول" نحو: "شيوخ، وحوول، وسووق".
و"فَعَال" نحو: "نوار، وجواب، وهيام".

1 ظ، ش: وقد.

2 ظ، ش: مما.

3 إن شاء الله: زيادة من ظ، ش.

4 ظ، ش: ومما.

5 ص: وعوار.

6 ظ، ش: التجواب.

7 التطراب: زيادة من ظ، ش.

8 إرواء: غير واضح في ص.

9 وكيول: ساقط من ظ، ش.

و"فَعِيل" نحو: "طويل".
و"فُعَال" نحو: "طوال، وهيام".
و"فِعَال" نحو: "خوان، وعيان، وخيار".
و"فَاعُول" نحو: "طاووس، وناووس، وسايور".
و"أَفْعِلَاء" نحو: "أهوناء، وأغيلاء، وأبيناء".
قال أبو الفتح: اعلم أن هذه الأمثلة 1 تنقسم على ثلاثة أضرب:
منها ما صح لسكون ما قبله 2 نحو: "حَوْل، وأهوناء".
ومنها ما صح لسكون ما بعده نحو: "قُؤُول، وشيوخ، ونَوَار، وطويل، وطَوَال، وخوان".
ومنها ما صح لسكون ما قبله وما بعده، وهو أبلغ في معناه نحو: "صَوَام، وقوام،
وأُمَيَال، وأَقْوَال" وما أشبه ذلك.
فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان، فوجب الحذف أو الحركة وزال 3 المثال،
فترك ذلك لذلك.
فعل التعجب بصيغتيه مشبه بالأسماء فيما تقدم:
قال أبو عثمان:
وفعل التعجب مشبه بالأسماء نحو: ما أقولُه للحق، وما أبيعُه، وما أصونه لنفسه، وكذلك
"أَبِيع به، وأَطول به، وأَجود به، وأَسير به"،

1 ظ، ش: الأسماء.

2 ظ: بعده، وهو خطأ.

3 ظ، ش: فزال.

(315/1)

لأن هذا في معنى: ما أفعله؛ وهو مشبه بقولهم: "هذا 1 أقول منه، وأبيع منه، وأسير منه"
لقرب معناه منه.

ويدلك على إلحاقهم فعل التعجب بالأسماء قولهم: "ما أُمِيلُحه، وما أحيسنه" حقروه كما
تحقر الأسماء، والأفعال لا تحقر.

قال أبو الفتح: إنما أشبه فعل التعجب بالأسماء؛ لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء
كذلك 2؛ فلذلك صحح، فقليل: "ما أقومه" وأنت لا تقول: "أَقْوَمَ زيد عمرا" في معنى

"أقامه"، ومن هنا لحقه التحقير كما يلحق الأسماء في قولهم: "ما أميلحه، وما أحيسنه" والأسماء إذا كانت في أوائلها 3 الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال، صححت ولم تعل. وقد مضى ذكر هذا وستراه أيضا.

وإنما صح "أَفْعَلْ به" نحو: "أَسِيرُ به، وأقوم به"؛ لأنك مخبر لا آمر، ومعناه "ما أَفْعَلْه" نحو قوله تعالى: {أَسْمِعْ يَمِّمْ وَأَبْصِرْ} 4 إنما معناه: ما أسمعهم، وما أبصرهم، وهو لفظ الأمر في معنى الخبر.

ويدل على أنه ليس أمرا كونه للواحد والواحدة، والاثنتين والاثنتين، والجماعة، بلفظ واحد.

وذلك قولهم: "يا زيد أكرمُ بعمرو، يا هند أكرم بعمرو5، 6 يا جلان أكرم بزيد6،
ويا امرأتان أكرم به، ويا رجال أكرم بزيد، ويا نساء أكرم بزيد"

1 ظ، ش: هو.

2 ظ، ش: لا تتصرف.

3 ظ، ش: أولها.

4 من الآية 38 من سورة مريم 19.

5 ظ، وش: بكرر.

6، 6 ساقط من ظ، ش.

(316/1)

ولا تقول: "يا امرأة أكرمي بزيد" ولا: "يا جلان أكرما بزيد" ولا: "يا رجال أكرموا بزيد" ولا: "يا نساء أكرمن بزيد".

لأنك لست تأمر أحدا بإيقاع فعل، وإنما تخبر عن إفراط كرم زيد1، كما تقول: "يا امرأة ما أكرمُ زيدا، ويا 2 رجال 3 ما أكرم زيدا3".

وذهب بعض متأخري أصحابنا4 إلى أن هذا لفظ الأمر ومعناه، وأن المأمور هنا هو المحدث عنه في قولهم: "ما أكرم زيدا" يعني "ما"5، فكأنه قال: "يا امرأة أكرم يا شيء بزيد" وهذا تعسف وتخليط وعدول عن الصواب؛ لأن معنى قولك: "أكرم بزيد" إنما هو إخبار عن زيد بالكرم، فكأنك قلت: "لكرمُ زيد" كما تقول: "لَقَضُو الرجل" إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء، ولست تأمر أحدا بإيقاع فعل عليه، وإنما حمّله على هذا

التعسف لفظ الأمر في هذه 6 المواضع.

وقد جاءت ألفاظ الأمر ويراد بها الخبر، كما جاءت ألفاظ الخبر ويراد بها الأمر.
فمن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قول الله تعالى: {قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ
الرَّحْمَنُ مَدًّا} 7 إنما معناه: فسيمد له الرحمن مداً، أو فليمدن الرحمن مداً. ومنه قوله
تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 8.

1 ص: يزيد.

2 ص: أو يا.

3، 3 ظ: أكرم زيد. ص: لكرم زيد.

4 ظ: لصحابنا، وهو خطأ.

5 "ما": ساقط من ظ، ش.

6 ظ: هذا، وهو خطأ.

7 من الآية 75 من سورة مريم 19.

8 من الآية 38 من سورة مريم 19.

(317/1)

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر قوله تعالى: {يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ} 1 فهذا في معنى
قوله 2: "آمنوا"، ألا تراه أجابه بقوله عز وجل: {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ}
3 فهذا معناه: "آمنوا يغفر لكم ذنوبكم" 4، كما تقول: "إن تؤمنوا يغفر لكم
ذنوبكم" 5، ولا يكون قوله: "يغفر لكم" جواب 6: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ
عَذَابٍ أَلِيمٍ} 7، وإن كان أبو العباس -رحمه الله 8- قد ذهب إليه.
قال أبو علي: لأن المغفرة لا تجب بالدلالة إنما تجب بالإيمان. ألا ترى أنه ليس كل من
دُلَّ غُفِرَ له، إنما يُغْفَرُ لمن آمن، فمعنى: "أكرم به: ما أكرمه" قال أبو علي: والباء 9 وما
عملت فيه في قولك: "أكرم به" في موضع رفع؛ لأنها مع ما عملت فيه الفاعل، كما
تقول "كفى بالله" أي: كفى الله.
قال أبو علي: فكأنه قال: "أكرم زيد" أي: صار ذا كرم، كما تقول: "أجرب زيد" أي:
صار ذا إبل جربي، و"أنخر" أي: صار ذا إبل بها نُحَارُز، و"ألهج" أي: صار ذا فصال قد
لهجت بالرضاع. قال الشماخ:

رعى بأرض الوسمي حتى كأنما ... يرى بسفى البهمى أخلة ملهج
فلما كان "أفعل به" في معنى "ما أفعله" صح صحته.

1 من الآية 11 من سورة الصف 61.

2 قوله: ساقط من ص.

3 من الآية 12 من سورة الصف 61، "ويدخلكم جنات" لم يذكر في ظ، ش.

4، 5 "ذنوبكم" لم يذكر في ص في الموضعين.

6 ظ: بجواب.

7 من الآية 10 من سورة الصف 61.

8 رحمه الله: ساقط من ظ، ش.

9 ظ، ش: فالباء.

(318/1)

وقوله: وهو 1 مشبه بقولهم: "هو أقول منه، وأبيع منه"، وجه الشبه بينهما أن "أفعل" إذا وصلت بها "من"، فإنها للمبالغة والتفاضل نحو قولهم: "أنت كريم، وأنا أكرم منك، وأنت ظريف، وأنا أظرف منك" فمعناه: أنهما قد اشتركا في الصفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، وعلى هذا لا يجوز أن تقول: "العسل أحلى من الخل"؛ لأنهما لم يشتركا في الحلاوة، وإنما ينبغي أن يقال: "العسل أحلى من التمر" 2 لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التمر 3 فيها، وإذا كان "أفعل منك" إنما هو للتفاضل والمبالغة كان قولهم: "أفعل به" قريبا منه؛ لأن معنى "أفعل به" المبالغة أيضا 4 إلا أن 4 "أفعل به" فعل، و"أفعل منك" اسم 5 بدلالة دخول 5 علامات الأسماء عليه نحو قولهم 6: "مررت بأفضل منك، وبأعلم منك" ونحو ذلك، فصح "أفعل منك" لأنه اسم، وصح "أفعل به" لأنه في معناه، ولولا إلحاق فعل التعجب بالأسماء ومشابته لها، لقلت في التعجب: "ما أقام زيدا، وما أطاله، وأقم به، وأطل به".

فإن قال قائل: فهلا قالوا: "ما أشدد زيدا، وما أقلل مالك"، فأظهروا هنا كما صححوا في قولهم: "ما أطوله، وما أقوله"؟

قيل: لأن "ما أفعله" محمول على "هو أفعل منك"، وأنت قد تدغم: "هو أشد منك"

لأنه على مثال الفعل، يدل على ذلك 7: أن المدغم إذا جاء

-
- 1 ظ، ش: هو. والصواب ما نقلناه عن ص؛ لأنه مطابق لما ورد في قول أبي عثمان.
 - 2، 3 ظ، ش "الدبس" في الموضعين.
 - 4، 4 ظ، وش: لأن.
 - 5، 5 ظ، ش: بدخول.
 - 6 "قولهم": ساقط من ظ، ش.
 - 7 ذلك: ساقط من ظ، ش.

(319/1)

مخالفا لبناء الفعل أظهر تضعيفه نحو قولهم: "سُرر، وجدد، ومِرر، وخطط" لأنه ليس في الأفعال "فُعَل، ولا فِعَل، ولا فُعَل".

ثم إنهم قالوا: "رجل صَبَّ، ويوم قَرَّ" فأصلهما: "صَبَب، وقَرَر"؛ لأنك تقول: "صَبَبْتُ يا رجل، وقررت يا يومنا" فهذا كقولك: "حَذَر فهو حذر، وبطر فهو بطر" فأدغم هذا؛ لأنه على بناء الفعل نحو: "علم، وشرب" فقد علمنا من هذا أن مجيء المضاعف على مثال الفعل يوجب إدغامه، فمن هنا وجب إدغام "هو أشد منك"، فكان إدغام "ما أشده" أوجب؛ لأن ما فيه من مشابهة الاسم لا تخرجه من أن يكون فعلا، بل أقصى أحواله أن يكون اسما، ولو كان اسما لوجب إدغامه؛ لأنه على وزن الفعل، فكيف وهو "فعل"! ألا ترى إلى إدغامهم "الأظَلَّ، والأَمَرَّ" وهما اسمان لا فعالان، ولا صفتان أيضا. وإنما وجب تصحيح الاسم الذي في أوله الزيادة التي تكون في أول الفعل؛ للفرق بينهما نحو "هو أطول منك" ثم أشبهه "ما أطوله، وأطول به"، فأجريا في الصحة مجرى "هو أطول منك".

فأما قولهم: "أشدُّ به" فإنما ظهر تضعيفه لسكون لامه، فجرى ذلك مجرى "شددت، ومددت".

- 1 فإن قال قائل: 1: فهلا أظهروا "هو أشد منك" ثم ألحقوه "ما أشده"؟
- قيل: لأنه على وزن الفعل فيجب 2 إدغامه، وليس ما جاء من المضاعف بوزن الفعل
- بواجب إظهاره، كما يجب تصحيح ما في أوله زيادة الأفعال من الأسماء
-

1، 1 ظ، ش: فإن قيل.

2 ظ، ش: فوجب.

(320/1)

ألا ترى إلى إدغامهم "رجل صَبَّ، ويوم 1 قَرَّ" وهما بوزن الفعل، فقد علمت أن مجيء المضاعف على وزن الفعل يوجب إدغامه، فمن هنا أدغم "هو أشد منك" ولم 2 يكن لـ "ما أشده" ما يشبه به فيُظهِر، فبقي مدغما كما يجب فيه.

وقوله: "والأفعال لا تحقّر" إنما لم تحقّر الأفعال؛ لأن التحقير في معنى الوصف، ألا ترى أن قولك: "هذا رَجِيل" معناه: هذا رجل صغير، والأفعال لا توصف 3؛ فلذلك لم يجز تحقيرها، وإنما لم توصف 3 لأن الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف؛ فلذلك لم يوصفها، ولم يصغرها، ولذلك أيضا لم تصغر الأسماء المبنية نحو "كم، وأين، وكيف" لمضارعها الحروف.

ما لا يعمل، وما يعمل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال:

قال أبو عثمان: وكل اسم بنيته 4 من هذا في أوله زوائد الفعل المضارع، وهو بها على مثال المضارع فصاحبه ولا تعلله -وقد بيّنت لك هذا فيما مضى- وإن كان فيه أحد حروف المضارع، ولم يكن على مثال المضارع، فأعلله.

ولو بنيت مثل "تَحَلَّى" من "بعت" لقلت: "تبيع"، فأسكنت 5 الياء وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وكذلك هو من "قلت" تقول

1 يوم: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: فلم.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

4 ظ، ش: تبنيه.

5 ظ، ش: وأسكنت.

(321/1)

فيه: "تَقِيل"، وكذلك "تُفْعَل" تقول 1 فيه 2: "تُقُول" تسكن 3 الواو، وتلقي حركتها على ما قبلها.

قال أبو الفتح: إنما وجب إعلال هذه الأبنية وإن كانت في أولها التاء وهي من زوائد المضارع؛ لأنه قد أُمن الشبه بينهما، ألا ترى أنه ليس في المضارع "تَفْعِل" ولا "تُفْعَل" فقد وقع الفصل بالضم والكسر، ولكنك لو بنيت مثل "تَفْعِل" لصححت؛ لأنهم يقولون: "أنت تَرْكَب، وتَذْهَب". وكنت تقول فيها من "بعت: تَبِيع" ومن "قلت: تقول"، فتصحح لئلا يلتبس بالفعل نحو قولهم: "تَحَال، وتَخَاف" في مضارع "حَلت، وخَفت". قال أبو ذؤيب:

فغبرت بعدهم بعيش ناصب ... وإخال أُنِي لاحق مستتبع
وأنشدني عقيلي فصيح لنفسه:

فقومي هم تميم يا ماري ... وجوثة ما إِخَاف لهم كثارا
بكسر الهمزة من "أخاف".

فأما قولهم: "الأسود بن يعفر" فإنما ضموا الياء لضممة الفاء إتباعا، كما قالوا: "يُسْرُوع" فضموا الياء لضممة الباء.

و"التحلى" إنما صار "تَفْعَلًا"؛ لأنه من "حَلَّات" الأديم: إذا قشرته، وما سقط منه فاسمه: "التحلى".

1 تقول: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: منه.

3 ظ، ش: وتسكن.

(322/1)

يصحح "مِفْعَل"؛ لأنه منقوص من "مِفْعَال":

قال أبو عثمان:

ويتم "مفعِل" منهما، قال الخليل: إنما تم؛ لأنه منقوص من "مفعَال"، قالوا: "مِفْتَح ومِفْتَاَح، ومَخِيْط ومَخِيَاْط، ومنسَج ومنسَاَج".

قال أبو الفتح: يقول: لما وجب تصحيح "مخياط" لسكون ما بعد الياء، وكان "مخيط" منقوصا منه صحح؛ لأن بناء "مفعَال" هو المقصود هنا، وجعل التصحيح في "مخيط"

دلالة على أنه منقوص من مخياط، وأنه بمعناه كما جعل تصحيح "عَوْر، وحول" دلالة على أن معناهما معنى "اعوّر، واحوّل" وقد مضى ذكر هذا.

ولم يعتل الخليل في تصحيح "مَحْيَيط" بسكون ما قبل الياء، كما صح نحو "حول" لسكون ما قبله؛ لأن "مَفْعَلا" بوزن "تَفْعَل" و"حول" ليس على وزن الفعل، فكان يجب إعلال "مَفْعَل" كما أعلوا "مَفْعَلا" لولا ما ذكره الخليل.

إعلال "مَفْعَل، ومَفْعُل" من "قال، وباع":

قال أبو عثمان:

ويعتل "مفعّل، ومفعّل" منهما، فتقول في "مفعّل" من الواو: "مَقِيل"، و"مفعّل" "مَقُول"، ومثل ذلك "المَشُورَة، والمثُوبَة، والمعُونَة".

قال أبو الفتح: إنما اعتل هذان البناءان ولم يفرق بينهما وبين الفعل

(323/1)

بالتصحيح 1؛ لأن الميم في أوائلهما تختص 2 بالأسماء، فوقع الفصل بذلك، وقد تقدم ذكر هذا.

رأي الخليل في أن "مَفْعَلة، ومَفْعِلة" من الياء سواء:

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن "مفعلة" من الياء من هذا و"مفعلة" سواء، وقد بينا هذا فيما مضى.

قال أبو الفتح: قوله: "من هذا" يعني مما اعتلت عينه وهي ياء، يريد به باب "معيشة"، وأنها تصلح أن تكون "مفعلة، ومفعلة" وقد شرحت هذا.

تصحيح "أَفْعَلة" نحو "أَسُورَة وأَعِينَة":

قال أبو عثمان: ويتم "أفعلة" نحو: "أسورة، وأخونة، وأحورة، وأعينة".

قال أبو الفتح: إنما صح هذا؛ لأن الزيادة في أوله همزة وهي من زوائد الأفعال، فأرادوا الفرق بين القبيلين فصححو 3، وقد مضى ذكر مثله.

مجيء "تَدَوْرَة" على أصلها:

قال أبو عثمان:

ومما جاء على أصله مما قد ذكرنا علته، قول الشاعر:

بتنا بتدويرة يضيء وجوهنا ... دسم السليط على فتيل ذبال

1 ظ، ش: بالصحیح، وهو خطأ.

2 ظ، ش: مما يختص.

3 ظ، ش: فصحوه.

(324/1)

وقالوا: "التَّوْبَةُ" يريدون "التَّوْبَةُ" 1.

قال أبو الفتح: قوله: "قد ذكرنا علته، فيما مضى 2" يعني: أنه صحت الواو في "تَوْبَةٍ،

وتدويرة 3" لأن في أول الكلمة التاء وهي من زوائد المضارع، فلو قال: "تَدِيرَة، وتبيرة"

فأعلوا لالتبس بـ "تبيع وتعيش"، فصححوا الواو للفصل بين الاسم والفعل.

فإن قلت: إن الهاء في آخر الكلمة تفصل بينها وبين الفعل؛ لأن الهاء من زوائد الأسماء

خاصة، فهلا أعلت "التوبة، وتدويرة 4" كما أعل "مقام، ومعاش" لاجتماعهما في أن

الزوائد فيهما مما يختص بالأسماء دون الأفعال؟

قيل: إن الهاء في تقدير الانفصال، فكأنك قلت: "تَدُور، وتتوب".

فإن قلت: إن "تَدُورَة" اسم عَلَم والهاء فيها ليست مثلها في "قائمة، وقاعدة" فتقدر

انفصالها، كما 5 لا يمكنك تقدير هاء "طلحة" كهاء "قائمة"؛ لأنه 5 لا يمكنك نزع هاء

"طلحة" وهي معرفة؟

قيل: إن التعريف ثانٍ، فلم يعتد به؛ لأن التنكير هو الأصل، والهاء على كل حال –

لأنفتاح ما قبلها – تشبه "موت" من "حضر موت"، فهي على تصرف الأمر في تقدير

الانفصال.

1 فوقها في ظ: موضع، ولا معنى له.

2 فيما مضى: ساقط من ظ، ش.

3 ظ: تدروه.

4 ظ: وتدروه. وش: والتدويرة.

5، 5 ساقط من ظ، ش.

(325/1)

قلب ألف "رسالة"، وياء "صحيفة"، وواو "عجوز" في الجمع همزة:

قال أبو عثمان:

وقال الخليل في واو "عجوز" وألف "رسالة" وياء "صحيفة": إنما هُـمَزَن في الجمع ولم يكن بمنزلة "معاون" و"معايش" إذا قلت: "صحائف" و"رسائل" و"عجائز"؛ لأن حروف اللين فيهن ليس 1 أصلهن الحركة، وإنما هي حروف مَبْتِئَة لا تدخلها الحركات، ووقعن بعد ألف فهـمَزَن ولم يظهرن، إذ كن لا أصل لهن في الحركات، ولو ظهرن في الجمع متحركات كانت الحركة ستدخلهن في غير الجمع في بعض المواضع.

قال أبو الفتح: اعلم أن الهمز في باب "فعائل" إنما أصله لباب "رسالة، وكنانة" وذلك أنك لما جمعت "رسالة" على "فعائل"، جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف "رسالة"؛ فالتقت ألفان، فلم يكن بد من حذف إحداها أو تحريكها 2، فلو حذفت 3 الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت 4 الثانية لتغير بناء الجمع؛ لأن هذا الجمع لا بد له من أن يكون بعد ألفه 5 الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون 6 "كمفاعل".

ولم يجز أيضا تحريك 7 الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع؛ لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها، ولو حُرِّكَت أيضا لانقلبت

1 ظ، ش: لسن.

2 ظ، ش: حركته.

3، 4 ظ، ش: حذفوا، في الموضعين.

5 ظ: ألف، وش: الألف.

6 ظ، ش: ليكون.

7 ظ، ش: حركة.

(326/1)

همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلا تحريك 1 الألف الثانية بالكسر؛ ليكون كعين "مَفَاعِل"، فلما حُرِّكَت انقلبت همزة فصارت "رسائل وكنائن" كما ترى.

ثم شُبِّهَت الياء في "صحيفة" والواو في "عجوز" بألف "رسالة"؛ لأن قبل كل واحدة 2 منهما بعضها وهي ساكنة، فجزتا من هذا مجرى الألف، وأصل الباب في هذا الهمز إنما

هو للألف؛ لأنها أقعد في المد منهما 3 وقد مضى شرح هذا.
ولم تكن "الألف، والياء، والواو" في هذه المواضع مثلها في "مَقَام، وَمَعِيشَة، وَمَعُونَة"
فتُرد في الجمع إلى أصلها في احتمال الحركة؛ لأنهن في "رسالة، وصحيفة، وعجوز" زوائد
لم يتحركن قط، فاجتنبت فيهن الحركة فهمزن.
وقوله: "ولو ظهروا في الجمع متحركات كانت الحركة ستدخلهن في غير الجمع في بعض
المواضع" يريد أنك لو لم تهمز في الجمع فقلت "عجوز، وصحائف" بلا همز؛ لوجب أن
تقول إذا خُففت 4 مثل "خطيئة، ومقروءة" أن تلقي الحركة على الواو والياء، وتحذف 5
الهمزة كما تفعل في الصحيح، فكنت تقول: "خَطِيئَة، ومَقْرُوءَة" كما تقول في "مَنْ أبوك:
مَنْ بُوْك"، وهذا لا يجوز في شيء من هذه الحروف؛ لأنها زِيدت للمد، فلو حركت لبطل

1 ظ، ش: حركه.

2 ظ، ش: واحد.

3 ظ، ش: منها.

4 ص: خففت، بخاء معجمة وفاءين، وهو الصواب. وظ، ش: حققت، بخاء مهملة
وقافين.

5 ص وهامش ظ: وتحذف. وظ: فحذفت. وش: فتحذف.

(327/1)

الغرض فيها؛ لأن الحركة تخرجها عن المد، وقد قرأ بعض القراء: "خَطِيئَة" 1 2 فحرك
الياء 2 للتخفيف وهذا خطأ.
فإن قلت: فقد تقول في تخفيف "خطيئة، ومقروءة: خَطِيئَة، ومَقْرُوءَة" فتدغم 3 الياء
والواو، والإدغام يبطل المد، فهلا جاز طرح الحركة عليها كما جاز إدغامها؟
قيل: إن إدغام الواو، والياء لا يخرجهما من المد كل الإخراج كما تخرجهما الحركة.
ويدلك 4 على أن الحركة في الياء، والواو أشد إخراجاً لهما من إدغامهما أنهما إذا وقعتا
مدغمتين في حرف الروي لم يحز موضع كل واحد منهما غيرهما نحو: "وليّ، وعدوّ" لا
يجوز مع "ولي ظي" 5 ولا مع "عدو علو" ولو كان إدغامهما يخرجهما من المد أصلاً
لجاز "ظي" 6 مع "ولي" و"عدو" مع "عدو" كما أن الحركة لما كانت تخرجهما من المد
أصلاً 7 جاز مع 7 كل واحدة منهما إذا وقعت قبل حرف الروي غيرها 8 من سائر

الحروف الصحاح. ألا ترى أنه يجوز مع "الغَيْر: الخبر، والسمَر" ويجوز مع "الطَّوْل: العمل، والسَّمَل9، والشمل". فلهذا جاز أن تدغم إذا أردت تخفيف "خطيئة، ومقروءة" فتقول: "خطية، ومقروءة"

-
- 1 من قوله تعالى: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} الآية 112 من سورة النساء رقم 4.
- 2، 2 في ظ، ش: فحرك للمد الياء.
- 3 ظ، ش: وتدغم.
- 4 ظ، ش: ويدل ذلك.
- 5، 6 ظ، ش: طبي، في الموضعين.
- 7، 7 ظ، ش: جاز طبي مع، بزيادة "طبي" وهو خطأ.
- 8 ظ، ش: وغيرها، بزيادة الواو، وهو خطأ.
- 9 السمل: زيادة من ظ، ش.

(328/1)

ولم يجز أن تلقي حركة الهمزة عليهما فتقول: "خَطِيئَة، ومَقْرُوءَة".
فإن قلت: فهلا قالوا في تخفيف "خطيئة، ومقروءة: خطيئة/ئة ومقروء/ئة"، فجعلوا الهمزة بعد1 الواو، والياء بين بين، كما يقولون في تخفيف "هباءة، وألاءة: هبا/ئة وألا/ئة" فيجعلون الهمزة بعد الألف بين بين؛ لأن الواو والياء تجريان في هذا الموضع مجرى الألف كما قدمت؟
قيل: إن الياء، والواو وإن كانتا مضارعين للألف بسكونهما، وكان بعض كل واحدة منهما قبلها2، فليس لهما3 تمكّن الألف في المد وإنما هما مشبهتان بها4، وليس يلزم إذا أشبه الشيء الشيء من وجه أو وجهين أن يشبهه من جميع وجوهه؛ لأنه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلا على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلا عليه، ولكن لما5 أشبهت الياء والواو الألف اجتنبا تحريكهما في تخفيف "خطيئة، ومقروءة" ونحوهما لما بينهما وبينهما6 من الشبه وأدغموها7 لما بينهما من الخلاف.
فإن قيل: فهلا عكسوا هذا الذي فعلوه، فأجازوا تحريكهما في "خطيئة، ومقروءة" ولم يجيزوا إدغامهما بضد ما فعلوا؟

قيل: الذي فعلوه هو القياس؛ لأنهم لو حركوها لخرجتا من المد أصلا

1 ظ، ش: بين.

2 يريد بـ "بعض كل واحدة منهما قبلها": الكسرة قبل الياء، فإنها بعض الياء، والضممة قبل الواو فإنها بعض الواو.

3 ظ: لها.

4 ظ: بهما، وهو خطأ.

5 ش: إذ. وظ: إذا.

5 ظ، ش: وبين الألف.

7 ظ، ش: فأدغموها.

(329/1)

وهم إذا أدغموها 1 في "خطية، ومقروة 2" فالياء ساكنة وقبلها كسرة والواو ساكنة وقبلها ضمة، وهذا هو شرطهما إذا كانتا مدا، فليس ههنا ما 3 ينقص 4 المد أكثر من الإدغام، فلما لم يبلغ الواو والياء في "خطية، ومقروة" منزلة الألف بكما لم يجعلوا الهمزة بعدهما بين بين، ولما كانت الحركة فيهما تخرجهما من المد أصلا وهم قد اعتزموا فيهما 5 على المد لم يحركوها، ولكن طلبوا لهما حالا وسطا بين جعل الهمزة بعدهما بين بين، وبين تحريكهما وهو الإدغام فأدغموها.

فهذا الذي فعلوه أحوط وأقيس مما عدلوا عنه من جعل الهمزة بعدهما بين بين أو تحريكهما، فلما كان تركهم في "عجائز، وصحائف، ورسائل" يلزمهم أو يسوغ لهم تحريكهن في غير ذلك، همزوهن ولم يحملوهن الحركة. فأما الألف، فمعلوم أنها لا تتحرك أبدا لثلاثي همزة، فقد كُفينا بهذا القول فيها. تصحيح اسم الفاعل من "حور، وصيد"؛ لتصحيح الفعل عند الخليل: قال أبو عثمان:

وقال الخليل: من قال: "عور وحول" قال: "هو عاور غدا 6 وحاول" فأجراهن مجرى الفعل. وكذلك "فاعل" من "صيدت" لا يهمز 7.

1 ظ: أدغموها.

- 2 ش: خطيئة ومقروءة.
 3 ظ، ش: مما.
 4 ص: يقص أو يقصر.
 5 ظ: فيها.
 6 غدا: ساقط من ظ، ش.
 7 ظ، ش: لا تهمزه.

(330/1)

قال أبو الفتح: إنما صح اسم الفاعل في هذا عند الخليل؛ لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه، ولما اعتلت العين في "قام، وباع" اعتلتا في "قائم وبائع" بالهمز، وقد مر ذكر هذا.

وقوله: "فأجراهن مجرى الفعل" يريد: في الصحة.

"بقاء الواو والياء متحركتين في "تقاوِل، وتبايع" جمعين لتقول و"تبيع" اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلاله":

قال أبو عثمان: ولو سميت رجلا "تَقُول، وتَبِيع" منقولاً من الفعل "كيزيد" ثم كسرتة؛ لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقول: "تقاوِل، وتبايع" خلافاً لباب "رسالة، وصحيفة، وعجوز".

قال أبو الفتح: قوله 1: منقولاً من الفعل "كيزيد" يريد به 2: أنك 3 تنقله بعد أن لزمه الاعتلال؛ لأنه فعل كما أن "يزيد" كذلك، ولو بنيتة اسماً غير منقول لصحته فكنت تقول: "تَقُول، وتَبِيع" وقد مضى ذكر هذا.

وإنما ظهرت الواو، والياء متحركتين في الجمع؛ لأن "تَقُول" أصله "تَقُول"، و"تبيع" أصله "تبيع" فالحركة جارية على العين في الأصل، فلما احتجت إليها في الجمع حملتها العين فجري "تقول، وتبيع" مجرى "معونة، ومعيشة"، فكما لم تهمز في قولك: "معاون، ومعايش" كذلك لا تهمز في "تقاوِل، وتبايع" لا فصل بينهما.

- 1 قوله: ساقط من ظ.
 2 به: ساقط من ظ، ش.
 3 ظ، ش: أنه، وهو خطأ.

قال أبو عثمان:

باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله زيادة:

اعلم أنه يُعَلَّ كما يعمل الفعل؛ لأن الفعل ليس أولى بهذا البناء من الاسم، فإذا أردت "فَعَلَ" قلت: "باب، ودار، وساق"، وربما جاء على الأصل نحو "القَوْد، والحَوَكَة، والحَوَنَة" فأما الأكثر ومجرى الباب فالإسكان والإعلال، وإنما هذا بمنزلة: "أجودْتُ، واستحوذْتُ".

قال أبو الفتح: يقول الاسم والفعل في هذا سواء؛ لأن أصل "باب، ودار: بَوْب ودَوْر" كما أن أصل 1 "قال: قَوْل، وقام: قوم" فكل واحد منهما كصاحبه في أن قلبت عينه ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا ورد اسم على ثلاثة أحرف، أوسطه ألف منقلبة عن غير همزة؛ فاقض بأنها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع -هكذا قال سيبويه، وهو الصواب- إلا أن تقوم دلالة على أنها من الياء، وإذا تأملت أكثر اللغة أصبته كذلك. فأما "القود، والحوكة" ونحوهما فشاذ كما ذكر؛ لأن العلة التي أوجبت القلب في "باب، ودار" فيه، وكان 2 القياس قلبه.

1 أن أصل: ساقط من ظ.

2 ظ، ش: فكان.

وقوله: "وإنما هذا بمنزلة: أجودْتُ، واستحوذْتُ" يريد في الشذوذ عن القياس.

قلب العين ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها:

قال أبو عثمان:

وكذلك "فَعَلَ" كقولهم: "خِفْتُ، ورجل خافٌ، ورجل مال، ويوم راح".

وقال الخليل: هذا كله "فعل" وهو كقولهم: فَرِقتُ 1 ورجل فَرِق، ونزقت ورجل نَزَق.

قال أبو الفتح: العلة في قلب هذا وما قبله واحدة، وهو تحرك العين وانفتاح ما قبلها.

فأصل "خاف: خَوْفٍ" لقولهم: "خِفت تخاف".
وأصل "مال: مَوْلٍ" لقولهم: "مِلت يا رجل مَمَّال".
وأصل "راح: رَوْحٍ" لقولهم: "رِحت يا يومنا تَرَّاح".
فهذا كله "فَعِل يفعل".
والاسم من "فَعِل" يجيء على "فَعِل" كما ذكر الخليل نحو "فَرِق فهو فَرِق، ونزق فهو نزق".
محجيء "روع، وحول" مصححا غير معل:
قال أبو عثمان: وقد جاء شيء منه على الأصل، كما جاء "فَعِل"، قالوا: "رجل رَوْع، ورجل حول".

1 في هامش ظ: وكذلك فرقت "نسخة".

(333/1)

قال أبو الفتح: لما جاء "القَوْد، والحوكة" صحيحا - وإن كان فيه ما يوجب القلب -
كذلك جاء "رَوْع، وحول" على الأصل، إلا أن هذا أبعد من ذاك قليلا؛ لأن الحركة في
العين في "رَوْع، وحول" كسرة، والحركة في "القود، والحوكة" فتحة، والكسرة ثقيلة
والفتحة خفيفة.
لو بنيت من "قَام" مثل "عَضُد" لقلت: "قام":
قال أبو عثمان:
وأما "فَعِل" فلم يجيئوا بشيء منه على الأصل؛ كراهة الضمة في الواو نحو: "رجل
حَدُث، وندس، وخلط".
قال أبو الفتح: هذا المثال لا أعلمه جاء أسما فيما عينه معتلة - لا صحيحا ولا معتلا -
ولكنك لو بنيت من "قام" مثل "عضد، ورجل" قلت: "قام"، وأصله "قَوْم"، فقلبت
الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا 1: "طال" وأصله "طَوُل" لقولهم: "طويل"
- وقد مر هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثال؛ كراهة الضمة في الواو.
فإن قلت: أقول في "فَعِل" من "قام: قَوْم" فأهمز الواو لانضمامها، فتعسف، وترك
للصواب؛ لأنك لو صححت لهربت إلى الهمز، فكان ترك ذلك 2 وقلبه هو القياس كما
رأيتهم قلبوا في "طال".

فأما "أَدْوَر" فلما لم يجدوا بدا من حركة الواو همزوها، وكذلك "نُور، جمع نَوَار" لما وجدوا لها مثالا من الصحيح يسكن أسكنوها نحو "رُسِل"،

1 ظ، ش: قال.

2 ظ، ش: زيد، وهو خطأ.

(334/1)

فإذا كانوا يُسَكِّنون في "رُسِل" مع أن الضمة لا 1 تستثقل في السين كما 1 تستثقل في الواو، فهم بتسكين الواو في "نُور" 2 وترك الضم أجدر، ولو وجدوا 3 سبيلا في "أدور، ونُور" إلى قلب الواو ألفا فعلوا ذلك 4، ولكنهم لم يجدوا فغيروا بالهمز والإسكان، وإذا وجدوا سبيلا إلى قلب الواو ألفا في "فُعِل" من "قام" قلبوا 5 فقالوا: "قام" هذا هو القياس.

"فُعِل"، و"فِعِل" لا يعتلان، ولا يكونان في التضعيف مدغمين:

قال أبو عثمان: فأما 6 "فعل، وفعل" فعلى الأصل ولا يكون هذا البناء معتلا، كما لا يكون في التضعيف مدغما نحو "خُزَز، وبَزَز" وذلك قولهم: "رجل نُوم، ورجل سولة، ولومة، وعيبة".

و"فِعِل" نحو "صَيَّر، وبيع، وديم" وكذلك إن أردت مثل "إبل" قلت: "قُول، وبيع". قال أبو الفتح: إنما سلمت هذه الأمثلة؛ لأنها جاءت على غير وزن الفعل فصحت كما ظهر "خُضَض، ومَرَر" لما لم يأت على مثال الفعل، وقد سبق القول في العلة التي من أجلها اطراد 7 إعلال الفعل

1، 1 ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: في جمع نوار.

3 ظ، ش: وجدوه.

4 ذلك: زيادة من ظ، ش.

5 ظ، ش: قلبوها.

6 ظ، ش: وأما.

7 ظ، ش: اطراد إعلال.

وتغييره وليس "سُؤلة" من الهمز، إنما هو من "سِلت تَسال" مثل "خفت تخاف" من الواو؛ فلذلك ذكره هنا.

"فُعَل" من الواو تسكن عينها؛ لاجتماع الضمتين والواو:

قال أبو عثمان:

وأما "فعل" من الواو 1 فإنها تسكن عينها 1 لاجتماع الضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظير الهمزة في "أذُور، وقُتُول" وذلك قولهم: "نوار، ونور، وعوار، وعور2، وعوان، وعون، وقنول، وقول" وألزموا هذا السكون إذ كانوا يسكنون غير 3 المعتل نحو "الرُسُل والعُضد" وأشبه ذلك.

قال أبو الفتح: أصل هذه الأمثلة كلها تحريك عينها بالضم نحو: "نور، وعون، وقول" ولكنهم هربوا من الضمة إلى السكون استئقلا للضمة في الواو، ولما كانوا يقولون في "الرُسُل، والكتُب: رُسُل، وكتُب"، فيسكنون غير الواو كراهية الضمة ويجيزون التسكين والتحريك كانت الواو حقيقة بالزام السكون؛ لأنه قد انضم إلى أن الحركة مستقلة، أن الحرف نفسه واو، والواو ثقيلة، فلذلك اقتصروا فيها على التسكين وحده 4. ونظير هذا في كلامهم قولهم في تحقير 5 "أسود، وجدول: أُسَيِّد،

1، 1 ظ: فإنها. وفي هامشها: فإنما تسكن عينها: صح نسخة.

2 عوار وعور: زيادة من ظ، ش.

3 ظ، ش: عين، وهو خطأ.

4 ظ، ش: وحدها، وهو خطأ.

5 تحقير: ساقط من ظ.

وجديل"، ويجيزون "أُسَيِّود، وجدبول" بإظهار الواو لقولهم في الجمع: "أساود، وجداول" فإذا جاءوا إلى نحو "مقام، ومعان" أعلوا لا غير فقالوا: "مقيم، ومعين1"؛ لأنهم إذا اختاروا فيما الواو فيه 2 ظاهرة صحيحة الإعلال، فهم بأن يلزموا الإعلال ما كان قبل التحقير معتلا 3 جديرون.

"آثروا" تسكين عين نحو "عور" على همزها؛ لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو
"رسل":

قال أبو عثمان:

وآثروا السكون على الهمزة حيث كان له مثال من غير المعتل يسكن، ولم يكن لـ
"أدؤر4، وقنول" مثال من غير المعتل يسكن فيشبه به.

قال أبو الفتح: كأن هذا القول منه جواب لمن قال له: فهلا قالوا: "نؤر، وعؤن"
فهمزوا الواو5 كما قالوا: "أدؤر، وقنول" فهمزوا؟ فانفصل من هذا بما قال، وهو أنه
قد وجد في الصحيح من أمثلة الجمع ما أصله "فُعَل" ثم أسكنت عينه نحو: "رُسَل،
وكتب"! وكتب

يقول: فلما سَكَنُوا6 نظيره من الصحيح، عدلوا بهذا المعتل إلى الإسكان

1 في ظ، ش: "مقيم ومعين" بتسكين الياء فيهما، والصواب ما نقلناه عن ص
بتشديدها.

2 فيه: ساقط من ش.

3 ظ، ش: معلا.

4 ظ، ش: الأحرور.

5 الواو: ساقط من ظ، ش.

6 ظ، ش: أسكنوا.

(337/1)

لأنه أولى من الصحيح، ولم يهمزوه لأنهم قد رأوا له نظيرا من الصحيح قد أُسكن وباب
"قنول، وأدؤر" لم ير له نظير من الصحيح قد أُسكن.

ألا ترى أنك لا تجد مثل: "ضُرُوب، وأَكْلُب" قد أُسكنت عينه فتسكن عين "قنول1،
وأدؤر" قياسا عليه، كما رأيتهم قالوا: "كُتِب ورسل" فأسكنوا، وإنما لم يجوز لهم إسكان
عين "فُعُول، وأفُعَل" لسكون الواو في "فعول" والفاء في "أفعل"، وأرادوا تصحيح
"أفُعَل" لأن الزيادة في أوله من زوائد الأفعال.

وقد مضى ذكر هذا.

قد يحركون عين نحو "سور، وسوور" في الشعر، كما يفكون المضاعف نحو "ضننوا،

والأجلل":

قال أبو عثمان:

2 وقد يجوز تثقيله في الشعر؛ لأنهم قد يضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في الكلام2،
كما قال الشاعر3:

وفي الأكف اللامعات سور

وأنشدنا أبو زيد قال: أنشدني الخليل بن أحمد:

أغرّ الثنايا أحّمّ اللثا ... ت تمنحه سوك الإسحل

قال أبو الفتح: يقول: تثقيل مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر، وهو بمنزلة إظهاره
التضعيف نحو قول قعنب الغطفاني:

1 ظ: أقول، وهو خطأ.

2، 2 عن ص ما عدا في الشعر، وفي ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة في الشعر، أما ظ
ففيها ما يأتي: وقد يجوز تثقيله في الشعر؛ لأنهم يضاعفون في الكلام ما لا يضاعف.
3 الشاعر: زيادة من ظ، ش.

(338/1)

مهلا أعاذلّ قد جربت من خلقي ... أني أجود لأقوام وإن ضنّوا
يريد: "ضنّوا" فأظهر التضعيف.

ومثله قول الآخر:

الحمد لله العليّ الأجللّ

يريد: "الأجللّ".

وقال1 الآخر:

تشكو الوجى من أطلّل وأطلّل

وحكى أبو زيد: "رجل جواد، وقوم جود، وجود".

قال: "وقالوا: رجل قُتُول2 وقوم2 قُول".

وقولهم: "سُور" جمع "سَوَار" و"سُوك" جمع "سَوَاك"، ولم أسمع شيئاً من هذا مهموزاً،

وهمزه جائر في القياس؛ لأن الضمة في الواو لازمة. فإن3 كانوا قد أجمعوا على ترك

همزه، فإنما فعلوا ذلك لئلا يكثر تثقيل هذا الضرب في كلامهم، فيحتاجوا إلى همزه هرباً

من الضمة في الواو، فحسموا المادة أصلاً بأن ألزموه التخفيف في الأمر العام لا غير.
و"فُعَل" الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح، فلا تستثقل الضمة فيه:
قال أبو عثمان:

و"فعل" من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في "عُيِّر" جمع "غيور" و"دجاج بُيُض" جمع
"بَيُوض".

1 ش: وقول.

2، 2 ظ، ش: من قوم.

3 ظ، ش: وإن.

(339/1)

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يوثق¹ به في عربيته¹ فقالوا:
"دجاجة بَيُوض، ودجاج بُيُض".

قال أبو الفتح: إنما جرت الياء في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تستثقل الضمة
فيها كما استثقلت في الواو؛ لأنها أخف من الواو.

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى:

إذا كحلن عيوننا غير مورقة ... رَيَّشْنَ نبلاً لأصحاب الصبا صُيُداً

فـ "صيد" جمع "صَيُود".

من قال في "رسل" الصحيح: "رسل" فأسكن، قال في "بيض" الأجوف بالياء: "بيض"
فأسكن:

قال أبو عثمان:

ومن قال: "رسل" فأسكن قال: "بيض".

وتركنا المسائل هنا؛ لأن هذا موضع² تفسير الأصول، والكلام كثير، والأصول تدل

على الفروع. فإذا عرضت المسائل فقسها على ما ذكرت لك، فأعمل ما أعلوا،

وصحح ما صححوا، إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إنما لزمه أن يقول: "بيض"؛ لأنه لما أسكن العين صار في التقدير

"بَيُض"، فجري مجرى جمع "أبيض"³ ثم أبدل من الضمة كسرة لتصح الياء، كما فعل

في جمع "أَبْيَض" فصار "بِيض" كما ترى، وليس إسكان العين ههنا واجبا، من قبل

أنها ياء؛ لأن الياء في هذا تجري مجرى الصحيح كما ذكرنا، ولكنه إسكان على حد ما يكون في الصحيح نحو: "كُتِبَ، ورسِل" وهو ههنا أحسن منه في الصحيح قليلا.

1، 1 ظ، ش: بعريته.

2 ظ، ش: مواضع، وهو خطأ.

3، 3 ساقط من ظ، ش.

(340/1)

قال أبو عثمان المازني¹:

باب ما 2 تقلب فيه الواو ياء:

وذلك قولك: حالت حِيالا" حين كان قبلها كسرة وكان فعلها معتلا، ألزموها القلب. قال أبو الفتح: يقول: لما اعتلت 3 الواو في "حالت" فانقلبت ألفا، وجاءت في "حيال" وقبلها كسرة اجتمع فيها: أن فعلها معتل، وأن قبلها في المصدر كسرة، فانقلبت ياء. ولو كانت غير معتلة في الفعل لصحت في المصدر، كما قالوا: "قاومته قِواما، ولاوذته لواذا".

وقد مضى ذكر مثل هذا.

وقالوا: "سِيَّاط، وريَّاض" فأعلوا:

قال أبو عثمان:

ومثل ذلك: "سوط وسيَّاط، وثوب وثياب⁴، وروضة ورياض" لما كانت الواو في الواحد ساكنة، وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرة، قلبوها؛ لأن الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الواحد، والواو مع الكسرة تثقل، ومع هذا فإن حروف المد قد منعت كثيرا

1 المازني: زيادة من ظ، ش.

2 ما: زيادة من ظ، ش، ولعلها ضائعة في التصوير من ص.

3 ظ، ش: أعلت.

4 وثوب وثياب: ساقط من ظ، ش.

(341/1)

مما يكون في غيرهن، ألا ترى أن الذين يقولون في جمع "نَمْرَة: نَمَرَات" فيحركون الثاني "من نمرات"، يقولون 1: "لَوْزَة ولَوْزَات 2، وجَوْزَة وجَوْزَات، وبيضة وبيضات" فيسكنون الثاني في الجمع؛ كراهة للحركات فيهما.

قال أبو الفتح: اعلم أن القلب إنما وجب في "سياط" ونحوه لأشياء تجمعت، لا لشيء واحد.

منها: سكون الواو في الواحد، والحرف الساكن ضعيف يقبل العلة.

ومنها: انكسار السين في "سياط".

ومنها: وقوع الألف بعد الواو، والألف قريبة الشبه من الياء.

ومنها: أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد.

فلما تجمعت هذه الأشياء المستقلة كلها، هربوا من الواو إلى الياء، ويدلك على أن مجموع هذه الأشياء 3 هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفردا، قوهم في جمع "طويل: طَوَال" والكلمة جمع، وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة 4، فثبتت في الجمع، وقد جاء في الشعر "طِيَال" في جمع "طَوِيل"، قال الشاعر:

تبين لي أن القماعة ذلة ... وأن أعزَّاء 5 الرجال طِيَالها

وإنما شبهه بـ "ثياب" وليس مثله، لما ذكرنا،

1، 2 في هذين الموضعين من ظ بين السطور "في نسخة".

3 ظ، ش: الأسباب.

4 ظ، ش: في الحركة.

5 ظ، ش: أشداء.

(342/1)

فأما 1 تسكينهم الواو 2 والياء في "جَوَزَات، وبيَضَات"، فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظ يجب معه القلب، وهو قوهم: "بيَضَات، وجَوَزَات" ولو قلبوا فقالوا: "باضات، وجازات" لالتبس لفظه بلفظ ما واحده مقلوب نحو "دارات، وقارات" 3 جمع: "دائرة، وقارة" 4، وقد جاء في الشعر تحريك مثل هذا، قال الشاعر:

أبو بَيَضَات رَائِح مَتَأَوِب ... رَفِيقُ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سُبُوح⁵
وَإِنَّمَا قَلَّتْ الْحَرَكَاتُ فِي حُرُوفِ اللَّيْنِ؛ لِمُضَارَعَةِ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِلْحَرَكَاتِ، فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَ
الْمُتَشَابِهَاتِ؛ وَلِذَلِكَ⁶ قَلَبُوا نَحْوَ "بَابٍ، وَدَارٍ" إِلَى حَرْفٍ تَتَوَكَّنُ مَعَهُ الْحَرَكَةُ أَصْلًا - وَهُوَ
الْأَلِفُ - وَلِذَلِكَ كَانَتِ الْأَلِفُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ⁷ مُتَحَرِّكٍ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلْحَرَكَةِ⁸،
كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ الْمُتَحَرِّكَ غَيْرُ⁹ قَابِلٍ حَرَكَتِهِ⁹ مَا دَامَتْ¹⁰ فِيهِ حَرَكَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ
الْحَرْفُ مُحَرَّكًَا¹¹ بِحَرَكَتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَلِأَنَّ الْأَلِفَ فِي "بَابٍ، وَدَارٍ" دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ
الْحَرْفَ مُتَحَرِّكًا فِي الْأَصْلِ؛ فَلِذَلِكَ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ.

1 ظ، ش: وأما.

2 ظ، ش: للواو.

3 ظ، ش: تارات.

4 ظ، ش: وتارة.

5 في ص بعد البيت: وقال الآخر، وهو سهو من الكاتب.

6 ظ، ش: فلذلك.

7 حرف: ساقط من ظ، ش.

8 ظ، ش: الحركة.

9، 9 ظ، ش: الحركة، وهو خطأ.

10 ظ، ش: دام.

11 ظ، ش: متحركا.

(343/1)

قَلْبُ الْوَائِيَاءِ فِي الْجَمْعِ؛ لِانْقِلَابِهَا فِي الْوَاحِدِ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا:
قَالَ أَبُو عِثْمَانَ:

وَمَا كَانَ وَاحِدَهُ مَقْلُوبًا، فَهُوَ فِي الْجَمْعِ مَقْلُوبٌ، إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهُ نَحْوُ: "دِيمَةٌ وَدِيمٌ،
وَحِيلَةٌ وَحِيلٌ، وَقِيمَةٌ وَقِيمٌ".

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُ هَذَا الضَّرْبِ فِي الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الْوَاحِدِ مَقْلُوبًا؛
لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَ عَيْنِهِ، فَلَمَّا جَاءَ الْجَمْعُ تَرَكَ مَقْلُوبًا¹ عَلَى حَالِهِ¹ - وَإِنْ كَانَتِ الْوَائِيَاءُ قَدْ
انْفَتَحَتْ - لِأَنَّهُ رَوَعِيَ فِي الْجَمْعِ حُكْمُ الْوَاحِدِ، فَتَرَكَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْوَاحِدِ، وَلِهَذَا

في كلامهم غير نظير.

ألا ترى أنهم قد 2 قالوا في جمع: "حَبَلِي: حَبَالِي" فأمالوا في الجمع، كما كان في 3 الواحد ممالا، وإنما الألف في الجمع بدل من ياء "فَعَال" وكأنه كان 4 "حَبَالٍ" بمنزلة: "جَوَارٍ" ثم أُبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفا، فصار "حَبَالِي" ثم أُميل كما كانت "حَبَلِي" ممالة لضرب من المحافظة على ما كان في الواحد. ونظيره أيضا قولهم في جمع "إِدَاوَة، وَهَرَاوَة: أَدَاوِي، وَهَرَاوِي"، فأبدلوا همزة "فَعَائِل" واوا؛ لأنه قد كانت 5 في الواحد واوا وقالوا:

1، 1 ظ، ش: بحاله.

2 قد: ساقط من ظ، ش.

3 في: زيادة من ظ، ش.

4 كان: ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: كان.

(344/1)

"خطايا، ورزايا"، فأبدلوا همزة "فعائل" ياء 1؛ لأنه قد كان 2 في الواحد ياء، فهذا وغيره يدلّك على أنهم قد يراعون في الجمع ما كان في الواحد، فكذلك 3 قالوا: "دِيم، وقيم، وحيل" بالقلب لما كان الواحد مقلوبا، فهذه وجه، وأيضا فإنهم أرادوا أن يكون بين "قيم، وحيل" وبين 4 ما الواو ظاهرة في واحده نحو: "زوج وزوجة، وكوز وكوزة" فرق. و"دِيمة" من: "دام يدوم" و"قيمة" من: "قام يقوم" و"حيلة" من: "حال يحول"، إلى هذا ترجع معاني هذه الحروف.

ظهور الواو في الجمع؛ لظهورها في واحده في نحو "زوج، وزوجة":

قال أبو عثمان:

فإذا 5 كسرت الواحد على "فَعَلَة" وقد كانت الواو ظاهرة في الواحد، فأظهرها في

"فَعَلَة" نحو "زوج وزوجة، وكوز وكوزة، وعود وعودة".

وقالوا: "ثَوْر وثيرة" وهذا 6 شاذ ليس بالمطرّد.

قال أبو الفتح: هذا الفصل مما يدل على صحة ما عرفتكَ، من أن حكم الجمع مراعى

في الواحد؛ ألا ترى أن الواو لما كانت ظاهرة في الواحد أظهرها في الجمع.

1 ياء: ساقط من ظ، ش.

2 ظ، ش: كانت.

3 ش: فلذلك.

4 وبين: ساقط من ظ، ش.

5 ظ، ش: وإذا.

6 ظ، ش: وهو.

(345/1)

وفي هذا الفصل أيضا دلالة على صحة ما عرفتكم في باب "سَيَاط، وَثِيَاب"، وأن القلب إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عددها وحددها، ألا ترى أن "زوجة" جمع كما أن "سَيَاط" جمع، وقبل واوها كسرة، كما أن السين من "سَيَاط" مكسورة والواو ساكنة في "زوج" كما أنها ساكنة في سوط. ولكن 1 لما لم يكن في الجمع بعد الواو من "زوجة" ألف مشابهة للياء لم تقلب؛ لأنه قد صار مجموع تلك الأسباب هو العلة، وإذا انفرد بعضها لم يؤثر لم يكن علة، ألا ترى أن ما لا 2 ينصرف إذا كان فيه سبب واحد من شبه الفعل لم يمنع الصرف، فإذا 3 انضم إليه سبب آخر 4 امتنع من الصرف 4، وهذا هو القياس ليكون بين السبب الأقوى والسبب الأضعف 5 فرق.

فأما "ثِيَرَة" فكان قياسه "ثِيَرَة"؛ لأن "ثورا كزوج" وهو عندهم من الشاذ أعني في القياس، فأما في الاستعمال فمطرود كثير، كما أن "استحوذ" وإن 6 كان شاذًا في القياس فهو مطرد في الاستعمال.

وقد بينت أقسام 7 الشاذ والمطرود فيما مضى.

وقال أبو العباس: إنما قالوا: "ثِيَرَة" ليفرقوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقط.

وقال أيضا: بنوه على "فَعْلَة" ثم حركوه فصار "ثِيَرَة".

1 لكن: ساقط من ظ، ش.

2 لا: ساقط من ظ، ش.

3 ظ، ش: وإذا.

4، 4 ظ، ش: كان الصرف امتنع منه.

5 ظ، ش: الأصغر.

6 وإن: ساقط من ظ، ش.

7 ظ، ش: انقسام.

(346/1)

يريد: أن أصله "ثيرة"، فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حركت الياء فأقرت بحالها؛ لأن أصلها هنا 1 السكون 2.

وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: جمع "ثور: ثور، وثيرة، وأثوار، وثيران" وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا "ثورا" من الحيوان على "ثيرة" وعلى كل حال فهو خارج عن القياس 3.

وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي -رحمه الله 3- في هذا إلى أنه مقصور من "فعالة" كأنه في الأصل "ثيرة"، فوجب القلب كما وجب في "سيّاط"، ثم قصرت الكلمة بحذف الألف، فبقي القلب بحاله. هذا آخر قول أبي بكر.

وكأنهم لما قصروا 4 الكلمة بقوا العين مقلوبة؛ ليكون قلبها دلالة على أنها مقصورة، وليكون 5 بينها وبين ما أصله "فعلة" غير مقصور فرق، نحو: "زوجة".

قال أبو علي رحمه الله 6: وقد أوماً سيوييه في "باب أسد" إلى أنه مقصور من "فُعول" كأنه "أسود" ثم حذف الواو فبقي "أسد"، ثم أسكن السين كما يسكنون المضموم في غير هذا الموضع.

فإن قلت: فإننا 7 لم نسمعهم 7 يقولون: "ثيرة"؟

1 ظ، ش: هناك.

2، 2 ساقط من ظ، ش.

3 رحمه الله: زيادة من ظ، ش.

4 ظ، ش: أقصروا، وهو خطأ.

5 ظ، ش: ليكون.

6 رحمه الله: زيادة من ظ، ش.

7، 7 ظ، ش: لا نسمع منهم.

(347/1)

قيل: لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها -إلا أنها مع ذلك مقدرة1- وهذا واسع في كلامهم كثير.

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل "قَامَ: قَوْمٌ"، وهم مع ذلك لم يقولوا قط: "قَوْمٌ"، ويقولون: إن أصل "يَقُومُ: يَقُومٌ" ولم نرهم قالوا: "يَقُومُ" على وجهه، فلا ينكر أن يكون هنا أصول مقدرة غير ملفوظ بها.

وكان أبا بكر إنما ذهب إلى ذلك لما رأى العين مقلوبة، ولأنهم قد قالوا في جمع "حجر، وذكر: حجارة، وذكر: حجارة".

و"فَعَلَ" إذا كانت عينه واوا يجري في كثير من أحكامه مجرى "فَعَلَ" مما عينه سالمة2. ألا تراهم قالوا3: "سوط وأسواط، وثوب وأثواب" كما قالوا: "جَمَلٌ وأجمال، وجبل وأجبال" وقالوا: "سَيَاط، وثِيَاب" في الكثرة، كما قالوا: "جمال، وجبال"، فكذلك قدروا جمع "ثور: ثِيَاب" كما قالوا: حجارة وذكر: ثم قصرُوا كما بينت لك. ونظير هذا القصر قول الأخطل:

كلمع أيدي مثاكيل مسلبة ... يندبن فتیان ضرس الدهر والخطب
4 ويروى: ضرس بنات الدهر4.

قالوا: يريد: الخطوب.

وكقول الراجز:

حتى إذا بُلَّتْ حلاقيم الحلق

1 ظ، ش: مقدوره.

2 ظ: تقرأ ساكنة وسالمة. وش: سالمة.

3 ظ، ش: يقولون.

4، 4 ساقط من ظ، ش.

(348/1)

يريد: الحلوق.

وقال1 الآخر:

إن الفقير2 بيننا قاض حكم ... أن ترد الماء إذا غاب النجم

يريد: النجوم.

وقال آخر:

وكان ممن أرتجي وأدخر ... للدهر عند مُصَمَّنَات الأمر

يريد: الأمور.

وقالوا في جمع "ثور: ثِيَرَة"، أنشدني أبو علي:

صدر النهار يراعي ثِيَرَة رُثْعَا

وهذا لا نظر فيه؛ لأن العين ساكنة، فجرى مجرى "حيلة، وقيمة"، وإليه ذهب أبو

العباس في أن أصلها "ثِيَرَة".

1 ظ، ش: وكقول.

2 ظ، ش: الحكيم.

(349/1)

1 تم المجلد الأول 2 من تصريف المازني، ويتلوه في الثاني 3: "قال أبو عثمان: وتقلب الواو ياء في "فَعَل" إذا كان جمعا. قالوا: "صائم وصائم، وقائل وقيل، ونائم ونيم" إن شاء الله.

والحمد لله رب العالمين، وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله أجمعين 1.

1، 1 لم يرد في ص؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لا جزآن كما في ظ، ش.

2 ظ: المجلدة الأولى.

3 ظ: الثانية.

(350/1)

التعليقات والشروح:

1: 10- الباب الذي أفرده لتفسير ما في هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو الجزء

الثالث من هذا الكتاب.

1: 11- الفصل الذي أورده من المسائل المشككة العويصة هو الجزء الرابع من هذا

الكتاب.

1: 15- "ما" في قوله: "في غير ما سبيل" زائدة، وكذلك هي في قوله في 3: 4-
"فلهذه المعاني ونحوها ما كانت ... إلخ"، وفي قوله في 3: 7- "ولهذا ما لا تكاد
تجد ... إلخ" وزيادة "ما" هذه من لوازم ابن جني، وستكرر في هذا الكتاب، ولن نشير
إليها بعد الآن.

4: 7- رؤية بن العجاج، واسمه عبد الله الطويل، ويكنى أبا الجحاف، من فحول رجاز
الإسلام، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما، وكان وجوه أهل اللغة يأخذون عنه
ويحتجون بشعره، مات في أيام المنصور "136-158".
4: 8-

تشتق في الباطل منها الممتدق
هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة رؤية الطويلة المشهورة في وصف المفازة التي
مطلعها:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق
البالغ عددها 172 بيتا، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها، وهي في
الصفحات من 104 إلى 108 من ديوانه. وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من
أبياتها، وفي كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير
عنها.

وتشتق: تمشي في كل شق أي: ناحية، من: اشتق الفرس في عدوه: إذا ذهب يمينا وشمالا
كأنه يميل في أحد شقيه. الممتدق: المخلوط.
يقول: تخلط حقا بباطل، وتأخذ في كل فن منه.

(353/1)

وفي تشتق والممتدق روايات أخر. وفي البيت كله روايات أخر، وفاعل تشتق: زوج
الصائد.

4: 9- انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو في المقدمة.
4: 11- "لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره" من هذه الكتب كتاب
سيبويه، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف. وفي كتاب أبي العباس المبرد المسمى
"المقتضب" فصول كثيرة فيه.

4: 12- "الاشتقاق" عقد سيبويه في 2: 243 وما بعدها من كتابه أبوابا في المصادر وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة، وكلها أبواب اشتقاقية.

وإذا قدرنا أن النسب، والتصغير، والجمع من الاشتقاق، فقد عقد في 2: 69 وما بعدها، وفي 3: 105، وفي 2: 175 وما بعدها أبوابا في النسب والتصغير والجمع.

5: 9 من الكتب التي ألفت في التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جني سنة 392، كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة 120هـ، وكتاب التصاريف - كبير - للمكثمي المتوفى سنة 125هـ، وكتاب التصريف لمخنف المتوفى سنة 125هـ، والتكملة لأبي علي الفارسي المتوفى سنة 377هـ، وهو أستاذ ابن جني.

5: 11- الكزازة: اليبس، والمراد هنا ضيق العبارة وغموضها.

6: 10- هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، الفارسي النحوي، أستاذ ابن جني، توفي سنة 377هـ، وترجمته في المقدمة.

6: 11- لازم ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي ملازمة تامة طويلة، لا تقل عن عشرين سنة، وتنقل معه في الأقاليم المختلفة، ومنها حلب.

6: 11- أبو بكر محمد بن السري السراج: هو البغدادي النحوي، أصغر تلاميذ المبرد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم، قيل: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. من تلاميذه النابحين أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني، مات سنة 316هـ وسنه 32 سنة.

(354/1)

6: 12- أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، إمام النحويين البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج وآخرين، وروى له أبو داود والترمذي. وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن أخذ عنه سيبويه، وله مؤلفات كثيرة منها كتاب "النوادر" وهو عمدة العلماء، وتوفي سنة 215هـ، وقيل غير ذلك، عن ثلاث وتسعين سنة.

6: 12- أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني: هو مؤلف رسالة التصريف، توفي سنة 247هـ، وترجمته في المقدمة.

7: 8، 9، 11- المراد بالفعل في هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفي، وهي الفاء والعين واللام، وسيكرر في هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفي،

ولن نشير إليه بعد الآن.

7: 10- إذا سمي بحرف ثنائي نحو "قد، وهل، ومن" كرر الثاني، فصار الحرف "قد، وهل، ومن" ثلاثياً، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحرفية إلى الاسمية، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء، والعين، واللام، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل، فإذا سميت إنساناً بالحرف "قد" قلت: "قد" ووزنه "فَعْلٌ"، وثنيتها فقلت: "قَدَّان، وَقَدَّين" وجمعتها جمع سلامة فقلت: "قَدُّون، وَقَدَّين". وإذا سميت بحق وزنته فقلت: "فَعْلٌ" وثنيتها فقلت: "حَتَّيان وحَتَّين" وجمعتها فقلت: "حَتَّون، وحَتَّين" وقلت: "هذا حتى، ومررت بحق، ورأيت حتى".

وأدغم المثلان في قَدَّ وهلَّ ونحوهما، ولم يفك الإدغام؛ لأن الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق. وانظر سيبويه 2، 32، 8.

9: 2- يريد: أن لبيك مبني، وهو مع ذلك مشتق من لَبَّ بالمكان يَلْبُ لَبًّا إذا أقام فيه ولزمه، فهو مصدر مثنى، والغرض من التثنية التكثير، فكأنه يقول

(355/1)

"لَبًّا بعد لَبَّ، وإقامة على طاعتك بعد إقامة، وإجابة لأمرك بعد إجابة"، ومعنى بنائه أنه لا يتصرف، فإنه لا يكون إلا مصدراً مثنى مضافاً منصوباً؛ ولذلك عُذَّ من المبنيات عند ابن جني.

قطُّ: ظرف للزمن الماضي مبني على الضم، وفيه لغات آخر، يقال: ما فعلته قط، أي: فيما مضى وانقطع من عمري، بني على الضم "مثل قبلٌ، وبعْدٌ" ووزنه "فَعْلٌ".

9: 13- "وانما كتبت على الوقف" أي: كتبت مراعاة لرسمها في الوقف.

9: 14- في الوصل من قوله: "لبيان الحركة في الوصل" متعلق يسقوط في قوله: "كسقوط الهاء".

10: 1- سيبويه: هو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين في النحو غير منازع، أصله من فارس، ونشأ بالبصرة، وكان فقي جميلاً لطيفاً، في لسانه حُبْسَة، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي وعيسى بن عمر ويونس، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دَوْن للآن. قيل: مات بشيراز سنة 180هـ، عن 32 سنة. وقيل أقوال كثيرة غير ذلك.

10: 5 الشاعر هو حميد بن حريث بن بحدل الكلبي، شاعر إسلامي، وعمته ميسون

بنت بحدل الكلبية، أم يزيد بن معاوية.

- 10: 6 نصب حميدا على البدل من الياء في "فاعرفوني" أو على المدح، وهو الملائم للمقام، وحميد يروى مصغرا ومكبرا، وتذريت السنام: علوت ذروته، ويريد بقوله: "تذريت السنام" بلغت غاية الجحد.
- والشاهد فيه: النطق بألف "أنا" بالمد، وهي موصولة كما لو كانت موقوفا عليها.
- 10: 8 أبو النجم، واسمه الفضل بن قدامة، من فحول الرّجّاز الإسلاميين، وكان له مع بعض خلفاء بني أمية ومع العجاج وابنه رؤية نوادر مذكورة في الأغاني وفي معاهد التنصيص وغيرهما، وهو من المعتمّرين، ومات سنة 132هـ.

(356/1)

- 10: 9- هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبي النجم، وهو الشاهد الحادي والسبعون من شواهد الرضي على الكافية، ذكره البغدادي في 1-211-4 من خزنة الأدب الكبرى له، وقال: "على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة"، ثم قال: "استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ} على أن المراد السابقون، من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما في "شعري شعري" أي: شعري ما بلغك وصفه، وسمعت ببراعته وفصاحته، وصح إيقاع أبي النجم خبرا لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال، والمعنى: أنا ذلك المعروف، الموصوف بالكمال، وشعري هو الموصوف بالفصاحة.
- والشاهد فيه كالذي قبله، وهو النطق بألف "أنا" ممدودة، وهي موصولة كما لو كانت موقوفا عليها.

10: 14- القائل رؤية بن العجاج، تقدمت ترجمته في 4: 7.

10: 14- الذي أنشده سيبويه في 1-11-5 من كتابه هو.

10: 15-

ضخم يجب الخلق الأضخما

وروي فيه "الأَضخما" بكسر الهمزة وفتحها، وروي أيضا "الضَخما" بكسر الضاد،

وأنشده مرة أخرى في 2، 283، 1:

بدء يجب الخلق الأضخما

في اللسان في مادة ضخم 15-247-8 ما يأتي بتصريف: "ضخم يجب الخلق

الأضخما" برفع ضخم بدل نصبه، غير أن ابن بري أيد رواية ابن جني فقال: صوابه "ضَخْمًا" بالنصب؛ لأنه قبله:

ثمت جئت حية أصما

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت في ديوانه ص 83.
وقال الأعلام الشنتمري فيه في ذيل 1-11 من سيبويه ما يأتي: أراد "الأضخم" فشدد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الوقف، إذ قيل هذا أكبر وأعظم، ولو قال: "الأضخم" فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف؛ لأن الوقف على الألف

(357/1)

لا عليها؛ ولذلك مثل سيبويه بسببًا وكلكلاً. وروي "الإضخما" بكسر الهمزة و"الضخما" بكسر الصاد، فالضرورة على روايته؛ لأن "إفعلاً، وفعلاً" موجودان في الكلام كثيرا، نحو: "إرزب، وخذب" وإنما الضرورة في فتح الهمزة؛ لأن "أفعلاً" ليس بموجود.

وصف رجلا بشرف الهمّة وعظم الخليفة، ونسبه إلى الضخم إشارة إلى ذلك ولم يرد ضخّم الجنة، قال الله عز وجل: {وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ} .
4- القلم 68 والعِظَمُ والضِّخَمُ سواء.

10: 20- قوله: "إلا أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة" عد بهذا القول إطلاق الصوت بالألف وصلا، لا وقفا وإنه كذلك؛ لأن الوقف على الألف لا على الميم.

10: 20- ومثله: قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي، وقيل: هو منظور بن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشر بن طحوان بن فقّيس بن طريف، إسلامي.

11: 1- هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات، رواها سعيد بن ثابت الأنصاري في ص 53 من نوادره. ورواها السيد محمد توفيق البكري في ص 158، 159 من كتابه أراجيز العرب، وهما اللذان نسباهما إلى منظور بن مرثد الأسدي، وبعد البيتين:

وموقعا من ثَفَنَاتِ زَل ... موقع كفي راهب يصلي

والبازل من الإبل: الذي أتم السنة الثامنة وطعن في التاسعة وطلع نابه، سواء كان ذكرا

أم أنثى. الوجناء: ناقة وجناء: تامة الخلق غليظة لحم الوجنة، صلبة شديدة. العيهل:
الطويلة السريعة. وقوله:

كأن مهواها على الكلكل

المراد به بروكها على صدرها. الثففات: ما ولي الأرض من كل ذي أربع إذا برك أو
ربض. زل: ملس.

11: 6-

أنا سيف العشيرة فاعرفوني

ذكر في 10: 6.

(358/1)

11: 9، 10- أخطأنا في هذين السطرين خطأين: الأول: في السطر التاسع، وهو أننا
فصلناه عما بعده، على أنه من المتن وما بعده من الشرح، وهذا صحيح، غير أن كلام
المتن سبق ذكره، وذكره الآن إعادة له من أبي الفتح ليشرحه، فلا يجوز أن يفصل عما
بعده بجدول؛ لأن كليهما من كلام ابن جني.

الثاني: في السطر العاشر، وهو أننا أثبتنا "قال أبو الفتح" عن ص وظ، وأفضل من
ذلك حذفها كما فعلت ش، واعتبار السطر التاسع متصلاً بالعاشر فما بعدها، وكله من
كلام ابن جني.

13: 1-

داهية حدباء مرميس

هذا بيت من مشطور الرجز، لم نوفق لمعرفة قائله ولا شيء فيه، إلا أنه روي في بعض
المواضع بالرفع:

وداهية حدباء مرميس

الداهية: الأمر المنكر العظيم. حالة حدباء: لا يطمئن لها صاحبها كأن لها حدبة. داهية
مرميس: شديدة.

13: 3- المراد بقوله: "إنما بسطت هذا الموضع" إلى نهاية قوله: "ولا حقيقة ما يراد

بهما" إنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد؛ وأما الكلام على ما
يزاد من الحروف ومواضع زياداتها وأسبابها، فسيأتي الكلام فيها واسعا مفصلاً.

13: 6- قوله: "ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن": يدل على أنه شرح الكتاب

شرحاً مبسطاً لطلاب العلم وللعلماء.

13: 17- الهجرع: الطويل الممشوق. الهيلع: الأكل.

14: 1- السميدع: السيد الجميل الجسم الكريم، الموطأ الأكناف.

14: 2- فدوكس: غليظ جاف.

14: 6- الجريب: مكيال = 4 أقفزة، والقفيز = 12 صاعا، فالجريب = 48 صاعا،

والإردب المصري = 75 صاعا، فالجريب = 75 / 48 من

(359/1)

الإردب المصري، أي: نحو 3 / 2 الإردب، وللجريب معانٍ أخرى، عن مجلة لواء الإسلام بتصرف.

14: 9- الضرب الثالث من الطويل محذوف، والضرب هو آخر جزء في العجز، أما آخر جزء في الصدر فهو العروض، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء، وآخر جزء هنا هو "مفاعيلن"، فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو "لُن" فيصير "مفاعي"، فينقل إلى "فَعُولُن" وهو يريد أن الردف صار عوضاً من المحذوف.

14: 9- لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر.

14: 10- هذا البيت من شواهد العروض والقافية، وهو مذكور في كتبهما، ولم ينسب فيها لقائله، وكذلك ورد في اللسان 15-401-5 وفي التاج 9-35-10 ت في مادة ق وم فيهما، لم ينسبها لقائله. وفي اللسان: عدى أقيموا بعن؛ لأن فيه معنى نُحُوا وأزيلوا، راجعه فيه.

14: 11- قطري بن الفجاءة المازني، أعظم زعماء الخوارج، كان قائداً شجاعاً وشاعراً مجيداً وخطيباً بارعاً مفاوفاً، وقد بلغ من علو شأنه في قومه أن سلموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة 79هـ.

14: 12- هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتاً قيلت في وقعة دولاب، وهي قرية من عمل الأهواز، وبينهما نحو أربعة فراسخ، رواها الأغاني في أول الجزء السادس، وقال: "هذا الشعر مختلف في قائله" وذكر عدة روايات في القائلين، ومنهم قطري بن الفجاءة.

وروى المبرد في الكامل -ليبزج سنة 1864م - في ص 214 منه بعض القصيدة،

ورواها كلها في ص 618 وما بعدها منسوبة في الموضوعين لقطري وحده. وقال في الموضوع الأول: "وأم حكيم هذه امرأة من الخوارج، قتلت بين يديه".

(360/1)

14: 13 أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ذكر في 6: 12.
14: 14- روى اللسان البيت في مادة دول 13-269-9، بلا ضبط للام. ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في ص 115 من كتابه النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئاً من الأبيات الثلاثة. وجاء في خزنة الأدب الكبرى 1-271-19 في خلال الكلام على الشاهد الرابع والتسعين ما يأتي: والدوال بالكسر مصدر داوت الشيء مداولة ودوالاً، وبالفتح اسم مصدر. وروي بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي:
جزوني بما ربيتهم وحملتهم ... كذلك ما إن الخطوب دوال
والتداول: حصول الشيء في يد هذا تارة، وفي يد ذلك أخرى.
16: 9 المراد بقوله: "لم يقولوا شد": شد الذي على مثال ظرف، وهو المذكور في السطر التالي -العاشر- في قوله: "كأنهم قد قالوا فيه: شددت" والذي منه شديد.
16: 15- ارعوى عن القبيح يرعوي ارعواء: كفّ وامتنع، وتقديره كما في اللسان: "أَفْعُول" ووزنه "أَفْعَلَل" أي: "أَفْعَلَّ". وفي القاموس: "الرَّعْوُ، والرَّعْوَةُ" ويثلاثان، "الرَّعْوَى" ويضم "والارعواء، والرُّعْيَا" بالضم: النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه، وقد ارعوى. فهذا واوي كما هو واضح ... ورعى الشيء يرعاه رَعْيَا ورعاية: حفظه، وهذا يأتي كما يتضح.
فليس أحدهما من الآخر كما قال الشارح.
وفي اللسان: الرعوى والرعي: النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه، فالمعنى واحد واللفظ مختلف.

(361/1)

17: 1- "اقطار" النبت واقطرّ: ولى وأخذ يجف، وتهيأ لليبس.
17: 5- في المصباح: سَمَحَ فهو سَمَحٌ، وسكون الميم تخفيف. وفي اللسان: "رجل سمح

وسمّح" وفي المعيار: "هو سَمَحَ " بالفتح، وتصغيره: "سُمِّحَ، وسُمِّحَ" بشد الياء كأنه تصغير "سَمِّح".

18: 8- خَذَل: وصف من خدل يخلد خدالة: إذا غلظ وامتألت سيقانه.

18: 9- رَسَن: جبل وما كان من زمام على أنف البعير والجمع: أرسان. الطلل: ما مثل من آثار الديار.

18: 12- نَدَس: وصف من ندس الرجل يندس ندسًا: فهم واستمع الصوت الخفي سريعًا، كندس وندس.

18: 13- نَضَو: خَلَقَ بِالٍ مهزول.

18: 14- نَقَض: مهزول، كأن السفر نقض بنيته، أي: هدمها.

18: 15- إَاطِل، الإِاطِل والإِاطِل: الخاصرة، وقيل غير ذلك، وأنكر البطليوسي في الاقتضاب كسر الطاء، وقال: هي إَاطِل بالسكون كِرْجَل.

18: 16- وَأَتَانِ إِيد: ولود تلد كل عام.

18: 16- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر.

18: 17- روى اللسان هذين البيتين في مادة رجل 13-283-5- ت، ولم ينسبهما لقائلهما. وروى الشطر الأخير منهما هكذا:

ألا بي أنا أصل تلك الرجل

والحجل: الخلل. وهش به يهش هشاشة: خفّ إليه وارتاح له وفرح به، فهو هشّ.

يقول: "كشفت عن ساقها، وأرتني خلخالاً عليها فارتحت لرؤيته وسررت، وبلغ بي

السرور والارتياح أن قلت لصاحبي: أفدي أصل تلك الرجل بأيّ.

(362/1)

19: 1- يَبِينَا أصله "بأيّ" سهلت الهمزة فقلبت ياء خالصة على قول؛ لتحركها

وانكسار ما قبلها، فصار: "بيي"، ثم قلبت ياء المتكلم ألفا. قال أبو زيد في نواته

ص 116 س2: يقال: "بأبأ أنت وأمي" فاستثقلوا الياء مع الكسرة قبلها ففتحوها ا.

هـ.

وإبدال ياء المتكلم ألفا: لغة فاشية، ولكن في النداء لكثرة النداء؛ لأنهم يستثقلون الياء

وقبلها كسرة، فيبدلون من الكسرة فتحة والياء متحركة، فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما

قبلها، فيقولون: يا غلاما، في: يا غلامي، فإذا وقفوا قالوا: يا غلاماه، فألحقوه هاء

السكت.

19: 4- روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب الثالث المحذوف من العُرُوض الأولى الصحيحة من المتقارب، ولم تنسبه لقائله.

ووزن المتقارب "فعولن" ثنائي مرات، والضرب هو آخر جزء في البيت، والمحذف حذف السبب الخفيف، فيصير "فعولن" بال حذف "فَعُو" ثم ينقل إلى "فَعَلْ".

19: 6- هذه الصفات الثلاث وهي: "جِنَز، ومحك، ونغر" من باب "فَعَلْ"، فهي على "فَعَلِ" في الأصل كفرح من فرح، غير أنها لما كانت العين في ثلاثتها حرف حلق جاز فيها أربع لغات، ويطرَد ذلك في الاسم والفعل جميعا. والجَنَز: صفة من جَنَزَ بالماء: إذا غَصَّ به، والمحك: صفة من مَحَكَ وهو اللجوج، والنغر: الغضبان، ومثلها نِعِر ومعناها: الذي لا يستقر في مكان.

19: 13- قوم عدى: في 2-315-19 من كتاب سيبويه ما يأتي:

"ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: "قوم عدى". وفي كتاب الاقتضاب 7-273: وحكي عن سيبويه أنه

(363/1)

زاد "مكانا سوى"، وقد ذكرهما هنا ابن جني وزاد عليهما: "منزلا زيمًا" في قول النابغة، وفي 18-273 من الاقتضاب، وقد جاء حرفان آخران قالوا: "ماءٌ صِرَى" للمجتمع المستنقع، و"ماء رَوَى" للكثير المروي.

19: 13- النابغة الذبياني، واسمه زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة أو أبا ثمامة، من أشرف قبيلة ذبيان المضرية، الذين غص الشعر منهم كما غص من امرئ القيس، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء في الجاهلية، وتوفي حوالي سنة 604م، وأخبره متفرقة في الأغاني والجمهرة والشعر والشعراء وفي غيرها.

19: 14- هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبياني، مطلعها:

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما ... واحتلت الشرع فالأجراع من إضما
وعدها ثلاثة وعشرون بيتا، والشاهد هو السابع عشر فيها، وهي في ص 169 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلي. وفيه "ثلاث ليالٍ" يعني: ليالي التشريق، ثم نفرت فباتت ليلة واحدة بذوي الجاز تراعي -تراقب- زيمًا: فرقا.

والكلام في ناقته بدليل ما بعده، يقول: ظَلَّت الناقاة تراقب هذا المنزل حيث يخرج منه

الناس فرقا فرقا.

19: 16 الطُّنْب: حبل تشد به الخيمة إلى الوتد. إبل سُوح، وناقة سُوح: سريعة. رجل طلق اللسان: فصيح.

19: 17- رُبْع: فصيل يُنتج في الربيع. الحُرْز: ذكر الأرناب. رجل حُتَع: حاذق بالدلالة. رجل سُكَع: متحير، وهو ضد ختَع.

19: 18- الراجز: في اللسان في مادة حطم، هو الحطم القيسي، ويروى لأبي زغبة الخزرجي يوم أحد. ثم قال: ويروى لرشيد بن رميض "بتصغيرهما" العنزي.

20: 1- سَوَاق حُطَم: شديد السوق لأبله، فكأنه يحطمها لشدة سوقه.

(364/1)

ويضرب مثلا للدهية المتصرف، ولقها بسواق: ضمّها إليه ووصلها به.

20: 8- قوله: وليس في الكلام اسم على "فعل بضم الفاء وكسر العين" إلا في اسم واحد هو "ذُئِل" ... إلخ؛ مأخوذ من سيبويه. ففي 2-315-5 ت من كتاب سيبويه ما يأتي: واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات "فعل" ولا يكون إلا في الفعل، أي: ليس في الأسماء والصفات "فعل" بضم فكسر. وفي 14-272 من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتي: "جاء على "فعل" حرف واحد، وهو الدئل، لدويبة صغيرة تشبه ابن عرس. وقال المفسر وهو البطليوسي: "قد جاء حرف آخر وهو "رئم" اسم من أسماء "الاست"، ثم قال: "والوجه في هذين الاسمين أن يجعلا فعلين في أصل وضعهما نقلا إلى تسمية الأنواع".

وفي اللسان في مادة "وعل" 14-257-17 ابن سيده: الوَعْل والوَعْل جميعا: تيس الجبل الأخيرة نادرة، ولغة العرب "وعل" بضم الواو وكسر العين ل 14-257-18. 20: 12- الشَّقْرَة واحدة الشَّقِر، وهي شقائق النعمان ونبت أحمر. الصعق: المغشي عليه.

20: 12- الشاعر: هو كعب بن مالك عن اللسان في مادة "دئل" 13-248-8.

وكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي من أهل يثرب، كان في الجاهلية شاعرا مطبوعا مجيدا، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وشعرائه، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك، فقد تخلف عنها هو وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع، وفيهم قال تعالى: {وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ

وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ { 118 توبة 9. ومات كعب سنة 50هـ، وقيل: سنة 53هـ عن 77 سنة.

20: 13- قيس: قُدِّر. معرسة -بضم فسكون ففتح- مكان نزوله

(365/1)

آخر الليل للاستراحة؛ من أعرس القوم، لغة قليلة في عَرَّسُوا. الدئل: دويبة كالثعلب، وقيل: شبيهة بابت عرس.

يقول: إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة؛ لقلّة عدده وحقارته، وذلك في غزوة السوق. وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة وفي ص 468 من الاقتضاب في شرحه للبطليلوسي ما يأتي: هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري، قاله في أبي سفيان بن حرب، وكان غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار، فخرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في طلبه حتى بلغ موضعا يقال له: قرقرة الكدّر، ففر أبو سفيان وجعل أصحابه يُلْقُونَ مزاد السوق يتخففون للفرار، فسميت: غزوة السوق.

21: 3- القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني، أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة، والآخران جرير والفرزدق، وكان شاعر البلاط الأموي، توفي سنة 85هـ.

21: 4 روى اللسان 6-152-7 ت، 14-277-6 ت، والتاج 3-348-20، 8-183-8 ت هذا البيت في مادتي ضجر، وأدم، منسوباً للأخطل في كعب بن جعيل، وهو في المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو في قوله: "فإن أهجه". وورد في الكامل للمبرد ص 537، منسوباً له أيضاً، وبالفاء بدل الواو. وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري طبع أوروبا ص 56 بدون أن ينسبه وبالفاء بدل الواو، غير أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن، وروى قصيدة له عدتها 33 بيتاً، وهي في الصفحات 216، 217، 218، 219، ومطلعها:

عفا واسط من أهله فمذانبه ... فروض القطا صحراؤه فنصائبه

ويرجح ناشر ديوانه أن هذا البيت في جرير لا في كعب بن جعيل، كما قال اللسان

والتاج، وأن موضعه بعد قوله:
فإن أك قد فتّ الطليق بالعلّا ... فقد أهلكته في الجزاء مثالبه

(366/1)

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر، وتكون عدة القصيدة 34 بيتا.
21: 4- قال اللسان: قد خفف ضَجْر ودَبْر في الأفعال، كما يخفف فَخْذ في الأسماء.
والبازل من الإبل: الذي ييزل نابه، أي: ينبت في السنة التاسعة، وربما بزل في الثامنة.
والأدم: جمع آدم، ويقال: الأدمة من الإبل: البياض. وصفحتاه: جانباً عنقه. والغارب:
ما بين السنام والعنق.

يقول: إن أهجه يضجر، ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى.
21: 10- الأخطل: تقدمت ترجمته آنفاً في س21: 3.
21: 11- ورد هذا البيت في قصيدة له عدتها ستة عشر بيتاً، وهو البيت السابع
فيها، وهي في الصفحتين 136 و137 من ديوانه، طبع بيروت سنة 1891، ومطلعها:
أتغضب قيس أن هجوت ابن مسمع ... وما قطعوا بالعزّ باطن وادي
ونصه فيها كما يأتي:

وما كل مغبون ولو سَلَفَ صفقه ... تراجع ما قد فاته بوداد
وسَلَفَ -بسكون اللام- أصله: سَلَفَ بفتحها، سكنها لضرورة الوزن، ومعناه: مضى
ووجب، وصفقه فاعل سلف، وهو مصدر مضاف لضمير المبتاع. والصفق: إيجاب
البيع، وذلك أن كلا من البائع والمشتري كان يضرب على يد الآخر حين الاتفاق على
البيع. والرّداد: فسخ البيع. وبراجع يروى: تراجع. والمغبون: الذي ينقص حقه.
21: 15- تفرقوا عباديد: قطعاً، وتفرقوا شمايط: جماعات.

22: 16- هو الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي الكوفي، ويكنى أبا المستهلّ، من
شعراء العصر الأموي المجيدين، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها وأنسابها ومناقبها
ومثالبها، وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن في شاعر، توفي سنة 126هـ.

(367/1)

- 22: 17- رواه اللسان في مادة "ك ب و" 20-77-15، والتاج فيها 10-309-
 19، وفي اللسان: بالعدوات -بالعين المهملة والذال المعجمة- وفي التاج: بالعدوات -
 بالغين المعجمة والذال المهملة... والظاهر أن نسخة التاج محرفة تحريفاً مطبعياً؛ لأنه
 فسر العدوات جمع غداة، وهي الأرض الطيبة، وإنما هذا تفسير العَدَاة، فالرواية حينئذ
 العدوات -بالعين المهملة والذال المعجمة- والعدوات جمع عَدَاة: الأرض الطيبة التربة
 الكريمة المنبت التي ليست بسبخة، وهذا اللفظ هو الملائم للمقام. والعدوات -بالغين
 المعجمة والذال المهملة- جمع غداة، وهي البُكَرَة.
 النضار: اسم للذهب والفضة، والنبع: شجر يطول ويعلو وينبت في قمم الجبال،
 والفصافص جمع فِصْفَصَة، وهي الرطبة من علف الدواب، ويسمى القَت، وفَصْفَصَ
 دابته: أطعمها إياه.
 وفي اللسان بتصرف: الكبا بضم الكاف وكسرهما: الكناسة والزبل، وهو جمع تكسير،
 المضموم جمع كُبة بالضم، والمكسور جمع كِبة بالكسر، وكُبة بالضم يجمع جمع سلامة
 على كُبون في الرفع وكُبين في النصب والجر بضم الكاف فيهما، وكِبة بالكسر يجمع مثله
 كِبون في الرفع وكِبين في النصب والجر بالكسر فيهما أيضاً، ويقال: كبا البيت: إذا
 كنسه، أراد: أنا عرب نشأنا في نَزَه البلاد، ولسنا بحاضرة نشأوا في القرى، أو أنا نشأنا
 من أصل طيب جيد كالذهب في القدر، وكانع في السمو، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حقيرة
 كعلف الماشية الملقى في الكناسة.
 32: 1- الزُبالة: لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى. والذي في ظ، ش: الذبالة
 بالذال، وهي فَتِيلَة السراج.
 23: 3- والبُرّة: الحلقة تكون في أنف البعير من شعر أو صفر أو نحوهما، والظبة: حد
 السيف، والقلة والمَقْلَى: عودان يلعب بهما الصبيان، فينصبون القُلَّة ويضربونها بالمَقْلَى.
 24: 9- القُطامي: هو عمير بن شميم القطامي التغلبي من شعراء

(368/1)

العصر الأموي. وشعره في التشبيب والحماسة والفخر في الطبقة الأولى، وله مديح جيد
 وهجاء شديد، وأخباره في الأغاني وفي الشعر والشعراء وفي الجمهرة.
 24: 10- هذا الشطر عن ظ، ش. وهو في ص:
 ونُفَخُوا في مدائنهم فطاروا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت، وردت في ديوانه في ص 80 وما بعدها. والشاهد كله:

ألم يخر التفرك جند كسرى ... وأجلوا عن مدائنهم فطاروا
وهو التاسع والثلاثون في القصيدة، وقبله وهو الثامن والثلاثون:
فيا قومي هلم إلى جميع ... وفيما قد مضى كان اعتبار
فهو يدعو قومه إلى الوحدة. وفي الشاهد يضرب لهم المثل بضياح دولة كسرى لتفرك أهلها.

24: 11- هو أبو النجم العجلي، ذكر في 10: 8.

24: 12- رواية هذا البيت عن ط، ش والأرجوزة التي ورد فيها.
وروايته في ص:

لو عُصِرَ منه البان يوما لانعصر
من أرجوزة له في وصف جارية، وقبله:
بيضاء لا يشبع منها من نظر ... خود يغطي الفرع منها المؤتر
لو عصر منه البان والمسك انعصر
الخود: الفتاة الشابة الناعمة. الفرع هنا: الشعر التام. المؤتر: موضع الإزار. البان: شجر حبّ ثمره دهن طيب.
يقول: إنها لحسنها لا يشبع الناظر من النظر إليها، طويلة الشعر غزيرته حتى وصل إلى عجزها فغطاه، وإنه خضل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا عصر.
والشاهد في: 1-43-7 من شرح الرضي على الشافية وفي ص 15 من شرح شواهد الشافية للبغدادى. وفي: 2-257-2 ت من سيبويه كلام جيد في الموضوع والشاهد.

(369/1)

24: 19- سَبَطَرٌ: طويل ممتد. دِرْقُس: عظيم شديد، والسَّلَهَب: الطويل، وقيل: من الخيل والناس.

25: 2- سرهفه: أحسن غذاءه.

25: 7- الصعتر والسعتر: من البقول، مما ينبت بأرض العرب.

25: 8- الصَّقْعَب والسَّقْعَب: الطويل، وقيل: الطويل من الرجال.

25: 9- الفِرْطَم، وفيه لغات: حب العصفور وثمره. العِظْم: عصارة بعض الشجر

وصبغ أحمر وصبغ أسود.

- 25: 10- الصمرد من النوق: القليلة اللبن والكثيرته "ضد". الهرمل من النساء: المسنة، وله معان أخر. الحرمل من النساء: العجوز المتهدمة الحمقاء. الخضرم من الآبار: الكثيرة الماء. الصمرد من النوق: المسنة. اللطلط من النوق: المسنة إذا سقطت أسنانها. الدردح من الإبل: التي أكلت أسنانها ولصقت بحنكها من الكبر.
- 25: 11- أبو العباس: هو محمد بن يزيد المبرد، ذكر في 6: 12، ونستظهر أنه هو المقصود هنا، لا معاصره ومنافسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، إمام نحاة الكوفة في عصره، المتوفى سنة 291هـ.
- 25: 12- البرثن من الأسد كالظفر من الإنسان، أو كالإصبع، أو كال كف كلها. الثرثم: ما فضل من الطعام والإدام في الإناء.
- 25: 13- الكلكل من الرجال: القصير الغليظ الشديد. القلقل من الخيل: الخفيف السريع، ويروى بالفاء.
- 25: 14- القلقع: الطين الذي إذا نضب عنه الماء ييبس وتشقق. القزطع: قمل الإبل وهن حمر.
- 25: 15- الهجرع والهبلع: ذكرا في 13: 17.
- 25: 17- الهركولة: الحسنة المشية، وفيها لغات أخر.

(370/1)

-
- 26: 8- ثعالة، ممنوعا من الصرف: علم للثعلب كأسامة للأسد، ودؤالة للدئب. وثعالة مصروفة: أنثى الثعالب.
- 26: 9- قوله: "فكذلك يجوز أيضا أن تحمل هجرعا وهبلعا وهركولة على أنها من معنى الجرع، والبلع، والركل، وقريبة من لفظه" يريد به: أن الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات في أوائلها، وإنما تواردتا على معان واحدة، وهذا تكلف. وقد قال بعد ذلك في أول السطر 14: "والقول الأول له وجه أيضا" أي: القول بزيادة الهاءات.
- 27: 1- الصقعل: التمر اليابس يُنقع في المخض. الفطخل: الزمن قبل خلق الإنسان.
- 27: 2- الحبرجر: الوتر الغليظ.
- 27: 5- أبو الحسن: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط. زامل سيبويه،

وروى عنه كتابه، وانتقل إلى الكوفة، ودارس الكسائي كتاب سيبويه ونال جوائزه.
ومذهب الأخفش وسط بين مذهبي أهل البصرة والكوفة، وتوفي سنة 215هـ.
27: 6- الجُحْدُب: الضخم الغليظ من الرجال والجمال.
27: 7- الطُّحْلُب وفيه لغات أخرى: خُصْرَة تعلو الماء المزمّن. الجُؤْدُر والجُؤْدَر: ولد البقرة الوحشية.
27: 10- العُلْبُط والعلابط من الغنم: الكبير. العُكْمِس والعُكَامِس: القطيع الضخم من الإبل. الهُدَيْد والهْدَايد: اللبن الخاثر جدا. الحُرْخَز والخراخز من الرجال: القوي الغليظ. الجُنْدِل من الأمكنة: الكثير الجُنْدَل وهي الحجارة.
27: 11- الدَّلْدِل مقصور عن الدلاذل، ودلاذل القميص: سافله. الرِّزْل: الأثاث والمتاع. العَرْتَن، وفيه لغات أخرى: شجر يدبغ به.

(371/1)

27: 14- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.
27: 15- هذان بيتان من مشطور الرجز، رواهما اللسان في مادة هبط 9-299-
14، وفي مادة علبط 9-230-4، وفي مادة فوط 9-262-12، والتاج في مادة هبط 5-243-8 ت، وفي مادة علبط 5-184-2 ت، وفي مادة قوط 5-213-1، وفي بعضها خلاف هين، وأبو زيد في نوادره، وبعدهما خمسة أبيات أخرى في ص173، ولم يذكر الراجز في هذه المواضع.
راعي: أفرعني. وجناح وخيال: اسم راع. وهابطا: نازلا. والقوط من معانيه: القطيع من الغنم، وهو كما قال المؤلف منصوب بمحاط في البيت قبله، وهو الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته. والعلابط: الخمسون والمائة فأكثر.
يقول: ما راعي إلا أن أنزل هذا الراعي غنمه الكثيرة حول البيوت.
27: 17- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز الآخر.
27: 18- هذان بيتان من مشطور الرجز، رواهما اللسان والتاج في مادة خرز، اللسان 7-212-9 ت، والتاج 4-34، ولم ينسبهما أحدهما لقائلهما.
أعد: هيا، والورد: النزول على الماء للشرب. حفز: دفع وحث. والغَرَب هنا: البعير الذي يحمل عليه الماء، والجورور من الجمال: الذي لا ينقاد، والجلال: العظيم، والخُرْخَز: القوي الشديد من الإبل والناس.

يقول: هبأت لورد الماء -إذا جاء وقته- جملا لحمل الماء، قويا شديدا عظيما.

27: 19- لم نوفق لمعرفة هذا الآخر.

27: 20- هذا الشعر من الرجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب المقطوع،

ووزنه:

مستفعلن مستفعلن مفعولن ... مستفعلن مستفعلن مفعولن

ودخله من الزحاف المزدوج الحَبْل، وهو اجتماع الحَبْن "حذف الثاني الساكن" والطِّي

"حذف الرابع الساكن"، فيصير "مستفعلن" بالحبل "مُتَعَلْن" فينقل إلى "فَعَلْتُن".

(372/1)

وقد دخل الحبل الأجزاء كلها ما عدا العروض فإنها مقطوعة، أما الضرب فلم يقطع ودخله الحبل، وهذا على رواية ط، ش فإنها فيهما "عُلِبَط" بدل "عَلَابِط" المنقولة عن ص. ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب.

ويتبين من هذه الشواهد الثلاثة السابقة، أن المؤلف جاء بها للتمثيل للتمام والمخدوف منه الألف، وإن كان الكلام يوهم أنها للتمام وحده.

28: 6- حَرْفَج العيش: وسعه.

28: 7- حَنَدَف: أسرع. هَمَلَجَت الدابة: حسن سيرها في سرعة. قَلَقَله: حركه.

29: 3- العندليب: طُوَيْرَ يصوِّت ألوانا، وقيل: هو البلبل والجمع: العنادل.

العَضْرُفُوط: دويبة بيضاء ناعمة. القَبَعَتَرَى: الضخم العظيم.

30: 1- الإِنْقَحْل من الرجال: المُخْلَق من الكبر والهرم، وهي إنقحلة.

30: 6- الهمْرَجَل: الخفيف السريع، وهي بهاء.

30: 7- الجِرْدَحْل من الإبل: الضخم. الحِنْزَقَر: الدميم القصير من الناس. الجَحْمَرِش

من النساء: العجوز الكبيرة. القُدْعِمِلَّة والقُدْعَمَل: القصير الضخم من الإبل.

30: 11- الفرزدق: الرغيف، وفتات الحبز، واحدته: فرزدقة. الحَدَرَنْق: الذكر من

العناكب أو العظيم الضخم منها.

30: 12- الهمْرَجَل ذكر في 30: 6. الشَّمْرَدَل من الناس والإبل: الفتي القوي الجلد،

وهي بهاء.

30: 13- القِرْطَعْب: يقال: ما في السماء قرطعب، أي: سحابة، وقال ثعلب: هو

دابة. الرضي على الشافية 1-51. الجِرْدَحْل: ذكر في 30: 7.

- 30: 16- أبو العباس: هو محمد بن يزيد المبرد، تقدم ذكره في 6: 12.
- 31: 1- الجحمرش ذكر في 30: 7، كلب نُحُورِش: كثير الخرش أي: الخدش على "نَفُوعِل" وليس في الكلام غيره" وقد أهمله سيبويه.
- 31: 3- الصَّهْصَلِق: العجوز الصَّخَّابة الشديدة الصوت. القَهْلِيلِس: ذكر الإنسان. القنفرش كجحمرش زنة ومعنى.
- 31: 4- الحَزْغِيلَة: الفكاهة والمزاح. الحُبْعَيْن من الرجال وغيرهم: القوي الشديد.
- 31: 5- القذعمل والقذعملة في 30: 7.
- 31: 12- قوله: "وواحد تختصّ به الأفعال وهو: "فُعِل" إلا في حرف واحد وهو "ذُئِل" وقد ذكرته، بل جاء حرفان آخران وهما "رُئِم، ووُعِل" وقد ذكرناهما في 20: 8.
- 32: 10- السَّنْدَأُو: الحديد الشديد. القِنْدَأُو: القصير من الرجال. الحنطأو: الوافر اللحية، أو العظيم البطن.
- 32: 11- الكِنْتَأُو كالحنطأو لفظا ومعنى.
- 33: 3- قوله: فجرى هذان مجرى قولك: "سَفَرَج يُسْفِرَج سفرجة فهو مسفرج" وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتق منه "فعل" لكانت هذه طريقته: إشارة لطيفة دقيقة من ابن جني إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان، نحو: "أسرج من السَّرَج، وألجم من اللجام، وسافه من السيف، ونبله من النَّبَل"، وهو كثير جدا.
- 33: 16- الغضرفوت والعندليب: تقدم في 29: 3. اليستعور: شجر مساويك، أشد المساويك إنقاء للثغر وتبييضاً له.
- 33: 17- القبعثرى: تقدم في 29: 3.

- 35: 2- يريد ابن جني بتفصيل هذه الجملة كل ما قاله أبو عثمان في الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما بعدها من الفقرات الآتية، وهذا بلا شك تفصيل، غير أن ابن جني جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه.
- 35: 3- هو الكميت بن زيد الأسدي، وذكر في 22: 16.
- 35: 4- وأنت كثير يعني به: ضروب عليائه، والكوثر: السيد الكثير الخير، والعقائل

جمع عقيلة، وهي المرأة الكريمة النفيسة، وكل شيء كريم نفيس من الذوات والمعاني.
35: 6- لم نوفق لمعرفة هذا المحدث.

35: 7- لم نجد هذا الشعر في الكتب التي بين أيدينا.

35: 8- الجديل: حبل مفتول من أدم أو شعر، والجمع جُدُل.

35: 9- الشاعر: هو حميد بن ثور الهلالي الهوازي أحد المخضرمين، وعاش إلى عصر بني أمية، وهو من الشعراء المجيدين، ومما يستجد له القصيدة التي منها هذا الشاهد.

35: 10- هذا عجز بيت من القصيدة المذكورة، وصدرة:

فلما أتنه أنشبت في خشاشه

ويروى: محكما بدل أزما.

الخِشَاش: عُودٌ يجعل في أنف البعير يشد به الزمام؛ ليكون أسرع لانقياده. والحماطة واحدة الحماط، وهو شجر عظام تألفه الحيات. أزما: ذا زَمَّة، وهي هَنَّة تتدلى تحت حنك الشاة، وفعله زَمَ يَزِمُ زَمًّا، فهو أَزَمَ وهي زَماء.

35: 11- ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة، أحد بني مالك بن عدي، أحد الشعراء العشاق في عصر الفرزدق وجريير والأخطل، وليس من طبقتهم. ومات سنة 117هـ.

(375/1)

35: 12- هذا البيت من قصيدة لذي الرمة، عدتها سبعة وخمسون بيتا، وهو الثالث والعشرون فيها، وقد وردت في ص 389 وما بعدها من ديوانه.

ورجيلة أسفار: معاودة أسفار. شجاع: حية. مطرق: ساكن لا يتحرك.

يقول: إن ناقته معتادة الأسفار، لا ترجع من سفر حتى تعود إلى سفر، ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية ساكن لا يتحرك، وقد تركه هو كذلك لإغفائه وهو سار بها، كما يفهم ذلك من بيت قبله. البيت وشرحه في ص 394 من ديوانه.

35: 13- هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي البصري، أحد أئمة اللغة

والغريب والأخبار والملح والنوادر، وكان لا يجيز إلا الأفصح. توفي سنة 216هـ.

35: 14- مثنى حضرمي: المراد به الزمام. والحباب: الحية. والنقا: الكثيب من الرمل. ومعنى البيت: تلاعب ناقته زماما مجدولا من حضرموت، كأنه ثعبان مما يكون في الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه.

35: 15- جَيْئَلٌ غير مصروف: الضبع؛ لأنه علم جنس لها.

35: 19- الأُرطى: القَرَط، وتستعمل العرب ثمره في دبغ الجلود. الهجرع: تقدم في 13: 17.

36: 12- لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم، اسم هذا الشاعر.
36: 13- هذا البيت من شواهد سيبويه، أورده شاهدا على تذكير مَعزى، ولم يذكر قائله، ولا أعلم الشنتمري الذي قال، والشاهد فيه تنوين معزى؛ لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهجرع ونحوه، ولذلك وصفه بقوله هَدِبا: وهو الكثير الهُدْب، يعني الشعر، والقِران جمع قَرَن: وهو المشرف من الأرض. وقال سُودانا فجمع؛ لأن المعزى اسم واحد كأنه يؤدى عن جمع، فحُمل على المعنى، سيبويه: 2-12-11.
36: 14- السَّعلاة: الغول أو أخبث الغيلان، والعرب لم تر الغول

(376/1)

ولكنها تتصوره حيوانا فتاكا خبيثا. العَرْهاة من الرجال: الذي لا يحدث النساء ولا يريدهنّ.

36: 15- الجَلْعَبَة من النساء: الجافية الكثيرة الشر. الصَّلْخُداة من النوق: المسلة الشديدة الطويلة. الهجرع: ذكر في 13: 17.

36: 17- البُهِمَة: واحدة البهمى، والبهمى تكون واحدة وجمعا، وألفها قال سيبويه: للتأنيث. وقيل: للإلحاق، وهي نبت تحبه الغنم حبا شديدا ما دام أخضر، فإذا يبس هر شوكه وامتنع.

37: 2- القبعثرى: تقدم في 29: 3.

37: 9- العَرْقُوة: خشبة معروضة على الدلو، جمعها عَرَق وأصله: عَرَقُو، فأبدل الواو ياء، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة، فنقل إلى عرقي، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها، فالتقى ساكنان فحذفت الياء. القَمَّخُدة: مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف.

37: 10- المَذْرَوان: طرفا كل شيء وجانباه، ومذروا القوس: الموضعان اللذان يستقر عليهما الوتر، تقول العرب: عَقَلْتُ البعير بثنائين، وذلك أن تعقل يديه جميعا بجبل أو بطرفي جبل وتقول: عقلته بثنيتين إذا عقلت يدا واحدة بعقدتين. قال ابن جني: لو كانت ياء التثنية إعرابا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة، فيقال: عقلته بثنائين؛ وذلك لأنها ياء وقعت طرفا بعد ألف زائدة.

37: 12- أبو الحسن: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، تقدم ذكره في 27: 5. الشكاعة، بضم الشين وقد تفتح: نبتة دقيقة العيدان، ضعيفة الورق، خضراء.

وذكر البطليوسي في الاقتضاب، حرفين آخرين من باب "شكاعى، وشكاعة" وهما: "خُزَامى وخزامة، وسهاني وسهانة" وهذه الثانية عن صاحب

(377/1)

كتاب العين: والخزامى: عشبة طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهرة، نورها كنور البنفسج، وهي أطيب الزهر ريحا. وأما السهاني فلم نجدها فيما بين أيدينا من المعجمات، وألف "فعالى" لا تكون لغير التانيث في مذهب الفريقين جميعا البصريين والكوفيين. القصباء: نبات ساقه قصب، أي: أنابيب وكعوب. أبو زيد: هو سعيد بن ثابت الأنصاري، ذكر في 6: 12.

37: 13- الحلفاء: نبت أطرافه محددة كأطراف سعف النخل. الطرفاء: شجر من العضاء، وله هذب مثل هذب الأثل، وليس له خشب، وإنما يخرج عصيا سمحة في السماء، وقد تتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره.

37: 15- الأفكل على أفعل: الرعدة، ولا فعل له.

37: 16- الأيدع على أفعل: الزعفران أو صبغ أحمر، الأرملة من معانيها: المرأة لا زوج لها.

37: 18- مُسَلَّقَى اسم مفعول من سَلَّقِيته سَلْقَاء: إذا أَلْقِيته على قفاه. مُجْعَى اسم مفعول من جعبيته جعباء: إذا صرعته وضربت به الأرض.

37: 19- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز.

37: 20- هذا بيت من مشطور الرجز، والشاهد فيه مجيء الفعل "يؤكرم" بالهمز على الأصل للضرورة، والقياس أن يقال: "يكرم" بحذف الهمزة.

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز، من وزنه ورويته، ويظن أن منها في المقاصد النحوية بhamش الخزانة 4-80، 578، وفي فرائد القلائد 391-1، وفي 88 وما بعدها من ديوان العجاج، وفي: 1-145-1، 2، 3 من كتاب سيبويه، وفي اللسان مادة ضَمَز: 7-232-15، وضرغم: 15-249-3، وشرح شواهد الرضي على الشافية 58،

ونسب في هذه المواضع لأكثر من راجز.
38: 6- حوقل: سيتولى الشارح شرحه. جَهْوَر في كلامه: علاه وهو من الجهارة.

(378/1)

38: 7- بَيَطَر البَيْطَار الدابة: عاجها وداواها.
38: 13- قوله: "كما تصرف رجلا يسمى كَسْعَا. ذكر ذلك سيبويه" ذكره سيبويه
في: 2-6-1 ت فما بعدها من كتابه، وهو كلام طويل فيه تفصيل، وفيه آراء العلماء،
وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا، ولولا طول هذا الكلام لنقلناه هنا.
38: 14- عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي، إمام النحو في عصره، وله
فيه كتابان: الجامع، والإكمال، وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي الإمام الأكبر:
بطل النحو جميعا كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر
وتوفي سنة 149هـ.

38: 18- الراجز: رؤية بن العجاج، ذكر في 4: 7.
39: 1- هذان البيتان هما البيتان الأول والثاني من ستة أبيات وردت في ص170،
171 من ديوان رؤية منسوبة إليه، والبيتان الأخيران من هذه الأبيات الستة من شواهد
نائب الفاعل في شروح الألفية، رواهما العيني في كتابيه: فرائد القلائد، والمقاصد النحوية
في هذا الباب ... وقال في الفرائد: "هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤية ولم يثبت". وقال في
المقاصد: "أقول: قائله رؤية بن العجاج، وهو من الرجز المسدس".
وروى اللسان بيتي الشاهد في مادة حقل: 13-171-2 ت بلفظ: وبعد بدل:
وبعض، وقال بعدهما: "ويروى: وبعد حَوَّقَال" ولم ينسبهما لقائل.
وحَوَّقَال الرجل: إذا مشى فأعيا وضعف. وحوقل الشيخ: اعتمد بيديه على خصره.
39: 6- ونظير هذا قولهم: جبرت الشيء: إذا قوته ومكنته، ثم قالوا: بُرَج، والبروج:
الحصون ... إلخ.

(379/1)

عالم ابن جني هذا الموضوع ويبيّن في كتابه الخصائص تحت عنوان "باب في الاشتقاق الأكبر" ص 525 من الجزء الأول، طبع الهلال.

40: 1- روى اللسان البيت الثالث في مادة شعب: 1-483-7 ت منسوباً لسهم الغنوي. ورواه البغدادي في: 4-125-14 من الخزنة، بخلاف قليل في الشطر الأول، ونسبه لسهم الغنوي أيضاً. وهو سهم بن حنظلة بن غني بن أعصر، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهو فارس مشهور وشاعر محسن. أما البيتان الأول والثاني فلم نعثر عليهما.

ولمرة بن محمّد السعدي التميمي سيد بني ربيع -وهو شاعر مقل ولص شريف يدعى أبا الأضياف، وكان في عهد جرير والفرزدق فأخمله- أبيات من هذا الوزن والقافية، وليست هذه الأبيات منها. وأبياته في ص 383 من المؤتلف والمختلف للآمدي.

40: 1- السبب للفرس: شعر الذنب. والحب: السير السريع. الأقب: الضامر والجمع قُبّ. نقبه ينقبه نقبا: ثقبه، والبيطار: معالج الدواب. والسرر بالتحريك: داء يأخذ الفرس في سرته. ويدجه مضارع ودجه ودجا ووداجا: إذا قطع ودّجه، وهو كالفصد في الإنسان، والودج بالتحريك: عرق غليظ في العنق، والجمع أوداج. التي تشعب: يريد المنية؛ لأنها تشعب، أي: تفرق.

41: 9- الراجز هو أبو الشعثاء العجاج، واسمه عبد الله الطويل، من فحول رجاز الإسلام. لقي أبا هريرة وسمع منه الحديث.

41: 10- هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه رؤية، عدتها ستة وستون بيتاً، وهو الثامن والخمسون فيها، وهي في الصفحة 38 وما بعدها من ديوانه.

والشاهد ورد في الأرجوزة بالعين بدل الهاء، وهو:

(380/1)

سرعتُهُ ما شئت من سرعاف

والسرّهاف والسرّعاف واحد، يقال: سرهفته وسرعفته، سرهفة وسرعفة، وسرهافا وسرعافا: إذا أحسنت غذاءه.

41: 17- مهّدّد: اسم امرأة. قال ابن سيده: "وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمسّد ومردّ. وقال سيبويه

نحو ذلك.

41: 17- القردد: المكان الغليظ المرتفع، وظهر التضعيف؛ لأنه ملحق بفعّل، والملحق لا يدغم والجمع قرادد. سُردُّد وسُرَّدَد: موضع، قال ابن جني: "إنما ظهر التضعيف في سردد؛ لأنه ملحق. ووقع في هذا اللفظ خطأ مطبعي، فكتب: سؤدد بهمزة على واو بدل الراء. عُنْدُد وعندد: يقال: "ما لي عنه عُنْدُد" أي: بد. والنون هنا أصل؛ لأنها ثانية" النون لا تزداد ثانية إلا بثبت.

42: 13- النحويون قد يقيسون قواعد النطق التي تعمل في الكلام بأعمال الإنسان الأخرى، فيجيء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب إليها، كما ترى في هذين المثلين، وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جني بقوله: "ما جرت به عادة النحويين".

43: 6- سَلَقَاه وجَعَبَاه: ذكرا في 37: 18.

43: 8- باب "جَلَبَب ومَهْدَد": مطرد، وباب "كوثر، وجهور" غير مطرد. في 1- 363-11 من الخصائص لابن جني، الطبعة الأولى، كلام جيد في الإلحاق المطرد وغير المطرد.

45: 3- هجرع: ذكر في 13: 7.

(381/1)

45: 5- الحَيِّق: السريع، قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب، تقول: ناقة خيفق، وظليم خيفق، وامرأة خيفق وهي الطويلة الرفيع، الدقيقة العظام، البعيدة الخطو.

45: 6- أصله تتعدى، أي: تتجاوز؛ حذفت إحدى تاءيه تخفيفا.

45: 13- ظَرْفَف بمعنى: ظرف وزيادة؛ لزيادة المبنى، وهو من الإلحاق المطرد نحو جلبب. انظر 43: 8.

47: 4- قَفَعَدَد: قصير. همرجل: ذكر في 30: 6.

47: 6- مهدد، قردد: ذكرا في 41: 17.

47: 8- فدوكس: ذكر في 14: 2. السَّمِيدع: ذكر في 14: 1.

47: 9- سَبْهَلَل: جاء سهلا: بلا شيء، وقيل: بلا سلاح ولا عصا. صمعدد: هكذا ورد في النسخ الثلاث: صمعدد بالعين المهملة. والذي في اللسان: رجل صَمْعَد: صُلْب، فيجوز أن يلحق بسفرجل، فتزداد دال فيصير: "صمعدد". والذي في المعجمات:

صَمَخْدُ بالحاء المعجمة، والصمخدد: الخالص من كل شيء.

47: 10- العفنجج: الضخم الأحق، ومن الإبل: الحديد المنكرة.

48: 1- القردسة: الشدة والصلابة. قَرَدَحَ الرجل: أَقَرَّ بما يطلب إليه، أو يطلب منه.

قوله: "لو كان هذا مما يُنطق به" يُفهم أن الكلمتين "قردس وقردح" لم ينطق بهما في العربية، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة، فهما فيها.

48: 4- الحَلْبَس - بالحاء المهملة - على وزن "جعفر": الحريص الملازم للشيء، وهي في النسخ الثلاث بالحاء المهملة بصيغة الماضي، وليس في هذه المادة فعل في اللسان.

(382/1)

48: 4- الجَلْبَج - بالجيم المعجمة والحاء المهملة بكسرتين بينهما سكون - من النساء: القصيرة، وقيل: العجوز الدميمة. قَرَدَه: انتزع قردانه، وهذا فيه معنى السلب، وقَرَدَه: ذلله، وهو من ذلك؛ لأنه إذا قرد سكن وذل. جَلَبَ القوم: صاحوا، واختلطت أصواتهم.

48: 8- المَرْمَرِيس: الداهية، وداهية مرمريس: شديدة، ورجل مرمريس: داهٍ. القَرَقَر: الظهر والصحراء البارزة.

48: 10- القَرَقَل: ثوب بغير كمين، وقميص من قمص النساء بلا لينة، الجمع قراقل. القَرَفَخ والفرفخة: البقلة الحمقاء ولا تنبت بنجد، وتسمى الرحلة.

48: 11- زهزق في ضحكه: اشتد فيه وأكثر منه. دَرَدَب: عدا عدو الخائف.

49: 12- قوله: "وجميع هذه الأمثلة مفسر في فصل في آخر الكتاب" يريد بالفصل الجزء الثالث.

49: 15- اشْهِيَاب: مصدر اشْهَابَ الفرس وغيره: كان لونه أبيض يصدعه سواد في خلاله، أو غلب بياضه سواده. احميرار، مصدر احمارَ الشيء: كان لونه أحمر.

49: 16- احرْنجام: مصدر احرْنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض.

50: 13- مَتْيُوساء: اسم لجماعة التيوس. مَبْغُولاء: اسم لجماعة البغال. مَعْيُوراء: اسم لجماعة الأعيار وغلب على الوحشي.

50: 14- مَاتُوناء: اسم لجماعة الأُتُن. مَشْيُوخاء: اسم لجماعة الشيوخ، والشيخ: من بلغ الخمسين، وقيل غير ذلك. مكبُوراء: اسم لجماعة الكبار. مصغُوراء: اسم لجماعة

الصغار. معبوداء: اسم لجماعة العبيد وهي ساقطة من ظ وش، وهي في ص، ولكنها سقطت من الطبع سهوا وموضعها بعد

(383/1)

مصعوراء. مَعْلُوجاء: اسم لجماعة الأعلاج، والعلاج هو: العثير والرجل من الكفار. مشيوحاء: هم في مشيوحاء من أمرهم، أي: اختلاط، والمشيوحاء: أن يكون القوم في أمر يبتدرونه.

50: 15- الهَرْزَبَرَان: الحديد السيئ الخلق. عُزَيْقَصَان: نبت واحدته: عُزَيْقَصَانَة، قيل "الحندقوق". مَعْكُوكاء، يقال: وقعوا في معكوكاء أي: غبار وجلبة وشر. بعكوكاء: موضع. قَرْعَبْلَانَة: دويبة عريضة، عظيمة البطن.

50: 16- عُقْرَبَان وعقْرَبَان: ذكر العقارب.

51: 3- العصفوط والعندليب: ذكر في 29: 3.

51: 4- الحندقوق: الطويل. القبعثرى: ذكر في 29: 3.

52: 1- الصَّبْغَطْرَى: الشديد الأحمق.

52: 2- القَرْعَبْلَانَة: ذكرت في 50: 15.

54: 3- الزَّبَر والزَّبَر: ما يعلو الثوب الجديد كالقطيفة. الصَّنْبُل: الداهية.

55: 16- الحرف المستعلى هو الصاد المهملة في صار والطاء المهملة في طاب، وبقية أحرف الاستعلاء وهي سبعة: الخاء، والضاد، والطاء، والغين المعجمات، والقاف. والاستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج، والصاد في صالح، والحاء في خالد من أحرف الاستعلاء، فالإمالة -وهي أن يُنْحَى بالفتحة نحو الياء أو الكسرة- لا تلائم حروف الاستعلاء، ومع ذلك وردت معها في الأفعال.

(384/1)

56: 8- أسباب الإمالة الستة: انظرها في شرح ابن يعيش على المفصل 9-55-15.

57: 17- الشاعر: هو النابغة الذبياني. ذكر في 19: 13.

58: 1- هذا البيت من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر، عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا، وهو الثامن فيها، وهي في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي. والرواية في الديوان وفي اللسان: ألما أصح، والوازع: الزاجر عن اللهو. والصبا: جهالة الفتوة. يقول: عاتبت شيبى على ما كان من جهالتي وهوي، وقلت لائما نفسي: "للآن لم أفق من غفلي، ومعى الوازع وهو شيبى".

58: 6- الشاعر: هو المتلمس، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طرفة بن العبد، وكان في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة، وصاحب يومي البؤس والنعيم المشهورين في الجاهلية، وتوفي المتلمس قبل البعثة.

58: 7- هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا، وهو الثالث فيها، وهي في ص 64 و 65 من الأصمعيات ... والشاهد من شواهد شروح الألفية وأورده العيني في ص 388 من فرائد القلائد، وفي 4-568-14 من المقاصد النحوية على هامش الخزانة منسوبا للمتلمس، وبعد أن أعربه قال: "أبي الله إلا كوني ابنا لها، أي: لأمي، وابنما أصله: ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زُرْقَم وشَجَعَم.

58: 8- القائل الآخر، هو نصيب الأكبر مولى بني مروان، ويكنى أبا الحجناء، شاعر فحل فصيح كبير النفس، وفد على عبد العزيز بن مروان في مصر، فاشتراه وأعتقه، وأكرمه.

59: 5- المجلس: كساء تحت رحل البعير.

59: 10- الثَّبة: الجماعة من الناس والفرسان، والهاء بدل من واو عند الأكثرين فأصلها ثَبَو، أو ياء عند بعضهم فأصلها ثُبِي، وليست

(385/1)

للتأنيث، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لا تصرف إذا سمي بها. العفريت من الرجال: القوي المنتشيطن، والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة. السَّنْبَتَة: الدهر، والتاء فيه للإلحاق على قول سيبويه.

59: 17- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز.

59: 18- هذان بيتان من مشطور الرجز وهما من شواهد سيبويه، انظرهما في 2-

81-1 منه، والعِضْوات جمع عِضة، والعِضة من شجر الطلح وهي ذات شوك. ويأزم: يعض. واللهازم: جمع لَهْزَمَة، وهي مضغة في أصل الحنك.

60: 1- الآخر: هو المتنخل الهذلي، واسمه مالك بن عويمر، شاعر محسن من شعراء هذيل، وأخباره وشعره في 20-145-18 من الأغاني، 642 الشعر والشعراء، وفي أول القسم الثاني من ديوان الهذليين.

60: 2- هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا، والشاهد هو الخامس فيها، وهي في ص 15 وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين.

وهو في اللسان في مواد نسع 10-231-11، أوب 1-215-4، هنز 7-291-6، مسع 10-213-12، والدريس: الثوب الخلق. والمؤوية: ريح تأتي مع الليل. والتسع والمسع: ريح الشمال، والعضاه: كل شجر له شوك. والتعزيز: التحريك. ويروى: مؤوية بالياء المثناة التحتية، أي: تحمله على أن يأوي.

60: 9- هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولأء، البغدادي الإمام، أبو العباس ثعلب. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان بينه وبين المبرد منافرات، توفي سنة 291هـ. ابن الأعرابي: هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالي بني هاشم، كان نحويا عالما بالشعر واللغة، وريبيا للمفضل الضبي، قال تلميذه ثعلب: "لزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط" توفي سنة 231هـ.

(386/1)

60: 10- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.

60: 11- رواهما اللسان في غير موضع منه، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرجز. والقِرْضَاب، يقال: قرضب الرجل؛ إذا أكل شيئا يابساً فهو قرضاب. وسُؤْمُهُ بضم السين وكسرهما جميعاً: اسم، والذاهب منه الواو، وتقديره: افع؛ لأن جمعه أسماء وتصغيره سُؤْمِي، ولغاته: إسم وأسم وسم وسم.

60: 12- الآخر: رجل من كلب على ما ورد في ص 166 س 6 من النوادر لأبي زيد.

60: 13- هذا بيت من مشطور الرجز، رواه أبو زيد في ص 166 من نوادره، وروى قبله بيتين وهما:

أرسل فيها بازلاً يقرمه ... وهو بما ينحو طريقاً يعلمه

باسم الذي في كل سورة سُؤْمُهُ

يريد: أرسل الراعي في الإبل للضراب بعيراً في التاسعة من عمره، محجوزاً عن العمل

ليقوى على الضراب، أرسله باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة.

- 60: 14- لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر.
- 60: 15- روى أبو زيد هذين البيتين في ص 166 س 12، 13 مع قليل من الفرق بين الروايتين، وأعاد رواية البيت الأول في س 15 برواية أخرى، وقال: قال أبو زيد: "يقال: سُمُّهُ وَسُمُّهُ، يريد الاسم". ورواهما اللسان في مادة س م و، 19-127 بلفظ: بمدحة بالباء بدل: بمدحة باللام، وقال قبلهما وبعدهما: قال أبو العباس: السُّمِّي مقصور سُمِّي الرجل بعد ذهاب اسمه يعني الصبى، ثم روى البيت الثاني رواية أخرى.
- 60: 18- هو لقيط بن بكر، شاعر جاهلي قديم مقل، لا يعرف له شعر غير القصيدة التي منها الشاهد، وقطع من الشعر لطاف متفرقة، وهو من إياس.
- 60: 19- روى التاج في مادة جرع 5-300-25 الشاهد وبعده بيتا آخر، وهما كما يأتي:

(387/1)

-
- يا دار عمرة من محتلتها الجرعا ... هاجت لي الهم والأحزان والجزعا
- وقال: الجرْع: موضع، وأشار إلى رواية أخرى، ورواه الأغاني في 20-23-16، وفي 20-24-10 في ترجمة لقيط الإيادي مع فرق قليل بين الروايتين، وروى معه سبعة عشر بيتا كتبها لقيط إلى قومه إياذ يحذرهم كسرى.
- 61: 7- أبو النجم العجلي، ذكر في 10: 8.
- 61: 8- هذا بيت من مشطور الرجز ورد في ص 165 من النوادر، ومعه بيت تالٍ هو: ذو خرق طلس وشخص مَذَّال
- منسوبان لأبي النجم، ورواهما اللسان في مادة يمين 17-353-8 لأبي النجم أيضا. وفي هامش اللسان في هذه المادة عن التكملة رواية مخالفة منسوبة للعجاج، وفي ديوان العجاج ص 50 وما بعدها أرجوزة طويلة فيها هذه الرواية. والصواب أن البيتين لأبي النجم، وهما في لاميته المشهورة غير أنهما غير متوالين فيها، فالأول ترتيبه فيها التاسع والسبعون، والثاني الثالث والسبعون، واللامية كلها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت، وهي في ص 57 وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمني. وأيمن: جمع يمين، وأشمل: جمع شمال. والطلُّس: جمع أطلس، وهو من الثياب الخلق أو الوسخ، والمذَّال: الذي يمشي مشيا سريعا خفيفا.
- 61: 11- أبو العباس: هو المبرد، ذكر في 6: 12.

61: 9- في مادة ي م ن من لسان العرب 17-354-8 ت وما بعده، كلام جيد في "إيمن" وإحصاء لما ورد فيه من وجوه.
61: 14- الاست: العَجْز، وقد يراد بها حلقة الدبر. وانظر تصريفها في مادة سته من اللسان 17-388-11 وما بعده، وفي 2-122-5 من كتاب سيبويه.

(388/1)

62: 1- في هذا الحديث روايات أخر. والوكاء: سير أو خيط يشد به فم السقاء أو الوعاء، والسَّه: الدبر أي: إن يقظة عين المتوضئ من السه كالوكاء من السقاء تمنع خروج الريح ونقض الوضوء، فإذا نام غفلت العين فأنحل وكاء السه، فخرجت الريح وانتقض الوضوء، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات وألطفها.
62: 2- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجر.
62: 3- هذان بيتان من مشطور الرجز، وثانيهما من شواهد الكتاب، وقد ورد في 2-122-9 منه مع خلاف هين. وقال الشنتمري في ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه 61: 14.
والصئبان: بيض البرغوث والقمل، يريد أنهم في الدناءة والخسَّة كصئبان الاست.
62: 4- القائل: هو عامر بن الطفيل العامري بن مالك ابن عم ليبد الصحابي، أدرك الإسلام ولم يسلم.
62: 5- ورد هذا البيت في ص161 من النوادر، وفي مادة كوم في اللسان 15-434-6 ت، وفي التاج 9-52-10، وفي مادة سته في اللسان 17-388-16، وفي التاج 9-389-27، وفي مادة خطي في اللسان 18-254-16، وفي التاج 10-116-10، وفي بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله، ونسب في بعضها إلى قائله مع اختلاف في اسمه، وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما في النوادر، وفي أول ص26 من ديوانه، وأولهما:
وأهلكني لكم في كل يوم ... تعرّجكم عليّ وأستقيم
ونص الشاهد في المواضع كلها كنصه هنا. وفي النوادر: المواجهن واحدها: ميجنة، وهي المدقة التي للقصار. خاطبات: كثيرة اللحم ا. هـ. الأكوار: جمع كور، والكور: الرجل بأداته، وفي ص17 س3 وما بعده من النوادر: كُوم: ضخام الأسنمة، الذكر أكوم، والناقة كوماء.

- 63: 8- قوله: "هذه المحذوفات" يريد به الكلمات المحذوفات اللام نحو ابن.
- 64: 3- القائل غير معروف، وفي 1-349-14 من الخزانة في هذا الشاهد ما يأتي، مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو، لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تنمة.
- 64: 4- في هذا البيت روايات أخر، وورد في 3-347-2 من الخزانة، وفي مادة يدي في اللسان 20-302-15، والتاج 10-418-27، وقال في الخزانة: إنه مثنى يَدًا بالقصر، فلما ثنى قلبت ألفه ياء كـ "فتيان" مثنى فتى؛ لأن أصلها الياء، وأفاض في الكلام فيها. ومعلم بلام مكسورة، يقال: إنه من ملوك اليمن، وفي رواية: عند محرق براء مكسورة، وهو عمرو بن هند ملك الحيرة، وقيل: الحارث بن عمرو ملك الشام. وإذا أريد باليدين العضوان، أريد ببياضهما طهارتهما. وضامه: ظلمه، وضهده: قهره.
- والمعنى: لهذا الملك يدان طاهرتان عن موجبات الدم، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما، فتتنصرك على ظالمك وتعينك عليه.
- 64: 7- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز.
- 64: 8- قلا الناقة والإبل يقلوها قَلْوًا: ساقها وطردها، والأصل قلا العيرُ آتته، ودلوت الناقة والإبل أدلوها دلوا: سُقَّتْهَا سوقا رفيقا رويذا. يقول لصاحبيه على عادة العرب: لا تسوقاها بعنف، بل سوقاها برفق، فإن أمامكما اليوم والغد، فلا حاجة إلى القَلْو، وهو السوق الشديد. وغدو هو أصل غد حذفوا الواو بلا تعويض، والغد هو اليوم الذي يأتي بعد يومك، ولم يستعمل الغد تاما إلا في الشعر، فهو يريد بالغدو: الغد.
- 64: 9- الآخر هو كبيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات. أدرك الإسلام، وأسلم وتنسك، ومات سنة 41هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة، وقيل غير ذلك.

- 64: 10- هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا، وهو الخامس فيها، وهي في ص 21 وما بعدها من ديوانه طبع أوروبا. وشرح الشاهد في الديوان هو: غَدُوا معنى غدا، يقول: بينا هم أحياء إذ ماتوا، وكذلك الديار بينا هي عامرة إذ أقفرت من أهلها، فصارت بلاقع، أي: قفاراً.
- 66: 3- روى هذا الشاهد في النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ: الشحم، بدون باء

الجر، ورواه سيوييه في 2-64-6 وفي 2-273-1 منه منسوباً إلى غيلان، ورواه
العينى في كتابيه المقاصد النحوية 1-510-3 من هامش الخزانة، وفرائد القلائد 19-
18 في باب المعرف بالألف واللام فيهما، كما رواه سيوييه في الموضوعين بلفظ:
بالشحم، منسوباً كذلك في الكتابين إلى غيلان بن حريث الربعي الراجز. فإجماع هذه
الروايات على أن البيت فيه "بذل بالشجر" هو الذي يستقيم معه تخريج ابن جني
ويتضح منه خطأ النسخ الثلاث في إيرادها العبارة "بذل الشحم" من غير تكرير الباء.
وقد أئد هذه الرواية الأعلام الشنتمري في ذيل 2-64-6 من الكتاب، وانظر قوله
وقول العينى في كتابيه في المواضع المذكورة آنفاً، والخزانة في 3-239-6 ت وما بعده.
66: 11- هو عبيد بن الأبرص بن عوف من بني أسد، من فحول شعراء الجاهلية،
وفد على النعمان بن المنذر -لسوء حظه- في يوم بؤسه، فقتله.
66: 15- هذه الأبيات الثلاثة هي الأولى من قصيدة لعبيد عدتها سبعة عشر بيتاً،
وردت في ص 20 من ديوانه، وفي 3-237-2 وما بعده من الخزانة، وشرحها البغدادي
وقال: "ينادي ويخاطب المثنى على عادة العرب في ذلك، ويطلب منهما الوقوف عند
المنزل الدارس الذي أصبح كالثوب الخلق، تحت آثاره الأمطار ورياح الشمال، والسؤال
عن خبره وخبر من كانوا فيه، وهذا المنزل قد يَغْنَى به جيرانك المتمسكون بوصالك".
66: 20- هذا البيت من قصيدة عبيد بن الأبرص. وانتجعناه: أتيناها نطلب

(391/1)

معروفه. والحاتر الأعرج، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذي
نزل به النابغة حين ذهب إلى غسان؛ فرارا من النعمان بن المنذر ملك الحيرة. والْحَفْلُ:
الجيش الكثير فيه خيل. ورمح حَطَّار: ذو اهتزاز شديد يخطر خطرانا لجودته. والعوالي
جمع عالية، وهي القناة المستقيمة، فالعوالي هنا الرماح.
67: 4- في 2-193-12 وما بعده من الخزانة، خلاف بين العلماء في اسم هذا
الشاعر، وأكثر الأسماء ذكراً في هذا الخلاف، عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وقيس
بن الخطيم. وفي اللسان في مادة وكف: أنشد ابن السكيت لعمرو بن امرئ القيس،
ويقال: لقيس بن الخطيم.
فأما عمرو بن امرئ القيس فهو خزرجي جاهلي، وهو جد عبد الله بن رواحة، حكّمته
الأوس في حرب بينها وبين قومه الخزرج، وأبت الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب، فقال

القصيدة التي منها الشاهد.

وأما قيس بن الخطيم، فهو أوسي جاهلي، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات، فكان حسان يذكر أخته في شعره، وكان قيس يذكر امرأة حسان في شعره. أدرك الإسلام وجنح إليه ولم يسلم، وذكر في الصحابة وهما.

67: 5- هذا بيت من قصيدة لعمر بن قيس عدتها سبعة عشر بيتا، وهو التاسع فيها، ذكرها البغدادي في 2-189-3 ت وما بعده من الخزائن، وذكر سيبويه الشاهد في 1-95-6. وقال البغدادي والشتتري فيه في هذين الموضعين ما خلاصته: حذف النون من الحافظين استخفافا لطول الاسم، ونصب ما بعده على نية إثبات النون، كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام، ولو خُفض على حذف النون للإضافة لجاز.

67: 6- نسب ابن جني في كتابه المحتسب قراءة "الصلاة" في قوله تعالى: "والمقيمي الصلاة" بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القراء، وقال فيها: أراد

(392/1)

المقيمين، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها للإضافة، وذكر قول الأخطل والأشهب وغيرهما، وأفاض في الموضوع في ص 535 وما بعدها.

67: 8- الشاعر هو الأخطل 21: 3.

67: 9- هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريرا ويفتخر على قيس، وعدتها ثمانية وأربعون بيتا، وهو السادس عشر فيها، وهي في ص 41 وما بعدها من ديوانه. ينادي بني كليب بن يربوع رهط جرير، ويفخر بأن عميه قتلا الملوك وأنقذا الأسرى، وفي عميه أقوال منها: أنهما عمرو ومرة ابنا كلثوم، فإن عمرا قتل عمرو بن هند، ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر. والبيت من شواهد سيبويه، فانظره وشرحه في 1-95-9 منه.

67: 10- الأشهب بن رميلة: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم، وهو أحد إخوة أربعة، ورميلة أمهم. كانوا أعزة في الجاهلية والإسلام، وكان الأشهب يهاجي الفرزدق.

67: 11- قالها الأشهب في قوم قتلوا بقلج، وهو موضع كانت فيه وقعة. تنوء بساعد: تنهض به -مثقلة- وشرى: موضع تأوي إليه الأسود، قيل: هو شرى الفرات، وبه غياض وآجام. والحرْد: الغيظ والحقد، والبيت الأول من شواهد سيبويه، فانظره في

1-96-2 منه، وانظره في المحتسب لابن جني في الكلام على قراءة من قرأ: "والمقيمي الصلاة" بالنصب ص535.

67: 19- الشاعر: هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم وصار شاعر الرسول -صلى الله عليه وسلم- وكفاه بذلك شهرة وشرفاً. مات في خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة، قضى نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام.

68: 1- هذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان، وعدتها عشرة أبيات وهو الخامس فيها، وهي في ص338 وما بعدها من ديوانه، غير أن الشاهد ورد

(393/1)

فيها: في ديارهم، بدلاً من: في دياركم. وشيكا: سريعاً. الثارات جمع ثار وهو الطلب بالدم، وقيل: الدم نفسه، وتقول: يا ثارات فلان، أي: يا أهل ثاراته المطالبين بدمه، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول: يا ثارات فلان، أي: يا قتلته، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبي الثأر ليعينوك على استيفائه وأخذه، وعلى الثاني تكون قد ناديت القتلّة تقريعا لهم، وتعظيماً للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخذ الثأر بين القتل، وبين تعريف الجرم وتسميته.

68: 3- الراعي، هو أبو جندل عبيد بن حصين، وكان أبوه وأهل بيته في البادية سادة أشرافاً، والراعي من فحول شعراء الإسلام، وله ديوان مطبوع.

68: 4- البيت له، ورواه اللسان في مادة ب س س 7-325-2 ت بلفظ: لعاشرة بدل: وعاشرة، ولفظ: فضل بدل: فهو "وعاشرة" بعدما سارت عشر ليال. يُبَسِّس: يئس بها وذلك عند الحلب بصويت هو: بُسَّ بُسَّ بالضم والتشديد، لتسكن وتدر. وناقاة بَسُّوس: تدر عند الإساس.

68: 5- يقال لامرئ القيس الملك الضليل وذو القروح، ويكنى أبا الحارث وأبا وهب. وكان أبوه حجر ملك بني أسد، وهو من أصحاب المعلقات، أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعاني.

68: 6- هذا بيت من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتاً، وهو السابع والثلاثون منها، وهي في ص114 وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلي، والوارد من هذا الشاهد في ظ، ش، وفي صلب ص إنما هو العجز، أما الصدر فورد في هامش ص.

والحدّة: المكتنزة الضخمة. وبدرة تبدر بالنظر أي: يبدر نظرها نظر الخيل. ومعنى شُتّت مآقيها من أُر: أنها مفتوحة واسعة كأنها شتّت ووسعت من مؤخرها. والمآقي جمع مآقي العين وهو طرفها المؤخر، وقيل: المقدم. وانظر 1-180-10، 4-489-9 من الخزانة.

69: 9- طال: نقيض قَصُر. قال النحويون: أصل طال "فعل"

(394/1)

حملا له على نقيضه: قَصُر، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على "فَعِيل" وهو طَوِيل؛ لأن "فَعِيلًا" إنما يجيء من فعل يفعل كقصر يقصر. وأما طلته من قولهم: طاولته فطلّته، فأصلها: طَلْتُ مثل قَلْتُ ثم حولت إلى طَلْتُ كما حولت قَلْتُ إلى قُلْتُ، وفاعلها: طائِل لا يقال فيه: طويل، كما لا يقال في قاتل: قويل، كلاهما حَوَّل من فَعَلْتُ إلى فَعَلْتُ، كما أن بعت محولة من فَعَلْتُ إلى فَعِلْتُ.

وقائم وقاعد نقيضان في المعنى، وأجري كل منهما مجرى الآخر، فهما اسمان للفاعل على وزن واحد، وفعالهما من باب واحد وهو: دَخَلَ يَدْخُلُ. ونهض وجلس نقيضان في المعنى، ونَهَضَ يَنْهَضُ من باب "فَتَحَ يَفْتَحُ"؛ لأن عينه حرف حلق، فحمل على باب جلس يجلس جلوسا، فقليل في مصدره: نهوض؛ لأنه نقيض جلس.

69: 10- وخفيف وثقيل نقيضان في المعنى؛ ولذلك أجروا خفيفا مجرى نقيضه ثقيل؛ لأن فعليا يصاغ من مكسور العين نحو: بَخِلَ فهو بخيل، ومن مضمومها نحو: كَرُمَ فهو كريم، وخفيف مشتق من خف وهو ليس من باب كرم ولا من باب بخل، وإنما هو من باب ضرب، فهو محمول على نقيضه ثقيل كما حمل طويل على نقيضه قصير.

69: 12- قَلَّ تفيد النفي؛ ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها، أما أكثر فلا تفيد النفي ومع ذلك أكد الفعل بعدها؛ حملا لها على نقيضها وهو قَلَّ.

70: 12- هو أبو الحسن الأخفش الأوسط في 27: 5.

71: 8- انصرح الحق: بان.

72: 7- الشاعر: هو الكميت بن يزيد بن الأحنس الأسدي، ذكر في 22: 16.

72: 8- هذا عجز بيت للكميت، رواه اللسان كله في مادة دخل 13-254-8

ت، وقال قبله: وقد جاء في الشعر اندخل، وليس بالفصيح. قال الكميت:
لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ... ولا يدي في حميت السكن تَنَدَخِل

(395/1)

-
- الحميت: الزق الذي لا شعر عليه وهو للسمن، وقيل: للسمن والعسل والزيت.
والسَّكْن: أهل الدار جمع ساكن، كَصَحْب وصاحب.
72: 15- هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر، وهو
من تلاميذ المبرد، مات ببغداد سنة 305هـ أو 316هـ.
72: 16- الذي روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم، وتجدّه في ص 54
س 9 ت، ص 496 س 6 من الجزء الأول من الخزنة، وفي ص 238 س 1 من سمط
اللائي، وفي 1-100-10 من الأغاني، بولاقي. وفي الأغاني هو يزيد بن الحكم بن
عثمان بن أبي العاص صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذلك وجدت نسبه
في نسخة ابن الأعرابي، وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبي العاصي، وأن عثمان عمه،
وهذا هو القول الصحيح.
72: 17- هذا البيت من قصيدة له، عدتها سبعة وعشرون بيتا، وهو الرابع عشر
فيها، أوردها البغدادي في 1-496-12 من الخزنة نقلا عن المسائل البصرية لأبي
علي الفارسي، والشاهد من شواهد سيبويه، فانظره في 1-388-5 منه، وفي 3-
262-9 من المقاصد النحوية للعين في هامش الخزنة، وفي ص 212 س 3 من فرائد
القلائد له. وطحت: هلكت، وهوى: سقط، والأجرام جمع جرم، وجرم الشيء:
جسمه، والتَّيَّق: أرفع موضع في الجبل.
74: 1- قَنَر، وعَنَل: كلمتان من وضع الشارح للتمثيل، ولا أصل لهما ولا معنى.
75: 11- لم نوفق لمعرفة هذا الرجز.
75: 12، 13- هذان بيتان من مشطور الرجز، روى أولهما اللسان في مادة شول
13-399-6 ت. اشتال: ارتفع، سهيل: كوكب، السحر: آخر الليل، الشعلة
والقَبَس: قطعة من الوقود ملتهبة، القابس: طالب القبس، الشرر: ما تطاير من النار.

(396/1)

المعنى: إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح، بدا كشعلة من نار ترمي بالشرر.

75: 14- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.

75: 15، 16- الفنن: الغصن، الوريق: الكثير الورق، شال: ارتفع، المَحْجَن: عصا

معقّفة الرأس كالصولجان. وفي اللسان في مادة حرق 11-328-3 يقول: إنه يقوم على فرد رجل يتناول للأفنان ويجتذبا بالمحجن، فينفضها للإبل كأنه محروف، والمحروق الذي انقطعت حارقته، والحارقة عَصَبَة أو عرق في الرجل.

75: 18- هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، مولى بني تيم قريش رهط أبي بكر الصديق، من طبقة الأصمعي وأبي زيد، وأعلم منهما بالأنساب وأيام العرب. ولد سنة 110هـ، ومات سنة 209هـ.

75: 18- الذي أنشد له أبو عبيدة، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي، ذكر في 72: 16.

76: 1- هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، السابق

ذكرها في 72: 17، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتي ذكرها.

76: 7- خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية، فجاءت أم الجارية لترى الولد، فإذا

به يدخل عليهما ويقول لأمه: "أأدوي يا أمي؟" يريد: آكل الدُّوَاية، والدُّوَاية: القشرة الرقيقة التي تعلق اللبن والمرق، وهذا أمر خسيس يشينه أمام أم الجارية، فصرفته أمه بقولها: "اللجام معلق بعمود البيت، والسرّج بجانبه" موهمة أم الجارية أنه يريد بقوله: "أأدوي؟" أخرج إلى الدوّ وهو الفلاة؛ ليروّض فرسه بإجرائه، ليسيل عرقه، ويذهب رَهْلَه، ويشتد لحمه.

وقد قال الشارح: "وأصله من الدوّ" وصارت أم مُدَوٍ يضرب بها المثل لمن يوري بالشيء عن غيره ويكني به، وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل المذكورة آنفاً.

(397/1)

76: 8- قوله: "وأجاز أيضا أن يكون مدو هذا ... إلخ" هو الوجه الثاني من وجوه

مفتعل المذكورة آنفاً.

76: 10- الآخر: هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري كما جاء في 2-

170-7 من كتاب سيبويه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي في 13-

150-12 من الأغاني، طبع بولاق.

76: 11- هذا البيت له، وهو من شواهد سيبويه، ذكره في 2-170-8 وقال فيه

الشتنمري في ذيل هذه الصفحة: "والشاهد فيه بدل الياء من همزة واجي ضرورة،
والواج من وجأت الوتد: إذا ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض. والتشجيع: ضرب
رأسه ومنه الشجة في الرأس، يقول هذا لعبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي، وكانت
بينهما مهاجرة، أي: لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذلتك بالهجاء. والفهر: الحجر
ملء الكف، وجعل الوتد بقاع مبالغة في الوصف بالذل، والقاع: أرض منخفضة.
76: 13- قوله: "وأجاز فيه أيضا أن يكون ... إلخ" هو الوجه الثالث من وجوه
مفتعل المذكورة آنفا.

76: 16- الذي قبل التاء هنا هو الفاء، والمراد بالحرف الكلمة، والمثال المقصود هو
صيغة افتعل.

78: 5- المقصود بالمثال الذي قبله صيغة الافتعال، وهذه صيغة الاستفعال.

78: 13- الشُّهبة: انظر 49: 15. الدُّهْمَة: السواد، وقد ادهمَّ ادهِمَا وادهَمَّ
ادهِمَا أي: اسودَّ.

78: 14- املاسَّ املياسا: ضد خشن. اصرابَّ، الذي في اللسان: اصرابَّ الشيء:
املاسَّ وصفا بالهمز، وسهل فصار: اصرابَّ.

81: 1- ادهامَّ، انظر 78: 13. اكماثَّ الفرس اكميتاتا: كان لونه شديد الحمرة.
ارقدَّ ارقدا: أسرع.

81: 15- الشاعر: هو حميد بن ثور الهلالي، ذكر في 35: 9.

(398/1)

81: 16- هذا البيت من شواهد سيبويه، وهو الذي نسبته حميد الهلالي في 2-
17-242 وقال فيه الأعلام الشنتمري: الشاهد فيه تعدى اخلَوَّى إلى الدماث، ومعنى
احلولى هنا: استمرأ وطاب واستطاب، ويقال: احلولى الشيء: إذا اشتدت حلاوته،
وهو على هذا غير متعد فهو بمنزلة حلا. والدماث: جمع دَمَث وهو السهل من الأرض
اللين، أي: استعذب نبات الدماث واستمرأها، وقوله "يرودها" أي: يجيء بها ويذهب،
بتصرف.

81: 17- الآخر: هو أبو دُواد الرؤاسي، وفي آخر سطر من ص 115 من "المؤتلف
والمختلف" ما يأتي: "ومنهم أبو دواد الرؤاسي، واسم أبي دواد: يزيد بن معاوية بن

عمرو بن عبید بن رؤاس بن كلاب شاعر فارس.

82: 1- روى اللسان هذا البيت في مادة عرا 19-276-12، وفي مادة ربع 9-

467-6 منسوباً لأبي دواد الرؤاسي. اعروى الفرس: صار غُرْيَا أي: بلا سرج،

واعروراه: ركبه عريا لا يستعمل إلا مزيذاً. وناقاة عُلُط: بلا سمة كعُطُل، وقيل: بلا خطام.

وجمل غُرْضِيّ: لم يذل كل الذل، ويمضي براكبه قدما ولا تصرف لراكبه. وركض الدابة

يركضها ركضا: ضرب جنبها برجليه لتسير. والرَّيعة: أشد عدو الإبل. والدئداء: أشد

العدو. وفي اللسان في مادة ربع: وهذا البيت يضرب مثلاً في شدة الأمر، يقول: ركبت

هذه المرأة التي لها بنون فوارس بعيرا من عرض الإبل، لا من خيارها، ا. هـ، وأخذت

تستحثه على السير بالركض.

82: 2- ابن مقسم: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، أحد علماء

دار السلام الأعلام، كان متمكناً من القراءات والنحو واللغة والأدب، ومن أخذ عنهم

ثعلب، ومن أخذ عنه ابن جني، وتوفي سنة 362هـ.

82: 3، 4- لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين، وقد روى اللسان البيت الأول في مادة

حلا 18-209-1 ت في مادة صمّ 15-236-1

(399/1)

ولم ينسبهما في الموضعين إلى قائلهما، ويريد بالصماء: الأرض. وصليلها: صوت دخول الماء فيها.

82: 16- لم نوفق لمعرفة الشاعر.

82: 17- حبذا: كلمة مدح مركبة بمعنى نَعَمْ، وحبذا الثانية والثالثة تأكيدان لفظيان،

وبرد أنيابه: ريقه، والأنياب جمع ناب وهي السنّ التي تلي الرباعية، ذكرها وأراد

الأسنان كلها، واختص الناب بالذكر لأنها أعلاها. اجلوذ الليل: ذهب.

83: 6- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.

83: 7- هذا البيت من شواهد سيبويه 2-242-3 ت، وقال فيه الشنتمري:

الشاهد في قوله: المصعور، وهو اسم المفعول من: صعرته إذا دحرجته، فدل هذا على

أن فعللت قد تكون لما يتعدى.

83: 13- لا يدغم المثلان في جليب وشملل؛ لأن الأخير مزيد للإلحاق، والمزيد

للإلحاق لا يدغم في غيره.

- 83: 14- الحرف الثاني المزيد للإلحاق في جلبب وشمّل، أصبح من أصول الكلمة كالجيم من دحرج، وأصبحت الكلمة به رباعية.
- 83: 16- الإلحاق المطرد، ذكر في 41: 15.
- 84: 7- هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، ذكر في 68: 5.
- 84: 8- هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه، وعدتها 54 بيتا، وهي في ص 52 وما بعدها في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها، وورد في 4-161-4 من الخزانة، وورد منها أبيات في 3-110-15 وما بعده في الخزانة، ويريد بـ "ها" في أتاها: حبيبته، والحوادث جمّة: كثيرة، وبيقر: هاجر من أرض إلى أرض، وأقام في الحضر وأهله بالبادية، وخرج من الشام إلى العراق، ولم يذكر ابن جني هنا إلا المعنى الأخير. وقال صاحب الخزانة: "والواقع يخالفه" يريد أن رحلة

(400/1)

-
- امرؤ القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق، وتملك: اسم امرأة قيل: إنها أمه، وقيل: إحدى جدّاته.
- 84: 11- المَهِينِم: الهينة: الكلام الخفي، فعله: هَيَنَمَ، المهيمِن: الشاهد، وهو اسم من أسماء الله سبحانه.
- 84: 14- صومع البناء فتصومع: علّاه فعلا.
- 84: 16- جهور بكلامه: أعلن به وأظهره، هرول هرولة: أسرع.
- 85: 8- قلّسيته وقلنسته فتقلسى وتقلنس: ألبسته القلنسوة فلبسها، وهي غطاء الرأس، جعبيته جعابة: ذكر في 37: 18.
- 85: 9- سلقيته سلقاة: ذكر في 37: 18.
- 85: 12، 13- عَنُطَيْت، وحنطيت، وخذيت: كلها بمعنى واحد، وهو إذا كنت دنيئا فاحشا، خنطيت: نددت.
- 86: 1- اقعنسس: اجتمع.
- 86: 2- اسلنقى: انطرح على قفاه، مطاوع سلقيته.
- 86: 10- الراجز لم نوفق لمعرفته.
- 86: 11، 12- هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة سرنند 4-

196-4 ت، وفي مادة غرند 4-321-7 ت وقال: اغرنداه واسرنداه: علاه وغلبه، ورواهما التاج في المادتين 2-375-14، 4-445-19. وفي اللسان: قال ابن جني: "إن شئت جعلت رويّة النون وهو الوجه، وإن شئت جعلته الياء وليس بالوجه، ففي الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير واجبة، وهي الراء والنون والبدال والنون، وفي الثاني التزم هذه الأربعة وخامسا وهو الياء، بتصرف. وفي التاج: وفي شرح شيخنا: قال علماء الصرف: "هي من باب اسلنقى، ومذهب سيبويه أنه لا يتعدى، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

(401/1)

البيت، وقال الزبيدي: "هو مصنوع" وأثبتته ابن دريد وغيره. والنعاس: النوم أو مغالبتة. 86: 13- احرُنْى الديك: نفس ريشه، وتهيأ للقتال.

86: 13- ابرُنْى الرجل للأمر: تهيأ له واستعد، ويقال: ابرنقى علينا يبرنقى: إذا اندرأ علينا، ملحق بافعنل بناء.

86: 14- احرنجم: اجتمع، احرنجمت الإبل: ارتدّ بعضها على بعض واجتمعت.

86: 15- اخرنطم: غضب، واخرنطم: غضب وتكبر مع رفع رأسه.

87: 7- كلتاها هنا مبتدأ لا توكيد للضمير في لأنهما وخبرها زائدتان، والجملة حال من الضمير.

87: 11- لابن جني كلام واضح جيد في الإلحاق القياسي والسماعي في مواضع من الجزء الأول في كتابه الخصائص؛ منها في ص 229 س 8 وما بعدها، ومنها في ص 233 س 9 وما بعدها، وكلاهما تحت عنوان "باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ، وإغفالها المعاني" ص 223 س 8، ومنها في ص 363 س 11 وما بعدها تحت عنوان "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" ص 362 س 5، كنا نقلناه إلى هذا الموضع، ثم حذفناه اختصارا واعتمادا على عناية القارئ بقراءته في موضعه من الخصائص نفسها.

87: 14- يريد أن الياء في اسلنقيت حلت محل اللام المكررة في نحو: اقعنسس، وأن حقها تكرير القاف، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفعل اسلنقى في سلك الفعل احرنجم، كما أن مجرده وهو سلقى منظوم في سلك جلبب، فسلقيت داخل على جلببت؛ لأن زيادة جلبب قياسية، وزيادة سلقى سماعية.

87: 15- هنا -أي: في اقعنسس- المراد بالحرف في قوله: "من نفس الحرف" الكلمة.

(402/1)

-
- 88: 16- إنْفَحَلْ: ذكر في 30: 1، رجل إنزهو وامرأة إنزهوة: إذا كانا ذوي زهو.
- 89: 8- اكْوَالُ الرجل: قصر أو قصر، وغلظ مع شدة.
- 89: 9- رهياً في أمره: ضعف وتواني، ورهياً: أفسده. ترهياً في أمره: اضطرب. تمخرق مطاوع مخرقه، أي موهه. تمندل: تمسح بالمنديل. تمنطق بالمنطقة: شدها في وسطه. تمدرع مدرعته: لبسها، والمدرعة: ثوب من صوف.
- 89: 10- تمسكن: صار مسكينا، أي: فقيراً أو خاضعاً ذليلاً.
- 92: 1- تحوب: تعبد، وله معان أخر. تأثم: تخرج من الإثم وكف عنه.
- 92: 7- تجاربنا الحديث: تناظرنا وتجادلنا فيه.
- 93: 2- هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وذكر في 68: 5.
- 93: 3- هذا عجز بيت من قصيدة لامرئ القيس عدتها أربعة وخمسون بيتاً، وهو الرابع عشر فيها، وهي في ص 34 وما بعدها في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي، ونص البيت كله فيه هو:
- ومثلك بيضاء العوارض طفلة ... لعوب تنسيني إذا قمت سربالي
- وفي المختار: سقط هذا البيت من نسخة الديوان بشرح الوزير أبي بكر عاصم بن أيوب، وهو ثابت في نسخة الأعلام الشنتمري، وفيما نقله البغدادي في خزنة الأدب من أبيات القصيدة 1-32-16، وفيما ذكره العيني منها في شرح الشواهد الكبرى 1-197-15، 16 من هامش الخزنة. والخطاب لبسباسة. والعوارض جمع عارضة، وهي هنا جانب الوجه. واللعوب: الحسنة الدل. والسربال: القميص. وطفلة: ناعمة البدن. وتناساه: أرى من نفسه أنه نسيه، وتناساني هنا تنسيني. يريد: تذهب بفؤادي حتى أنسى قميصي.

(403/1)

- 93: 11- المراد بـ "الحرف" في قوله: "الذي يلي آخر الحرف" الكلمة.
- 94: 2- تصومع: ذكر في 84: 14. تفيقه في كلامه: توسع فيه وفتح فاه.
- 94: 8- المراد بآخره في قوله: "لأشبه آخره آخر المصادر": ما قبل الآخر، وهو العين؛ لأن حركة الآخر حركة إعراب.
- 94: 10- التتفل، وفيه لغات أخرى: الثعلب، وقيل غير ذلك. التنضب: شجر له شوك قصار تقطع منه عمد الأخبية والسهم الجياد.
- 96: 3- أبو الحسن: هو الأخفش الأوسط، وذكر في 27: 5.
- 97: 3- تقدم الكلام على مسائل التصريف في الصحيح والمهموز والمعتل في 96: 6.
- 98: 4- أبو العباس: المعروف بالمبرد، ذكر في 6: 12.
- 98: 6- هذا البيت الذي جمع حروف الزيادة العشرة مرتين، مرة في أوله ومرة في آخره بصيغة واحدة، هو من تأليف أبي عثمان المازني، فهو أول من نطق به وتداوله النحاة من بعده.
- 99: 13- تحجر: لم يجمع.
- 100: 1- كَوْن ابن جني هذين اللفظين، وجعلهما مَثَلين من عنده لا من اللغة، وهما في ص: "أَجْرَكَ وَأَجَبَكَ" بتشديد العين، ولا وجه له.
- 100: 12- خَيْفَق: ذكر في 45: 5.
- 100: 14 يدعته: صبغته بالأيدع، وذكر في 37: 16.
- 100: 15- الأولق، والأيسر: ذكرا في 100: 15.
- 102: 15- النهشل: الذئب، والمسن: المضطرب من الكبر.
- 102: 16- النهصر: لعلها لغة في نُهسر، والنهسر: من معانيه الذئب أو ولده من الضبع، والتوعم: المولود مع غيره في بطن واحد.

(404/1)

-
- 103: 13- الجَوْن: جمع جُؤنة، والجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدما يضع فيها العطار الطيب، وتحففان فيقال: جُون بفتح الواو وجؤنة.
- 103: 16- القُوصرة والقوصري -مخفف ومثقل- وعاء من قصب يرفع فيه التمر، الحوقل: الشيخ المسن، وله معان أخرى.

- 103: 17- التآلب: الشديد الغليظ من حمر الوحش، وتأؤه زائدة لأنه من ألب.
- 103: 18- أأأمت المرأة: ولدت أكأر من واحد في بطن واحد.
- 104: 13- كَنَهَبَل: شجر عظيم من العضاه.
- 104: 16- هو طفيل بن كعب، وقيل: ابن عوف الغنوي، من فحول شعراء الجاهلية المعدودين، وأشعر شعراء قيس، وفي المؤتلف والمختلف "خمسة يسمون طفيلا" غير أن أشهرهم هو طفيل الغنوي هذا.
- 105: 1- هذا بيت من قصيدة له عدأها 77 بيتا، وهو الثالث والسبعون فيها، وهي في ص 6 فما بعدها من ديوانه قالها في مناسبة مذكورة في الديوان، وفيه: الحمي: القبيلة - في الذي خلا من الدهر من وقائعهم- فارتب أي: فاثبت أيها الأمر، وارتبي أيتها الحالة؛ إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة، في الذي خلا: في الذي مضى.
- 105: 9- يقال للسلطان: "ذو تُدْرَأ" بضم التاء أي: ذو عدة وقوة على دفع أعدائه.
- 106: 7- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.
- 106: 8- التَّفْرَجَة والتَّفْرَاجَة من الرجال: الضعيف الجبان، النيل والنائل: ما ينال، التَّيْدَلان: الكابوس أو شبهه، والتئدلان كالنيدلان.

(405/1)

-
- 106: 12- التآلب: الفحا كالكمون والكسبرة ونحوهما، وكان بعضهم يهمز فيقول: التآلب.
- 107: 4- سيف حَذِيم: قاطع سريع القطع، الجدول: النهر الصغير، وحكي كسر الجيم عن ابن جني.
- 107: 7- جهور بكلامه وبغيره: في 84: 16، سروله: ألبسه السراويل.
- 107: 9- المَهْوَأَن: المكان البعيد، وهو مثال لم يذكره سيبويه، ووزنه مُفَوَعَلٌ.
- 107: 11- الشذوذ من ناحية أن النون إنما تزداد بين الثاني والثالث من أصول أربعة، تقلنس وتقلّس: في 85: 8.
- 107: 12- تمدرع: ذكر في 89: 9.
- 107: 15- المَغْفُور، وفيه لغات أأر: نوع من الصمغ ينضح بالماء ويشرب.
- 108: 1- يتمغفرون: يجنون المغافير.
- 108: 3- تعدد: تشبه بمعدّ في الكشف والغلط، أو تزيأ بزيهم.

- 108: 5- المَعْلُوق، والمِغْلَاق: ما علق من عنب ولحم وغيره.
- 108: 7- فَمِغْلَاقٍ مِفْعَالٍ ليس غير: ذلك لسقوط الميم في تصاريدها.
- 108: 8- المَعْرُود بضم الميم: الكَمَاة، وهو مُفْعُول نادر.
- 108: 15- مَرْحَبُكَ اللَّهُ وَمَسْهَلُكَ: جعل الله لك سعة ولينا وسهولة.
- 108: 17- مَذْحِجٌ كَمَجْلِسٍ: أَكَمَةٌ ولدت مالكا وطينا أمهما عندها فسموا مَذْحِجَا.
- وذكر الجوهري إياه في الميم خطأ وإن أحاله على سيبويه.
- 109: 2- منبج بفتح فسكون فكسر، مدينة واسعة بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ.

(406/1)

-
- 109: 5- تَرْهِيًا: أصله تترهيا؛ حذفت إحدى التاءين تخفيفا، مضارع رهيأت السحابة: تهيأت للمطر.
- 109: 6- ترهوك: مر الرجل يترهوك: كأنه يموج في مشيته.
- 109: 8- تشيطن الرجل وتشيط: صار كالشيطان.
- 109: 10- أرض شطون: بعيدة.
- 109: 13- السماخ: اسمه معقل بن ضرار من مازن بن ثعلبة، شاعر مجيد محضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وأخباره مبسوبة في ص 101 وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني، وفي ص 274 وما بعدها من الشعر والشعراء.
- 109: 14- هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابة بن أوس، عدتها تسعة وعشرون بيتًا، وهو الخامس فيها وهي في ص 90 وما بعدها من ديوانه. وفي ص 92 س 2 من هامش الديوان. ذعرت: أفزعت، القطا: ضرب من الطير معروف، نفيت: طردت، ومقام: حشو، أي: ونفيت عنه الذئب، واللعين: الطريد، وقيل: هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش، بتصرف.
- 109: 16- الغَيْدَاق: الواسع الكثير، يقال: مطر غيداق: كثير، وعيش غيداق: واسع خصب، والقيام: المدبر، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى.
- 110: 11- بلأص الرجل: هرب.
- 111: 1- يريد بقوله: "وإن كان هذان بناءين مفقودين في الأفعال" بناءي فَعِيل، وَفَعَلًا.

- 111: 2- امرأة ضَهْيَا، في القاموس: الضهياً كعسجد: شجرة كالسيال، والمرأة: لا تحيض، والتي لا لبن لها ولا ثدي كالضهيأة.
- 111: 4- الصيصية: شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة، يَهْيَةُ الإبل يهيئه ويهيها: دعاها بقوله: "ياه ياه"، حاحيت وعاعيت: قلت: حاحا وعاعا تدعو الدابة أو تزجرها، وانظر 1-438-1 ت وما بعده من الخصائص لابن جني، الطبعة الأولى.

(407/1)

- 111: 8- انظر 110: 15.
- 111: 13- الحَذِيم: ذكر في 107: 4، الطريم: العسل إذا امتلأت به الخلايا، العثير: التراب تثيره الريح.
- 111: 14- جهور: ذكر في 84: 16، سروله: ذكر في 107: 7، الغَزِيل والغَرِين: الطين يحمله السيل، الخروج: نبت لا يُرعى.
- 112: 2- صيصية ويهيأة لا تدخلان في القاعدة؛ لأن هذه القاعدة أنك إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهي زائدة، وصيصية ويهيأة ليس في واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة؛ لأن الياء فيهما مكررة أصلية.
- 112: 8- الألفاظ "خَيْقَب، وَقَرَيْج، وشَقَيْطَر" لم ترد في اللغة، وإنما وضعها ابن جني ليمثل بها.
- 113: 15- الشاعر: هو الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس، أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب، وأجودهم طوالا، وكان يتغنى بشعره ولذلك سمي صَنَاجَة العرب.
- 113: 16- هذا عجز بيت له، ورد كاملا في 5-82-1 من اللسان منسوباً له وهو: فهذا يعد لمن الخلا... ويجمع ذا بينهن الإصارا والإشارة في الشطرين إلى قِيَمين يقومان على الإبل، والخلا: الرطب من الحشيش، والإصار: ما حواه المحش من الحشيش، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا، وهو التاسع عشر فيها، وهي في ص 34 وما بعدها من ديوانه، غير أن نص البيت فيه مخالف لهذا النص.
- 114: 8- أوظف: أشرف وارتفع، أوجره الدواء: جعله في فيه، ووجره إياه كذلك.

(408/1)

116: 2- في النسخ الثلاث موجبا للقلب بالنصب والتنوين، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر، وقد أشرنا إليه في ذيل الصفحة المذكورة، وهنا لقلة هذا الاستعمال الآن، وهو فصيح جيد.

116: 10- مروان بن سعيد المهلب: هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلب النحوي، أحد أصحاب الخليل المتقدمين. الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي من الموالي، أحد القراء السبعة، كان إمام الكوفيين في النحو والقراءة، توفي سنة 189 هـ. يونس: هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي من الموالي، أخذ عن عمرو بن العلاء وعن العرب، وروى عنه سيبويه، وأخذ عنه الكسائي والقراء وأبو عبيدة، وله في النحو قياس ومذاهب تفرد بها، توفي سنة 282 هـ عن 100 سنة.

116: 12- هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري بن سهل الزجاج، أخذ عن المبرد وثعلب، وأخذ عنه أبو علي الفارسي، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين، توفي سنة 311 هـ وقيل: سنة 316 هـ وقد تجاوز الثمانين.

117: 1- بين الفاء والعين في كوكب فاصل، وهو واو زائدة، فهما ليستا كالفاء والعين في إمعة لو كانت همزته زائدة، في اللسان في مادة ددن 17-7-16 بتصرف: الددان من السيوف نحو الكهام، والددان: الرجل الذي لا غناء عنده، قيل: لم ينجى ما عينه وفأؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَنَ ودَدَان، وذكر البَر، وقيل: البَر أعجمي، وقيل: عربي وافق الأعجمي، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوسن وديدن، والددن والددا محول عن الددن والديدن، كله اللهو واللعب.

117: 7- قوله: "لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة" تعليل لقوله في أول هذه الفقرة: "وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول ... إلخ".

117: 13- مُغِيل: من أغيلت المرأة ولدها: سقته الغِيل، وهو لبن المأثية أو لبن الحبل.

(409/1)

117: 16- يَبْجَل، وَيَبْجَل: يخاف ويفزع، وفيه لغتان أخريان وهما: يَوْجَل، وَيَاْجَل، وانظر تصنيفها في مادة وجل 14-248-13 من اللسان.

118: 1- أبو علي: هو أبو علي الفارسي أستاذ الشارح، وترجمته في المقدمة. أبو

- الحسن: هو الأخفش الأوسط، وذكر في 27: 5.
- 118: 3- أولق في 100: 15 إمعة وإمع: يتابع كل أحد على رأيه. دُمّة: قصير، أبيض في 100: 15، خيفق في 45: 5.
- 118: 4- أرطى: نبت يدبغ به الأديم وهو القَرَط، العلقى: شجر تدوم خضرته في القبط، واختلفوا في ألفه، أهي للتأنيث أم للإلحاق، وفي تنوينه، فبعضهم ينونه، وبعضهم لا ينونه، وانظر تفصيل ذلك في مادة علق 12-136-3 وما بعده من اللسان.
- 118: 5- في مادة فعاً 20-18-12 من اللسان باختصار الأفعى: حية، وهي أفعل، تقول: هذه أفعى بالتنوين وأروى وأرطى مثل أفعى في الإعراب.
- 118: 7- الشاعر: عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني، شاعر فارس من بيت شعر، معروف في الجاهلية والإسلام، وكان سيد قومه، قادهم يوم الكلاب الثاني فأسرته تميم وقتلته كما طلب، إذ سقته خمراً حتى ثمل وفصدته، وقال قصيدته المشهورة يندب بها نفسه وهو سكران مفصود.
- 118: 8- هذا البيت من القصيدة التي رثى بها نفسه وهو سكران مفصود، وعدتها عشرون بيتاً، والشاهد هو الرابع عشر فيها، وهي في الجزء الأول من الخزنة، والشاهد في ص 316 س 4 ت منه، وروايته فيه: معدوا علي بدل معديا عليه. والشطر الثاني من شواهد الرضي على الشافية، وهو في ص 400 س 13 من شرح شواهد الرضي للبغدادي، والشاهد كله من شواهد سيبويه 2-

(410/1)

- 382: 4- وأطال البغدادي في شرح الشواهد فيه، ونقل قول الشنتمري في سيبويه وقول ابن جني هنا وفي سر صناعة الإعراب وقول الزمخشري في المفصل، والخلاصة المختصرة هي: قلبه معدواً إلى معدي استثقلاً للضمة والواو، وتشبيهاً له بما يلزم قلبه في الجمع لاجتماع ثقله، وثقل الضمة والواو من نحو: عات وعتيّ، وهو من عتا يعتو.
- 118: 10- كلا اللفظين مَسْنِيَةٌ وَمَسْنُوءَةٌ: اسم مفعول من سنا الغيث الأرض يسنوها: إذا سقاها، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قِنِيَّة.
- 118: 16- قوله: "لأنه استقرى جميع الأسماء، والأفعال" إلى "فقضى لها بهذا الحكم" صريح الدلالة على أن أبا عثمان المازني كان يضع قواعد هذا العلم، وأنه كان يستقرى الجزئيات ليضع الكليات.

118: 18- المراد بالحروف الحروف المعاني مثل: ما ولا غيرهما.

121: 11- الخليل: هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري،

معجزة الزمان في العلم والأدب، وحسبه أنه أول من أحصى أشعار العرب واستخرج منها علم العروض وضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين، أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وأخذ عنه سيبويه وأئمة اللغة، توفي سنة 160، وله أربع وسبعون سنة، وقيل غير ذلك، وترجمته في معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات الأعيان وغيرها.

121: 18- يقال: لقيته بُعِيدَاتٍ بَيْنَ: إذا لقيته بعد حين، وقيل: بعيدات بين: أي

بعيد فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة صاحبه الزمان ثم يزوره، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يزوره، وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفا.

124: 14- يتسكع فيها: يمشي بغير قصد ولا دراية.

124: 16- الراجز هو غيلان بن حريث، ذكر في 66: 2.

(411/1)

124: 17- هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة نوش 8-255-

7، والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه، ذكره في 2-123-5 منه، وخلاصة ما قيل فيهما في الموضعين هو ضمير فهي، يراد به الإبل، وتنوش: تتناول، من علا: من فوق، الأجواز: جمع جوز وهو الوسط، الفلا: جمع فلاة، وهي القفر من الأرض، يريد أنها وردت الماء في فلاة، فعافته وتناولته من أعلاه ولم تمنع في شربه، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات.

الشاهد في قوله: "من علا" والاستدلال به على أن قولهم: "من علّ" محذوف اللام، فإذا صغر اسما لرجل ردت لامه فقليل عُلِّيَ؛ لأن أصله من العلو، كما أن علا منه.

126: 11- هذا الكلام الذي أوله "ولهذا ما قال سيبويه ... إلخ" من كلام ابن جني،

لا من جواب أستاذه أبي علي الفارسي.

126: 12- هذا الكلمة "آتٍ" محرفة تحريفا مطبعيا وصوابها "آءة" وهي واحدة "الآء"

ولم ترسم على حقيقتها في النسخ الثلاث، والرسم الحقيقي لها هو ما تقدم "آءة" همزة على ألف وألف ممدودة ترسم مدة وهمزة مفردة فتاء مربوطة، وبمحذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف "ءاء" فإذا صغنا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء

الفاعل سكنا اللام وهي الهمزة الثانية، وحذفنا الألف فرارا من التقاء ساكنين كما نفعل بـ "قلت" وضممنا الفاء دلالة على أن الألف المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت؛ لأن الواو أكثر من الياء في هذا الموضع، والآء واحدة الآء، وهو ثمر السرح يدبغ به. وفي اللسان في هذه المادة 1-16-12، ولو بنيت منه فعلا لقلت: أوتُ الأديم: إذا دبغته به، والأصل: أوتُ الأديم بهمزتين، فأبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها.

126: 14- ذو الرمة غيلان بن عقبة، ذكر في 35: 11.

(412/1)

126: 15- هذا البيت من قصيدة لذي الرمة، عدتها أربعة وثمانون بيتا، وهو الثامن عشر فيها، وهي في ص 567 وما بعدها من ديوانه، وينعش الطرف: يرفعه، تخونه: غيره أو تعهده، مبغوم: اسم مفعول من بغمت الطبية ولدها تبغمه بغاما: إذا دعت ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها، واسم الفاعل باغم، وصوتها بُغام، ومبغوم صفة له، ففي اللسان في مادة بغم 14-317-9 ت يقال: "بُغام مَبْغوم" كقولك: "قول مقول" يقول الشاعر: لا يرفع طرفه، إلا إذا سمع بغام أمه وهو صوت لا تفصح به، "أو هو ماء ماء".

126: 16، 17- لم نوفق لمعرفة الراجز، ولا للعثور على هذا الرجز.

127: 16- الراجز هو العجاج، ذكر في 38: 18.

128: 1، 2- هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له، عدتها 99 بيتا، وهما البيتان الأول والثاني منها، وردت في ديوانه في ص 31 إلى نهاية ص 33، المكرس: الذي فيه الكرّس، وهو الأبوال والأبعاد، وأبلس فلان: سكت غما، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال: يا صاحبي، هل تعرف رسما مكرسا؟ فقال صاحب المسئول: نعم أعرفه، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز، أي: سكت حزنا وانكسارا ويأسا.

128: 4- الإجفيل: الجبان الذي يفزع من كل شيء، الإخریط: من أطيب الحمض، يخرط الإبل أي: يرقق سلحها.

128: 8- اليربوع كالفأر وأكبر منه، اليعسوب: أمير النحل وذكره.

128: 9- هو النابغة الذبياني، ذكر في 19: 13.

128: 10- هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا، وهو الثاني والأربعون منها،

يمدح فيها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنو قريع في أمر المتجردة، وهي في ص 149-155 من "مختار الشعر الجاهلي"، وقد ورد الشاهد فيه بلفظ: أنبت بدل: نبئت.

(413/1)

-
- وأبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر اللخمي، ملك العرب في الحيرة. والقابوس: الجميل الوجه الحسن اللون، وقابوس لا ينصرف للعجمة، وفي المختار: يقول: لقد توعدي النعمان وأهدر دمي، وإذا زار الأسد فلا قرار لأحد بجواره، فكأن وعيده زئير أسد. 128: 11- السنة الجارود: الشديدة القحط، والرجل الجارود: المشثوم.
- 128: 12- العاقول من الوادي والنهر والرمل: ما اعوجَّ منه.
- 129: 10- أبو زيد: هو سعيد بن ثابت الأنصاري صاحب النوادر، وذكر في 6: 12.
- 129: 10- القائل: هو العجاج، ذكر في 41: 9.
- 129: 11، 12- هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له، وردت في ص 76 من ديوانه، والثالث منها من شواهد النحو، فانظره في كتابي العيني: الفرائد: 352-3، والمقاصد 4-410-5-6 من هامش الخزائنة، وفي الخزائنة نفسها 3-562-3 ت، ولم يرد الشاهد في نوادر أبي زيد والأبيات في ابنه رؤبة، وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز، وشرح ابن جني الثالث في 130: 10 أي: في الصفحة التالية.
- 130: 4- تمخرق عن ظ، ش، وفي ص: مُمَّخَرَّق، وقد سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة.
- 130: 8- قوله: "فأما ما أنشدته ... إلخ" رجوع منه إلى الشاهد المذكور آنفا في 129: 11، 12.
- 130: 12- تبيننا: انظر معنى التبيين في 131: 5، أي: في الصفحة التالية، وفي 23: 12 من الكامل للمبرد.
- 130: 12- أبو العباس: المعروف بالمبرد، ذكر في 6: 12.

(414/1)

130: 13- قال المبرد في 23: 1 من الكامل: "ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم، وكان مملكا فنزل به أضياف، فقام إلى الرحي فطحن لهم فمرت به زوجته في نسوة فقالت لمن: "أهذا بعلي؟" فأعلم بذلك فقال " وروى له الكامل خمسة أبيات في صدرها هذا الشاهد، فانظرها فيه في 23: 4، وما بعده إلى أوائل ص26.

والمتقاعس: الذي يخرج صدره ويدخل ظهره.

130: 16- قوله: "وأنشد أبو العباس أيضا" يفهم منه أنه أبو العباس المبرد، وأن الشاهد "وإني امرؤ... إلخ" في الكامل، غير أننا لم نجد هذا الشاهد في الكامل ولم نوفق لمعرفة القائل.

130: 17- العصابة من الرجال: الجماعة منهم، قيل: من العشرة إلى الأربعين، خندفية: نسبة إلى خندف، وهي ليلي بنت عمران من قضاة، نسب أولادها إليها، قيل: هو من الخندفة، وهي مشية كالمهرولة.

131: 2- و {إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ} انظر الكلام عليها بإفاضة في 23: 15 من الكامل للمبرد.

132: 12- الديباج: ضرب من الثياب منقوش، فارسي، فرند: ذكر، الزنجبيل: عود حريف يحذي اللسان.

132: 13- اللجام: ما يوضع في فم الدابة لقيادتها فارسي.

132: 17- رؤية: ذكر في 4: 7.

133: 1، 2- هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح مسلمة بن عبد الملك، عدتها أربعة وسبعون بيتا، والبيتان هما السادس والخمسون والسابع والخمسون فيها، وهي في ص25 وما بعدها من ديوانه، وقد ورد أولهما في الأرجوزة بلفظ يعصمني بدل ينجيني، وفي اللسان في مادة س خ ت 2-347-14 بلفظ كذب بدل حلف، وحلف سختيت: شديد، وكذب

(415/1)

سختيت: خالص. وأراد بـ "الكبريت" الأحمر، وهو من معانيه، فقلوله: "ذهب كبريت" معناه: "ذهب أحمر"، والاستفهام في البيت للنفي أي: لا يعصمني مما أنا فيه حلف شديد ولا مال من فضة أو ذهب.

- 133: 3- الزحليل: المتنحي المتباعد.
- 133: 14- السرحان: الذئب.
- 133: 15- السعدان: نبت من أفضل مراعي الإبل.
- 133: 17- الفَدَان: الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث. العنان من اللجام: السير الذي تمسك به الدابة. السنان من الرمح: حديدته التي يطعن بها.
- 133: 19- جَنْجَانٌ وَقَنْقَانٌ: هذان اللفطان من وضعه وتمثيله، وليس من ألفاظ اللغة.
- 134: 1- الحَصْحَاض: ضرب من القطران أسود رقيق، لا خثورة فيه، تهنأ به الجربي، القمقام من الرجال: السيد الكثير الخير الواسع الفضل.
- 134: 5- المَرَّانُ فُعَّالٌ: شجر الرماح.
- 134: 12- العدان: الزمان والعهد، إبان كل شيء: زمانه.
- 134: 14- الحماض: من عشب الربيع عظيم الورق.
- 135: 1- الدهقان بكسر الدال وضمها: التاجر، فارسي معرب.
- 135: 3- تدهقن: تكيس.
- 135: 5- فالدكان حينئذ فُعَّالٌ، وهو الحانوت.
- 135: 8- أبو عثمان الأشنانداني: روى عنه أبو بكر بن دريد في البصرة، وله كتاب في معاني الشعر، وكتاب الأبيات.
- 135: 10- العثم: انجبار العظم على غير استواء، عثم العظم وعثمته أنا، فوزنه حينئذ فُعَّالان.
- 135: 16- الكَنَهْلُ: بضم الباء وفتحها في 104: 13.

(416/1)

-
- 135: 17- الجُنْدُب: ضرب من الجراد، العُنْصُر: الأصل، القُنْبَرَة: ضرب من العصافير.
- 136: 9- الجَحْنُفَل: الغليظ، ونونه ملحقة ببناء سفرجل.
- 136: 13- القَرْنُفَل والقَرْنُفول: حَمَل شجرة هندية طيبة الرائحة.
- 136: 16- الجَعْفَلِيق: العظيمة من النساء.
- 137: 2- العذافر من الجمال: الصلب العظيم الشديد، والأسد، السميدع: ذكر في

14: 1.

137: 3- الفَدْوُكس: ذكر في 14: 2.

137: 6- خزنزن وفندندن: كلاهما من تأليفه ووضعه لا من اللغة.

137: 8- هَجَنُجَل: اسم وقد كنوا بأبي الهجنجل، العَقَنَقَل: الكتيب العظيم المتداخل الرمل، السجنيجل: المرأة أعجمية، وله معان آخر.

137: 9- صمحمح: غليظ.

137: 10- الدَّمَكَمَك: الشديد القوي.

137: 13- عصنصر: موضع.

137: 16- وكذلك جندب وعنصر وقنبر، انظر 135: 17 و 9-155-24 من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري.

138: 15- الراجز: طرفة بن العبد، اسمه عمرو، وكنيته أبو عمر، شاعر جاهلي مجيد، وهو من أصحاب المعلقات، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا، وهو ابن أخت المتلمس، ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة، وقتل وهو ابن عشرين سنة، وقيل: ست وعشرين سنة.

138: 16، 17- هذان بيتان أول وثنان من خمسة أبيات من مشطور

(417/1)

الرجز، رويت في ترجمة طرفة في ص 305 من مختار الشعر الجاهلي، ومعها سبب قوله إياها فانظرها فيه.

139: 5- الرَّغْبُوت: من مصادر رغب في الشيء: إذا أراحه وطلبه، والرغبوتى مثله، الرحموت: من مصادر رحمه، ورحموتى مثله.

139: 7- ليبد بن أبي ربيعة العامري: ذكر في 64: 9.

139: 8- هذا البيت هو السابع والعشرون من معلقة ليبد، وهي ثمانية وثمانون بيتا على رواية الإمام الشنقيطي.

والأحرزة بالخاء المهملة والزاي المعجمة: جمع حزيز، ومن معاني الحزيز: ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب، ويروى بأخرزة بالخاء المعجمة والراء المهملة: جمع خرير، وهو المكان المنخفض بين ربوتين.

والتَّكْبُوت: اسم وادٍ بين طيى وذبيان، ربأ القوم يربؤهم كان لهم ربيئا، أي: عينا فوق

شرف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدو، القفر: الخالي، المراقب جمع مراقب: وهو الموضع الذي يقوم عليه العين وهو مرتفع، والآرام: الأعلام، الواحد إرم كعنب، وهو حجر ينصب علما في المفازة والجبل.

يقول: يعلو العير بأنته الأمكنة المرتفعة الخالية التي اتخذها مراقب ينظر منها العدو الذي يهددها، وهو الصائد، وقوله: وخوفها آرامها أي: خوفها من آرامها، وهي الجبال التي يستتر فيها الصائدون، عن الزوزني بتصرف.

139: 9- القَرْيُوس: حنو السرج، وهما قريوسان والقَرْيُوس لغة.

139: 10- القَرْفُوس: القاع الصلب الأملس الغليظ الأجرد.

139: 15، 16- الراجز والرجز في 15-149-1 في مادة رجم من اللسان. قال أبو تراب: "أنشدني الغنوي في القوس"، وذكر البيت بين بيتين آخرين. ويحتمل الغنوي أن يكون سهم بن حنظلة الغنوي، ذكر في 40: 1، وأن يكون طفيل بن عوف الغنوي، ذكر في 104: 16.

(418/1)

وَتَرْتُمُوتِ القوس ترتمها عند الإنباض، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت، وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه.

140: 15- زَهْرَقَ: ذكر في 48: 11.

140: 16- دَهَقَ: زهق.

141: 1- صلصل الحَلِي والحديد صلصلة: صَوْت حين حرك، قلقل الشيء: حركه، ووح الثوب: صوت، ووح الرجل من البرد: نفخ في يده من شدة البرد.

141: 2- وَزَوَزَ يوزوز وزوزة: خف وطاش، يهياه -بالهاء- مصدر يهيه يهيهة ويهياها: إذا دعا الإبل بقوله: ياه ياه، أو ياه ياه، واليهياه: صوت المجيب إذا قيل له ياه، يليل: قيل اسم جبل معروف بالبادية، وقيل: هو ماء لبني ثعلبة.

141: 3- يرمع: حجر رخو أبيض، اليَعْمَلَة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة.

141: 6- اليَهْيَر: الحجر الصلب الأحمر، وربما زادوا فيه الألف فقالوا: يهيري.

141: 7، 8، 9، 10- الراجز والرجز في مادة هير 7-131-5 ت من اللسان ما يأتي: وأنشد أبو عمرو في اليهير: صمغ الطلح، وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ "أطعمت" في أولها، وبلغظ "يعوي" في البيت الثاني، بدل لفظي "أشبع، ويبكي". ثم

قال: وهو يفعل؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ، النقيق من معانيه تصويت الظليم، وربما قيل ذلك للهر أيضا، والحبط: وجع يأخذ البعير في بطنه من كالأ يستوبله.
141: 18- محبب: اسم عَلم جاء على الأصل لمكان العلمية، كما

(419/1)

-
- جاء مَكْوَزَة، ومزيد، وانظر اللسان مادة حب 1-284-6.
- 142: 3- رجاء بن حيوة: هو أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جرول الكندي، كان من العلماء، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز، وله معه وبحضرته نوادر لطيفة، مبينة في ترجمته في ابن خلكان 1-332-8، وتوفي سنة 112، وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء.
- 142: 3- تُهْلُل: علم لرجل، مَكْوَزَة: اسم علم شذ، نحو محبب ورجاء بن حيوة.
- 142: 14- هو الأعشى الأكبر: ذكر في 113: 15.
- 142: 15- هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، عدتها أربعة وعشرون بيتا، وهي مشهورة. والشاهد هو البيت التالي للمطلع وهي في ص 101 وما بعدها من ديوانه، والخلّة: الصداقة، ومعنى الشاهد: لم يكن سهرك عشقا؛ لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد.
- 143: 12- ولا تُبَلّ: من قولهم: "لا أباليه: لا أكثرث له، يقال: لا أبالي ما صنعت مبالاة وبلاء، ولم أبال ولم أبَل على القصر" قال الجوهري: "فإذا قالوا: لم أبَل، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم: "لا أدُر" ل 18-93-4 ت.
- 144: 8- إنْفَحَل: ذكر في 30: 1، إنزهُو: ذكر في 88: 16.
- 144: 9- رفضت: جواب لما في أول الفقرة.
- 144: 14- وزيادة: معطوفة على "امتناعهم"، العطود: السريع السير، وهو ملحق بالخماسي بتشديد الواو، الكروّس، بتشديد الواو: الضخم من كل شيء.
- 144: 15- اخروّطَ البعير في سيره: أسرع، اعلوّطَ البعير: تعلق بعنقه وعلاه.

(420/1)

- 145: 4- الِيسْتَعُور: ذكر في 33: 16، العُضْرُفُوط، ذكر في 29: 3.
- 145: 14- المُنْجِنُون: الدُولَاب التي يَسْتَقِي عليها، وقيل: البكرة.
- 146: 1- الحُنْدُقُوق: وفيه لغات أخرى: بقلة كالقث الرطب نبطية، معربة.
- 146: 15- المُنْجِنِيق بفتح الميم وكسرهما: القَذَاف الذي ترمى به الحجارة، معرب.
- 147: 6- التَّوْزِي: هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش، مات سنة 230هـ، والتوزي نسبة إلى تَوَز: مدينة.
- 147: 7- جواب الأعرابي ورد في اللسان في مادة جنق 11-319-9 ت، وْعُون أصله عُون بضمّتين؛ استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها، وهو جمع عوان كسحب جمع سحاب، والحرب العوان: هي التي سبقتها حرب أخرى، تُجَنَّق: نرمى بالجنق، وهي حجارة المُنْجِنِيق، نرشق: نرمى بالنبل.
- 147: 13- العِصْمُوز: العجوز الكبير.
- 148: 1- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.
- 148: 2، 3- هذان بيتان من مشطور الرجز، رواهما اللسان في مادة زرج ن 17-57 ت كهذه الرواية، والزَّرَجُون: الخمر.
- 149: 17- قوله: "وحكي أن العجاج كان يهزم العالم والخاتم". أفاض ابن جني في الكلام على هذا في قراءة من قرأ: "ولا الضَّالِّين"، بجمز الألف في ص 22 وما بعدها من كتابه المحتسب.
- 150: 50- امرؤ القيس، ذكر في 68: 5.
- 150: 6- هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهي سبعة وسبعون بيتا، والدَّأْب والدَّأَب: العادة. يقول: عادتكَ في حب هذه كعادتك من

(421/1)

-
- تينك، أي: قلة حظك من وصالي هذه، ومعاناتك الوجد بها، كقلة حظك من وصالهما ومعاناتك الوجد بهما قبلها، أي: قبل هذه التي شغفت بها الآن، عن الزوزني باختصار.
- 151: 6- الأسته: الكبير الاست، أي: العجز.
- 151: 17- الدلامص: البراق.
- 152: 2- اللَّال: بائع اللؤلؤ، واللؤلؤ: الدَّرّ، واحدته لؤلؤة.
- 152: 3- السِّبْطَر، ذكر في 24: 19، والسبِط: السبِطَر.

- 152: 14- الدمث والدمثر: اللين السهل.
- 152: 15- الثعلب من السباع وهي: الأنثى، والذكر: ثعلب وثعلبان، وثعالة: الأنثى من الثعالب.
- 154: 13- من المواضع التي ذكر فيها سيبويه ألفي التأنيث في الجزء الثاني من الكتاب ص 10 س 3، ص 109 س 14، ص 199 س 4 ت.
- 154: 15- هذا الكلام من أول "قبل، إنما قال هذا" إلى آخر: "بحوزا": أسلوب علمي لا يخلو من الركة، من كثرة ما أراد من التدقيق في هذا المعنى.
- 156: 5- كوكب دُرِّي: ثاقب مضيء. وحكى سيبويه عن ابن الخطاب: كوكب دريء. قال الفارسي: ويجوز أن يكون فُعَيْلا على تخفيف الهمزة قلبا، فأما دري فمنسوب إلى الدر.
- 157: 8، 9- قوله: "مضارعتان لألفي التأنيث في نحو صفراء وحمراء" مخالف لإنكاره قبلا أن في حمراء وصفراء وأمثالهما ألفي تأنيث، وإنما هي همزة، وقال: إنما يطلق ذلك تسامحا، وقد تسامح هو هنا.
- 157: 13- الطَّربان: دويبة شبه الكلب، طويل الخرطوم، أسود السرة، أبيض البطن، كثير الفس، منتن الرائحة.
- 160: 5- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.

(422/1)

-
- 160: 6، 7- هذان بيتان من مشطور الرجز، رواهما اللسان في مادة روى 19-
- 63-3 ت، والتاج في هذه المادة أيضا 10-158-23.
- وتبشّري: أبشري، والرفه: أقصر الورْد وأسرع، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت، والروى: الكثير المروي.
- يقول لناقته: "افرحي بالماء الكثير المروي، تَرْدِينِه متى شئت".
- 160: 8- لم نوفق لمعرفة هذا الآخر.
- 160: 9، 10، 11- هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعثر عليها في المراجع التي بأيدينا، والغضا من نبات الرمل، وأهل الغضا: أهل نجد لكثرتهم هناك، والمشرقيات: سيوف منسوبة إلى المشارف، والمشارف: قرى من أرض اليمن، والقنا جمع قناة، وهي الرمح، ومساكن طيى في جبلي أجا وسلمى بنجد.

يقول: إن لطيء نساء في هذه الناحية يصوْنهن ويحميهن رجالهن بالسيوف المشرفيّة الجيدة، وبالرماح من أن يعتدى عليهن.

160: 17- هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم، ذكر في 82: 2.

161: 1، 2- لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين. وقوله: بأيّ، عن ص، وفي ظ، ش: بيّ، وأصله بأيّ كرواية ص، ثم سهلها فجعلها ياء.

161: 3- قوله: "بيّنا" أصله: "بي أنا" كرواية اللسان، البيتان في مادة رجل 13-

283-4 ثم سهلها فجعلها ياء كما تقدم، فيكون الوارد في "بأيّ" أربع روايات: "بأيّ، بيّ، بي أنا، بيّنا".

163: 3- الأعشى، ذكر في 113: 15.

163: 4- هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا، وهو الثاني والستون منها، وردت في ديوانه في ص 34 وما بعدها منه، والأيتلي كما قال أبو عبيدة في الديوان: صاحب أيل، وهي عصا الناقوس، وقوم يجعلون الألف واوا،

(423/1)

فيقول: وَيَيْل، وصلّب فيه: صَوْر الصليب، وصارا: سكن، وقيل: الأيل: الراهب، والهيكل: بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى-عليهما السلام- وفي البيت تضمين، وتماه في البيت الرابع والستين وهو:

بأعظم منه تقى في الحسا ... ب إذا النسّمات نفَضن الغبارا
يريد أن الراهب المنقطع في هيكله للعبادة، ليس بأحسن منزلة، ولا أخف حسابا من الممدوح إذا بعث الناس للحساب.

163: 10- المرمريس: الأرض التي لا تنبت، والمرمريس: الداهية، وداهية مرمريس: شديدة.

165: 7- لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت.

165: 8- رواه اللسان في مادة ك ث أ 1-132-6، والتاج في مادة ك ث أ أيضا 1-

106-19 كرواية ابن جني هذه. ولم ينسبها لقائل، وإنما نسبنا إنشاده إلى ابن السكيت، والجوالق بضم الجيم وكسر اللام وفتحها: وعاء من الأوعية، والجمع: جَوَالِق وجَوَالِق بفتح الجيم فيهما، ولم يقولوا: جوالقات وهو العِرارة.
165: 14- متلَبّة: مستقيمة، من اتلأب الشيء.

- 166: 1- الشاعر: أخو هبيرة بن عبد مناف، الملقب كَلْحَبَة.
- 166: 2- ورد في ص 154 من نوادر أبي زيد بيتان -أولهما هذا الشاهد- منسوبان لأخي كلحبة المذكور يرد عليه، غير أن نص البيت كله في النوادر، هو:
- ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى ... ولا يعظ الضليل إلا ألاكا
- وبعد البيتين في النوادر ما يأتي: "أبو حاتم: ما الفقر والغنى؟ وأولئك أراد: أولئك"
- والإشارة في آخر البيت للفقر والغنى، والأشابة: الأخلاط من الناس، والضليل: المبالغ في الضلال.

(424/1)

-
- 167: 10- المعلاق، ذكر في 108: 5، 7.
- 167: 11- الصمرد، بالصاد المهملة من النوق: الغزيرة اللبن، والقليلته ضد.
- 167: 13- فاعل قال ضمير يعود على الخليل.
- 168: 2- لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر.
- 168: 3- لم يرو هذا البيت من الكتب التي بين أيدينا إلا هذا الكتاب، ومعناه واضح.
- 168: 11- الراجز هو رؤية بن العجاج، ذكر في 4: 7.
- 168: 12، 13- هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها خمسة وثمانون بيتا ومائة بيت، يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، والبيتان هما الحادي والثمانون والثالث والثمانون فيها، فليسا متتابعين. وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص 160 إلى منتصف ص 165 من ديوانه. الدلائل من الإبل: السريع، العَلَجَن: الشديد الغليظ، الخرقاء من النوق: التي لا تتعهد مواضع قوائمها، الحَلَبَن: الحمقاء أو المهزولة.
- يقول: "خَلَطْتُ كل قوية سريعة من النوق تخليط الخرقاء الحمقاء".
- 169: 3- عَزُويت: قصير.
- 169: 13- سَلَقِيْنُهُ: ذكر في 37: 8، جَعِيْنُهُ جعابة: ذكر في 37: 18.
- 170: 2- أبو زيد: هو سعيد المذكور في 6: 12، القصباء: القصب، والحلفاء: نبت أطرافه محددة كأطراف سَعَف النخل، والطرفاء من شجر الحُمُض، قيل: ثلاثتها

للوّاحد والجمع، وقيل: واحدها قصبة وحلقة وطرفة، وبالأخيرة سمي الرجل.
170: 5- عندنا: عن ص، وأليق منها بالمقام عنده: التي في الهامش عن ط، ش.

(425/1)

-
- 173: 19- مضى ذكره في 44: 11.
174: 2- الغرض هو الإلحاق، والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام.
174: 15- هذا هو الضرب الآخر الذي يحتاج إلى تكرير.
175: 2- قوله: "فأما الإلحاق بحروف الزيادة، فقد مضى" ذكر في ص 34، 8.
176: 7- الحَبْنَطَى من الرجال: العظيم البطن، وهي حبنطاة. العلندی من الأبعرة:
الضخم الطويل، وناقاة علنداة. السرندی: القوي الجريء من كل شيء، وهي سرنداة.
176: 8- الدلنطى: شديد الدفع والسمين من كل شيء. السبندى والسبنتى:
الجريء.
177: 1- الصَّمَحَمَح ذكر في 137: 9. البرّهرة من النساء: التارة الغضة أو
البيضاء. الدلنطى، ذكر في 176: 8.
177: 3- الشاعر: عمرو بن أحمر بن فراض بن معن بن أعصر، ولد في أفصح بقعة
في الأرض، وأتى بأربعة ألفاظ في شعره لا تعرفها العرب، وانظر 315 من الشعر
والشعراء.
177: 4- هذا عجز بيت، وصدّره:
مدت عليه الملك أطنابها
كأس رَنُونَا: دائمة على الشرب، الطَّرَف من الخيل: الكريم العتيق. والطَّمَر بتشديد
الراء: الفرس الجواد. يريد: مدت كأس رنونة عليه أطناب الملك فذكر الملك ثم ذكر
أطنابه. وفي البيت روايات وتوجيهات وتأويلات كثيرة، فانظرها في مادة رنا 19-56-
8 ت من اللسان.
177: 5- شَجَوَجى: طويل جدا، وله معانٍ آخر. المروراة: الأرض لا شيء فيها.

(426/1)

- 177: 9- العشوثل: القدم المسترخي، والشيخ الثقيل.
- 177: 12- العَقْنَقْل: ذكر في 137: 8.
- 177: 13- عصنصر: ذكر في 137: 13. سجنجل: ذكر في 137: 8. هجنجل: اسم. عنبيل: جسيم غليظ.
- 177: 15- حَبَوْتَن: اسم وادٍ، أو اسم موضع بالبحرين.
- 177: 16- الحفידد: الظليم الخفيف.
- 178: 2- الجُلُغُلُع والجُلُغُلُع: الجُعَل والضَب.
- 178: 4- الذرحرح بفتح الراءين وبضمهما: دويبة أعظم من الذباب شيئا، مبرقش بحمرة وسواد وصفرة تطير.
- 178: 5- الغدودن: المسترخي.
- 178: 9- فدوكس: ذكر في 14: 2.
- 178: 10- عميثل: طويل شاب، عطود: ذكر في 144: 14.
- 178: 13- يشير إلى "الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال" في 41: 13، وإلى "ما ألحق بالأربعة من الفعل" في 83: 4.
- 179: 19- تقدم في قول أبي عثمان 176: 5، وهو إلحاق الثلاثة بالخمسة إلحاقا قياسيا.
- 180: 2- قول أبي عثمان: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ... إلخ" تقدم ذكره في كلام أبي الفتح في 176: 1، وهو: ولكن هذا جائز على مذهب أبي الحسن.
- 185: 11- قوله: "لأن منعه ما يجوز في غيره علة لحقته" أي: لحقته لحذف فائه.
- 187: 13- سيأتي في قول ابن جني في 203: 6، 7: حاحيت وعاعيت، وأصله: حيحيت وعيعيت، فقلب الياء ألفا للتخفيف وإن لم تكن متحركة.

(427/1)

- 187: 15- الشاعر: هو جرير بن عطية بن الخطفي اليربوعي التميمي المضري، أحد فحول شعراء العصر الإسلامي الثلاثة، وزميله الفرزدق والأخطل، مات سنة 110هـ، وعمره أكثر من 80 سنة.
- 187: 16- هذا البيت من قصيدة له في هجاء الفرزدق، وردت في ص 60، 61 من الجزء الثاني من ديوانه، وعدتها فيه عشرون بيتا، والشاهد هو الثاني فيها. ورواه اللسان

في مادة وجد 4-485-6 مع خلاف هين بين هذه الروايات الثلاث لا تغير المعنى.
نقع الفواد: روي، ونقع الماء العطش: أذهب. الشربة: المرة الواحدة من الشرب. الحوائم
من الإبل: العطاش جدا. وجد الشيء يجده وجودا: أدركه، ويجده أيضا بالضم لغة
عامرية. الغليل: حر العطش.

190: 1- هو أبو إسحاق الزجاج، تقدم في 116: 12.

191: 1- الشاعر: هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي، كما جاء في 1-12-8 من
كتاب سيبويه، والمرار الفقعسي الأسدي كما جاء في ذيل هذه الصفحة للأعلم
الشتنمري.

وعمر بن أبي ربيعة: هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة من بني مخزوم، بطن من قريش،
شاعر مجيد، اختص شعره بالغزل، وكان ذلك مكروها، والذي شجعه عليه أن قريشا
كانت أفضل العرب إلا في الشعر، حتى نبغ فيها عمر هذا ففضلتهم فيه، ومات سنة
93هـ.

والمرار الفقعسي الأسدي: هو المرار بن سعيد -بفتح الميم وتشديد الراء- من شعراء
الدولة الأموية، وأدرك الدولة العباسية، وكان يهاجي المساور بن هند، وكان مفرط
القصر ضئيلا، وانظر 680 من الشعر والشعراء، و176، 408 من المعجم والمؤتلف.
191: 2- هذا البيت من شواهد سيبويه، رواه في 1-12-8 من

(428/1)

كتابه منسوباً لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه الأعلم في ذيل هذه الصفحة للمرار الفقعسي،
ورواه مرة أخرى في 1-459-8 بدون نسبة، ورواه اللسان في مادة طول 13-
437-1 ت.

وقال الشنتمري في الموضع الأول: أراد: وقلما يدوم وصال، فقدم وأخر مضطرا لإقامة
الوزن، ثم ذكر فيه وجوها للإعراب، فارجع إليه إن شئت. ثم قال: "يقول: إن العاشق
الوصول إذا أديم هجرانه ينس، فطابت نفسه بالقطيعة".

192: 10- هذا البيت تقدم في 37: 20.

192: 11- ليلي الأخيلية: هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال من بني الأخيل من
عامر، كانت من النساء المتقدمات في الشعر، وكانت تفد على الحجاج وتمدحه وتنال
جوائزه، وتوفيت سنة 80هـ.

- 192: 12- روى اللسان في مادة ر ن ب 1-419-11 هذا البيت بلفظ الرءوس بدل ظماء، وروى سيبويه في 2-331-3 الشطر الثاني وحده كهاتين الرويتين. وقال الشنتمري في الهامش: الشاهد في قولها: "مُؤَرَّب" وهو "مُؤَفَّل" من الأرنب، فأخرجته على الأصل، ثم قال: وأرنب عند سيبويه "أفعل" وإن لم يعرف اشتقاقه لغلبة الزيادة على الهمزة أولا في بنات الثلاثة، وغيره يزعم أن وزنها "فعلل" وأن همزها أصلية، ويحتج بهذا البيت، والصحيح قول سيبويه ا. هـ. والحص جمع أحص وحصاء، وصفين من حص شعره: إذا انجرد وتناثر، ويقال: حص شعره فهو لازم ومتعد. ظماء، الواحد ظمآن وهي ظمأى.
- 192: 15- الآخر هو خطام الريح المجاشعي الراجز، وهو بشر بن نصر بن رباح من بني مجاشع، والخطام: الزمام، ورواه اللسان: حُطام، بجاء مهملة مضمومة.
- 192: 16- هذا بيت من مشطور الرجز، ومعه في بعض المراجع بيتان

(429/1)

- أو ثلاثة. والصاليات: الأثافي التي توضع تحت القدر، والكاف الأولى في قوله: ككما زائدة، وكان حقه أن يقول: يُثَقِّين، ولكنه أخرجه على الأصل، نحو: يؤكرم في 37: 20، وفي 192: 10 ويقال: "أثفيت أثفية" إذا نصبته و"أثفتها وثقيتها وآثفتها" وصف ديارا خلت من أهلها، فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير، فذكرته من عهد بها فحزن لذلك. وانظر هامش 1: 13 من سيبويه.
- 193: 3- لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر.
- 193: 4- الصنيع: العمل، لم تشف له قدرتي: لم تصنع لها أثافي، وهذا كلام على المجاز، أي: ليس عندي وسائل هذا الصنع.
- 193: 7، 8- يسليقيه ويجعييه: ذكرنا في 37: 18.
- 193: 9- هو النابغة الذبياني، ذكر في 19: 13.
- 193: 10- هذا عجز بيت، وصدرة:
- لا تقذفني بركن لا كفاء له
- من قصيدة له عدتها خمسون بيتا، وهو الرابع والأربعون فيها، يمدح فيها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه مما وشى به عليه بنو قريع في أمر المتجردة، وهي في ص 149 وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلي.

الكفاء: المثل والنظير، وتأثفك الأعداء: التفوا حولك فصاروا كالآثافي، والرشد بكسر
ففتح: العصب من الناس. والمعنى: لا ترمني بما لا أطيق ولا يقوم له أحد، ولا يكافئك
فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين، أو يريد: يتساندون فيشد بعضهم أزر بعض في
الطعن في النيل مني عندك.

197: 15- الخنساء: هي قماضر بنت عمرو بن الشريد السلمية، من أجمل نساء
عصرها، وأشعر النساء كافة، وأجمع رواة الشعر، أدركت الإسلام وأسلمت وهي
عجوز، وماتت سنة 144هـ.

(430/1)

197: 16- هذا عجز بيت لها، وصدرة:

ترتع ما غفلت حتى إذا أدكرت

والبيت في وصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا ادكرته
حنت إليه، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه، فضربت بها مثلاً لفقدتها أخاها صخرا، وانظره في
1: 207 من الخزانة، وفي ص 737 من الكامل، طبع أوروبا وفي 1-169-8 من
سبويه.

198: 2- الشنفرى: لقب واسمه شمس، شاعر جاهلي من بني الحارث بن ربيعة، وهو
ابن أخت نابط شرا، وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن براق أعدى العدائين لا
تلحقهم الخيل. وأجود شعره القصيدة التي منها الشاهد، المعروفة بلامية العرب لجودتها،
وعدها ثمانية وستون بيتا.

198: 3- والشاهد هو السادس والخمسون فيها، وهو يصف في الأبيات من 54 إلى
57 ومنها الشاهد، غارته في ليلة مظلمة على قوم مطمئنين، فقتل ونهب وعاد مسرعا
رابحا.

والأيم: من لا زوج له من الرجال والنساء، واليتيم: من فقد الأب، وليل أليل: شديد
الظلام، وإلدة: همزتها بدل من الواو؛ لأنها من الولد والولادة، أي: تركت نساء بلا
أزواج، وأولادا بلا آباء، وعدت سليما رابحا في ليل شديد الظلام.

200: 1- يقال: "إبل معايا: مُعَيِّية" وانظرها في مادة ع ي ي 19-347-7 ت من
اللسان، وفي مادة ورى 18-279-3 ت منه.

200: 9- حَيَوَة، وضَيَوَن: انظر 2-61-4 ت من سبويه.

100: 11- أَلْبِيَه بضم الباء وفتحها، وقال ابن سيده في المضموم: "يعنون لبه"،
وسُمعت أعرابية تعاتب ابنها، فقليل لها: لَمْ لَا تدعين عليه؟ قالت: "تأبى له ذاك بنات
أَلْبِي" وقالوا: بنات أَلْب: عروق في القلب تكون منها الرقة. وقال المبرد في المفتوح:
"يريد: بنات أعقل هذا الحي".

(431/1)

-
- 200: 12- لَحَحَتْ عينه: التصقت.
- 203: 6- حاحيت وعاعيت: ذكر في 111: 4.
- 203: 13- أبو زيد النحوي: هو سعيد بن ثابت الأنصاري ذكر في 6: 12.
- 205: 17- هو مَتَمِّم بن نويرة بن جمرة بن شداد بن يربوع، كان من الصحابة رضي
الله عنهم، وكان أخوه مالك بن نويرة سيد بني يربوع، وكان لمتمم ولدان شاعران
خطيبان.
- 206: 1- هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثي أخاه مالكا، عدتها واحد وخمسون
بيتا، وهو السابع والثلاثون فيها. وهي في ص 526 وما بعدها من شرح ابن الأنباري
للمفضليات. ويروى قَعْدَكَ، ويروى فَيُوجَعَا، ويروى فَيَجْعَا. وقعيدك الله، وقعيدك الله:
بمعنى نشدتك الله. وألا تسمعيني: للنهي، وأن في ألا زائدة. ونكأ الجرح: قشره. وييجعا:
يوجعا، أي: يؤلم، وانظر شرح ابن الأنباري للشاهد في ص 540 من شرحه وشرح
البغدادى في 4-214-8، 10 من الخزانة، فإنه من شواهد شرح الرضي على
الكافية.
- 207: 13- ظهور: فاعل يدل في أول الفقرة، أما قوله: "إن أصل حركة العين الكسر
دون الفتح" ففي تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة في "ذلك".
- 214: 5- وَوَاصِل: انظر اجتماع الواوين في أول الكلمة في ص 41 س 2 من نزهة
الطرف للميداني.
- 216: 10- يُوح -بالياء المثناة التحتيّة- مصروف، وفيه لغة أخرى هي يُوحَى.
- 216: 11- أبو العباس: هو المبرد في 6: 12.
- 217: 11- الدَّدَن: اللهو واللعب. وفي اللسان في مادة ددن 17-7-6 ت لم يجئ
ما عينه وفأؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان، وذكر: البَر، وقيل: البر
أعجمي، وقيل: عربي وافق الأعجمي، وقد جاء مع

- الفصل نحو كوكب 117: 1، وسوسن، وديدان، وسيسبان، والددان من السيوف:
الكهام.
- 217: 12- الدَّوْدَرَى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها: العظيم الخصيتين.
- 218: 1- الشاعر قيل: هو مهلهل، واسمه عدي بن ربيعة التغلبي. وقيل: اسمه امرؤ
القيس، وهو أخو كليب، وخال امرئ القيس أحد أصحاب المعلقات، ويعد المهلهل من
الطبقة الأولى في الجاهلية.
- وقيل: الشاعر هو أخٌ للمهلهل يسمى عديا.
- 218: 2- روي هذا البيت في تسعة أبيات في صفحة 148 من الجزء الرابع من كتاب
الأغاني، وفي اللسان في مادة وقى 20-282-2، وفي التاج في هذه المادة أيضا
101-397-8 ت، وفي المقاصد النحوية 4-211-4 ت من هامش الخزانة، وفي
فرائد القلائد في ص 311 س 15 في باب النداء فيهما. وجميع الروايات مطابقة لرواية
ص، إلا في رواية الأغاني فإنها بلفظ "نحوها" بدل "صدرها"، وانظر محل الشاهد النحوي
في المقاصد والفرائد.
- والأواقي جمع واقية، والواقية: كل ما وقيت به شيئا ... ومعناه: ضربت صدرها متعجبة
من نجاتي مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل، وهو من فعل النساء.
- 219: 13- أول: أفعل، ومؤنثه: وُولى، نحو: أفضل وفُضلى، فلما انضمت الواو
الأولى في وُولى قلبت همزة فصارت أولى.
- 220: 5- يريد بقوله: "لأنه قد بين هذا في أول الفصل" قول أبي عثمان في 211:
1.
- 221: 8- شنباء للمؤنث، وأشنب للمذكر من الشنب، والفعل كفرح: وهو بياض
وبريق وتحديد في الأسنان.
- 223: 12- قطري بن الفجاءة، ذكر في 14: 11.

- 223: 13- هذا البيت من قطعة له في يوم دولاب، تقدمت هي الأخرى في 14:
12. الحَفِرَات: جمع حَفرة، وصف من الحفر، وهو شدة الحياء، والفعل حَفِرَ يَحْفَرُ حَفْرًا

وَحَفَّارَةٌ.

223: 14- امرؤ القيس: ذكر في 68: 5.

223: 15- الغارة: اسم من أغار على القوم إغارة: إذا هجم عليهم بالخيـل. الشعواء:

وصف من شَعِيت الغارة تشعى شعى: إذا انتشرت. وفرس جرداء: وصف من جرد
يجرد: سبق الخيل. اللَّخِيَان: العظمان اللذان فيهما الأَسنان. السُّرْحوب من الخيل:
الطويل الحسن الجسم، ومعروقة اللحيين: قليلة لحمهما، وهذه الصفات كلها من
صفات المدح.

223: 16- القائل أمية بن أبي عائد العمري الهذلي، من شعراء الدولة الأموية

ومادحيها، وممن مدحهم مروان، وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان قصائد
مشهورة، وله شعر يغنى به، وانظر ج20 ص115 من الأغاني، بولاق.

223: 17- هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدتها ستة وسبعون بيتا،

وهي في 172 وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين، وورد في ص219 وما
بعدها من الجزء الثاني من الأغاني، دار الكتب، من خمسة عشر بيتا من القصيدة، مع
اختلاف في الترتيب وفي الرواية. وفي الأغاني "يمر" بدل "قوي" بالياء المثناة التحتية؛
لأنه وصف حمارا وحشيا، ولكن المغنين يغنون به بالتاء على لفظ المؤنث، الجندلة: حجر
المنجنيق الذي يرمى به.

وفي الشاهد هنا خطأ مطبعي، فالقاف من المنجنيق في أول الشطر الثاني.

224: 4- القائل امرؤ القيس في 5068.

225: 5- صدر بيت هو مطلع معلقته المشهورة، وعجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(434/1)

قفا: قيل: خاطب صاحبيه، وقيل: بل خاطب واحدا، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع
اثنين؛ لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع. ويجوز أن
يكون المراد قف قف، فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ.
وقيل: أراد قَفْن بنون التأكيد، وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب في الوقف،
فحمل الوصل على الوقف.

يقول: قفا وأسعداني وأعيناني على البكاء عند تذكري حبيباً فارقت، ومنزلاً غادرت،

بمنقطع الرمل المعوّج بين هذين الموضعين.

224: 16- القائل: جرير، ذكر في 187: 15.

224: 7- عجز بيت لجرير، وصدّره:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

والبيت مطلع قصيدة له وردت في ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم 477 أدب، في

الورقة الرابعة والسبعين منه.

224: 8- القائل هو جرير، ذكر في 187: 15.

224: 9- صدر بيت له، وعجزه:

وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعي النميري، قيل: إن عددها بين الثمانين والمائة

والعشرين بيتا، وكان يسميها الدافعة، ويسمي قافيتها المقصورة؛ لأنه كان يتفاءل بهذه

القافية.

224: 13- الأخفش الأوسط، ذكر في 27: 5.

226: 3- القائل جرير، ذكر في 187: 15.

226: 4- هذا بيت من مشطور الرجز، من أرجوزة له يهجو البعيث المجاشعي، عدتها

أربعون بيتا، وهو التاسع فيها، وهي في ص 166 وما بعدها من مشارف الأقاويل،

والشاهد فيها بلفظ "ضَعَوَات" بدل "عَضَوَات".

(435/1)

والعضوات: شجر عظام له شوك، واحدته عضة، والتاء فيه بدل من الواو. والضعوات:

شجر بالبادية مثل الثمام، واحدته ضَعَة، والتاء فيه بدل من واو أيضا، والتَّوْج: كِنَاس

الظبي.

227: 3- قائله العجاج، ذكر في 41: 9.

227: 4- ورد هذا الشاهد في 2-356-6 من كتاب سيويه، وقال الشنتمري في

ذيل هذه الصفحة: الشاهد فيه بدل التاء من الواو في التَّيْقُور، وهو فَيَعُول من الوقار،

وأصله ويقور؛ فأبدلت التاء من الواو استثقالا لها وكراهية للابتداء بها؛ لأنها من أثقل

الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال. وصف كبره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك

كالوقار وإن لم يقصده. والبلى: تقادم العهد. والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز

أبياتها 172، وهو التاسع والعشرون فيها. وقد وردت في 26 وما بعدها من ديوانه، وانظر الشاهد في مادة وقر 7-153-11 من اللسان.

229: 1- القائل ابن مقبل، وهو تميم بن أبي مقبل، من بني العجلان الذين هجأهم النجاشي، مخضرم، وكان ممتعا بعين واحدة.

229: 4- روي هذا البيت بهذا النص في نسخ الكتاب الثلاث التي بأيدينا، ورواه سيويه الذي نقل عنه المصنف في 2-355-2 ت من كتابه، ورواه اللسان في مادة وفد 4-480-6 ت والتاج في مادة وفد أيضا 2-538-19، وروايته في هذه المواضع الثلاثة بلفظ "استولت" بدل "استلوت"، واستلوت أي: لوت أي: عطفت وثنت، عن ابن جني في الجزء الثالث.

وقال الشنتمري في البيت ما يأتي: الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استثقالا للابتداء بها مكسورة، وهذا البديل مطرد في الواو إذا كانت في مثل هذه الحالة. والوفادة: الوفود على السلطان، والجبابير جمع جبّار، وهو الملك، أي: نَفِدَ على السلطان فمرة ننال من خير، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده.

(436/1)

230: 3- ناقة عُشراء: مضى حملها عشرة أشهر. الرُّحَصَاء: العرق إثر الحمى، أو عرق يغسل الجلد كثرة.

231: 12- الوُئِيّ: الضعف، مصدر وئى يئى كالوئى والوئى.

237: 9- قوله: "كما تقول في حائض وطامث" يريد: كما تقول ذلك في حائض وطامث.

237: 17- سار يسور سَوْرًا وسُورًا: وثب وثار.

238: 19- قوله: "وأما طُلْتُ فهي فعلت أصل" ذكر في 69: 9.

239: 4- قوله: "خَفِيفٌ خُفَافٌ" ذكر في 69: 9.

239: 16- قديم من قَدُم بالضم مطرد، وحديث من حَدَث بالفتح لا يطرد، وإنما حُمِلَ على نقيضه وهو قَدُم فُقِيل: حديث. وضعيف من ضَعُف بالضم مطرد وقويّ من قَوِيَ بالكسر غير مطرد، وإنما جاء حملا على نقيضه، هذا بيان ما يريده الشارح. وحدَث بالفتح، وفي القاموس: ويضم داله إذا ذكر مع قَدُم.

240: 2- قوله: "ونظيره: خَفَّ يَخْفُ" تكرر منه.

240: 4- يونس: هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب، وقيل: أبو محمد يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر، وتوفي سنة 182هـ، وقيل: سنة 156هـ.

240: 5- أبو إسحاق: هو الزجاج، وذكر في 116: 12. ثعلب: هو أبو العباس أحمد بن يحيى، ذكر في 60: 9. قطرب: هو أبو علي النحوي محمد بن المستنير المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، وله عدة مصنفات، ومات سنة 206هـ.

240: 13- الأعرشي: تقدمت ترجمته في 113: 15.

240: 14- هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

(437/1)

وأربعون بيتاً، وهي في ص 72 وما بعدها من ديوانه، والمعنى واضح.

241: 4- الشاعر هو الشماخ، ذكر في 109: 13.

241: 5- هذا ثاني بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن علباء السلمي، وردت في ص 21 وما بعدها من ديوانه، وعدتها واحد وثلاثون بيتاً، ويجوز في دار الرفع والنصب والجر. والفئة: الشابة. والعطل: التي لا حلي عليها. والحسنة: الكثيرة الحسن.

241: 9- تأبط شراً: هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس عيلان، من اللصوص القتاكين العدائين، وله في التلصص والفتك والشجاعة والعدو نوادر طريفة، وهو شاعر جاهلي جيد، توفي سنة 530م.

241: 10- هذا البيت من قصيدة له في أول المفضليات، عدتها ستة وعشرون بيتاً وهو العشرون فيها، وهو فيها بلفظ "بل" بدل "يا". وقال الشارح: "الأشب: المختلط".

242: 7- الشاعر: هو رياح بن سنيح الزنجي مولى بني ناجية، وكان فصيحاً، وقيل: رياح بن سنيح.

242: 8- هذا البيت من قصيدة له يرد على جرير ويذكر أكثر من ولدته الزنج من أشرف العرب، وقافيته "الأوعالا" رواية فيه، وهي التي وردت في النسخ الثلاث، ولم نجده بها في المراجع التي بين أيدينا، وهي في ص 416 س 3 من الكامل، والشرط الثاني كله:

طالت فليس تنالها الأجبالا

يريد: طالت الأجبال أو الأوعال فليس تنالها. وقد أورده المبرد شاهدا على أن طلته وزنه فَعَل، من قولهم: طاولني فطَلْتَه، أي: فعلوته طولا، وليس من طَوَّل على فَعَل، وهو ضد قَصُر، وانظر الكامل في هذا الموضع.

(438/1)

245: 1- انظر باب "ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه" 2-359-6 من كتاب سيبويه.

250: 3- قوله: "ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه" انظر في هذا ص 415 من المحتسب لابن جني.

250: 3- الفرزدق هو أبو فراس همام بن غالب بن صَعَصَعَة من مجاشع بن دارم التميمي البصري، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة، وزميله هما جرير والأخطل، مات سنة 110هـ عن مائة سنة.

250: 4- هذا البيت من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت، وهي في ص 551 وما بعدها من ديوانه. والْحَيّ: جمع حبة بضم الحاء وكسرهما فيهما اسم من الاحتباء، وهو أن يضم الرجل فخذه وساقيه إلى جذعه ويشدها بثوب والكلام على الجاز.

250: 11- لم نوفق لمعرفة الراجز.

250: 12- هذان بيتان من مشطور الرجز، وقد وردا في المحتسب لابن جني في ص 416 في سورة يوسف، وفي اللسان في مادة قول 14-93 ات، وفي التاج في هذه المادة أيضا 8-91-15 مع اختلاف كثير في الرواية. ومن الخلاف ضم أم وأهل وفتحهما، ولفظ غَضِي فهو في بعضها غَضِيًا بالغين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصورا مائة من الإبل، والرحال بفتح الراء وتشديد الحاء، وبكسر الراء وتخفيف الحاء.

وابتذلت: امتهنت. والرحال: الطنافس الحيرية. ولعله يريد أن مائة من الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت، وقيل: لا أهل له ولا مال. 250: 13- قيل: إنه جندل الطهوي، لم نوفق لترجمته.

250: 14- هذان بيتان من مشطور الرجز وردا في اللسان في مادة خل 13-233-
8، والتاج في هذه المادة أيضا 7-306-12 ت مع اختلاف

(439/1)

في الرواية. ونوط: علق والقياس: نبط كفيل. ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف
وتبقى الواو ساكنة، فيقول: نوط وقول. الخل: عرق في العنق متصل بالرأس. متمهل:
طويل منتصب مستو.

250: 15- لم نوفق لمعرفة هذا الآخر.

250: 16- هذان بيتان من مشطور الرجز، وردا في مادة خبط في اللسان 9-
152-5 وفي التاج 5-127-6 بنصهما هنا، وفي المقاصد النحوية 2-526 من
هامش الخزانة بلفظ "نولين" بدل "نيرين" ولم ينسب في موضع من هذه المواضع لقائلهما،
ونسباً لرؤبة وليس في ديوانه.

والنير بكسر فسكون: عَلِمَ الثوب ولحمته أيضا، فإذا نسج على نيرين كان أضفق
وأبقى. تختبط الشوك، يقال: اختبط الشجرة؛ إذا ضربها بالعصا ليأخذ ورقها. تشاك:
يدخل فيها الشوك ... يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى إنها تختبط
الشوك فلا يؤثر فيها.

252: 13- القائل: أبو خراش خويلد بن مرة من بني تميم، الهذلي أحد فرسان العرب
وفتاكهم وعدائهم المشهورين، شاعر مخضرم، أسلم وحسن إسلامه ومات في زمن عمر
بن الخطاب، وترجمته في 1-212 من الخزانة.

252: 14- هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا، وهو البيت الأخير
فيها، ذكر فيها فرّة فرّها من فائد وأصحابه الخراعيين. والقصيدة وقصتها مذكورة في
ص 142 وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين، وورد البيت فيها برواية أخرى.
والقف: وادٍ بالمدينة، والمعنى على رواية ابن جني واضح.

256: 5- الأصمعي في 35: 13- عيسى بن عمر في 38: 14، أبو الأسود
الدؤلي، اسمه ظالم بن عمرو الدؤلي الكنانى البصري من سادات التابعين، ومن أكمل
الناس عقلا، ومن أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وضع

(440/1)

شيئا من النحو بإرشاده، حين فشا اللحن وفي القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف، وتوفي سنة 69.

256: 6- هذا أول أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس وعامر أميري البصرة بالتتابع في قصة، وانظرها والأبيات في 11-116 من الأغاني، بولاق.
257: 14- في مادة ك ود من اللسان 4-386-3 ت. تقول لمن يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه: "لا، ولا كودا، ولا هما" أي: لا أهم ولا أكاد.
258: 6- صَيَدَ البعير صيدا: إذا كان لا يستطيع الالتفات.

259: 16- أبو زيد في 6: 12.

260: 10- الشاعر: هو أبو الخطاب عمرو بن أحمر الباهلي من شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام وأسلم، وكان صحيح الكلام كثير الغريب. توفي على عهد عثمان بن عفان، وأخباره في 3-38-7 ت من الخزانة، وفي ص 37، 214 من معجم الشعراء.
260: 11- روى اللسان في مادة عور 6-291-5، 7 هذا البيت بنصين مختلفين، ومخالفين لنصه هنا.

وقيل في ألف تعارا الأخيرة في اللسان ما ملخصه: أصله تَعَارَنُ بنون التوكيد الخفيفة، فأبدل منها الألف في الوقف؛ ولهذا سلمت الألف الأولى التي بعد العين، إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لاختفت لدخول "لم" الجازمة عليه، وكنت تقول: "لم تَعَرَّ".
262: 7- الأصمعي ذكر في 35: 13 - عيسى بن عمر، ذكر في 38: 14- رؤية بن العجاج، ذكر في 4: 7.

262: 9- هذا بيت من مشطور الرجز له، ورد وحده في قسم المفردات من ديوانه. وتيّه نفسه وتوّه بمعنى أي: حيرّها وطوّحها، والتّيّه: المفازة يضل فيها السالك.

(441/1)

262: 16- أبو علي الفارسي: ترجمته في المقدمة، والشاعر الذي أنشد له هو أبو ذؤيب الهذلي خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين، وأشعر شعراء هذيل غير منازع، أدرك الإسلام وأسلم، ومات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه.
262: 17- هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتا في ص 70 وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين، وهو فيها بلفظ: اجتلاها، بدل: جلاها، ومعناها واحد، وهو دَخَنَ عليها ليطردها من خلاياها ويشتار العسل. والأيام

- بضم الهمزة وكسرها: الدخان، وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض. وثبات: جماعات،
الواحدة ثُبَّة، يقول: "لما أخرج النحل من خلاياه بالدخان، تجمع جماعات ذليلة
مكتئبة". وفي رواية تحيرت، أي: لا تدري أين تذهب.
- 263: 9- عيسى بن عمر، ذكر في 38: 14، ورؤية ذكر في 4: 7.
- 263: 10- تقدم هذا الشاهد في 262: 9.
- 263: 13- جرير: ذكر في 187: 15.
- 263: 14- هذا صدر مطلع قصيدة له في هجاء الأخطل عدتها اثنان وسبعون بيتا،
وردت في ص 593 من ديوانه وما بعدها، وعجزه:
وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا
- البين هنا: الفرقة. والخليط: المخالط للواحد والجمع. والأقران: جمع قَرْن، وهو الحبل
يجمع من بعيرين أو أسيرين. يقول: إن أصفياه المخالطين له، خالفوه وفارقوه، وقطعوا
ب هذه الفرقة حبال الوصل ولو طأوعوه ما فارقوه.
- 263: 15- الراجز: هو العجاج، ذكر في 41: 9.
- 263: 16- هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له، عدتها تسعة وتسعون بيتا،
وهو الخامس عشر فيها، وهي في ص 31 وما بعدها من ديوانه، ورواه اللسان في مادة
علكس 8-24-13 بالباء بدل الواو في أوله.

(442/1)

-
- والفاحم: الأسود. واغْلَنَكْس الشعر: اشتدَّ سواده وكثر. يريد أن الموصوفة لها شعر
أسود، عاجته حتى كثر واشتد سواده.
- 264: 15- لعله يريد بقوله: "وههنا وجه ظاهر غير هذا" أن الأصل في مضارع فَعَلَ
المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو: ضَرَبَ يضرب، وجلس يجلس، وأن
يفعل بضمها داخل عليه نحو: قَتَلَ يقتل، ونصر ينصر، وانظر قوله في ذلك من أول
س 4 إلى آخر س 11 من ص 186 من هذا الكتاب.
- 265: 3- أبوزيد، ذكر في 6: 12.
- 265: 3- أبو الحسن: ذكر في 27: 5.
- 265: 14- للجؤل معانٍ منها: الجماعة من الخيل والإبل.
- 265: 15- الخليل في 121: 11، والأخفش: هو أبو الحسن، وذكر في 27: 5.

266: 7- رؤية بن العجاج، ذكر في 4: 7.

266: 8- هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه عدتها خمسة وستون بيتا، وهو السادس والخمسون فيها، وهي في ص 165 وما بعدها من ديوانه. وورد في مادة غَوْل من اللسان 14-22-5، ومن التاج 8-51-24، وفي مادة مطا من اللسان 20-153-2 ت، ومن التاج 10-345-5 وهو في هذه المواضع الخمسة بلفظ "ميله" في آخره، بدل لفظ "مُثْبِه" ومعنى اللفظين واحد. وتطّعت: سارت سيرا طويلا ممدودا. والغول: بُعْدُ المفازة؛ لأنه يغتال من يمر بها. والميله: أرض توله الإنسان، أي: تحيره. والمُتْبِه: أرض مضلة، وهي التي يتيه فيها الإنسان كالتيه والتهيء. 267: 6- مثال قوله: ولم يكن ألفا: "قاولت، وبايعت، وتقاولنا، وتبايعنا"، ومثال قوله: ولا واوا: "عوّدت، وتعوّدت، وعوّدت، وتعوّدت"، ومثال قوله: ولا ياء: "خيّرت وتخيّرت، وزينت وتزينت".

(443/1)

267: 15، 16- هذا بعض بيت، وقد تقدم الكلام على البيت كله، وعلى نسبته لقائله في 1: 191، 2.

268: 1- قوله: "وقوهم: استَنَوَقَ الجمل أي: صار كالناقة في ذلها، وهو مثل يضرب للمخلط الذي يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلط فيه، ولمن يُظَنُّ به غناء وجلد ثم يكون على خلاف ذلك" "الأمثال للزخشي".

269: 5- الشاعر هو المُنَقَّب العبدى، واسمه محسن، وقيل: عائذ بن محسن بن ثعلبة، شاعر جاهلي قديم، وله شعر جيد، وترجم له في خزانة الأدب الكبرى والشعر والشعراء لابن قتيبة.

269: 6- يُنْبِي الشيء: يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقر من: نَبَا جنبه عن الفراش: إذا لم يطمئن عليه. تجاليدى: جسمي. الأقتاد: خشب الرحل، واحده: قَتَد، أو هي أدوات الرحل كله. الناوي: السنام والظهر. والفَدَن: القصر المشيد. والمؤيد هنا: العظيم. وقد روي هذا البيت في مادة جلد في اللسان 4-97-16.

269: 8- هو طرفة بن العبد، تقدم في 138: 15.

269: 9- هذا البيت الثاني والتسعون من معلقته، وهي عشرة أبيات ومائة بيت، وهي في ص 308 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلي.

وتَرّ الوظيف: انقطع بضربة فانفصل، ويقال: تَرّه، فهو لازم ومتعدّد. وروي البيت بالرفع والنصب في الوظيف والساق، والمُؤَيّد: الداهية والأمر العظيم، والخطاب في المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور في البيت السابق وهو والد طرفة، وهو يلومه في الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف، وانظر خزانة الأدب 1-505-4 وما بعده، ومختار الشعر الجاهلي.

270: 10- شَمَاو: غليظ مرتفع مشدد.

(444/1)

-
- 271: 4- مُقَالَ: اسم مفعول من أقاله البيع: إذا فسّخه وهو يائي.
- 271: 14- يشير بقوله: "وقد تقدم القول في مشاركة الأسماء من هذه الأفعال، الأفعال التي جرت عليها" إلى قول أبي عثمان في 269: 17- وأوله: والأسماء من هذه الأفعال، وفي 2-363-12 من سيبويه كلام في هذه الأسماء بعنوان "هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها".
- 272: 7- الأفكل، ذكر في 37: 15. الأيدع: ذكر في 37: 16. تَنْضُب: ذكر في 94: 10.
- 272: 8: تتفل في 94: 10.
- 273: 1- الأفكل: ذكر في 37: 15. الأيدع: ذكر في 37: 16. الأزمل: كل صوت مختلط، وأخذه بأزملة أي: جميعه.
- 273: 18- يريد بقوله: "الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال" الأسماء مثل "يقوم، ويبيع" مصححين علمين غير منقولين من "يقوم، ويبيع" فعلين معتلين.
- 275: 15- بنات ألبه: في اللسان مادة لب 2-226-14. وقال المبرد في قول الشاعر:
- قد علمت ذاك بنات ألبه
يريد: بنات أعقل هذا الحي.
- 276: 1، 2- اللب: العقل، وجمعه: ألباب وألبب، وانظر 200: 11.
- 276: 3- أبو العباس: هو المبرد، ذكر في 6: 12.
- 276: 9- أبو زيد سعيد، ذكر في 6: 12.

276: 15- أغالت المرأة ولدها وأغيلته في 117: 13.

277: 11- ابن مقسم، ذكر في 82: 2.

(445/1)

278: 9- هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكيت، فالسكيت لقب

أبيه إسحاق، كان يؤدب الصبيان مع والده، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين، وكان عالماً بالقرآن وبنحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر، توفي سنة 244.

278: 9- أغالت المرأة وأغيلت: ذكر في 117: 13.

278: 11- أبو العباس: هو المبرد، ذكر في 6: 12.

278: 16- لم نوفق لمعرفة هذا الآخر.

278: 17، 18، 19- البيت الثالث منها من شواهد النحو، فهو من شواهد الرضي

على الكافية، ومن شواهد شروح الألفية، وقد ذكر مع البيتين في الموضعين. وقال البغدادي في 3-560-11 ت من الخزانة في البيت الثالث عن ابن جني علة رفعه أنه شبه أن بما "المصدرية" فلم يعملها في صلتها، ومثله الآية في قراءة ابن مجاهد: "لمن أراد أن يتم الرضاعة" برفع يتم. وقال العيني في المقاصد النحوية 4-380-9 ت من هامش الخزانة: لم أقف على اسم قائله، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل.

279: 18- أبو ذؤيب الهذلي: ذكر في 262: 16.

279: 19- هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التي رثى بها بنين له ماتوا

في عام واحد، قيل: خمسة، وقيل: سبعة، وعدتها تسعة وستون بيتاً، وهي في ص 1 وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين.

وقد شبه طرائق الدم في أذرع الأتُن بطرائق تلك البرود؛ لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة. والظبة: طرف النصل، والجمع ظبات. وتزِيد: تاجر كان يبيع الغُصْب بمكة، وهو تزِيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة، وتنسب إلى بني تزِيد البرود التزيدية.

(446/1)

281: 3- هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني، البصري الحافظ، أحد الأئمة الأعلام، كان من الموالي.

281: 6- أبو العباس: هو المبرد، ذكر في 6: 12.

281: 6- أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصاري، ذكر في 6: 12.

عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري من القراء، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى الحروف عن الحسن البصري، وسمع منه، وروى عنه الحروف بشار بن أيوب الناقد، وتوفي سنة 144.

281: 9- أبو العباس: هو المبرد، ذكر في 6: 12.

281: 10- لم نوفق لمعرفة هذا الراجز.

281: 11- البيت من مشطور الرجز، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان في مادة: زم 15-164-7 ت، وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها في مادة قبن 17-207-8 ت، وروى البيتين الأولين في مادة قب 2-153-3 وفي مادة حمر 5-292-3 ت، وروى الأبيات الأربعة الرضي في شرحه الشافية 2-248-12، وكذلك البغدادي في شرح شواهد الرضي على الشافية في 168 وما بعدها، فانظرها في هذه المواضع.

الخاطم: اسم فاعل من خطم البعير: إذا قاده بالخطام، وهو الحبل الذي يجعل في أنف البعير ليقاد به، وزأَمَ أصله زام، اسم فاعل من زم البعير يزُمُّه زَمًّا: إذا شده بالزمام، وهو الحبل الذي يجعل في البرة والمقود.

281: 12- كثير: هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من عمرو بن

خزاعة، ثم من الأزد، في الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام. ولكثرة نسيبه بعزة، نسب إليها وعرف بها فليل: كثير عزة، مات سنة 105هـ.

281: 12- يشير إلى قول كثير:

إذا ما العوالي بالعبيط احمَّارت

(447/1)

وقد رواه المؤلف في ص 23 من كتابه المحتسب في سياق الكلام عن همز الألف في قوله تعالى: {وَلَا الضَّالِّينَ} .

283: 9- الخليل: ذكر في 121: 11. أبو الحسن: هو الأخفش الأوسط، ذكر في

27: 5.

284: 2- الراجز: معروف بن عبد الرحمن، ولم نوفق لترجمته.

284: 3- هذا بيت من مشطور الرجز رواه سيبويه في 2-185-11 بلفظ عَيْش بدل دهر، ورواه اللسان في مادة ثوب 1-238-1 ت وروى بعده بيتين، ورواه ثعلب في ص 439 س 2 من مجالسه وأعاده في ص 439 نفسها في س 8 وفي ص 440 وما بعدها مع أربعة عشر بيتا أخرى، مع خلاف في رواية الشاهد -وقال فيه الأعلم الشنتمري في ذيل صفحة سيبويه المذكورة آنفا- والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح، والأكثر تكسيره على أثواب استثقالا لضممة الواو في أفعل؛ ولذلك همزه في أثوب.

والمعنى: إني قد تصرفت في ضروب العيش، وذقت حلوه ومره.

284: 17- تحجّر: ذكر في 99: 13.

285: 2- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز.

285: 3- هذا بيت من مشطور الرجز، أورده اللسان في مادة دوف 11-7-6 وقال: "دفت الدواء وغيره أي: بللته بماء أو بغيره فهو مَدُوف ومَدُوفٌ، وكذلك مسك مدوف، أي: مبلول أو مسحوق، والرواية في اللسان "مدووف" بالرفع وبغير ال. 285: 6- أبو العباس: هو المبرد في 6: 12.

286: 13- الأصمعي: ذكر في 35: 13. أبو عمرو بن العلاء: اسمه كنيته، وقيل: اسمه زبان بن العلاء بن عمّار التميمي المازني، كان من أكثر الناس علما بالعربية وغريبها وبالقرئات، نحويا لغويا ثقة مرضيا، توفي سنة 154هـ.

(448/1)

286: 13- لم نوفق لمعرفة القائل.

286: 14- في اللسان في مادة ط ي ب 2-53-1 ت، وطيب الثوب وطابه عن ابن الأعرابي قال:

فكأنها تفاحة مطيوبة

جاءت على الأصل كمخبوط وهذا مطرد.

286: 15- علقمة بن عبدة: هو علقمة الفحل من تميم، كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر، وتحاكما إلى أم جندب زوجة امرئ القيس، فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين في وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة، فحكمت لعلقمة، وتوفي سنة

561م.

286: 16- هذا عجز بيت من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا، وهو البيت الحادي والعشرون فيها، ونصه كله:

حتى تذكر بيضات وهيجه ... يوم رذاذ عليه الريح مغيوم
وهي ثاني قصيدة في ديوانه المطبوع في ليبسيك، وهو وغيره من بعض أبيات القصيدة يصف بها ظليما، وقبلها يصف ناقة.

286: 17- أبو زيد سعيد، ذكر في 6: 12. الخليل ذكر في 121: 11. سيبويه: ذكر في 10: 1.

288: 7- الخليل: ذكر في 121: 11. سيبويه: ذكر في 10: 1. الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، وذكر في 27: 5.

288: 10- هو سليك بن السلكة السعدي، أحد أغربة العرب وعدائهم الذين لا تلحقهم الخيل، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا، وكان له بأس ونجدة ونوادر طريفة.

(449/1)

288: 11- الصرب هنا الصمغ الأحمر، صمغ الطلح.

واللحم المعرض: الذي لم يبالغ في إنضاجه، ويروى المعرض بالعين المعجمة، واللحم الغريض: الطري، ولعل هذا من ذاك، ويروى المعرض بالعين والصاد المهملتين، أي: الملقى في العرصة ليجف، ويروى المشوب. وروى اللسان هذا البيت في مادة صرب 2-11-8 بلفظ: مشوب بدل: مشيب، ولم ينسبه.

288: 16- لم نوفق لمعرفة القائل.

288: 17- هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر بيتا، وهما البيتان الأخيران منها، رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في كتاب مضاف إلى النوادر، يقال له مسائية ص 236 من النوادر، طبع بيروت ولم ينسبها لقائلها.

وروى اللسان البيت الثاني من الشاهد من هذه الأرجوزة في مادة حور 5-299-6 - ولم ينسبه كذلك - وفي النوادر.

وأما قوله: من العين الحير، فإنه جمع عيناء، وكذلك جمع أعين، والحير جمع حوراء، فكان ينبغي أن يقول: من العين الحور، ولكنه أتبع الحير العين، وهذا عند حذاق أهل

العربية يجري على الغلط ا. هـ. والعيناء: الواسعة العين، والمرأة الحوراء: البيضاء، والعين الحوراء: الشديدة السواد، الشديدة البياض، وقيل غير ذلك، وعيناء الأولى اسم امرأة. 289: 6-الراجز: منظور بن مرثد الأسدي الفقعسي يصف رمادا، ذكر في 10:

20.

289: 7، 8- هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور بعضها في 288: 17، 18، ذكر منها سيبويه والشتنمري في 1-302 ثلاثة، منها بيت واحد من أبيات ابن جني، وذكر منها اللسان في مادتي كفر 6-464-2

(450/1)

وروح 3-282-6 ثلاثة أبيات أيضا، منها بيتان مما رواه ابن جني. يعقبيها: يطمس آثارها. والهور: ما طيرته الرياح من التراب. والدجن: لباس الغيم السماء. والمهمور: المنسكب. ودرس الرسم يدرس: عفا وانمحي. ومكفور: سفت عليه الريح التراب، وكذلك مكان مريح ومروح: أصابته الريح. ورماد مكتئب اللون: ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكتيب. وممطور: أصابه المطر.

289: 10، 13- الخليل، ذكر في 121: 111.

289: 12- أبو الحسن سعيد: ذكر في 27: 5.

289: 13- سيبويه: ذكر في 10: 1.

290: 1، 17- أبو الحسن سعيد الأخفش: ذكر في 27: 5.

290: 6- أبو زيد سعيد في 6: 12، ولم يذكر أبو زيد في نوادره قائل هذا البيت.

290: 7- ورد هذا البيت بنصه هذا في 4: 13 من النوادر، وبعده: ويروي الجنودا، والجدود: جمع جد وهو الحظ والسعادة والغنى، أو أبو أحد الوالدين. يأمرهم بتقوى الله ويحذرهم بطشه.

290: 8- القائل: هو مرداس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب، جاهلي.

290: 9- هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت في ص5، 6

من النوادر، والقبيلة: اسم فرسه، وتجهنا بفتح الجيم وكسرهما: واجهنا، وانظرها في النوادر.

290: 15- الخليل: ذكر في 121: 11.

291: 3، 15- الخليل: ذكر في 121: 11.

- 291: 5، 8، 17- أبو الحسن سعيد: ذكر في 27: 5.
292: 4- أبو الحسن سعيد: ذكر في 27: 5، والخليل: ذكر في 121: 11.

(451/1)

-
- 295: 13- مَكْوَزَة، وَمَزِيد: اسمان.
296: 10- الخليل: ذكر في 121: 11.
297: 2، 6- الخليل: ذكر في 121: 11.
297: 8، 12- أبو الحسن سعيد: ذكره في 27: 5.
298: 1، 8، 10، 17- الخليل: ذكر في 121: 11.
299: 3- الأصمعي: ذكر في 35: 13.
299: 4، 15- أبو الحسن سعيد: ذكر في 27: 5.
299: 9، 12- الخليل: ذكر في 121: 11.
300: 16، 17- أبو الحسن سعيد: ذكر في 27: 5.
301: 1- الشاعر هو أبو جندب بن مرة الهذلي، وكان بنو مرة عشرة منهم جندب، وكانوا جميعا شعراء دهاة عدائين لا يدركون، وكان جندب هذا أشدهم، وله في السطو والغزو وقائع تدل على شجاعته وشدة بأسه، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في الحرم وهو يعتمر.
301: 2- ورد في اللسان في مادة ضيف ما يأتي: المصوفة: الأمر يشفق منه ويخاف.
قال أبو سعيد: وهذا البيت يروى على ثلاثة أوجه: المَصُوفَة والمَصِيفَة والمُصَافَة، ومعنى البيت: وكنت إذا استغاث جاري من شدة نزلت به، أسارع إلى نجاته.
301: 3، 7، 12، 15، 16- أبو الحسن سعيد، ذكر في 27: 5.
301: 8، 10- الخليل: ذكر في 121: 11.
301: 14- الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، كان دينا ورعا على تبه وعُجِبَ وتعظم، مات سنة 207هـ عن 67 سنة.

(452/1)

303: 7- الراجز: العجاج في 41: 9.

303: 8- هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له في مدح الحجاج عدتها سبعة عشر بيتا ومائة بيت من مشطور الرجز، وهي في ص 21 وما بعدها من ديوانه. والتأئس: ضد الوحشة. والنوار: النفور من الريبة. والمعنى: أئس يؤنس مع النفور من الريبة.

303: 13- الأعشى: ذكر في 13: 15.

303: 14- هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا، وهي في ص 41 وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل في الرواية، هو الزنبق بدل: العنبر، والزنبق: دهن الياسمين، ويضوع: يتحرك فينتشر، أصورة: جمع صوار وهو الرائحة الطيبة، وعنبر ورد: أحمر يضرب إلى صفرة حسنة، والأردان: جمع رذن وهو مقدم كم القميص، شمل: عام.

والمعنى: أنها طيبة الرائحة، إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشرت. 305: 5- الشاعر: هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي الملقب بالصعق، أحد شعراء الجاهلية وفرسانها، له حوادث في الغزو والسطو تدل على بطولته.

305: 6- روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده، فانظرهما فيه في مادة لف 11- 231- 8 ت.

306: 17- الشاعر: هو الأخطل في 21: 3.

306: 18- هذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا يمدح بها بشر بن مروان، وهي في ص 9 وما بعدها من ديوانه، وفي الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت.

307: 10- نافع بن أبي نعيم، هو أبو عبد الرحمن الليثي فهو من مواليهم، وله عدة كنى أخرى، أحد القراء السبعة، ثقة صالح حالك السواد، صبيح

(453/1)

الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة، أخذ القراءة عرضا عن سبعين تابعيا، توفي سنة 150هـ أو سنة 170هـ، وقيل أقوال بين هذا وذلك.

308: 4- خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبيعي، من القراء؛ أخذ عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ

النحوي.

308: 6- رؤية: ذكر في 4: 7.

308: 7- هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها

خمسة وثمانون بيتا يمدح بها الحارث، وهي في 77 وما بعدها من ديوانه.

308: 11- الخليل في 121: 11.

308: 14- الشاعر: هو جميل بن عبد الله بن معمر، ويكنى أبا عمرو، عشق بثينة

بنت عمه وهو غلام، فلما كبر وخطبها رُدَّ عنها، فكانا يجتمعان سرا وهما مراقبان، ولم يُرمَيا بريية، وأوذي من أجلها كثيرا، شاعر فصيح مقدم جامع للشعر والرواية، توفي سنة 82هـ.

308: 15- هكذا ورد البيت في اللسان في "عون" 17-172-7 ت وفيه: لا يأتي

في المذكر مفعّل "بضم العين" إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما: المَعُون والمَكْرَم، والمَعُون: العون والمساعدة.

يقول: نعم العون قولك: "لا" في ردّ الوشاة وإن كثروا.

308: 17- الآخر هو أبو الأخرز الحماني الراجز، أحد بني عبد العزى بن كعب بن

سعد، وعبد العزى هو حَمَّان، راجز محسن مشهور.

308: 18- هذا عجز بيت له، رواه اللسان كله منسوباً إليه في مادة كرم 15-

416-9، وفي مادة يوم 16-138-7 ت فانظره فيه في هذين الموضعين.

(454/1)

309: 1- الآخر: هو عدي بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر، شاعر فصيح

جاهلي، كان جده حماد كاتب الملك النعمان الأكبر، فلما شب، تعلم العربية فالفارسية حتى صار من أفصح الناس فيهما.

309: 2- البيت مطلع قصيدة له قالها في سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر في قصة

له معه، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة في ترجمة عدي في الجزء الأول من الأغاني، وفي ص 176 ج 1 من الشعر والشعراء، وفي ص 184 ج 1 من الخزانة، وشيء من ذلك في ص 597 ج 3 من الخزانة. والمألّف: الرسالة، وقد يكون جمع مألّكة وهي الرسالة أيضا، والرسالة هي قوله:

أنه قد طال حبسي وانتظاري

- 310: 2- أبو إسحاق الزجاج: ذكر في 116: 12.
- 310: 5- أبو الحسن سعيد: ذكر في 27: 5.
- 310: 9- سيبويه: ذكر في 10: 1.
- 310: 11- حَلَّات السويق: وضعت فيه الحلوى، قال الفراء: همزوا ما ليس بمهموز؛ لأنه من الحلواء، رثأته: مدحته بعد موته.
- 310: 14- الرثيئة: اللبن الحامض يحلب عليه، فيخثر ويغلظ.
- 310: 18- أبو عبيدة: ذكر في 75: 18، ورؤية: ذكر في 4: 7.
- 311: 3- الحسن البصري: هو يسار مولى أم سلمة، أحد أئمة الهدي والسنة. نشأ بالمدينة، وكان أحد الشجعان الموصوفين، يذكر مع قطري بن الفجاءة، وصار كاتباً في دولة معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد، توفي سنة 110هـ، وله ثمانٍ وثمانون سنة.
- 311: 5- انظر تفسير الكشاف للزمخشري في تفسير هذه الآية 16 من سورة يونس 10.

(455/1)

-
- 311: 7- وانظر تفسير هذه الآية 50 من سورة النجم 53 في الكشاف أيضاً.
- الشاعر: جرير، ذكر في 187: 15.
- 311: 8- هذا صدر بيت، وعجزه:
- وجعدة لو أضاءهما الوقود
- وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتاً يمدح بها هشام بن عبد الملك، وهي في ص 146 وما بعدها من ديوانه. واللام في حُبَّ: جواب قسم محذوف ولم يأت بقدر مع أن الفعل ماض مثبت؛ لإجرائه مجرى فعل المدح كقولك: والله لنعم الرجل محمد، وحب بفتح الحاء وضمها، أصله: حُبُّ كشرُف، أي: صار محبوباً، فأدغم ونقل ضم العين إلى الفاء، وموسى وجعدة: ولداه، وصفهما بالكرم، وكنى عنه بإيقاد النار، يعني: أوقدا نار الضيافة، فأضاء وجوههما الوقود.
- 312: 9- الأخطل: ذكر في 21: 3.
- 312: 10- روى اللسان هذا البيت في مادة ركل 13-313-14 وفي مادة مدن 17-289-12 منسوبا للأخطل في الموضعين، وروايته كرواية ابن جني، غير أنه استبدل بكلمة "حجرها" كلمة "كرمها"، وقال البيت في وصف الخمر، وهو أول بيت

من قصيدة له عدتها خمسون بيتا وردت في ص 5 وما بعدها من ديوانه. ابن مَدِينَة: يقال للرجل العالم بالأمر الفطن: هو ابن بَجْدَتِها وابن مَدِينَتِها وابن بَلَدَتِها. المِسْحَاة: المِجْرَفَة من حديد يجرف بها الطين. ويترك: يضربها برجله لتدخل في الأرض. 314: 9- المشوار: المكان الذي تعرض فيه الدابة بالإجراء للبيع ونحوه، وله معانٍ أخرى.

314: 16- الهيام بالفتح: تراب يخالطه رمل ينشف الماء نشفا.

315: 2- الهيام -بالضم- أشد العطش، مصدر، وقيل: اسم منه.

(456/1)

315: 4- سايور: فاعول من سرت.

315: 5- أهوناء: جمع هين، والهين: السهل. أَعْيَاء: جميع عَيَّل، يقال: عنده كذا

وكذا عَيَّلًا. أَيْنَاء جمع يَن، والين: الواضح.

318: 6- هو المبرد: ذكر في 6: 12.

318: 12- الثَّحَاز: داء يأخذ الدواب والإبل في رثاقها، فتسعل سعالًا شديدًا، وقد

نَحَز البعير ونَحَز نحزًا: صار به نُحَاز.

318: 13- السماخ: ذكر في 109: 13.

318: 14- هذا البيت من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتًا، والشاهد هو

الخامس والأربعون فيها. البارض: أول ما يبدو من النبات. والوسمي: المطر الذي يسم

الأرض بالنبات. السفى: شوك البهمى، وهو نبت معروف من أحرار البقول، والأخلة

جمع خلال، وهو عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع. والملهج: الذي لهجت فصاله

بالرضاع أي: أولعت به وثابرت عليه. والمعنى: أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجف؛

فصار يتأذى بسفى البهمى.

321: 16- التَّخْلِي: شعر وجه الأديم ووسخه وسواده.

322: 9- أبو ذؤيب: ذكر في 262: 16.

322: 10- هذا البيت من قصيدته المشهورة التي رثى بها خمسة بنين له ماتوا

بالطاعون في عام واحد، وفي رواية: سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا في يوم

واحد. وهو البيت السابع منها، وعدتها تسعة وستون بيتًا، وردت في القسم الأول من

ديوان الهذليين من ص 1 وما بعدها، والشاهد فيه كسر حرف المضارعة في إخال،

وغيرت: بقيت، وناصب أي: ذي نصب بالتحريك، وهو الجهد والتعب، ومستتبع: مستلحق من: استتبع فلان فلانا أي: ذهب به، يقول: أنا مذهوب بي، وصائر إلى ما صاروا إليه.

(457/1)

-
- 322: 11- لم نوفق لمعرفة هذا العقيلي.
- 322: 12- لم نجد هذا البيت في المراجع التي بين أيدينا، المراء: المماراة والجدل، وجوثة: قبيلة إليها نسبت تميم، وكاثره الماء: إذا أراد لنفسه منه كثيرا ليشرب منه، وإن كان الماء قليلا. يقول الشاعر مفتخرا: يا أيها المجادل، إن قومي تميم جوثة ذات الكثرة والعزة.
- 322: 15- اليسروع والأسروع: الدودة الحمراء تكون في البقل.
- 323: 3، 10- الخليل: ذكر في 121: 11.
- 324: 3، 4- الخليل: ذكر في 121: 11.
- 324: 16- الشاعر: هو ابن مقبل: ذكر في 229: 4.
- 324: 17- هذا البيت من شواهد سيبويه، وهو في 2-365-4 ت منه، ورواه صاحب اللسان في مادة دور، ورواية اللسان هذه مخالفة لرواية ابن جني وسيبويه وهما بنص واحد، ولم ينسبه سيبويه لأحد. وقال الشنتمري في هذا البيت: استشهد به لصحة الواو في تدويرة حيث كانت اسما، ليفرق بين تفعل إذا كان اسما، وبينه إذا كان فعلا كما بين في الباب. والتدويرة: مكان مستدير تحيط به جبال. وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المصبوب على الذبال، والسليط: الزيت، ويقال: دهن السمسم، وانظر الشنتمري في هامش 2-365 من سيبويه.
- 326: 3- الخليل: ذكر في 121: 11.
- 328: 14- الطول: حبل طويل تشد به الدابة، السمل: وهو الخلق من الثياب، الشمل: الشمال وهي ريح تهب من قبل الشام.
- 329: 3- المراد بقوله: فجعلوا الهزمة بعد الواو والياء بين بين: أن ينطق بالهزمة نطقا بينها وبين الياء في خطبة، وبينها وبين الواو في مقروءة، ولذلك

(458/1)

رسمنا خطيئة هكذا خطيئة/ة، فزدنا ياء قبل الهمزة، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء، ورسمنا مقروءة هكذا مقروو/ة، فزدنا واوا قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو. وكذلك فعلنا بباء/ة وألا/ة، فزدنا ألفا في كل منهما قبل الهمزة، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف.

330: 15- الخليل: ذكر في 121: 11.

322: 13- سيبويه: ذكر في 10: 1.

333: 5- رجل مال: ذو مال أو كثير المال.

333: 6- يوم راح: شديد الريح.

335: 9- الحُرْز: ولد الأرنب، والبِرْز جمع بَرَّة: وهي الشارة أو السلاح.

335: 10- رجل نُوم: في القاموس: النوم: النعاس أو الرقاد، وهو نائم ومنتوم ونُومة

كهُمَزَة وَصُرْد، ورجل سُؤْلَة من سلت تسال الآتي في 336: 1- لغة أخرى واوية في سأل، وَلُومَة من لام، وَعُيْبَة من عاب، كلها للمبالغة في الفاعل.

335: 11- صير جمع صيرة: وهي حظيرة الغنم.

235: 14- الحُصْص والحُصْص: دواء يتخذ من أبوال الإبل، وفيه لغات أخرى، المِرَر جمع مرة: وهي القوة، ولها معان أخرى.

336: 1- سال يسال كخاف يخاف سؤالا بالضم والكسر: لغة أخرى واوية في

سأل ...

337: 12- قوله: "فانفصل من هذا بما قال" يريد به تخلص من الاعتراض، وهذا من أسلوب ابن جني.

(459/1)

338: 12- الشاعر: هو عدي بن زيد بن حمّاد: ذكر في 309: 1.

338: 13- هذا عجز بيت له، وهو من شواهد سيبويه، أورده في 2-369-1 من

كتابه منسوباً إلى عدي المذكور، وقال فيه الأعلام الشنتمري في ذيل هذه الصفحة: "الشاهد فيه تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل؛ تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً. والبيت كله من شواهد شرح الرضي على الشافية، وهو في ص 121 من شرح شواهد الشافية للبغدادي، فانظره في

الموضعين. وفي 2-127-7 من شرح الرضي على الشافية.
338: 14- أبو زيد: هو سعيد: ذكر في 6: 12. الخليل: ذكر في 121: 11،
الشاعر في اللسان مادة سوك 12-331-8 هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت،
وهو في 76: 10.
338: 15- البيت من شواهد شروح الألفية، أورده العيني في 378: 7 ت من كتابه
فرائد القلائد، وفي 2-530-2 ت من كتابه المقاصد النحوية من هامش الخزانة
بخلاف هين.
وقال في المقاصد: لم أقف على اسم قائله، وهو من المتقارب. وأغرّ: أبيض، والثنايا جمع
ثنية: وهي الأسنان الأربع التي تليها الرباعيات. وأحم، الحمة: لون بين الدهمة والكمته.
واللثات جمع لثة، والسوك جمع سوك، والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك. وقد رواه
اللسان في مادة سوك 12-331-8 ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت،
ورواية له كرواية ابن جني.
338: 17- قعنب الغطفاني: هو قعنب بن ضمرة ابن أم صاحب، من شعراء الدولة
الأموية، وكان في أيام الوليد.
339: 1- هذا البيت له، وهو في 44: 5 من النوادر، وفي 17-130-6 ت من
اللسان، وهو من شواهد سيبويه، ذكره في 1-11-1 من كتابه.

(460/1)

وقال فيه الشنتمري: أراد: صَنَوَا، فبناه على الأصل وأظهر التضعيف ضرورة. وصف
أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود، وإن كان الذي يجود عليه مانعا له بخيلا عليه بماله،
وإنما يريد أن جوده سجية، فلا سبيل إلى أن يكفه العذل عنه، وانظر قول الشنتمري في
ذيل 1: 11 من كتاب سيبويه.

339: 3- الآخر: هو أبو النجم العجلي: ذكر في 10: 8.
339: 4- هذا مطلع أرجوزة له وهي التي سماها رؤية أم الرجز، وعدتها واحد وتسعون
بيتا ومائة بيت، وهي في ص 57 وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمني، وهذا البيت
بهذا النص ورد في مادة جل 13-123-6 من اللسان، وفي 1-401-13 من
الخزانة، وفي 1-19-9 من المعاهد، غير أنه روي في أرجوزة الطرائف رواية أخرى، وفي
2-302-7 رواية كرواية الطرائف، فانظرها في هذه المواضع.

339: 6- الآخر هو العجاج: ذكر في 41: 9.

339: 7- هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية، عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها، وورد فيها بلفظ الحفا بدل الوجى، وهي في ص 45 وما بعدها من ديوانه.

والوجى: الحفا، وهو رقة القدم والخف والحافر، والحفا أيضا: المشي بغير خف ولا نعل. والأظلل هو الأظلل، والأظلل من الإبل: باطن المنسم، والمنسم: خف البعير. يعني أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى خفيه.

والبيت من شواهد سيبويه 2-161-7، وروايته فيه كروايته هنا، وقال فيه الشنتمري: الشاهد فيه إظهار التضعيف في الأظلل ضرورة، أراد الأظلل، وهو باطن خف البعير.

339: 8- أبو زيد: هو سعيد، ذكر في 6: 12.

(461/1)

340: 1- أبو زيد: هو سعيد، ذكر في 6: 12.

340: 5- هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم: ذكر في 28: 2- هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: ذكر في 60: 9.

340: 6- أورد ثعلب هذا البيت في مجالسه 2-444-8 بهذه الرواية، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا في مادة ورق 12-255-3 ت، ونسبه في روايته إلى ثعلب، وخالفه في شرح "غير مورقة"؛ إذ قال ثعلب: "غير مورقة" يعني: غير مصيبة، وقال اللسان: يعني: غير خائبة. وأورق الغازي: أخفق وغنم، وهو من الأضداد، والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان.

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلنهن مع ما لهن من التأثير والإصابة قبل الكحل.

340: 15- "بُيُض" الذي جرى مجرى جمع "أبيض" إنما هو جمع بَيُوض السابق ذكره في آخر قول أبي عثمان 339: 18، إذ يقول: "دجاج بُيُض" جمع "بَيُوض"، وفي أول هذا القول لأبي عثمان أيضا 341: 11 إذ يقول: ومن قال: "رسل" فأسكن قال: "بيض" أي: في بُيُض جمع دجاجة "بَيُوض" لا جمع "أبيض" وإنما هو مشبه به.

342: 15- لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر.

342: 16- روي البيت في المقاصد النحوية في "5884" 3، من هامش الخزانة.

والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فيه: طولها، قال العيني: وقد رواه القالي: طولها على القياس، ورواه المبرد في الكامل ص512 س13 على القياس أيضا وبلفظ أشداء بدل: أعزاء.

343: 4- القارة: الصخرة السوداء، وقيل: الصخرة العظيمة.

343: 5- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر. وقال البغدادي في 3-429-2 ت: والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله

(462/1)

343: 6- هذا البيت ذكر في 132: 15 من شرح شواهد الشافية للبغدادي، وفي 3-429-6 من الخزانة، وهي في شرح شواهد الكافية للبغدادي أيضا، وفي 375: 26 من فرائد القلائد للعيني، وفي 4-517-17 من هامش الخزانة، وهو كتاب المقاصد النحوية للعيني، وكل هذه الروايات فيها: "أخو بَيَصَات" بدل "أبو بَيَصَات" والرائح: السائر ليلا، والمتأوب: السائر نهارا، ورفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريكهما في السير، والسبوح: الحسن الجري أو اللين اليدين في الجري. يصف ظليما "ذكر النعام" شبه به ناقته فيقول: ناقتي في سرعة سيرها ظليم له بيضات، يسير ليلا ونهارا ليصل إلى بيضاته.

345: 11- العود: الحمل المسن وفيه بقية، والجمع عَوْدَة.

346: 14- أبو العباس: هو المبرد، ذكر في 6: 12.

347: 3- ابن مقسم: ذكر في 82: 2.

347: 6، 8- أبو بكر: في الموضعين هو ابن مقسم نفسه، ذكر في 82: 2، وقد ذكره باسمه وكنيته في 340: 5.

348: 6- أبو بكر: هو ابن مقسم، ذكر في 82: 2.

348: 12- ذكارة: من جموع الذكر، وهو خلاف الأنثى.

348: 13- الأخطل: ذكر في 21: 3.

348: 14- هذا بيت من قصيدة له يمدح الوليد بن عبد الملك وبني أمية، وعدتها واحد وخمسون بيتا، وهو الرابع والأربعون فيها، وهي في ص182 وما بعدها من ديوانه، وهو فيه بلفظ: ينعين بدل يندبن، واللفظان بمعنى واحد هو البكاء على الميت،

وعد حسناته. والبيت في مادة نجم 16-46-8 ت من اللسان، واللَّمع هنا الإشارة،
والمُثَاكِيل: النساء اللاتي فقدن أولادهن،

(463/1)

وَمُسْلَبَة: وصف من سَلَبَت المرأة: إذا مات ولدها، وفتيان ضَرَس الدهر والخطب: من
عصتهم الحرب وأحداث الزمان وما سواها فصاروا خبيرين علماء بها، والخطب:
الخطوب بحذف الواو. شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقه، وانظر
شرحه في الموضعين.

348: 17- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز.

348: 18- هذا بيت من مشطور الرجز، ورد في مادة حلق 11-343-13 من
اللسان بلفظ "ابتَلَّت" بدل "بُلَّت"، والحلاقيم جمع خُلُقُوم، والحلقوم: طرف الحلق،
والحلق: مخرج النفس، أو هو مَسَاغ الطعام والشراب إلى المريء، والجمع: حلق.
349: 2- لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر.

349: 3- هذان بيتان من مشطور الرجز، رواهما اللسان في مادة نجم 16-46-16
بهذا النص، شاهدا على أن نُجْمًا بضمّتين جمع نُجْم.

349: 5- لم نوفق لمعرفة القائل.

349: 6- هذان بيتان من مشطور الرجز. مُصَمِّنَات الأمور: الأحداث الشديدة،
يريد بالأمر: الأمور، وفي اللسان في مادة أمر 5-86-5 ت، والأمر: الحادثة، والجمع
أمور، لا يكسّر على غير ذلك.

349: 8- لم نوفق لمعرفة القائل.

349: 9- ثِيَرَة من جموع ثَوْر، والرُّتَع من جموع راتع، والراتع: الذي يأكل ويشرب
رَغَدًا في الريف.

(464/1)

الفهارس:

فهرس المباحث:

الصفحة الموضوع

- 1 خطبة المؤلف
- 2 علم التصريف والحاجة إليه
- 3 ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسمع
- 3 تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس
- 3 ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة
- 5 قيمة كتاب الصرف للمازني
- 5 ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة
- 6 رواة كتاب المازني
- 7 باب الأسماء والأفعال:
- 7 كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل؟
- 8 ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية
- 9 ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية
- 9 الألف في "أنا" في الوقف، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة
- 10 إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف
- 11 الأصلي والزائد
- 13 الزيادة للإلحاق ولغيره
- 13 الزيادة للإلحاق
- 14 الزيادة للمد
- 15 الزيادة للمعنى
- 15 الزيادة من أصل الوضع
- 17 أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها
- 24 أبنية الأسماء والأفعال الرباعية التي لا زيادة فيها

(465/1)

الصفحة الموضوع

- 28 الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها
- 29 الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال
- 30 أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها

- 34 الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال، في الأسماء
"35: 15" الواو والياء لا يكونان أصلاً في الرباعي 1
"36: 17" ألف فُعَلَى لا تكون إلا للتأنيث
38 الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال، في الأفعال
41 الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال
44 الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب
47 إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء
"48: 7" الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في مرمريس
49 زيادة النون والألف
"51: 11" ألف قبعثرى ليست للتأنيث ولا للإلحاق
53 الأفعال المبدوءة بهمزة وصل
"53: 15" زيادة همزة الوصل
55 تسكين أوائل الأفعال
56 انكسار الحرف لا يميز إمالته
56 دخول همزة الوصل على فعل الأمر
57 ما بين الأسماء والأفعال من تقارب
"57: 15" الأسماء هي الأولى في الوضع
57 الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل
64 إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها
65 دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائل همزة الوصل
66 دخول همزة الوصل على الحروف

1 كل عنوان مسبوق بمثل هذا الرقم بين قوسين، عنوان يفهم من الكلام.

(466/1)

الصفحة الموضوع

"66: 5" ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل

"67: 13" حذف النون من جمع المذكر السالم لطول الاسم

- 69 أداة التعريف والتنوين
- 71 الفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله
- 73 القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض
- 74 افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء
- 75 حكم بناء انْفَعَلَ وافتعل
- 77 استفعل وزيادة همزة السين والتاء في أوله
- 78 افعاللت وزيادة همزة الألف واللام فيه
- 80 افعللت وزيادة همزة اللام فيه
- 81 تضعيف العين وزيادة واو بين العينين
- 82 افعول وزيادة الواو ثلاثة مضعفة
- 83 ما ألحق بالأربعة من الفعل
- 84 ما ألحق بالأربعة بالواو والياء
- 89 زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام
- 91 بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي
- 93 الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول من المواضي التي تجاوزت ثلاثة أحرف.
- 96 مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما فيه الواو والياء
- 98 حروف الزيادة
- 98 باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة:
- 99 همزة التي في أول الكلمة
- 101 الياء في أول الكلمة
- 101 لم قُضِيْ بزيادة همزة الياء في أول الكلمة؟

(467/1)

الصفحة الموضوع

102 النون والتاء في أول الكلمة لا تعدان زائدين إلا بثبت

104 زيادة النون والتاء في أول الكلمة

- 105 الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت
- 111 مواضع زيادة الياء
- 112 مواضع زيادة الواو
- 113 الهمزة الأصلية في أول الكلمة
- 118 الألف لا تكون أصلاً أبداً
- 129 الميم في أول الكلمة زائدة
- 129 الميم في معدّ أصل وليست زائدة
- 132 الميم في معزّى أصل
- 133 زيادة الألف والنون في آخر الكلمة
- 135 مواضع زيادة النون حشواً
- 139 زيادة التاء آخرها
- 140 زيادة الياء والألف في يهيري
- 141 الميم في مهدد أصل
- 144 الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة
- 145 الياء في يستعور أصل
- 145 الميم في منجئون أصل
- 146 الميم في منجنيق والخلاف فيها
- 149 زيادة الهمزة حشواً وهمز العالم والخاتم
- 150 زيادة الميم آخرها
- 151 الميم في دلامص
- 154 أمهات الزوائد
- "154: 4" همزة التأنيث
- 155 انقلاب همزة التأنيث عن ألفه

(468/1)

الصفحة الموضوع

157 الألف والنون في نحو عثمان وسرحان

159 النون في صنعاني وبهراني

- 159 التاء في مثل قمره
- 162 زيادة العين في مثل فَعَلَ واللام في مثل محمّر
- 164 زيادة النون والواو في نحو حنطأو
- 165 زيادة اللام في ذلك وأولالك
- 166 ما تعرف به حروف الزيادة
- 167 زيادة النون في فرسن
- 167 النون في ضيفن زائدة
- 168 الواو والياء في الرباعي
- 173 باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب:
- "179: 4" قياس مصدر الثلاثي المتعدي
- 180 ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم
- 182 يجوز أن يبنى من ضرب على مثال جعفر، ويجعل اسما وصفة وفعلا
- 182 متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب؟
- 184 باب الياء والواو اللتين هما فاءات:
- 185 اقتصارهم على يفعل كيضرب من فعل الذي فاؤه واو
- 186 باب فعل المفتوح العين يفعل بكسرهما ويفعل بضمهما داخل عليه
- 187 لم كان باب فعل يفعل كفتح، وباب فعل يفعل كضرب
- 188 رأي الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من يعد ويزن
- 188 باب كرم يكرم وتباعده عن باي فعل وفعل
- 190 معنى قولهم: الأصل في قام وباع: قَوْمَ وَيَبِعَ ونحو ذلك
- 191 حملهم الشيء على حكم نظيره

(469/1)

الصفحة الموضوع

- 193 بناؤك مثل دحرج من أخذ
- 195 ثبات الواو وهي فاء في المصدر الذي على فَعَلَ بفتح فسكون
- 195 ثبات الياء وهي فاء في يفعل من فعل
- 196 إتمام وعدة وولدة

- 197 الكلام في لدتي
- 198 المصدر إذا كان على فِعْلة فاهاء لازمة له
- 198 قولهم: كل اسم على فعلول فهو مضموم الأول
- 200 قد تجيء الكلمة على الأصل ومجرى بابها على غيره
- 201 إتمام مضارع فعل كفتح إذا كانت فاؤه واوا أو ياء
- 202 ما ورد عن العرب في مضارع وجَل
- 203 قول الخليل فيمن قال: مررت بأخواك، وضربت أخواك
- 205 قول الحجازيين: يا تزن ويا تعد
- 206 لماذا أعل يطاء ويسع وأمثالهما مما كان على فَعْل يفعل؟
- 209 يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا كان على فَعْل يفعل
- 210 يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا بني للمجهول
- 211 باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات:
- 211 بناء فَعْل للمجهول
- 212 همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض وهي في أول الكلمة
- 214 جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا
- 215 واو نَوَوِي ونحوه من الأصل
- 216 لا يهمنز نحو يُسِرَ وَيُمِنَ
- 217 إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة، همزت أولاهما
- 217 التضعيف في أول الكلمة قليل
- 218 إن كانت ثانية الواوين في أول الكلمة مدة، جاز همز الأولى وعدم همزها

(470/1)

الصفحة الموضوع

- 220 قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها
- 221 لو بنيت مثل يَفْعُول من وعد ويئس لم يغير
- 221 ماذا تصنع لو بنيت مثل فُعْلُول منهما؟
- 223 بناء افتعل وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء
- 225 إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء

- 226 رأي الخليل أن تولجا فوعلا لا تفعل
227 تيقور فيعول من الوقار
228 بعضهم لا يبدل فاء افتعل وما تصرف منه تاء، إذا كانت واوا أو ياء
228 إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة
231 الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا
233 باب ما الباء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل:
233 تحيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب
235 أصل قُلْتُ فَعَلْتُ محولة إلى فَعُلْتُ
236 الدليل على أن أصل قُلْتُ فَعُلْتُ
238 أصل طُلْتُ فَعُلْتُ
241 تعدية طلته من طاولته فطلته يدل على أنه محول
242 أصل بَعْتُ بَيَعْتُ
244 لم يجيء فعل فيما عينه أو لامه ياء
245 المضارع من قال على يفعل، ومن باع على يفعل
246 اعتل هبت وخفت من أصل بنائهما لا محولين
248 فَعِلَ من الأجوف بالواو والياء
251 نقل باع وقام إلى بَيَعَ وَقَوَّمَ
252 بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: "كيد زيد يفعل وما زيد يفعل"

(471/1)

الصفحة الموضوع

- 253 كَلِمَت طَعَامِي لِلْفَاعِلِ، وَكَلِمَت طَعَامِي لِلْمَفْعُولِ
254 من العرب من لا يشتم "بيع الطعام" إذا أمن اللبس
254 من العرب من يدع الكسرة في بَعْتُ، خَفْتُ، ولا يبالى الالتباس
255 من يقلب عين باع واوا فإنه يخلص الضمة
256 إعلال مِتَ تموت وِدِمَت تدوم
257 من العرب من يقول: "لا أفعل ذاك ولا كودا ولا هما"
258 أصل لَيْسَ: لَيْسَ

- 259 مجيء عَوَرَ وصَيَدَ ونحوهما على الأصل
- 260 مجيء اجتوروا وبابه على الأصل
- 261 باب تاه يتيه، وطاح يطيح
- 262 من العرب من يقول: "تَيَّه وطيح"
- 265 العرب تقول: "وقع في التوه والتيه"
- 267 باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة، إذا وقع حرف معتل متحرك بعد
- صحيح ساكن، حُرِّك الصحيح وسُكِّن المعتل وأُعلّ:
- 268 المضارع مما تقدم يجري مجراه إلا أن الساكن يكسر
- 269 جميع الأسماء المبدوءة بميم الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلاؤها
- 270 اسم المفعول من هذا الباب يعلّ كالمضارع المبني للمفعول
- 272 مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء
- 273 لو بني اسم على وزن الفعل، صح ولم يعل
- 275 مجيء مَزَيْدَ ومَحَبَّبَ وبنات ألبه من الأسماء شواذ
- 276 مجيء استحوذ وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ
- "277: 15" أضرب المطرد والشاذ
- 279 إذا سميت بالفعل يزيد بعد إعلاله، بقي على إعلاله

(472/1)

الصفحة الموضوع

- 280 إذا بنيت من يخاف ونحوه اسما على يفعل صححته
- 280 إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما
- 282 إعلال اسم الفاعل من أفعل واستفعل
- 282 إعلال اسم المفعول من نحو قيل وبيع
- 283 إتمام بني تميم "مفعولا" من نحو بيع وعيب
- 286 ما ورد عن العرب من نحو مغيوم ومطبوبة
- 287 اختلاف الأئمة في المحذوف من مفعول من نحو بيع وقيل
- 291 اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر أقام وأخاف ونحوهما

- 292 ما لا يعتل من محوّل إليه وهو: اختار وانقاد ومضارعهما وما كان نحوهما
- 293 المبني للمجهول من اختار وانقاد ونحوهما
- 295 مجيء مَقْوَدَة ومكوزة ومَزِيد على الأصل
- 296 مَفْعَلَة -بضم العين- من عشت وبعث كمفعلة -بكسرها- فيهما عند الخليل
- 297 مَفْعَلَة من العيش وفُعِل من البيع عند الأخفش
- 302 تصحيح فاعلت وتفاعلتا وفَعَّلْت وتَفَعَّلْنَا ومصادرهن وعدم إعلاهن
- 304 ومما جاء على أصله افعللت وافعاللت
- 305 ومما جاء على أصله اجتوروا وازدوجوا واعتوروا واهتوشوا
- 306 لو بنيت افتعلوا من ازدوجوا على غير معنى تفاعلوا لأعلت
- 306 جمع مقال ومباع ومعاش على مفاعل لا يُعل
- 307 همز معايش ومصاوب خطأ
- 311 اختلاف العرب والعلماء في مدائن
- 313 رواية مداين بلا همز عن بعض العرب
- 314 ما صح لسكون ما قبله أو لسكون ما بعده أو لسكون ما قبله وما بعده معا
- 315 فعل التعجب بصيغتيه مشبّه بالأسماء فيما تقدم
- 321 ما لا يُعل وما يُعل من الأسماء التي تبنيتها على أمثلة الأفعال
- 323 يصحح مَفْعَل لأنه منقوص من مَفْعَال

(473/1)

الصفحة الموضوع

- 323 إعلال مَفْعَل ومَفْعُل من قال وباع
- 324 رأي الخليل في أن مَفْعَلَة ومَفْعِلَة من الياء سواء
- 324 تصحيح أفعلة نحو أسورة وأعينة
- 324 مجيء تَدْوِرَة على أصلها
- 326 قلب ألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز في الجمع همزة
- 330 تصحيح اسم الفاعل من حور وصيد؛ لتصحيح الفعل عند الخليل
- 331 بقاء الواو والياء، متحركتين في تقاoul وتبايع، جمعين لتَقُول وتَبِيع، اسمين منقولين عن الفعل بعد

إعلاله.

332 باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له
مثال

في الفعل الذي ليس في أوله زيادة:

333 قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

333 مجيء رَوْعٍ وَحَوْلٍ مصححا غير معل

334 لو بنيت من قام مثل عضد لقلت قائم

335 فُعَل وفُعَل لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين

336 فُعَل من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو

337 آثروا تسكن عين نحو عور على همزها؛ لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو

رسل

338 قد يحركون عين نحو سور في الشعر، كما يفكون المضاعف نحو ضننوا والأجلل

339 فُعَل الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح، فلا تستثقل الضمة فيه

340 من قال في رُسُل الصحيح: رُسُل فأسكن، قال في بُيُض الأجوف بالياء: بُيُض

فأسكن

341 باب ما تقلب فيه الواو ياء:

341 وقالوا: "سياط ورياض" فأعلوا

344 قلب الواو ياء في الجمع؛ لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها

(474/1)

فهرس الشعر والرجز:

ص، س القافية

ب:

40: 1 حَبَبَا

40: 2 عَصَبَا

40: 3 فانشعبا

284: 3 أثوبا

28: 11 تذهبا

224: 9 أصابا

27: 20 فشرّبوا

288: 11 مشيب

223: 15 سرحوب

105: 1 وارتبي

192: 12 مؤرنب

348: 14 والخطب

ت:

39: 1 دنوت

39: 1 الموت

133: 1 سختيت

133: 2 كيريت

ج:

226: 4 تولجا

76: 11 داج

318: 14 ملهع

148: 2 الخزرج

148: 3 كالنرج

ح:

343: 6 سبوح

د:

129: 11 تمعددا

129: 12 أجلدا

142: 15 مههدا

64: 4 وتضهدا

278: 17 رشددا

278: 18 ويدا

278: 19 أحدا

340: 6 صيدا

126: 17 أسودا

290: 7 الجدودا
67: 12 بساعد
67: 13 الأساود
67: 11 يا أم خالد
128: 10 من الأسد

(475/1)

ص، س القافية
193: 10 الرغد
241: 5 الجيد
269: 6 المؤيد
269: 9 بمؤيد
305: 6 فججيء بزاد
21: 11 برداد
ر:
24: 12 انعصر
68: 6 من آخر
349: 6 وادخر
349: 6 الأمر
75: 12 السحر
75: 13 بالشرر
177: 4 طمر
288: 17 المسرور
288: 18 الحير
289: 7 المور
289: 7 المهمور
289: 8 مكفور
289: 8 مطور

35: 7 المذعور
58: 9 ما ندري
83: 7 المصعور
141: 8 اليهير
227: 4 تيقوري
141: 9 بشر
141: 10 الهر
309: 2 وانتظاري
138: 16 بمعمر
138: 17 واصفري
10: 9 شعري
113: 16 الإصارا
84: 8 ييقرا
260: 11 لم تعارا
35: 4 كوثرأ
141: 12 اليهيري
163: 4 وصارا
303: 8 النوارا
322: 12 كثارأ
24: 10 فطاروا
68: 4 أو ينقر
338: 13 سور
197: 16 وإدبار
ز:
27: 18 حفز
27: 18 خزخز
60: 2 تهريز

ص، س القافية

س:

128: 1 مكرسا

128: 2 وأبلسا

263: 16 اعلنكسا

14: 10 الرءوسا

311: 8 مؤسى

130: 13 المتقاعس

13: 1 مرمريس

ش:

308: 7 المعيش

ط:

27: 15 هابطا

27: 15 العلابطا

ع:

60: 19 الجرعا

240: 14 سرعا

349: 9 رتعا

206: 1 فييجعا

58: 1 وازع

64: 10 بلاقع

279: 19 الأذرع

322: 10 مستتبع

290: 9 ذراعي

ف:

67: 5 نطف

250: 4 يعنف

41: 10 سرهاف

285: 3 المدووف

ق:

4: 8 الممتدق

348: 18 الحلق

35: 12 مطرق

241: 10 تحراق

218: 2 الأواقي

165: 8 في جوالق

75: 15 الوريق

75: 16 كاخروق

ك:

166: 2 أولالكا

250: 16 إذ تحاك

250: 16 ولا تشاك

ل:

67: 9 الأغلالا

242: 8 الأوعالا

187: 16 غليلا

(477/1)

ص، س القافية

11: 1 عيهل

11: 1 الكلكل

14: 14 دوال

20: 13 الدئل

61: 8 وأشمل

الحلال

66: 16 الشمال

66: 17 الوصال

66: 20 العوال

82: 3 خليل
82: 4 صليل
93: 3 سربالي
106: 8 بالليل
150: 6 بمأسل
223: 17 القتال
224: 5 ومنزل
250: 14 الخل
250: 14 متمهل
324: 17 ذبال
338: 15 الإسحل
339: 4 الأجلل
339: 7 وأظلل
72: 8 تندخل
198: 3 أليل
303: 14 شمل
312: 10 يترك
342: 16 طياها
66: 3 بجل
161: 1 الحجل
161: 2 الرجل
250: 12 وأم الرجال
250: 12 ولا مال
256: 6 وما فضل

م:

19: 14 زبما
35: 10 أزبما
58: 7 اببما
59: 18 المآزما
59: 18 اللهازما

37: 20 يؤكروما
139: 8 آرامها
306: 18 يقومها
109: 15 الأضخما
10: 6 السنما
14: 12 أم حكيم
35: 14 يرمي
308: 18 مكرم
229: 4 والنعم
62: 5 كوم
126: 15 مغموم

(478/1)

ص، س القافية
191: 2 يدوم
224: 7 الحيامو
286: 16 مغموم
252: 14 ييتم
349: 3 حكم
349: 3 النجم
ن:
36: 13 سودانا
68: 1 عثمانا
98: 6 السما
263: 14 ما بانا
109: 14 اللعين
168: 12 علجن
168: 13 خلبن

308: 15 معون

86: 11 يسرنديني

86: 12 يغرنديني

168: 3 الضبافن

339: 1 ضننوا

192: 16 يؤثفين

262: 9 المتيهين

263: 10 المتيهين

هـ:

21: 4 وغاربه

262: 17 واكتئابها

200: 11 ألبه

286: 14 مطبويه

81: 16 يرودها

62: 3 إله

62: 3 لا تنسه

82: 1 الربعه

139: 8 آرامها

306: 18 يقومها

60: 11 مقدمه

60: 11 سُمَّه

60: 13 سُمَّه

266: 8 متيه

ا:

82: 17 الأذى

82: 18 اجلوذا

124: 17 من علا

124: 18 الفلا

60: 15 انتمى

60: 16 سما

ص، س القافية

و:

64: 8 غدوا

64: 8 دلوا

76: 1 أم مدوي

72: 17 منهوي

ي:

118: 8 وعاديا

160: 6 الروي

160: 7 قد أتي

160: 9 الغضي

160: 10 طغي

160: 11 بالقني

فهرس الأعلام:

ابن أحمر 177: 3، 260: 10.

ابن الأعرابي 60: 9.

ابن الأنباري 216: 12.

ابن السري السراج 6: 11.

ابن السكيت 278: 9.

ابن دريد 135: 6، 147: 3، 10.

ابن عباس 256: 6.

ابن مقبل 229: 3، 324: 16.

ابن مقسم "أبو بكر محمد بن الحسن" 82: 2، 160: 17، 164: 11، 277:

11، 340: 5، 347: 3، 6، 8، 348: 6.

أبو الأخرز الحماني 308 : 17.
أبو الأسود الدؤلي 256 : 5.
أبو جندب 301 : 1.
أبو حاتم 147 : 5.
أبو خراش 252 : 13.
أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد 262 : 16، 279 : 18، 322 : 9.
أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري 6 : 12، 14 : 13، 16 : 9، 19 : 9، 37 : 12،
62 : 4، 76 : 8، 129 : 10، 167 : 14، 168 : 1، 170 : 2، 203 : 13،
257 : 3، 259 : 16، 265 : 3، 276 : 9، 281 : 6، 286 : 17، 290 : 6،
338 : 14، 339 : 8، 340 : 1.
أبو عبيدة معمر بن المثنى 75 : 18، 147 : 5، 310 : 18.
أبو عمرو بن العلاء زبان 220 : 7، 286 : 12.
أبو قابوس 128 : 10.
أبو النجم 10 : 8، 9، 24 : 11، 61 : 7، 339 : 3.
أخو هبيرة بن عبد مناف الملقب كلحبة 166 : 1.
أبو علي 6 : 10، 14 : 11، 27 : 8، 30 : 2، 33 : 6، 37 : 14، 43 : 15،
53 : 3، 60 : 9، 64 : 6، 65 : 11، 67 : 1، 72 : 15، 73 : 1، 74 : 6، 75 :
17، 76 : 3، 105 : 15، 106 : 5، 107 : 3، 17، 5.

(481/1)

108 : 6، 110 : 2، 4 : 12، 112 : 14، 116 : 10، 118 : 1، 121 : 14،
122 : 12، 123 : 13، 124 : 16، 125 : 12، 126 : 10، 129 : 15،
132 : 16، 135 : 4، 138 : 3، 148 : 1، 150 : 12، 157 : 1، 158 : 14،
163 : 12، 165 : 4، 179 : 15، 180 : 13، 181 : 4، 182 : 3، 185 : 2،
6 : 12، 200 : 15، 209 : 7، 210 : 1، 216 : 4، 226 : 17، 227 :
10، 230 : 10، 231 : 17، 240 : 4، 243 : 5، 250 : 17، 251 : 3،
251 : 17، 262 : 16، 273 : 17، 276 : 1، 278 : 11، 278 : 14، 20،
279 : 3، 285 : 9، 288 : 9، 289 : 6، 290 : 6، 299 : 11، 309 :

15، 312: 8، 318: 7، 9، 11، 347: 6، 12، 349: 8.
الأخطل 21: 3، 10، 67: 8، 14، 306: 17، 312: 9، 348: 13.
الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة 27: 5، 37: 4، 12، 14، 63:
17، 64: 12، 66: 7، 67: 1، 68: 2، 70: 12، 72: 15، 96: 3، 104:
7، 118: 1، 126: 3، 135: 8، 138: 3، 144: 17، 176: 1، 180:
2، 14، 182: 2، 183: 4، 224: 13، 265: 10، 266: 3، 283:
9، 287: 12، 288: 2، 289: 12، 190: 1، 17، 291: 5، 8، 17،
292: 4، 297: 8، 298: 5، 299: 3، 15، 300: 16، 17، 301:
3، 7، 12، 15، 16، 309: 17، 310: 5.
الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان 72: 15.
الأشناداني أبو عثمان 135: 8.
الأشهب بن رميلة 67: 10.
الأصمعي 35: 13، 151: 14، 152: 16، 165: 7، 177: 10، 227: 5،
252: 13، 256: 5، 257: 14، 262: 7، 299: 3.

(482/1)

الأعشى 113: 15، 142: 14، 163: 3، 240: 13، 303: 13.
امرؤ القيس 68: 5، 84: 7، 93: 2، 150: 5، 223: 14، 224: 4، 6، 8،
286: 12.
أمية بن أبي عائد 223: 16.
تأبط شرا 241: 9.
التوزي 147: 6.
ثعلب "أبو العباس أحمد بن يحيى" 60: 9، 82: 2، 110: 9، 129: 16، 160:
17، 277: 11، 340: 5، 347: 3.
الجرمي، أبو عمرو 248: 7.
جرير 187: 15، 263: 13، 311: 7.
جميل بن معمر "بثينة" 308: 14.
جندل الطهوي 250: 13.

حسان بن ثابت الأنصاري 67: 19.

الحسن البصري 311: 3.

الحماني 308: 17.

الحطيم القيسي 19: 18.

حميد بن ثور الهلالي 35: 9.

حميد بن حريث 10: 5، 11: 5.

خارجة بن مصعب 308: 4.

خطام الريح المجاشعي 192: 15.

الخليل 25: 16، 68: 2، 121: 11، 134: 13، 151: 17، 152: 4، 12:

17، 164: 9، 167: 6، 8، 178: 18، 179: 5، 180: 6، 203: 9، 10:

13، 16، 206: 6، 207: 1، 226: 3، 227: 3، 237: 18، 261: 12،

15، 262: 12، 264: 18، 265: 5، 266: 1، 286: 17، 287: 5،

7، 288: 7، 9، 289: 10، 13، 290: 15، 291: 3، 292: 4،

296: 10، 14، 297: 2، 6، 298: 1، 8، 10، 17، 299: 9، 12، 13،

301: 8، 10، 306: 7، 308: 11، 323: 3، 10، 13، 324: 3، 4،

326: 3، 330: 15، 331: 1، 333: 7، 15، 338: 14.

الخنساء 197: 15.

ذو الرمة 35: 11، 126: 14.

الرؤاسي "أبو دؤاد" واسمه يزيد بن معاوية 81: 17.

(483/1)

رؤية بن العجاج 4: 7، 10: 14، 38: 18، 132: 17، 168: 11، 262: 7،

263: 9، 266: 7، 308: 6، 310: 18.

الراعي "أبو جندل عبيد بن حصين" 68: 3.

رياح بن سنيح الزنجي 242: 7.

الزجاج أبو إسحاق 116: 12، 190: 1، 230: 7، 240: 5، 309: 14،

310: 202.

السختياني أبو بكر أيوب كيسان 281: 3.

سعيد بن جبير 230: 13.
 السليك بن السلكة 288: 10.
 سهم الغنوي 40: 1 تعليقات، 139، 15 تعليقات.
 سيويه 10: 1، 12، 14، 11: 4، 16: 5، 11، 22: 9، 28: 15، 30: 10،
 31: 6، 33: 10، 36: 16، 38: 14، 59: 8، 10، 64: 2، 78: 15،
 79: 19، 80: 12، 100: 17، 104: 2، 115: 9، 122: 16، 126: 5،
 10، 12، 127: 1، 131: 16، 132: 2، 134: 13، 136: 17، 138: 2،
 8، 144: 17، 154: 13، 155: 11، 163: 1، 9، 164: 9، 168: 14،
 180: 6، 13، 182: 2، 189: 4، 196: 3، 5، 229: 3، 265: 6، 278،
 5، 286: 17، 287: 5، 288: 7، 289: 13، 291: 15، 310: 9، 332،
 13، 347: 12.
 الشماخ 109: 13، 318: 13.
 الشنفرى 198: 2.
 طرفة بن العبد 138: 15، 296: 8.
 طفيل بن كعب الغنوي 104: 16، 139: 15 تعليقات.
 ظالم بن عمرو، أبو الأسود 256: 5.
 عامر بن الطفيل 62: 4.
 عبد الرحمن بن حسان بن ثابت 76: 10، 338: 14.
 عبد يغوث 118: 7.
 عبيد بن الأبرص 66: 12، 14، 19.

(484/1)

العجاج 41: 9، 106: 13، 127: 16، 129، 200، 130: 9، 149: 17،
 263: 15، 303: 7، 339: 6.
 عدي بن زيد بن حماد 309: 1، 338: 12.
 عدي بن ربيعة مهلهل 218: 1.
 عقيلي 322: 11.
 علقمة الفحل 286: 15.

عمر بن أبي ربيعة المخزومي 191 : 1، 267 : 15.
 عمر بن الخطاب 129 : 16.
 عمرو بن عبيد 281 : 6.
 عمرو بن امرئ القيس 67 : 4، 15.
 عيسى بن عمر 38 : 14، 256 : 5، 262 : 7، 263 : 9.
 غيلان بن حريث 66 : 2، 124 : 16.
 الفراء 147 : 13، 188 : 2، 250 : 9، 301 : 11، 14.
 الفرزدق 250 : 9.
 القطامي 24 : 9.
 قطرب 123 : 18، 240 : 5.
 قطري بن الفجاءة 14 : 11، 223 : 12.
 قعنب الغطفاني 338 : 17.
 قيس بن الخطيم 67 : 4، 15.
 كثير عزة 281 : 12.
 الكسائي 116 : 10، 11.
 كعب بن مالك 20 : 12.
 الكميت 22 : 16، 35 : 3، 72 : 7.
 لبيد بن ربيعة العامري 64 : 9، 139 : 7.
 لقيط 60 : 18.
 ليلى الأخيلية 192 : 11.
 المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد" 6 : 12، 25 : 11، 98 : 4، 110 : 7، 124 : 9،
 130 : 16، 188 : 5، 216 : 11، 275 : 15، 276 : 3، 278 : 11، 281 :
 6، 9، 285 : 6، 318 : 6، 346 : 14.
 المتلمس 58 : 6.
 متمم بن نويرة 205 : 17.
 المتنخل 30 : 16، 60 : 1، 63 : 3.
 المثقب العبدي "محسن أو عائذ بن محسن" 269 : 5.

- مرداس بن حصين 290: 8.
مرة بن محكان 40: 1.
المرار الفقعي 191: 1، 267: 15.
مروان بن سعيد المهلي 116: 10، 11.
معروف بن عبد الرحمن 284: 2.
منطور بن مرثد 10: 20، 289: 6.
مهلهل "عدي وقيل: امرؤ القيس" 218: 1.
النابعة الذبياني 19: 13، 57: 17، 128: 9، 193: 9.
نافع بن أبي نعيم 307: 10، 308: 3.
نصيب الأكبر 58: 8.
يزيد بن الحكم 72: 16.
يزيد بن عمرو بن خويلد 305: 5.
يونس بن حبيب 116: 10، 240: 4.

(486/1)

فهرس الخطأ والصواب:

- "انظر الاستدراك في آخره"
ص، س/ الخطأ/ صوابه
9: 12/ في الوقف/ حذفها
15: 9/ يستقبل/ يستقبل
18: 8/ ويكون اسما صفة/ يكون اسما وصفة
19: 6/ ونفر/ ونغر
24: 14/ ونحوهما/ ونحوهما
25: 12/ وترثم/ وترثم
27: 18/ حضر/ حفر
31: 11/ وفعل/ وفعل
35: 14/ نفا/ يكتب بالالف وبالياء
36: 14/ سعادة... إلخ/ سعادة... إلخ

- 37: 13 / طرفاءة/ طرفاءة
39: 7 / فيها وتعز / فيها وتعز
41: 17 / سُودِد / سُودِد
42: 7 / نستوفي / تستوفي
44: 16 / صيغَةُ / صيغَةُ
56: 4 / حدث / حدث
59: 7 / لكون / لسكون
60: 4 / للياء / للهاء

(487/1)

-
- ص، س / الخطأ/ صوابه
61: 9، 10 / أيمن / أيمن في الموضعين همزته همزة وصل فيهما
61: 10 / "إِنَّ م / إِنَّ م"
65: 2 / إخالهم / إخالهم
68: 6 / مآقيها / مآقيهما
68: 20 / - / 20
68: 24 / تصحيح / تصحيح
74: 15 / والتي / والذي
76: 16 / والتي / والذي
78: 14 / واضراب / واضراب
79: 10 / ابيضضت / ابيضضت
81: 13 / قال أبو الفتح / قال أبو الفتح
81: 16 / يرودها / يرودها
83: 15 / 10 / 15
85: 1 / وحرقلت / وحرقلت
88: 1 / يقع / يقع
88: 4 / افعنليت / افعنليت
88: 11 / الثلاثة / الثلاثة

142: 4 / نُهَلْ / نُهَلْ

145: 10 / ن شاء / إن شاء

(489/1)

ص، س / الخطأ / صوابه

169: 15 / 10 / 15

170: 8 / الأشهب / من الأشهر من

172: 5 / غزويت / عزويت

177: 3 / الشاء / الشاعر

177: 8 / بمنزلة / بمنزلة

179: 19 / برهرة / برهرة

199: 17 / زيدا / زيدا

216: 3 / لم همز / لم همز

222: 11 / ويتن / ويتن

129: 12 / القياس الواو / القياس في الواو

129: 17 / والهمز الطرف / والهمز في الطرف

228: 9 / واترن واترن / ايترن، ايترن 1

230: 1 / كثة / كثرة

235: 5 / ينقلوها / ينقلوها

239: 4 / فعال / فعال

243: 16 / عرفت / عرفت

244: 15 / بنيته / بنيته

248: 10 / أقوم / أقوم

274: 6 / للفق / للفرق

278: 19 / تق أن / تقر أن

280: 16 / يحز / يحز

281: 11 / خاطمها / خاطمها

1 لعلها يتسر، والأليق يتنس.

(490/1)

- ص، س / الخطأ / صوابه
285: 10 / 15 / 10
291: 1 / غاز / في غاز
295: 10 / يُعْتَلَّ / تعتلّ
294: 10 / اختار في / اختار
294: 16 / خَوْفَ / خُوفَ
295: 1 / قَوْلَ / قُولَ
295: 4 / قيل / قِيلَ
310: 12 / حَلَّاتٍ / حَلَّات
319: 1 / أَقُولُ / أَقُولُ
319: 14 / أَشَدُّ / أَشَدَّ
332: 14 / تَأَمَّلَتْ / تَأَمَّلَتْ
338: 15 / سُوكَ / سُوكَ
343: 6 / الْمُنْكَبِينَ / الْمُنْكَبِينَ
344: 9 / حُبْلَى حَبَالِي / حُبْلَى حَبَالِي
345: 11 / عُودَ / عُودَ
353: 9 / واسمه / أو ابن

(491/1)
